

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي -

كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



رقم التسجيل :.....

الموضوع:

الاستثمارات الاجنبية المباشرة و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية

اشراف:

اعداد:

أ.د.مبارك بوعشة

نسرين برجى

اعضاء اللجنة :

الصفة	الجامعة	الرتبة	الاستاذ
رئيسا	جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-	استاذ التعليم العالي	احمد بوراس
مقررا	جامعة قسنطينة-02-	استاذ التعليم العالي	مبارك بوعشة
عضوا	جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-	استاذ التعليم العالي	رجال السعدي
عضوا	جامعة قسنطينة-02-	استاذ التعليم العالي	شمام عبد الوهاب
عضوا	جامعة باجي مختار -عنابة-	استاذ التعليم العالي	بلقاسم ماضي
عضوا	جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-	استاذ محاضر -أ-	محمود جمام

السنة الجامعية 2012-2013

شكر و عرفان

I..... فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

المقدمةص أ

I. مفاهيم عامة حول التنمية و التنمية الاقتصاديةص 01

تمهيدص 02

I.1 التنمية الاقتصادية النشأة و المفهومص 03

I.1.1 نشأة مفهوم التنمية.....ص 03

I.1.2 تطور مفهوم التنميةص 08

I.1.2.1 مفهوم التنمية البشرية.....ص 10

I.1.2.2 التنمية المستدامةص 11

I.1.2.3 التنمية المستقلةص 14

I.1.2.4 المفهوم الشامل للتنميةص 15

I.1.3 تعريف التنمية الاقتصاديةص 15

I.1.4 التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصاديص 18

I.1.5 قياس التنمية.....ص 21

1) المؤشرات الاقتصادية للتنميةص 21

2) المؤشرات غير الاقتصادية او غير الدخلية و المختلطةص 22

I.2 نظريات التنمية الاقتصاديةص 25

I.2.1 تصنيف نظريات التنميةص 25

1. النظريات الاقتصاديةص 26

2. النظريات الاجتماعية النفسيةص 27

3. النظريات الادارية للتنميةص 29

4.	نظريات التنمية الشاملة	ص31
I.2.2	النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية	ص33
I.2.2.1	نظرية مراحل النمو لروستو	ص34
I.2.2.2	نظرية الدفعه القوية	ص36
I.2.2.3	المبدأ الاساسي للسوق	ص40
I.2.2.4	مدخل فشل التنسيق	ص42
I.2.2.5	نظرية كيمر (الحلقة 0) في التنمية	ص46
I.2.2.6	نظريات النمو المتوازن و غير المتوازن	ص48
I.2.2.7	مدخل الحاجات الاساسية للتنمية	ص51
I.3	تمويل التنمية	ص54
I.3.1	مفهوم التمويل و اهميته	ص54
I.3.2	المصادر المحلية (الداخلية) لتمويل التنمية الاقتصادية	ص57
I.3.2.1	مدخرات القطاع العائلي	ص60
I.3.2.2	ادخار قطاع الاعمال	ص64
	أ. مدخرات قطاع الاعمال الخاص	ص64
	ب. مدخرات قطاع الاعمال العام	ص65
I.3.2.3	مدخرات القطاع الحكومي	ص67
I.3.2.4	الاحتياطات و الضرائب (مصادر الادخار الاجباري)	ص68
	1. الاحتياطات	ص68
	2. الضرائب	ص68
I.3.2.5	التمويل بالعجز (التمويل التضخمي)	ص69
	أ. اهمية التمويل التضخمي للبلدان النامية	ص71
	ب. محدودية التمويل بالعجز	ص72
I.3.2.6	استخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل	ص74
I.2.3	مصادر التمويل الخارجي	ص75
I.3.3.1	مصادر التمويل الخاصة	ص75

1. الاستثمار الاجنبي المباشر.....	ص76
2. القروض التجارية.....	ص81
أ. القروض المالية (قروض السندات).....	ص81
ب. القروض المصرفية التجارية.....	ص82
ج. ائتمان الصادرات.....	ص83
I.3.3.2 مصادر التمويل الرسمية.....	ص83
خلاصة الفصل الاول.....	ص87
II اثار الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية.....	ص88
تمهيد :	ص89
II.1 الاستثمار الاجنبي المباشر (المفهوم و الاهمية).....	ص90
II.1.1 مفهوم الاستثمار.....	ص90
II.1.2 مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر.....	ص93
II.1.3 نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر.....	ص96
II.1.3.1 النظرية الكلاسيكية.....	ص96
II.1.3.2 النظرية الحديثة.....	ص97
II.1.4 اسباب و دوافع الاستثمارات الاجنبية المباشرة.....	ص98
II.1.4.1 دوافع تصدير الاستثمار الاجنبي المباشر.....	ص98
II.1.4.2 دوافع استيراد الاستثمار الاجنبي المباشر.....	ص99
II.1.5 اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر.....	ص101
II.1.6 مؤسسات الاستثمار الاجنبي المباشر و صورته.....	ص103
II.1.6.1 الشركات متعددة الجنسيات.....	ص103
1. مفهوم الشركات متعددة الجنسيات.....	ص103
2. خصائص الشركات متعددة الجنسية.....	ص105
II.1.6.2 صور الاستثمار الاجنبي المباشر.....	ص109
1. الاستثمار الاجنبي المباشر المشترك.....	ص110

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي	ص 116
3. مشاريع و عمليات التجميع	ص 118
II.2 الاستثمار الاجنبي المباشر (محدداته، مصادره و اتجاهاته)	ص 119
II.2.1 محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي	ص 119
II.2.1.1 نظرية التحركات الدولية لراس المال	ص 120
II.2.1.2 نظرية عدم كمال السوق	ص 120
II.2.1.3 نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (نظرية الحماية)	ص 124
II.2.1.4 نظرية الموقع	ص 125
II.2.1.5 نظرية الانتقائية	ص 127
II.2.2 المحددات المكانية للاستثمار الاجنبي المباشر	ص 128
II.2.2.1 الناتج المحلي الاجمالي و مستوى نموه المتحقق	ص 128
II.2.2.2 اسعار الصرف	ص 129
II.2.2.3 معدل التضخم	ص 129
II.2.2.4 شروط التبادل التجاري	ص 130
II.2.2.5 الاستقرار السياسي و الاقتصادي	ص 131
II.2.2.6 درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج	ص 134
II.2.2.7 معدلات الاستثمار العام	ص 132
II.2.2.8 الحوافز المقدمة في الدول المضيفة	ص 133
II.2.2.9 الاطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار	ص 136
II.2.3 اتجاهات الاستثمار الاجنبي في العالم	ص 137
II.2.4 مصادر الاستثمار الاجنبي المباشر	ص 139
II.3 اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصادات الدول المضيفة	ص 140
II.3.1 اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التكنولوجيا	ص 140
II.3.2 اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة	ص 143
II.3.3 اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النقد الاجنبي	ص 145
II.3.4 اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	ص 146

149	ص	II.3.5	الاثار المتنوعة للاستثمار الاجنبي المباشر
149	ص	II.3.5.1	اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصناعات المحلية
			II.3.5.2	الاثار المحتملة على السياسة الاقتصادية و مفهوم السيادة و
150	ص		الاستقلال
150	ص	II.3.5.3	اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البيئة
152	ص	II.4	الاستثمارات الاجنبية المباشرة و اثارها على الاقتصادات العربية
152	ص	II.4.1	مناخ الاستثمار في الدول العربية
152	ص	II.4.1.1	مؤشرات الاداء الداخلي
158	ص	II.4.1.2	مؤشرات الاداء الخارجي
164	ص	II.4.2	مراحل التنمية الاقتصادية للدول العربية
167	ص	II.4.2.1	ترتيب دول العالم في المؤشر
168	ص	II.4.2.2	وضع الدول العربية في المؤشر
			II.4.3	الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية ... الواقع و
170	ص		التحديات
170	ص	II.4.3.1	الترويج و دوره في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة
170	ص		1. دور الترويج للاستثمار و متطلباته
172	ص		2. تأثير الترويج على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
173	ص	II.4.3.2	واقع تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية
			II.4.3.3	ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية حتى سنة 2011
174	ص		
175	ص	II.4.3.4	اهم الدول الاجنبية المستثمرة في الدول العربية
176	ص	II.4.3.5	الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية
			II.1.2	تقييم اثار الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية
180	ص		
181	ص	II.4.4.1	قدرات الدول العربية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
181	ص		1. مؤشر امكانية الدول في جذب الاستثمار

2. مؤشر جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.....	ص 182
3. مقارنة المؤشرين	ص 183
II.4.4.2 تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية	
.....	ص 183
1. مؤشر مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد الدولة	ص 184
2. مؤشر رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	
.....	ص 185
3. مقارنة المؤشرين	ص 185
.....	ص 187
.....	ص 187
III تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	ص 189
تمهيد:.....	ص 190
III الاقتصاد الجزائري (تطور و اصلاحات)	ص 191
III.1.1 تطور الاقتصاد الجزائري	ص 191
III.1.1.1 الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر	ص 197
III.1.1.2 مراحل الاصلاح الاقتصادي في الجزائر	ص 199
1. المرحلة الاولى : الاصلاحات المحتشمة.....	ص 199
2. المرحلة الثانية : مرحلة التردد و التراجع في الاصلاح	ص 201
3. المرحلة الثالثة : الاصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998	ص 201
أ. برنامج الاستقرار الاقتصادي	ص 202
ب. برنامج التعديل الهيكلي	ص 203
III.1.1.3 الاجراءات المختلفة للتعديل الهيكلي في الجزائر	ص 201
أ. اصلاح المنظومة المالية	ص 204
ب. الاصلاح النقدي و المالي.....	ص 204
ج. تحرير الاسعار	ص 205
د. التجارة الخارجية.....	ص 205

هـ. تنمية القطاع الخاص و اصلاح المؤسسات العمومية	ص206
III.1.2 تقييم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2000-2011)	ص 206
1. الناتج المحلي الاجمالي	ص207
2. المديونية الخارجية	ص209
3. الكتلة النقدية	ص210
4. معدل التضخم	ص211
5. البطالة	ص212
III.1.3 مؤهلات الاقتصاد الجزائري (المزايا المقارنة للجزائر)	ص213
III.2 تطور قوانين الاستثمار في الجزائر	ص218
III.2.1 الاطار القانوني للاستثمارات قبل 1990	ص 218
III.2.1.1 فترة الستينات	ص218
أ. قانون الاستثمار الصادر في 1963	ص218
ب. قانون الاستثمارات الصادر في 1966	ص 219
III.2.1.2 فترة الثمانينات	ص221
III.2.1.3 الاطار القانوني للاستثمارات خلال الفترة (1990-1993)	ص 223
1. القانون المتعلق بالنقد و القرض (قانون 10/90).....	ص223
2. قانون ترقية الاستثمار لعام 1993	ص224
III.2.1.4 الاطار القانوني للاستثمارات بعد 1993	ص 233
III.2.1.4.1 قانون تطوير الاستثمار	ص 235
(1) منح الحرية التامة للاستثمار	ص 235
(2) تفرغ الدولة لدور المحفز للاستثمار	ص 237
III.3 مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	ص 243
III.3.1 واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر حسب بيانات ANDI	ص244
III.3.2 تقييم مناخ الاستثمار بالاعتماد على بعض المؤشرات.....	ص 255
III.3.2.1 تقييم مناخ الاستثمار بالاعتماد على المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	
.....	ص 255

258 مؤشر الحرية الاقتصادية	III.3.2.2
259 مؤشر سهولة اداء الاعمال	III.3.2.3
260 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	III.3.2.4
262 مؤشر التنمية البشرية	III.3.2.5
263 مؤشر الشفافية	III.3.2.6
265 معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	III.3.3
265 1. عدم وجود سوق منافسة	
266 2. العراقيل و المعوقات السياسية و الاقتصادية	
267 3. المعوقات المالية	
268 4. عائق العقار	
270 خلاصة الفصل الثالث :	

IV قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال

271 الفترة (1979-2011).	
272 تمهيد :	
273 منهجية الدراسة	IV.1
273 نموذج الدراسة	IV.1.1
275 بيانات الدراسة مصادرها	IV.1.2
275 الاساليب الاحصائية المستخدمة	IV.1.3
275 تعريف متغيرات الدراسة	IV.1.4
277 الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	IV.1.5
280 تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة	IV.1.6
282 مصفوفة الارتباط	IV.1.7
283 السببية و النموذج القياسي	IV.2
284 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية	IV.2.1
286 اختبار التكامل المشترك	IV.2.2

287	اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ	IV.2.3
289	التحليل الاحصائي	IV.3
289	اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	IV.3.1
292	اختبار التكامل المشترك	IV.3.2
292	اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ	IV.4
292	النموذج الاول :اختبار العلاقة السببية بين FDI و GROWTHGDP	IV.4.1
300	النموذج الثاني : اختبار العلاقة السببية بين FDI و BPAYM	IV.4.2
311	النموذج الثالث : اختبار العلاقة السببية بين FDI و MONEXT	IV.4.3
322	النموذج الرابع :اختبار العلاقة السببية بين FDI و LABOR	IV.4.4
331	خلاصة الفصل الرابع	
334	الخاتمة	
340	قائمة المراجع	

الملاحق

الملخص بالعربية

الملخص بالفرنسية

الملخص بالإنجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
101	دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة	01
134	أنواع الحوافز المالية التي تمنح للاستثمار الأجنبي المباشر	02
135	أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر	03
136	الأنواع الرئيسية لحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى	04
161	تطور حجم التجارة العربية (مليار دولار)	05
166	مراحل التنمية الاقتصادية وفقا لحصة صادرات السلع الأولية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج	06
167	مراحل التنمية الاقتصادية حسب مؤشر التنافسية العالمية	07
169	ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنافسية	08
176	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية (العربية + غير العربية) المباشرة الوافدة إلى المنطقة (مليون دولار) نهاية سنة 2011.	09
182	محددات مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار	10
184	مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد (نسبة مساهمة كل مؤشر فرعي %)	11
185	وضع الدول العربية في مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد (وضع الدول العربية في المستويات الأربعة الرئيسية لمساهمة كل مؤشر فرعي في الاقتصاد)	12
208	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2010	13
209	تطور الدين الخارجي بمليون الدولارات للجزائر خلال الفترة 2000-2011	14
210	تطور الكتلة النقدية ومعدل الزيادة السنوية خلال الفترة ما بين 2000-2011	15
211	تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة 2000-2011	16

212	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2011	17
244	تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة 2002-2012	18
246	تطور حجم وقيمة الاستثمارات المحلية و الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2008 و الفترة 2002-2011 (الوحدة : مليون دج)	19
247	تطور المشاريع الاستثمارية المحلية و الاجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2012	20
250	تطور المشاريع الاجنبية المباشرة حسب قطاعات النشاط	21
254	توزيع المشاريع الاجنبية المباشرة المصرح بها حسب المنطقة الاصل خلال الفترة 2002-2012	22
256	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر و بعض الدول العربية	23
262	وضع الدول العربية حسب مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية 2011-2012	24
264	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية مقارنة مع عينة من الدول العربية و الاجنبية لسنة 2012	25
278	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	26
282	مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة	27
291	نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع ADF (عند المستوى و الفرق الاول)	28
293	نتائج تحليل انحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	29
297	نتائج تحليل انحدار النمو الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي المباشر	30
301	نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الثالثة	31
305	نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الرابعة	32
308	نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع للأخطاء (u_3, u_4)	33

309	نتائج اختبار تصحيح الخطأ للمعادلة (1-3)	34
310	نتائج اختبار تصحيح الخطأ للمعادلة (1-4)	35
312	نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الخامسة	36
316	نتائج تحليل الانحدار للمعادلة السادسة	37
319	نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع للأخطاء (u_5, u_6)	38
320	نتائج اختبار تصحيح الخطأ للمعادلة (1-5)	39
321	نتائج اختبار تصحيح الخطأ للمعادلة (1-6)	40
323	نتائج تحليل الانحدار للمعادلة السابعة	41
327	نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الثامنة	42
330	نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع للأخطاء (u_7, u_8)	43

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
153	معدلات النمو الحقيقي للناجح المحلي الاجمالي 2006-2012 (%)	01
155	سكان المنطقة العربية موزعين حسب الدول (%) لعام 2011	02
156	متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي خلال 2012	03
158	عجز او فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج لعام 2011	04
159	يوضح عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي لسنة 2011 (%)	05
162	تطور الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية (%) لعام 2011	06
164	تغطية الاحتياطات للواردات في الدول العربية لعام 2011 (عدد الأشهر)	07
245	تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها	08
274	مراحل اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ	09
281	تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة	10
294	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U1	11
298	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U2	12
302	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U3	13
306	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U4	14

313	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_5	15
317	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_6	16
324	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_7	17
328	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_8	18

مقدمة:

لقد احتلت التنمية الاقتصادية مكان الصدارة في اهتمامات الدول النامية ، الا ان تمويل تلك التنمية قد استأثر بالجانب الاكبر من ذلك الاهتمام ، في ضوء قصور راس المال المحلي ، الذي يعد قيدا اساسيا و عقبة كبيرة ، تحول دون انطلاق الاقتصاد الى مرحلة النمو الذاتي و المستقل التي تنشدها الدول ، مما ألجأها الى مصادر خارجية للتمويل ، تتمثل في المنح و الاعانات ، القروض الخارجية و الاستثمارات الاجنبية المباشرة و غير المباشرة ، لسد فجوتي الموارد المحلية و النقد الاجنبي .

و نظرا للتعنت الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي ترافق عادة المنح و الاعانات الاجنبية و نتيجة لاعتماد الدول النامية على الاقتراض الخارجي ، خلال عقدي السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي ، الى درجة اتقلت كاهلها ، اين اصبحت خدمة الدين الخارجي ، عقبة في طريق التنمية بدلا من ان تكون وسيلة لها . اتجهت غالبية الدول النامية لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي و خاصة المباشر بغرض استقطابه ، و جاء هذا التوجه منسجما مع الاهتمام المتزايد و الواسع النطاق من طرف الباحثين الاقتصاديين و المستثمرين (سواء كانوا اشخاصا طبيعيين او معنويين او دول) .

و قد لا يختلف اثنان عن اسباب هذا الاهتمام المتزايد لظاهرة الاستثمار الاجنبي ، التي ما فتأت ان اصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة و النامية على السواء ، ففي ظل العولمة الاقتصادية، أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة بين الدول على اجتذاب هذا النوع من الاستثمار ، من خلال سياساتها و برامجها الترويجية و توفير السبل و الوسائل للمستثمرين، لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها، لما له من أهمية نسبية ، كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية (باعتباره محفزا و محركا للتنمية الاقتصادية فيها)، و وسيلة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية (برفع الإنتاج و المساهمة في إيرادات الدولة و كذا امتصاصه للبطالة) ، فضلا عن توفير الأصول غير الملموسة كالمعرفة التكنولوجية و المهارات التنظيمية و الإدارية و شبكات التسويق... الخ ، وهذا في حالة تمكن الدولة من توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الحيوية ، حسب متطلبات السوق المحلية .

الا ان استقطاب هذه الاستثمارات لابد له من وجود مناخ استثماري مناسب و يقع على كاهل الحكومات و سائر الفعاليات الاقتصادية و خاصة العربية منها ، تقديم الحوافز و المقومات التي تتيح لها امتلاك ميزة استثمارية تنافسية في المنطقة العربية و العالم ككل ، و ذلك من خلال بنية تشريعية تضم الحزم المختلفة من القوانين و الانظمة و التعليمات التي تشجع على ذلك ، كإنشاء و تطوير بنية تحتية و تجارية ملائمة و اعادة هيكلة الاقتصاد لكي ينسجم مع المستجدات و التطورات المختلفة التي تطرأ على الاقتصاد العالمي و توفير المناخ السياسي و الامني و الاجتماعي و كذلك العمل بجد و دأب لتعريف و اقناع المجتمع الاستثماري الدولي ، بمزايا و افاق الاستثمار في الدول العربية بشكل مقنع و منظم ، نظرا لأهمية الاستثمارات الاجنبية و دورها المؤثر في المساهمة الجادة في جهود التنمية الشاملة و في رفد اقتصاداتها بالإمكانات المالية و الفنية التي تساعد في الوصول الى الاهداف المتوخاة .

و تعتبر الجزائر كغيرها من الدول العربية و النامية ، التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي ، خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية الاقتصادية، المطبقة في ظل النظام الاشتراكي و الأزمة النفطية لسنة 1986 و بلوغ حجم المديونية مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري ، ألزم هذا السلطات على تبني إصلاحات اقتصادية شاملة لتحقيق الاستقرار الكلي و البحث عن مصادر تمويلية جديدة.

مما زاد من الدور الذي تلعبه الاستثمارات في النشاط الاقتصادي، هذا الدور الذي لا يتحقق إلا بتوفير و تهيئة المناخ الملائم و الذي يعبر عن مجمل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و القانونية و الإدارية المكونة للمحيط ، الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و بالتالي تكون النتيجة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التي سوف تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد .

اشكالية البحث :

امام السعي الدؤوب لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الحاجة الكبيرة لها كمولو للتنمية الاقتصادية ، في الدول عامة و العربية ، منها الجزائر خاصة ، يبرز امامنا الاشكال الرئيسي التالي :

ماهي آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية و الجزائر بصفة

خاصة ؟

ان هذه الاشكالية الرئيسية تقودنا الى طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية و التي سوف نحاول الاجابة عنها من خلال هذا البحث و هي :

1. ماهي مستويات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية؟
2. هل للاستثمار الاجنبي المباشر اثار ايجابية على اقتصاديات الدول العربية اجمالا؟
3. هل ان مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر يشجع على قدوم المستثمرين الاجانب ؟ و كيف تتطور المشاريع الاستثمارية الاجنبية مقارنة مع الاستثمارات المحلية في الجزائر ؟
4. هل للاستثمار الاجنبي المباشر علاقة طويلة الاجل و اثر ذو دلالة احصائية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
5. هل للاستثمار الاجنبي المباشر علاقة طويلة الاجل و اثر ذو دلالة احصائية على العمالة في الجزائر ؟
6. هل للاستثمار الاجنبي المباشر علاقة طويلة الاجل و اثر ذو دلالة احصائية على ميزان المدفوعات في الجزائر ؟
7. هل للاستثمار الاجنبي المباشر علاقة طويلة الاجل و اثر ذو دلالة احصائية على النقد الاجنبي في الجزائر ؟
8. كيف يمكن تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاد الجزائر باعتبارها بلدا مضيفا ؟

فرضيات البحث :

بعد القيام بتجميع المادة العلمية المرتبطة بموضوع البحث ، قمنا بصياغة فرضيات متقابلة محددة ، نعتبرها اكثر الاجابات احتمالا عن الاسئلة التي قمنا بصياغتها و سنقوم بفحصها و التأكد منها و تتمثل في :

1. تحسن المناخ الاستثماري العربي ساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ؛
2. هناك تباين واضح في مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية اقتصادات الدول العربية؛
3. تحسن مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، ادى الى زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مختلف القطاعات ؛
4. H_0 : هناك علاقة طويلة سببية الاجل و اثر ذو دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ؛
5. H_0 : هناك علاقة سببية طويلة الاجل و اثر ذو دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات في الجزائر ؛

6. H_0 : هناك علاقة سببية طويلة الاجل و اثر ذو دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي في الجزائر ؛
7. H_0 : هناك علاقة سببية طويلة الاجل و اثر ذو دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و العمالة في الجزائر .
8. هناك اثار ايجابية معتبرة للاستثمار الاجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر .

اهمية البحث :

تتبع اهمية البحث من اهمية استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يستطيع ان يحدث تغييرا جذريا على واقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية و خاصة الاقتصاد المحلي الجزائري و ذلك من خلال تخفيف عبء الدولة و توفير فرص عمل ، تساهم في تخفيف مستويات البطالة و تخفيض مستوى الفقر ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي و مواكبة العالم في ظل العولمة .

فان استطعنا الوصول الى نتائج مناسبة و اقتراح التوصيات المناسبة بخصوص موضوع البحث ، فقد نتمكن من المساهمة في بيان اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية و بالتالي المساهمة المتواضعة في تدعيم الاقتصاد المحلي بصفة خاصة .

اهداف البحث :

1. بيان واقع تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصادات العربية و اهم الفرص الاستثمارية المعروضة فيها ؛
2. بيان اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية ؛
3. دراسة المناخ الاستثماري السائد في الجزائر و تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و اهم القطاعات الاقتصادية الجاذبة له ؛
4. قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، من خلال بناء نماذج انحدار للاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره متغيرا مستقلا ، على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية باعتبارها متغيرات تابعة ، ثم دراسة العلاقة السببية طويلة الاجل بينها ؛

5. تقديم المقترحات و التوصيات التي تمكن الحكومة الجزائرية من تهيئة الظروف و توفير المناخ الاستثماري الموائم لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

دوافع اختيار الموضوع:

تتمثل اسباب اختيار هذا الموضوع في وفرة الابحاث و الدراسات المختلفة حول الاستثمار الاجنبي المباشر ، لكن في المقابل ندرة الابحاث المتعلقة بقياس اثار الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة (نظرا لصعوبة قياس التنمية الاقتصادية من جهة و عدم توفر الاحصائيات و البيانات بدقة حول مؤشرات التنمية الاقتصادية من جهة اخرى) ، مما جعلنا نفكر في المساهمة بدراسة و قياس هذه الاثار المحتملة على الاقتصاد الجزائري ، من خلال الاعتماد على احد الاساليب الاحصائية الحديثة الا و هو برنامج Eviews ، فإتقان استخدام مثل هذه البرامج الاحصائية يتطلب التعمق في دراسة الاقتصاد القياسي ، مما يفتح لنا الابواب الواسعة للقيام بالعديد من الابحاث في مختلف التخصصات و هو ما نتطلع اليه .

الدراسات السابقة :

يعد موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر اكثر المواضيع اثارة للنقاش بين الباحثين ، حيث تناولت الادبيات و الدراسات هذا الموضوع من زوايا مختلفة ، وفيما يلي استعراض لأهمها ، خاصة التي تناولت الاستثمار الاجنبي المباشر و لها ارتباط وثيق بموضوع البحث ، سواء كانت دراسات محلية او عربية او دراسات اجنبية ، بحسب الترتيب الزمني:

1. دراسة (Farzin , 1993) : لقد تناولت دراسته اهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة على المدى الطويل ، حيث اكدت نتائج الدراسة على اهمية هذه الاستثمارات و دورها في المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع الذي يتمتع به اقتصاد قوي كالاقتصاد الامارات العربية خاصة بعد نفاذ المورد الرئيسي لهذا الاقتصاد الوطني و هو البترول ، و بالتالي لا بد من اللجوء للاستثمار سواء كان داخليا او خارجيا كبديل لهذا المورد و ذلك لما يمكن تحقيقه من معدلات عائد مرتفعة جراء تنفيذ مثل هذه الاستثمارات ، بالإضافة الى مناقشة العائد المتوقع من الاستثمارات المحلية و محدوديته لأسباب ناتجة عن ضيق البنية الاقتصادية للدولة ، مما

- يحتم البحث عن بديل اخر من خلال الاخذ باستراتيجية الاستثمارات الاجنبية التي تعتبر الاساس في عملية التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة في ظل استمرارية هذا الوضع .
2. دراسة (*Zeine Albdin , 1994*) التي استهدفت التحري عن دور الاستثمار الاجنبي المباشر في 42 دولة في منظمة المؤتمر الاسلامي في التنمية الاقتصادية ، ووجدت الدراسة ان متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لهذه الدول كان قرابة 24 % خلال الفترة (1982-1992) ، و ان تسع دول من اصل (42) جذبت 90 % من هذه التدفقات و لم تستطع الدول المنظمة الاقل نموا جذب اكثر من 1 % من التدفقات الاستثمارية الاجنبية ، و بينت الدراسة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية ان هناك تركزا شديدا في قطاع الخدمات و مع ذلك هناك نسبة كبية توزعت على القطاع الزراعي في باكستان و نيجيريا و توصلت الى انه رغم الدور المهم لهذه الاستثمارات ، الا ان اكثر الدول النامية حاجة اليها هي اقلها جذبا لذلك النوع من الاستثمار ، ذلك ان المستثمرين الاجانب يبحثون بالدرجة الاولى عن فرص استثمارية مربحة و امنة ، و لهذا تجدهم يجذبون الى البلدان التي توفر تلك المتطلبات و لسوء الحظ فان تلك الفرص لا تتوافر في اغلب الدول النامية في منظمة المؤتمر الاسلامي.
3. دراسة (*الزعيبي ، 1995*) : هذه الدراسة كانت حول الاستثمار الحكومي في الاردن و اثره التنموي خلال الفترة (1976-1991) ، حيث ركزت الدراسة على دور الاستثمار الحكومي في عملية التنمية الاقتصادية و من ثم درست طبيعة الاستثمار في الاردن و دور كل من القطاعين العام و الخاص فيه ، و قد اظهرت نتائج الدراسة ان عبء المديونية الخارجية الذي يعد من اهم مصادر تمويل الاستثمار قد يستخدم نحو الاستثمارات التي قد لا تنفذ بطريقة تضمن سداد هذه الديون ، كما انتهت الدراسة الى ان الاستثمارات الحكومية لا تعتمد على الناتج المحلي الاجمالي بقدر اعتمادها على مصادر خارجية.
4. دراسة (*Chung , 1995*) : التي استهدفت تحليل حجم توزيع الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى الصين و هيكلها ، و اثرها في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1973-1993) و قد تم في هذه الدراسة استخدام النموذجين التاليين :

$$a. \text{Log GNP}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{LogSav}_{t-1} + \alpha_2 \text{Log FDI}_t + \alpha_3 \text{LogYear}_t + U_t$$

$$b. \text{LogSav}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Log FDI}_t + \alpha_3 \text{Log Year}_t + U_t$$

حيث ان :

- Log GNP : معدل النمو في الناتج القومي ؛
 Log Sav : معدل النمو في المدخرات المحلية ؛
 Log FDI : معدل النمو في الاستثمارات الاجنبية المباشرة ؛
 Year : الزمن .

و خلصت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الناتج و معدل نمو الاستثمارات الاجنبية و الى علاقة سلبية بين معدل نمو المدخرات المحلية و معدل نمو الاستثمارات الاجنبية .
 5. دراسة (*Baiasubramanyam , 1996*) : التي هدفت الى تحليل اثر الاستثمارات الاجنبية خرى المباشرة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-1985) لعينة من 46 دولة نامية ، حيث تم تصنيف هذه الدول الى مجموعتين :

المجموعة الاولى لدول تنتهج سياسة التصدير (EP) و الاخرى لدول انتهجت سياسة احلال الواردات (IS) معتمدا على النموذج التالي :

$$Y = \alpha + \beta L + \gamma(I/Y) + \psi(FDI/Y) + \phi X$$

حيث ان :

Y : معدل النمو في الناتج القومي

L : العمالة

I : الاستثمار المحلي

FDI : الاستثمار الاجنبي

X : الصادرات

و قد توصلت الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر ادى دورا ايجابيا في البلدان التي انتهجت سياسة التصدير اكبر منه في الدول التي انتهجت سياسة احلال الواردات .

6. دراسة (*Jamal bouoiyour , 2003*) : ناقشت هذه الدراسة العوامل المحددة للاستثمار

الاجنبي المباشر في المغرب للفترة (1960-2000) باستخدام نموذج قياسي ، حيث كانت

المغرب في فترة الدراسة من اكثر دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا (*MENA*

COUNTRIES) استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث تبنت المغرب قبل فترة الدراسة بقليل

العديد من الاصلاحات الاقتصادية و السياسية و الاستثمارية و الاجراءات الادارية بهدف تسهيل

عملية الاستثمار في المغرب ، و تم استخدام معادلة الانحدار الخطي لبعض المتغيرات الاقتصادية

التي يعتقد انها ذات اثار ايجابية على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المغرب ، و اهم المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة : الناتج المحلي الاجمالي ، معدل النمو ، كلفة العمالة ، حجم السوق ، التضخم ، راس المال البشري ، الاستثمار المحلي ، التجارة الخارجية ، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، اضافة الى بعض المتغيرات الاخرى مثل الانظمة و التشريعات الخاصة بالاستثمار و السياسات الاقتصادية و تم اعتماد حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع ، و اظهرت الدراسة ان هناك دليلا واضحا على زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المغرب نتيجة زيادة كفاءة الاقتصاد المغربي ، اثر التعديلات التي اجرتها المغرب على اقتصادها خلال خطط التنمية التي تبنتها قبل عام 1983، كما بينت الدراسة الاثار الايجابية لكل من الاستثمارات الوطنية و الاستقرار الاقتصادي و السياسي و حجم التجارة الخارجية على جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر .

7. دراسة (*Magdolna Sass, 2003*) : بينت الدراسة ان الاستثمار الاجنبي المباشر ، يعمل على تحسين مستوى الانتاجية من خلال نقل التكنولوجيا من ناحية ، كما يمكن ان يكون له اثار ايجابية خارجية من خلال التواصل مع الشركات الاستثمارية و التوسع و تحسين شروط التمويل من ناحية اخرى و ان منافع الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا تكون تلقائية و لكن ضمن انظمة و قواعد و حوافز مدروسة و التي بقيت تلعب دورا اساسيا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حتى منتصف التسعينات ، حيث بدأت هنجاريا في رصد و تجميع البيانات حول الاضرار التنافسية المتزايدة لمقارنتها مع الدول المنافسة لها و على الرغم من اعادة هيكلة سوق الاسهم المالية من اجل اعادة استثمارها الا انها اظهرت ارباحا قليلة و ان الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر في هنجاريا قد انخفض و لم يصل الى التوقعات المرجوة و كان اثر الايجابي و الاكثر اهمية هو منافسة الشركات الاستثمارية الاجنبية و ان المالكين الاجانب للشركات الاستثمارية اوجدوا عدة علاقات مع الممثلين عن الاقتصاد الهنجاري و ذلك من اجل تحسين قدرة هنجاريا في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، بإزالة بعض العوائق الاقتصادية و تطوير البنى التحتية و التدريب و التعليم و اجراء التعديلات لمعالجة الاختلال في الهيكل الضريبي كحافز لجذب الاستثمارات الاضافية .

8. دراسة (عدنان غانم و لبنى المسيبلي ، 2003) : الموسومة ب دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، حيث تناولت الدراسة دور الاستثمار الاجنبي المباشر في اليمن باعتباره احد مصادر التمويل الخارجي المرغوب فيه في الوقت الحاضر ، حيث هدفت الدراسة الى استعراض المناخ الاستثماري السائد في اليمن و معوقات الاستثمار فيه ، كما يهدف الى تسليط الضوء على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة قياسية و توصل الدراسة الى ان حجم الاستثمارات متواضع و ان دورها في التنمية الاقتصادية ضعيف و يعود ذلك الى المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهياً لجذب هذه الاستثمارات على الرغم من ان قانون الاستثمار يتضمن العديد من الميزات و الاعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية اضافة الى معاملة المستثمر الاجنبي معاملة المستثمر اليمني ، الا ان هذا القانون بحسب الدراسة و تعديلاته لم تؤكد الى زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المتوقع و ذلك بسبب العوامل الاخرى المكونة للمناخ الاستثماري .

9. دراسة (Metwally , 2004) : اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاتحاد الاوروبي في دول الشرق الاوسط ، اعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة بين كل من الاستثمارات الاجنبية المباشرة و النمو الاقتصادي و التصدير في كل من الاردن ، مصر و عمان و تشير البيانات المتوفرة ان معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة لهذه الدول كانت من الاتحاد الاوروبي ، و بحثت الدراسة في مدى تأثير كل من النمو الاقتصادي و معدل الفائدة على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة مستخدماً معادلة الانحدار المتعدد *La Régression Multiple* . و اظهرت نتائج الدراسة ان معدل النمو الاقتصادي و معدل الفائدة كان لهما اثار ايجابية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة و لكن بنسب متفاوتة و ان زيادة تدفق راس المال الاجنبي يعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع و الخدمات للدول المضيفة و بالتالي زيادة في حجم الناتج القومي الاجمالي ، مما يعني زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

10. دراسة (كمالي ، 2004) : نموذج قياس محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر ، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المحددات الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر ، مستخدمة السلاسل الزمنية لبيانات الاستثمار الاجنبي المباشر ، و معتمدة بذلك على اسلوب نماذج الانحدار التي تستخدم (*Panel Data*) و الاستفادة من كل المعلومات المتاحة عن الاستثمار الاجنبي المباشر و هذا النوع من النماذج يجمع بين بيانات السلاسل الزمنية و البيانات المقطعية ، اما

القطاعات التي شملتها الدراسة فكانت قطاع الزراعة و الصناعة ، التشييد ، التجارة ، المال و التأمين ، السياحة و قطاع الخدمات الاخرى للفترة (1986 - 2001) و اظهرت الدراسة ان التغيير في الناتج الحقيقي هو ما يعبر عنه بقوة الاقتصاد الكلي و الانفتاح التجاري لهما تأثير ايجابي و معنوي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، و بالتالي فان عوامل الجذب تعتبر مهمة في تحديد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و اشارت الدراسة الى ان النتائج التي توصلت اليها تتفق الى حد ما مع النتائج التي توصلت اليها الدراسات الاخرى ، سواء كانت هذه الدراسات اجريت للمقارنة بين دولة و اخرى او الدراسات التي اجريت على دول بعينها .

11.دراسة (**ناجي بن حسين، 2005**) : هدفت الدراسة الى الاجابة على عدد من التساؤلات هي :

ما مدى توفر عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ؟ او بصيغة اخرى هل مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر يشجع قدوم المستثمر الاجنبي ام لا ؟ و في حالة النفي ما اسباب ذلك ؟ و كيف يجب العمل من اجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر و جعله يستجيب لمتطلبات المستثمر الاجنبي ، دون ان يتعارض مع الاهداف الاقتصادية الوطنية وبقصد الاجابة على هذا التساؤل قسمت الدراسة الى قسمين رئيسيين ، تناول في القسم الاول المحددات الاساسية للاستثمار الاجنبي ، و ذلك في اطار استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية المتعلقة بعمليات الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما حدد في هذا القسم اهم الشروط الواجب على الدول المضيفة توفيرها بهدف جذب الاستثمار الاجنبي ، اما القسم الثاني من الدراسة ، اعتمد على مناخ الاستثمار الاجنبي بالجزائر و ذلك من خلال التعرف على واقع الاستثمار الاجنبي و نظام الاستثمار في الجزائر ، ثم على تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر معتمدا في ذلك على عدد من المؤشرات الكمية و النوعية المستخدمة من قبل العديد من الهيئات الدولية المهمة بقضايا الاستثمار الاجنبي المباشر .

12.دراسة (**الربيعي، 2005**) : الموسومة اثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية ، تشير الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دورا ديناميكيا و مكملا للاستثمارات المحلية في البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية ، اضافة الى دوره في عملية التمويل الرأسمالي، باعتباره وسيلة هامة لتوفير فرص العمل و نقل التكنولوجيا و تحديث الصناعات المحلية و تطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد و تحقيق الاستخدام الامثل للموارد النادرة .غير ان اثر

المضاعف الذي يتولد عن الاستثمار الاجنبي يمكن ان يكون اكبر ، اذا تمكنت السياسات الاقتصادية من توفير المناخ الاستثماري الموائم الذي يهيئ البيئة المناسبة لكل من الاستثمار المحلي والاجنبي و بهدف التأكد من هذه الحقيقة في الدول العربية تم تحليل مؤشرات السياسة الاقتصادية و السياسة النقدية و المالية و سياسة التوازن الخارجي و استخدام نتائج التحليل في تكوين نؤشر مركب لقياس المناخ الاقتصادي ، و لدعم هذا التحليل تم تكوين نموذج احصائي لقياس اثر التغيرات في مؤشرات السياسات الاقتصادية على مسار تدفقات الاستثمار نحو الدول العربية و اخيرا تم تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن ان تسهم في تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية .

13.دراسة (*Zekos , Georgis, 2005*): في ظل ظهور و تطور الاقتصاد الرقمي و الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة العالمية و توسع في نطاق العولمة و توفير البيانات الاقتصادية ، قامت الدراسة بتحليل دور الاستثمار الاجنبي المباشر و استنتج ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة حلت محل الاستيراد و اصبحت تعمل على توفير جميع السلع و الخدمات المستوردة و ذلك بسبب ازالة جميع المعوقات الاقتصادية و حرية حركة رؤوس الاموال ، مما دفع جميع الشركات من تحسين كفاءتها و زيادة انتاجيتها و اوصت الدراسة بان الاقتصاد الرقمي يجب ان لا يكون محصورا في التجارة الالكترونية .

14.دراسة (*الخشمان ، 2006*) : عن مساهمة الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي في الاردن حيث استخدمت الدراسة نموذجا قياسيا هدف الى قياس العلاقة طويلة الامد بين النمو الاقتصادي و التداخل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الانفتاح الاقتصادي ، و اظهرت النتائج ان زيادة حجم التجارة الخارجية تؤدي الى احداث تراجع مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الاردن ، كما اظهرت نتائج الدراسة ان النمو الاقتصادي يتم تعزيزه من خلال زيادة نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات و لذلك اوصت الدراسة بدعم قطاع التصدير في الاردن من اجل زيادة تنافسية الصادرات الاردنية في الخارج .

15.دراسة (*القدومي ، 2006*) : الموسومة ب: العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاردن - دراسة تحليلية للفترة (1996-2003) و تهدف الدراسة الى التعرف على حجم و طبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاردن كمتغير تابع ، اضافة الى معدل تغيرها السنوي مع تحديد العوامل المؤثرة عليها كمتغيرات مستقلة و هي: التغير السنوي في النفقات الرأسمالية ، حجم

التجارة الخارجية ، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، الناتج المحلي الاجمالي ، فائدة القروض و الاستثمار الثابت ، مستخدما اسلوب التحليل المالي من خلال دراسة الاتجاهات (التحليل الاقفي) للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة و اسلوب التحليل الاحصائي لحساب معامل الارتباط و معامل التحديد و معامل الانحدار لدراسة قوة العلاقة بين المتغيرات . وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ان تأثير المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر كانت قوية جدا و كانت اهم التوصيات هي ضرورة توفير العوامل و المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

16.دراسة (*Mishal & Al-khatib , 2006*) : تهدف هذه الدراسة الى اظهار العلاقة بين النمو الاقتصادي و بين حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في سبع دول عربية في الشرق الاوسط و شمال افريقيا (*MENA COUNTRIES*) ، باستخدام احدث البيانات الاحصائية لهذه الدول ، للتحقق من امكانية وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار المحلي ، و بعض المتغيرات الاخرى في الدول المستقبلية للاستثمارات من خلال استخدام ثلاثة انماط من النماذج الاحصائية لتقدير النتائج .

و اشارت الدراسة الى ان هناك العديد من الدول قيد الدراسة التي عملت على معالجة الهياكل الضريبية من خلال الاعفاءات الضريبية المباشرة : مثل تخفيض الرسوم على صادرات الاسواق و المناطق الحرة ، و تناولت الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل الانتاج الكلي ، الاستثمار الرأسمالي و الاستثمار الرأسمالي الاجنبي و حجم سوق العمل و الانفاق الحكومي و تدفق الصادرات من خلال نموذج دالة الانتاج *la fonction de production* . و اظهرت نتائج الدراسة بانها لم تدعم الفرضية القائلة بوجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الاجنبي المباشر ، و لكن هناك دلائل لوجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و بين الاستثمار المحلي كما دعمت النتائج الاثر المهيمن للإنفاق الحكومي و الصادرات في التأثير على النمو الاقتصادي .

17.دراسة (*ظاهر القشي ، 2009*) : اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر تطبيق الاردن لمعايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث سعى الباحث الى الاطلاع على تطور البيئة الاستثمارية في الاردن من جهة و تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة اخرى و من ثم بيان اثر ذلك التطبيق على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر . و قد خلصت الدراسة الى عدد

من النتائج كان اهمها ان جميع الآراء تقريبا تشير الى ان الاستثمار الاجنبي بشتى انواعه و خاصة المباشر له وقع مؤثر و ايجابي على الاقتصاد المحلي و لكن بشرط ان تكون البنية الاقتصادية قد اعتيدت هيكلتها بشكل ملائم ، كما وجد ان الاردن قد بدا بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن و ليس بالقصير استعدادا لمواكبة العالم و انه فعلا قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة ووجد ان الشركات الاردنية و خصوصا المدرجة في السوق المالي ملتزمة بتطبيق المعايير و ان الالتزام بتطبيقها لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر كان لأسباب عديدة من اهمها ان المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية و تولد لديه الثقة بعمليات الشركة و بالتالي تشجعه على جلب استثماراته الى الاردن و قد اوصى الباحث بعدد من التوصيات كان اهمها : حث المدققين على عدم التساهل في تقاريرهم بخصوص التزام الشركات المدقق على قوائمها بمعايير المحاسبة الدولية و حث المستثمرين على الاطلاع على واقع الشركات المحلية بشكل اعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهيأة و خصوصا نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية و بالتالي تشجيعهم على الاستثمار .

18.دراسة (**عثامنة و الزعبي ، 2009**): العلاقة بين الاستثمار و التشغيل في الاردن - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1973-2005) ، حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين الاستثمار و التشغيل في الاردن خلال الفترة الساق ذكرها و مدى مساهمة تسارع حجم الاستثمارات في تعزيز مستويات التشغيل و لتحقيق الاهداف تم تصميم نموذجين قياسيين ، الاول نموذج قياسي كلي للاقتصاد الاردني شمل جانبي العرض و الطلب و فيه تم تقدير داليتي الطلب على العمالة الاردنية و العمالة الوافدة الى الاردن ، اما النموذج الثاني فهو نموذج انحدار ديناميكي و هو نموذج يشير الى البعد الزمني لاستجابة متغير التوظيف الى متغير الاستثمار و قد اظهرت نتائج الدراسة ان متوسط المدة الزمنية الكفيلة بظهور اثار الاستثمار على التشغيل في الاردن فاق السنتين في كل الاحوال ، في حين كانت المدة الاطول لاستجابة تشغيل العمالة الاردنية للتغير في مستوى الاستثمار الاجنبي فبلغت تقريبا 3 سنوات و بالنسبة لسرعة التكيف ، فقد كانت السرعة الاعلى في استجابة تشغيل العمالة الوافدة للتغيير في مستوى الاستثمار الكلي و بلغ معامل المقدّر 0.33 ، في حين كانت السرعة الادنى في استجابة تشغيل العمالة الاردنية للتغيير في مستوى الاستثمار الكلي حيث بلغ معامل المقدّر 0.14 . و قد اصت الدراسة بالمرض قدما في الاجراءات الحكومية الرامية الى رفع تكلفة العامل الوافد ، من خلال رفع رسوم تراخيص العمل و الضرائب الاخرى عليها و كذلك دعم

قطاع الصادرات عن طريق دعم التوظيف في الأنشطة او القطاعات التصديرية ، كان تغطي الحكومة نسبة معينة من اجور و رواتب الاردنيين الذين يتم توظيفهم في هذه الأنشطة و القطاعات .

منهج البحث :

لتحقيق اهداف البحث و حتى نتمكن من الاجابة على اشكالية البحث و تحليل ابعادها و محاولة اثبات صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا :

1. المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مفاهيم التنمية الاقتصادية و الاستثمار الاجنبي المباشر ، تحليل دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، واقع تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر و اهم التشريعات و السياسات التنموية لتحسين مناخها الاستثماري الاجنبي ، من خلال الاعتماد على بيانات و احصاءات هيئات عالمية و عربية و محلية نذكر منها : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار CNUCED ,FMI, ANDI و ذلك بالنسبة لكل ما تعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر سواء في الجزائر او الدول العربية او في العالم ، اضافة الى عدد معتبر من التقارير و الكثير من الدراسات و البحوث المتعلقة بموضوع البحث؛
2. المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الاساليب القياسية الحديثة لتحديد اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، بالاعتماد على اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ ، من خلال بناء نماذج انحدار بسيط و دراسة العلاقة السببية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات التنمية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري (النمو الاقتصادي ، العمالة ، ميزان المدفوعات و النقد الاجنبي).

خطة البحث :

لغرض الاحاطة الشاملة بالموضوع و الوصول الى الاستنتاجات ذات الصلة للتحقق من فرضيات البحث تم تقسيم الموضوع الى :

الفصل الاول: مفاهيم عامة حول التنمية و التنمية الاقتصادية ، حيث خصص لعرض المفاهيم العامة حول التنمية من نشأة و تطور المفهوم العام للتنمية ، قياس التنمية ثم تصنيف نظريات التنمية و عرض

لأهمها و كذلك تمويل التنمية من خلال عرض المصادر المحلية و الاجنبية و التركيز على الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر و ممول للتنمية الاقتصادية .

الفصل الثاني : و الموسوم اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية و فيه نقوم بعرض مفاهيم عامة عن الاستثمار الاجنبي المباشر من تعريف و انواع و اهمية و محددات الى غاية الاثار المترتبة عنه في الدول المضيفة ، ثم يليها تقييم للمناخ الاستثماري العربي و عرض لتطور المشاريع الاجنبية المباشرة في الدول العربية و دراسة مدى قدرتها على جذب المشاريع الاجنبية و مدى مساهمة هذه الاخيرة في التنمية الاقتصادية .

الفصل الثالث : و عنوانه تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، و فيه نقوم بتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من خلال ادراج مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ، مع التركيز على مرحلة الاصلاحات ، اضافة الى دراسة تطور القوانين الاستثمارية في الجزائر ثم تقييم مناخها بالاعتماد على مؤشرات دولية و كذلك حجم المشاريع الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال السنوات القليلة الفارطة.

الفصل الرابع : و يأتي هذا الفصل ، لاختبار اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1979 - 2011) ، من خلال عرض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة استعراض مصفوفة ارتباط بيرسون ، اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات و اخيرا استعراض نتائج اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ ، لبيان وجود علاقة طويلة الاجل من عدمها ، بين الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل و مؤشرات التنمية (النمو الاقتصادي ، العمالة ، ميزان المدفوعات ، النقد الاجنبي) كمتغيرات تابعة .

تمهيد:

ظل مفهوم التنمية الاقتصادية حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين ، يركز على تكوين رأس المال وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وفق نظرية رأس المال. وهو مفهوم حبس الدول المتخلفة على اللحاق بالدول الرأسمالية المتقدمة ، وفي المقابل- من نفس المنطق - ظل التخلف رمزاً للقصور عن تحقيق معايير النمو، وأهمها حصة الفرد من اجمالي الناتج القومي.

وارتبطت عملية التنمية الاقتصادية بالجهود المنظمة لتحقيق أهداف معينة ، لتبدو التنمية الاقتصادية أوسع مدى بشمولها تدخلاً إرادياً لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع من النمو الطبيعي لها، وعلاج ما يقترن بها من اختلال.

وقد رافقت هذا المفهوم ودعمته مسلمات إيديولوجية رسخت مرجعيتها جهات دولية ، وحولتها إلى عقائد وربطتها بقوانين تفرض تصوراً محدداً لدور الدولة والسوق. واتسم ذلك بانحياز أيديولوجي واضح للنموذج الرأسمالي، وكان العمل بمقتضاه جزءاً من شروط التمويل التي تفرضها المؤسسات الدولية والدول القوية على الدول الضعيفة.

ثم نشأ عن هذا التصور عدد من المفاهيم الخاطئة، كالبحث عن زيادة الإنتاج هدفاً وحيداً للتنمية، واعتبار وفرة المال أو الموارد وحدها غنى ونمواً، والربط بين التنمية واستيراد التكنولوجيا المتقدمة في شكل أجهزة وخبرات من دون استيعابها، والتركيز على ضرورة الحاق الدول الصناعية في تجاهل للسياق الخاص لتطورنا التاريخي وللبعد الدولي لعملية التنمية... الخ.

لذلك نهدف من خلال هذا الفصل الى عرض تفصيلي لنشأة و تطور مفهوم التنمية و التنمية الاقتصادية و اهم نظرياتها ، ثم التركيز على مصادر التمويل المختلفة للتنمية و اهمها الاستثمار الاجنبي المباشر.

I.1 التنمية الاقتصادية (النشأة و المفهوم):

يشمل هذا الجزء عرضا مفصلا عن نشأة مفهوم التنمية كما يلي:

I.1.1 نشأة مفهوم التنمية :

رغم ان التنمية تعتبر ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر ، الا ان دراسات التنمية لم تأخذ اهمية كبيرة في الابحاث و التدريس الا بعد الحرب العالمية الثانية و تنامي الاهتمام بها اكثر في ثمانينات القرن الماضي و هناك عوامل كثيرة مسؤولة عن ذلك من اهمها : (1)

1. التغيرات الاقتصادية في العالم بعد زوال الاستعمار الاوروبي لدول افريقيا و اسيا ؛
2. ظهور نظريات تعلق اسباب التخلف بالظروف الاستعمارية السابقة و بالاستعمار الجديد ممثلا بهيمنة الدول الغنية على ثروات الكرة الارضية ؛
3. النمو السكاني السريع و ما ترتب عليه من مشكلات في الدول المستقلة حديثا كتوفير الغذاء و خدمات الصحة و التعليم و البنية الاساسية ؛
4. العولمة و سرعة انتقال و تأثير الازمات الاقتصادية في اقاليم العالم ؛
5. انفرد الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة السياسية و العسكرية في العالم و استخدامها المعونات سلاحا للضغط السياسي ؛
6. الفشل المتكرر لبرامج التنمية و محاولاتها لتحسين احوال الفقراء في كثير من البلدان الفقيرة ؛
7. ظهور مشكلات خاصة واجهت دولاً معينة مثل :
 - ✓ ارتفاع اسعار البترول و تأثيراتها على الدول الفقيرة غير المنتجة له ؛
 - ✓ نقص الموارد و تدهورها في الدول الاشد فقرا ؛
 - ✓ دور الشركات متعددة الجنسيات .

و تبرز اهمية مفهوم التنمية في تعدد ابعاده و مستوياته و تشابكه مع العديد من المفاهيم الاخرى مثل التخطيط و الانتاج و التقدم .

(1): عيسى علي ابراهيم ، فتحي عبد العزيز ابو راضي ، " جغرافية التنمية و البيئة " ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 2004 ، ص ص 11-12 .

و قد ظهر مفهوم التنمية بصورة اساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره بصورة الية في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث " في الربع الاخير من القرن الثامن عشر حتى الحرب العالمية الثانية ، الا على سبيل الاستثناء ، فالمصطلحان اللذان استخدمتا للدلالة على حدوث التطور المشار اليه في المجتمع هما :

- ✓ التقدم المادي ؛
- ✓ التقدم الاقتصادي .

و حتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات اوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي مصطلح التحديث و الذي يعني قدرة الانسان ان يتعلم كيف يتعلم . كما استخدم مصطلح الثورة التي تعني حدوث تغيير سريع و عنيف و اساسي في التنظيم السياسي و علاقات السلطة و الطبقات الاجتماعية و نظام التحكم في الملكية الاقتصادية و النظام الاجتماعي لمجتمع ما .⁽¹⁾

و ما بين عامي 1875-1900 نشرت في أوروبا كتب باللغة الانجليزية اشارت عناوينها الى تطور الدستور الاثني و الرواية الانجليزية و نظام النقل في الولايات المتحدة و الزواج و تربية الابناء و غيرها ، من هنا فضل بعض العلماء كلمة ارتقاء في عناوين كتبهم و فضل اخرون كلمة النمو ، الا انهم في النهاية استخدموا كلمة التنمية .

فبالرغم من تعدد المصطلحات ذات الصلة بالتنمية فقد استعملها بعض الكتاب بنفس المعنى ، في حين ميز اخرون بينها ، بينما تجاهل غيرهم مشكلة التعريف و افترض ان الاهتمام بتعريف التنمية يمثل مضیعة للوقت في ضوء الاختلاف و الطريق المسدود للوصول الى تعريف عام منفق عليه .

و من بين المصطلحات الشائعة في مجال التنمية نذكر اهمها كما يلي :

أ. التخلف : و هي حالة من التردّي العام و الانحطاط الشامل في مختلف الجوانب المجتمعية من اقتصادية و سياسية و فكرية و ثقافية و مادية و معنوية و صحية و غيرها و

(1): جمال حلاوة ، "مدخل الى علم التنمية" ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ، 2010 ، ص 20.

تتصف المجتمعات المتخلفة بالفقر العام و ما يتفرع عن هذه الصفة من خصائص و اهمها :

(1)

- ✓ الانغلاق الفكري و الاجتماعي و الثقافي و العلمي و السياسي ؛
- ✓ الفقر المادي و الاقتصادي من حيث الدخل و البيئة و السكن و غيرها ؛
- ✓ تدني المستويات الصحية الفردية و المجتمعية و تفشي الامراض و ارتفاع معدلات الوفاة بين الاطفال و غيرهم ؛
- ✓ ارتفاع مستويات البطالة و تدني الانتاجية و ما يرافقها من مشكلات ؛
- ✓ انخفاض الحركية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و غيرها أي جمود عام في الحياة الفردية و المجتمعية .

ب. التطوير: و يعني اجراء تعديلات كلية او جزئية في مجال من المجالات المجتمعية المادية او المعنوية ، بحيث يتم الانتقال او التغيير في الاشياء من وضع لآخر افضل منه . و بالتالي فان التطوير يعني التقدم ، أي التحسن الكمي و النوعي في مجال او اكثر من المجالات المجتمعية و على المستويات الكلية او الجزئية و يشمل التطوير او التقدم في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلمية و الادارية و غيرها ، كما قد يكون التطوير على المستوى الكلي للمجتمع او على مستوى منظمة او قطاع محدود فيه .

ج. الارتقاء: و يتضمن وصفا لحالة الانتقال من وضع لآخر وفقا لتسلسل مرحلي (موضوعي) و زمني و يعتبر الارتقاء مفهوما محايدا بهذا المعنى لأنه يشمل تسجيلا للواقع و مجريات الاحداث و يبين كيفية حدوثها و ما يتصل بها من ظروف و مقاييس كمية و نوعية و غيرها ، و قد يشمل مفهوم الارتقاء الحياة الفردية او العامة جزئيا او كليا ، أي ان مفهوم الارتقاء هو عبارة عن وصف للأشياء او الناس على مر الزمان و المكان و بالتالي فهو لا يتضمن أي معاني قيمية .

د. التحديث و الحداثة: (2) و تعني مواكبة التطورات و المستجدات و مراعاة الظروف و الاشياء و المسلكيات و المعايير السائدة في أي مجال من المجالات في فترة زمنية معينة .

(1): نائل عبد الحافظ العواملة ، "ادارة التنمية : الاسس ، النظريات ، التطبيقات العلمية " ، دار الزهران ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ، 2009، ص 33.

(2): نفس المرجع ، ص 34.

و الحداثة او المعاصرة كما تسمى احيانا ، هي تطبيق الاصول المتعارف عليها في مرحلة زمنية آنية و بالتالي ، فان ما هو حديث (معاصر) اليوم فهو ليس كذلك بالأمس او غدا ، ان مفهوم الحداثة مرتبطة بالعنصر الزمني و يتغير وفقا لذلك و الحداثة لا تعتبر بالضرورة و من الناحية المنطقية ايجابية او سلبية بطبيعتها بل انها مفهوم محايد يتضمن الالتزام بما هو سائد الان و هنا .

و بالرغم من ذلك فان القصد الضمني وراء المطالبة بالحداثة (او التحديث) هو قصد ايجابي و يعني الاخذ بأفضل الاشياء و السبل التي توصل اليها الانسان .

هـ. النمو الاقتصادي : هو من اهم المصطلحات التي لاقت رواجاً و تركيزاً في مجال التنمية ، حيث ضيق بعض الكتاب بقصد او بغيره مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الاقتصادية بالدرجة الاولى مع اهمال او تجاهل واضح للجوانب الاخرى و العديدة و الهامة المؤثرة في مجال التنمية . و يتضمن مفهوم النمو الاقتصادي تحسين فعالية الاقتصاد القومي و تعزيز الرفاه المادي للمجتمع بما في ذلك زيادة الدخل الفردي و القومي و توفير السلع و الخدمات بالشكل الملائم (كمياً و نوعياً) و الوقت الملائم و الاسعار المستقرة و غير ذلك من مظاهر الاقتصاد الفعال و يشمل النمو الاقتصادي مختلف القطاعات الانتاجية و الخدمية مثل : الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، الطاقة و البنية التحتية الملائمة و تتحدث كثير من النظريات التنموية عن طبيعة النمو الاقتصادي و سبل تحقيقه و مشكلاته و غير ذلك من الجوانب و من اهم مظاهر النمو الاقتصادي ما يلي :⁽¹⁾

- ✓ ارتفاع مضطرد في الدخل الفردي و القومي ؛
 - ✓ نشاط تجاري واسع على كافة المستويات المحلية و الخارجية ؛
 - ✓ تطور ايجابي او تحسن مستمر في كافة القطاعات الاقتصادية و خصوصا الزراعة و الصناعة و خدمات البنية التحتية ؛
 - ✓ توفر السلع و الخدمات بمختلف انواعها و كمياتها الملائمة ؛
 - ✓ النمو المتوازن و المستقر بحيث تقل معدلات البطالة او التضخم او تكون تحت السيطرة
- كلما امكن ذلك ؛

(1): نفس المرجع ، ص 35.

✓ توجيه العلم و التكنولوجيا و الابحاث لخدمة الحركة الاقتصادية و زيادة الانتاجية و

الاستثمار الامثل للمصادر و الموارد الطبيعية و الانسانية و غيرها من عناصر

الانتاج ؛

✓ الرفاه المادي العام للفرد و المجتمع .

فـ التغيير: و يعني استبدال الوضع الحالي كلياً او جزئياً بوضع اخر يختلف عنه نسبياً ، لان

التغيير قد يكون محدوداً او شاملاً ، كما قد يكون بسيطاً او جزئياً ، يتضمن التغيير عملية

الانتقال (الموضوعي او الزماني او المكاني او الشخصي او الاجتماعي) من حالة لأخرى قد

تكون ايجابية ، كما قد تكون سلبية و بعبارة اخرى ، فان هناك مفاهيم و جوانب و مستويات

كمية و نوعية للتغيير . و يتضمن التغيير الافلات من الجمود و كسر الواقع الحالي بطريقة او

بدرجة او بأخرى و يستنتج من كل ذلك ان التغيير هو مفهوم احتمالي و محايد لا يعني حتمية

معينة سوى الانتقال مع مرحلة او حالة لأخرى . و بالرغم من ذلك ، فان التغيير في مجال

التنمية يحمل معنى ايجابي عموماً ، و عندما يكون التغيير مخططاً فلا بد ان يكون التوجه

ايجابياً ، بحيث يتم استبدال الاوضاع الحالية بأخرى افضل منها و لكن التغيير المخطط قد لا

يؤدي بالضرورة و الحتمية الى نتائج مرغوبة و بالتالي تبقى الاحتمالات كلها واردة .

زـ التنمية الشاملة: (1) يتضمن مفهوم التنمية الشاملة بالواقعية و الاتزان و القبول المنطقي اكثر من

المفاهيم الاخرى للتنمية ، حيث تتصف تلك المفاهيم الاخرى بالتنمية بانها احادية البعد و غير

متوازنة و غير واقعية و فاشلة نسبياً في تفسير حقيقة الظاهرة التنموية .

و يتضمن مفهوم التنمية الشاملة كافة الجوانب المجتمعية كنظام معقد ومفتوح و متكامل و

ديناميكي ، أي ان التنمية الشاملة هي عملية الانتقال بالمجتمع من مرحلة لأخرى اكثر تقدماً من

مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الادارية و العلمية و الثقافية و

التكنولوجية و البيئية و يعطي مفهوم التنمية الشاملة اهتماماً متوازناً لكافة جوانب التنمية المجتمعية

و ابعادها المادية و المعنوية ، حيث يستند مفهوم التنمية الشاملة الى النظرة النظامية في تفسير

خصائص التنمية و متطلباتها و العلاقة بين متغيراتها و اهدافها و سياساتها و غير ذلك من

الجوانب التنموية . و تتضمن عملية التنمية الشاملة عملية متكاملة الابعاد و الجوانب و تهدف

(1): نفس المرجع ، ص 36.

الى تعزيز قوة المجتمع و المحافظة على بنائه المادي و المعنوي من خلال جهود فردية و
جماعية واعية تساعد في الصعود المتواصل و المضطرب على درجات سلم التنمية ، و من اهم
خصائص التنمية الشاملة و متطلباتها ما يلي :

- ✓ التخلص من التخلف (مظهرا وسلوكا و نتائج) تدريجيا ؛
- ✓ التطوير و المعاصرة الملائمة و بشكل ايجابي يتناسب مع الظروف و القيم و الامكانيات
المحلية ؛
- ✓ التركيز و الاهتمام المتوازن بكافة القطاعات الانتاجية و الخدمية ؛
- ✓ الاعتماد على العلم و التكنولوجيا الملائمة و البحث العلمي كأدوات داعمة و سبيل للتنمية
المنظمة و المدروسة ؛
- ✓ الرفاه العام للمجتمع ماديا و معنويا و على كافة المستويات الفردية و الجماعية و
المحلية و القومية ، و يتضمن الرفاه العام مجموعة كبيرة من المعايير بحيث لا يمكن
حصرها في قائمة جامعة مانعة و من هذه المعايير مثلا : الوعي و الانفتاح الفكري و
الثقافي و الاجتماعي و تحسين مستويات المعيشة و الصحة و السكن و التعليم و البيئة
و المشاركة السياسية و المؤسسية و غيرها .

I.1.2 تطور مفهوم التنمية :

لقد كان جوهر التنمية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، يتمثل في النمو السريع للدخل ، حيث تؤكد
ادبيات التنمية على جانب النمو و اصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية ، لأنه يأخذ قدرة
المجتمع على زيادة الانتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان و ان معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس
بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة .

و خلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية ، اذ ان مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل
البلدان النامية استقلالها . و بعد ان حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي ، فقد كشفت التجارب
العلمية قصور مفهوم التنمية التقليدي و الذي ظهر من البلدان المتقدمة و الذي يحصر مفهوم التنمية في
مجرد النمو الاقتصادي السريع و ذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة و الفقر و سوء توزيع الدخل .

كما ان النمو السريع الحاصل في بعض البلدان ، لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي و من ناحية اخرى استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في النمو في الدخل ان تحقق تقدما لا باس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الاساسية . و لهذا فان التغيير الكمي في الناتج القومي الاجمالي لا يعبر عن التغيرات النوعية في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي و ان المطلوب بالنسبة للبلدان النامية هو التأكيد على هذه التغيرات النوعية الى جانب التغيير الكمي .

ومن المعروف انه قد يحدث النمو دون تغيير في البنيان الاقتصادي و ذلك في حالة البلدان النامية و في حالة زيادة الدخل القومي المعتمد على مصادر الثروة الطبيعية ، الا انه في ظل اوضاع طبيعية ، فان زيادة النمو في الاقتصادات النامية يشترط تغييرا كبيرا في الهيكل الاقتصادي و هكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب الى الحد من التفاوت في الدخل و تحقيق العدالة في توزيع الدخل و ازالة الفقر و توسيع فرص العمل و اشباع الحاجات الاساسية الى جانب النمو الاقتصادي . (1)

و ادى كل ذلك الى قيام عدد متزايد من الاقتصاديين و صانعي السياسات ، الى التخلي عن التأكيد و التركيز على نمو الناتج القومي و التوجه نحو معالجة الفقر و توزيع الدخل و معالجة البطالة و بذلك اعيد تعريف التنمية في السبعينات ، ليعني تقليل الفقر و عدم المساواة و القضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو .

و ادركت العديد من الجهات المعنية بالتنمية ، بان التنمية ليست قضية اقتصادية فحسب بل انها مرتبطة بالأفكار السياسية و شكل الحكومة و دور الجماهير في المجتمع ، حتى البنك الدولي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية ، غير موقفه هو الاخر و بدأ ينظر نظرة واسعة للتنمية ، كما ورد في تقرير لعام 1991 ، حيث يؤكد بان تحدي التنمية ، يعني تحسين نوعية الحياة و التي تتضمن اكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل تعليما افضل و مستوى اعلى من الصحة و التغذية و فقرا اقل و بيئة انظف و تكافؤ الفرص و حرية فردية اكبر و حياة ثقافية اغنى .

و هكذا فقد تبني البنك الدولي سياسات اعادة التوزيع مع النمو و تبنت منظمة العمل الدولية استراتيجية الوفاء بالاحتياجات الاساسية للإنسان و اكدت على انه لا يكفي ان يعاد توزيع الدخل بين الطبقات و

(1): عبد الهادي عبد القادر سويبي ، " سياسات التنمية و التخطيط الاقتصادي " بدون طبعة و دار نشر ، اسبوط- مصر ، 2002 ، ص

الفئات بل التركيز على تحسين نصيب الاغلبية الفقيرة و توفير السلع و الخدمات لهم ، لكن فكرة الاحتياجات الاساسية تعرضت لانتقادات هي الاخرى ، من جانب كتاب العالم الثالث على انها تعني تنمية من الدرجة الثانية و ان الاهتمام بها يحرم البلدان النامية من امكانية اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة و لهذا لم يجد مفهوم الحاجات الاساسية ادنى اهتمام .

و ظهرت خلال عقدي الثمانينات و التسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية ، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية و التنمية المستدامة و التنمية المستقلة الشاملة و فيما يلي شرح لكل هذه المفاهيم .

1.1.2.1 مفهوم التنمية البشرية :

ان الملامح الاكثر اساسية لما يمكن ان ندعوه مفاهيم جديدة للتنمية هي تلك المهتمة بالجنس البشري ، بحيث تفهم التنمية كحالة رفاه بشري اكثر من كونها حالة نمو الاقتصاد الوطني . وقد تم التعبير عن هذا الاهتمام صراحة في البيان المعروف ب " اعلان كوكو يوك " عام 1974⁽¹⁾.

ان التنمية البشرية هي حسيلة جهد فكري طويل (على عكس ما يفكر الكثيرون بان هذا المفهوم يعود الى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 1990 و ما تلاه من تقارير)، نجد له جذورا في الفكر الاسلامي و الخلدوني على الخصوص و في الفكر الماركسي . و مفكري اقتصاد التنمية الذي انتشر في الستينات و ما بعدها على الاخص حركة المؤشرات الاجتماعية و مقارنة الحاجات الاساسية و نوعية الحياة و اعمال و مؤسسات مثل : معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية و جامعة الامم المتحدة.

و من الكتابات المبكرة نسبيا حول التنمية البشرية و توسيع طيف الخيار البشري يمكن ان نذكر آرثر لويس الذي يقيم النمو اوليا بسبب دوره كأداة في الارتقاء بالتنمية البشرية ، كما ان العودة الى السوق التي انتشرت في العديد من اقاليم العالم و الدعوة الى الخصخصة و ملامح نظام اقتصادي دولي جديد افرزت تبعات على التنمية البشرية توجب متابعتها على المستويين النظري و التطبيقي .

(1) : محمد عدنان ودبع ، " مفهوم التنمية " ، جسر التنمية ، العدد الاول ، المعهد العربي للتخطيط و التنمية ، الكويت ، جانفي 2002، ص

و يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، التنمية البشرية بانها : " عملية توسيع خيارات الناس ، فمن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن ان تكون بلا نهاية و تتغير بمرور الوقت و لكن الخيارات الاساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية هي : " ان يحيا الانسان حياة طويلة و صحية و ان يكسب معرفة و ان يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم ، فاذا لم تكن هذه الخيارات متاحة ، فستظل هناك فرص اخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها . " (1)

و للتنمية البشرية جانبان ، الاول : بناء القدرات البشرية و لتحسين مستوى الصحة و المعرفة و المهارات و الثاني : انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ و لأغراض الانتاج و للنشاط في مجال الثقافة و المجتمع و السياسة ، لهذا فان الدخل ليس الا واحدا من الخيارات و الزيادة السنوية في الناتج القومي شرط ضروري للتنمية البشرية و لكنه ليس شرطا كافيا و من المهم ان تخدم عملية التنمية ما يطلبه الناس .

1.1.2.2 التنمية المستدامة :

لقد ظل مفهوم التنمية المستدامة مقتصرًا على الندوات المغلقة و لم يظهر الى الوجود الا في بداية الثمانينات ، حين اخذ مفهوم التنمية المستدامة معان جديدة و استأثر باهتمام علمي و فكري متجدد و برز هذا الاهتمام في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد ، الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة الذي صدر عام 1981 تحت عنوان « الاستراتيجيات الدولية للمحافظة على البيئة »

و قد تم وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة على انها : " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الاخذ بنظر الاعتبار قدرات و امكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة . "

كما تعرف بانها : " التنمية التي تسعى الى الاستخدام الامثل بشكل منصف للموارد الطبيعية ، بحيث تعيش الاجيال الحالية دون الحاق الضرر بالاجيال المستقبلية . " (2) و السبب هنا ان السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع ، لذا فالهدف هو الوصول الى معدل نمو للسكان

(1): محمد عدنان ودبع ، " مؤشرات التنمية " ، جسر التنمية ، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط و التنمية ، الكويت ، فيفري 2002، ص

12.

(2): مدحت القريشي ، " التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان-الاردن ، 2007،

ص128.

ثابت على مستوى العالم و ذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية و زيادة تلوث البيئة و هدر الطاقات و تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان ، لان العيش في وسط من الفقر و الحرمان يؤدي الى استنزاف الموارد و تلوث البيئة .

ويرى بعض العلماء ان هناك اربع سمات مميزة للتنمية المستدامة وهي :

1. التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام ، في كونها اشد تداخلا و اكثر تعقيدا و لا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي و ما هو اجتماعي في التنمية ؛
2. التنمية المستدامة تتوجه اساسا الى تلبية متطلبات و احتياجات اكثر الشرائح فقرا في المجتمع و تسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم ؛
3. التنمية المستدامة لها بعد نوعي ، يتعلق بتطوير الجوانب الروحية و الثقافية و الابقاء على الخصائص الحضارية للمجتمعات ؛
4. لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها و قياس مؤشراتها لشدة تداخل الابعاد الكمية و النوعية .

و قد كان للتسعينات من القرن السابق الحيز الاكبر في استكمال مفهوم التنمية المستدامة ، من خلال مؤتمر قمة الارض ريو دي جانيرو 1992 ، الذي يعد اعلانا دوليا بحتمية الاخذ بمبدأ التنمية المستدامة على المستوى الدولي و كمسلك حقيقي لتحقيق الرفاهية و المحافظة على الموارد الطبيعية و التخلص من الفقر و الجوع ، حيث عرفها على انها : " ادارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد و البيئة ، او تحسينها لكي تمكن الاجيال المقبلة من ان تعيش حياة كريمة افضل." (1)

و مما سبق فان التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموازنة بين اركانها الثلاثة (البشر ، الموارد ، البيئة) وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية الجديد هو التنمية البشرية المستدامة .

(1): ورقة بعنوان : " التنمية المستدامة " ، المجلس الاعلى للتعليم ، قطر .

حيث يقول امارتيا سين (Amartya Sen) ⁽¹⁾ : " ان عاشت اجيال المستقبل في بيئة ملوثة محرومين من الهواء النقي ...فحتى لو كانت هذه الاجيال ثرية فتراؤها لن يعوض عن التلوث . "

و عدم اليقين الذي يكتنف ما سيختاره البشر في المستقبل ، يعني ان علينا ان نضمن لهم حرية الاختيار ، التي هي عماد نهج الامكانات ، بوسائل اهمها حماية الموارد الطبيعية و تنوعها ، فمن غير الموارد الطبيعية قد لا يتاح لنا ان ننعم بالحياة التي نقدرها و ننشدها .

لقد اعترفت اولى تقارير التنمية البشرية بأهمية البيئة و قيمتها ، فالتقرير الاول حذر من التزايد المطرد في المخاطر البيئية و منها المخاطر التي تصيب الصحة و من ارتفاع درجة حرارة الارض و الضرر اللاحق بطبقة الاوزون و التلوث الصناعي و الكوارث الطبيعية .

اما تقرير التنمية البشرية لعام 1994 فاكد على: "عدم وجود أي تعارض بين التنمية البشرية و التنمية المستدامة ، فكل منهما راسخ في الحقوق الاساسية لكل انسان ."

اما تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 فرفع شان الاستدامة ، اذ جدد التأكيد على اهمية التنمية البشرية فعرفها على انها : "توسيع لحيات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة و الابداع و يسعون الى تحقيق الاهداف التي ينشدونها و يشاركونا في رسم مسارات التنمية في اطار من الانصاف و الاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع ، فالبشر افراد او جماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية و هم المستفيد منها " . ⁽²⁾

وبرزت اهمية التنمية المستدامة مع نشر التقرير حول مستقبلنا المشترك في عام 1987 و هو تقرير اصدرته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية في الامم المتحدة برئاسة رئيسة الوزراء النرويجية السابقة عزوهارليم برونتلاند و ارسى هذا التقرير التعريف الموحد للتنمية البشرية و هي : " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة اجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها " . ⁽³⁾ غير ان ما يميز عمل هذه اللجنة عن الكثير من الاعمال التي تناولت موضوع الاستدامة لاحقا ، اذ ركزت على الانصاف .

⁽¹⁾: برنامج الامم المتحدة الانماني ، " الاستدامة و الانصاف مستقبل افضل للجميع " ، تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ، 2011، ص 14.

⁽²⁾: نفس المرجع ، ص 14.

⁽³⁾: نفس المرجع ، ص 14.

1.1.2.3 التنمية المستقلة :

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في ايجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات و ذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية و يعتبر Paul Baran رائدا في الدعوة الى تحقيق التنمية المستقلة ، في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية ، اذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي و استغلاله افضل استغلال ممكن ، ثم اخذ الفكرة عن باران اقتصاديون من القارات الثلاثة و حتى في اوروبا و حاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة . وقد اجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي و رغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين ، الا ان الغالبية تتفق على انه يتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه و تطوير قدرات افراده مع اعطاء الاولوية لتعبئة الموارد المحلية و تصنيع المعدات الانتاجية و بناء قاعدة علمية و تكنولوجية محلية بكل مقتضياتها . (1)

وقد وضعت بعض الشروط اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة و اهمها : (2)

1. السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل و توجيه استخدامه بما يؤدي الى تحقيق اهداف التنمية و استخدام السياسات الملائمة لذلك ؛
2. ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية و تحقيقها للاستقلال و تكون القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية ؛
3. التوجه نحو الداخل في استراتيجية التنمية و توسيع السوق المحلية من خلال اشباع الحاجات الاساسية ؛
4. تخفيف اثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني ؛
5. التوزيع العادل لثمار التنمية ، على ان يتم هذا من خلال انماط جديدة للاستثمار و الانتاج و ليس من خلال آليات السوق و اساليب اعادة توزيع الدخل او برامج الانفاق العام لوحدها ؛
6. ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في تحقيق التنمية ؛

(1): سعد حسين فتح الله ، " التنمية المستقلة : المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج -دراسة مقارنة في اقطار مختلفة " ، سلسلة اطروحات

الدكتوراه 27، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، تموز /يوليو ، 1995 ، ص ص 37-38.

(2): مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

7. و اخيرا يؤكد هذا التوجه على ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة التي تكون ذات كفاءة اقتصادية و التي ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة ، ان مثل هذه التكنولوجيا لا يمكن استيرادها من الخارج بل يتعين على البلدان ان تخلقها و هنا تكمن الصعوبة الكبرى .

1.1.2.4 المفهوم الشامل للتنمية :

في سنة 1996 اعلن البنك الدولي مبادرة الاطار الشامل للتنمية و تتضمن هذه المبادرة بلورة اطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي و المالي و الكلي مع الهيكل الاجتماعي و البشري و ينظر البنك الدولي للتنمية على انها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية و طرق التفكير التقليدية و طرق الانتاج التقليدية الى طرق اكثر حداثة و يرى البنك انه لن يتيسر انجاز هذه التنمية ، الا اذا شملت تحسين مستويات الحياة كالصحة و التعليم و تخفيف الفقر و اضطراب التنمية .

1.1.3 تعريف التنمية الاقتصادية :

يعرف الجغرافي Sylvie Brunel التنمية على انها : " قدرة البلد على اشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية . " (1)

كما تعرف التنمية بانها : " كل ما يفعله الانسان لتحسين حياته و تطويرها الى الافضل ، مستخدما كل ما لديه من موارد ووسائل و ادوات و خبرات متاحة . " (2)

و يعرفها البعض بانها : " العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ، حيث ان هذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل الاقتصادي . " (3)

ان التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل و رفع مستويات الانتاج من خلال انهاء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات افضل ، هذا فضلا عن زيادة راس المال المتراكم في المجتمع .

(1) : Pierre Dallence, Luc Lecru, « *Croissance Et Mutations De L'économie Mondiale Depuis 1945* », Edition de seuil , 1999, p 152.

(2) : حسين عبد الحميد احمد رشوان ، " التنمية : اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا ، سياسيا ، اداريا ، بشريا " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية-مصر ، 2009 ، ص11.

(3) : محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، " التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية " ، (بدون طبعة و دار نشر) ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 51.

و التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية ، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادة في الدخل القومي او الانتاج القومي الحقيقي و كذلك في نصيب الفرد منه ، و هذا التحسن في الدخل او الانتاج يساعد على زيادة الادخار ، مما يدعم التراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع و تساعد هذه بدورها على دعم الانتاج و الدخل بالإضافة الى هذه التغيرات ، تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة و كفاءة و قدرة العامل على الحصول على الدخل و تنظيم الانتاج بطريقة افضل و تطوير وسائل النقل و المواصلات و تقدم المؤسسات المالية و زيادة معدل التحضر في المجتمع و تحسين مستوى الصحة و التعليم و توقعات الحياة و زيادة وقت الفراغ و تحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام.⁽¹⁾

كما تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الاجل لتحقيق النمو الاقتصادي بانها : " عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة و اذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع ."⁽²⁾

كما تعرف التنمية الاقتصادية بانها : " مجموعة الاجراءات و التدابير الهادفة الى بناء الية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة ."⁽³⁾

و يعرف Paul Baran التنمية بانها⁽⁴⁾ : " الزيادة على مر الزمن في انتاج السلع المادية بالنسبة للفرد. " و لعل اهم ما جاء به هذا التعريف هو :

1. ان عملية التنمية تقتضي ايجاد مرتكز ذاتي او عضوية اقتصادية تضمن زيادة انتاج السلع على مر الزمن ؛
2. ان الزيادة المطلقة في انتاج السلع ليست مؤشرا للتنمية الاقتصادية و انما يجب ان يحقق زيادة السلع بالنسبة للفرد و اهم ما جاء به Baran في معالجة التنمية الاقتصادية هو كشفه لمفهوم الفائض الاقتصادي و استخدامه .

⁽¹⁾ محمد عبد العزيز عجمية / محمد على الليثي ، " التنمية الاقتصادية : مفاهيمها و نظرياتها ، سياساتها " ، مؤسسة شهاب ، الاسكندرية ، 1994 ، ص ص 7-8 .

⁽²⁾ كامل بكري ، " التنمية الاقتصادية " ، الدار الجامعية ، مصر ، 1988 ، ص 63 .

⁽³⁾ عبد الرحيم بوداقي ، " التنمية الاقتصادية " ، مديرية الكتب الجامعية ، دمشق ، 1977 ، ص 04 .

⁽⁴⁾ نفس المرجع ، ص 13 .

كما يعرف Kaldor التنمية الاقتصادية على انها : " تحقيق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة و بصفة تراكمية تستمر فترة زمنية قصيرة . " نفس الفكرة يطرحها **بنجامين هنجر** فيعرف التنمية على انها : " زيادة ملحوظة في الدخل القومي و في نصيب الفرد منه و هي تتوزع على الانشطة و فئات الدخل المختلفة و تستمر لفترة طويلة تمتد الى جيل او جيلين و تتخذ خلالها صورة تراكمية ⁽¹⁾ أي انه :

1. يجب توزيع الزيادة الحاصلة في الدخل القومي على النشاطات الاقتصادية و على مختلف فئات الدخل ؛

2. يجب ان تتمتع بالخاصية التراكمية ، اذ يجب ان لا تذهب كل الزيادة الحاصلة الى اغراض الاستهلاك و انما يجب ان يخصص قسم منها للتراكم .

و ينظر ساندرز Sanders الى التنمية باعتبارها:⁽²⁾

1. **عملية** و ما يراد التأكيد عليه ضمناً ، هو ان التغيير يحدث على شكل سلسلة من المراحل الموجهة بصفة اساسية نحو رفع مستوى قدرة المجتمع على تقرير مصيره و التحكم في مجريات الامور الداخلية بنفسه و بحرية تامة ، بحيث تتوحد جهود افراده و يصبحون قادرين على تحديد احتياجاتهم الملحة و على تصميم الخطة او الخطط الكفيلة بإشباع هذه الحاجات و ان يتدبروا بكفاءة عملية تنفيذ هذه الخطط ؛
2. انها **منهج** و هنا يركز على منجزات التنمية و ما تحدث من تغيير؛
3. التنمية **برنامج** يضم مجموعة من الانشطة المرغوب القيام بها؛
4. كما يمكن النظر الى التنمية على اعتبارها **حركة** ترتبط بالجمهير و تفاعلهم الايجابي لتحقيق التنمية و احراز التقدم الاجتماعي .

و لذلك يرى كاري ان هناك ستة جوانب لتنمية المجتمع هي :

1. ضرورة وجود مصلحة او منافع مشتركة تجمع ما بين افراد المجتمع و تجعلهم يعملون من اجل تحقيقها ؛
2. ضرورة اشتراك افراد المجتمع و قيادته المحلية في عملية التنمية ؛

(1): عبد الله مكسور ، " **التنمية الاقتصادية** " ، وزارة الثقافة و الارشاد القومي ، سلسلة كتب قومية رقم 10 ، سوريا ، 1967 ، ص 30 .

(2): رشاد احمد عبد اللطيف ، " **اساليب التخطيط للتنمية** " ، المكتبة الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 ، ص 21 .

3. الاستخدام الحذر و الوعي للموارد و الامكانيات المحلية و الخارجية ؛
4. تنمية المجتمع لا بد و ان تتخذ طابع النهاية المفتوحة بمعنى ان يكون للمواطنين صوت في عملية التنمية و ان تعرض امامهم البدائل الممكنة لمواجهة مشكلات مجتمعهم و ان تكون مجالا متسعا لإعداد القيادات من بينهم ؛
5. انجاز المهام بطريقة ديمقراطية ؛
6. الاسلوب الشامل و المنظم لإحداث التنمية .

لقد اختلف الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية ، لأنها تنطوي على تطور شامل لجميع اجزاء النظام الاقتصادي ، كما انها تؤدي الى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة و ان التنمية الاقتصادية تقترن بنمو السكان و بتراكم راس المال و تطبيق الابتكارات الجديدة في اساليب الانتاج ، بتغيير تركيب السكان و تغيير توزيع الانفاق القومي بين الاستهلاك و الادخار و ايضا توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية .⁽¹⁾

فلا يوجد اتفاق ما بين الاقتصاديين حول تعريف التنمية الاقتصادية و هذا حسب اختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية و هنا نميز بين ثلاث فرق من الاقتصاديين و هم :⁽²⁾

الفريق الاول : يحاول تعريف مفهوم التنمية انطلاقا مما تحققه من زيادة في الدخل او الانتاجية او الاستهلاك ؛

الفريق الثاني : يرى التنمية على انها احداث تغيير و تبديل في الهيكل الاقتصادي للبلد ؛

الفريق الثالث : يرى التنمية انها تحسين في الرفاه الاقتصادي لشعوب هذه البلدان .

1.1.4 التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي :

يميل بعض الاقتصاديين الى استعمال مصطلحي " النمو الاقتصادي " و "التنمية الاقتصادية " بمعنى واحد و يعتبرونهما مترادفين في جوهرهما و ان كانت هناك فروق جزئية في معنيهما .

⁽¹⁾ عبد الرحيم بوداقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

⁽²⁾ محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي اللبثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

فالنمو الاقتصادي حالة تعبر عن حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي الاجمالي للمجتمع و ايضا في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج و الذي يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومي على عدد السكان و يلاحظ ان مفهوم النمو الاقتصادي بالمعنى المتقدم يتطلب ضرورة ارتفاع معدل نمو الدخل القومي في المجتمع عن معدل نمو السكان فيه . و هناك ثلاث حالات للنمو الاقتصادي (1):

- أ. النمو التلقائي : و يقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع و يحدث هذا النمو ، نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية ، دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية او التخطيط القومي ؛
- ب. النمو العابر : و يحدث نتيجة لوجود اسباب طارئة (عادة ما تكون خارجية) و يزول بزوالها و هذا النمو ليس له صفة الاستمرار و قد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية و لكن اثار هذا النمو كانت محدودة بسبب عدم استمرار او انتظام العوامل التي ادت اليه و ايضا كان لجمود النسق الاجتماعي و الثقافي في تلك الدول دورا كبيرا في عدم استيعاب هذا النمو ؛
- ج. النمو المخطط: و هذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط للاقتصادي و على هذا ، فان فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط الاقتصادية و مراحلها و مرونة السياسات الادارية و الاقتصادية المتبعة و النمو المخطط يعتبر نموا ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي و لكنه يتم بمعدلات اسرع ... و ذلك على عكس النمو العابر الذي يعد نموا تابعا و لا يمتلك الحركة الذاتية و النمو المخطط يصور المسار الذي سارت عليه دول الكتلة الشرقية و الاتحاد السوفيتي و الصين خلال القرن الماضي .

اما مفهوم التنمية فيشير الى معنى اوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي ، فمفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي و في متوسط نصيب الفرد منه في

(1): هشام محمود الأقداحي ، " معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2009 ، ص ص 121-122. راجع ايضا :
- فليح حسن خلف ، " التنمية و التخطيط الاقتصادي " ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الاولى ، اردن- الاردن ، 2006 ، ص 177.

المجتمع ، بل يتضمن الى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الانتاج و في البنيان الاقتصادي للمجتمع و تطوير وسائل و طرق الانتاج .

ان التفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية⁽¹⁾ و التدخل في تحقيقهما ، فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة و سعيها الدائم للعيش ، فالسكان ينمون و تنمو احتياجاتهم من السلع و الخدمات المختلفة و بالتالي ، فانهم يحاولون زيادة انتاجهم منها و بذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الاجمالي و معدل نمو متوسط لكل فرد من افراد هذه التشكيلة التي تسمى مجتمعا ، اما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل و التوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على ان تنمي المجتمع ، اقتصاديا بشكل خاص ، و تكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا او فشله باستعمالها امكاناتها المادية و المالية و التشريعية كافة ، و بالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائيا ، بل توجهه نحو المجالات الملائمة و تعمل على احداث التغييرات المؤسسية و التنظيمية و التقنية اللازمة لذلك .

و من هنا يمكن القول ان المجتمعات الرأسمالية كلها تحقق فيها النمو الاقتصادي تلقائيا، في حين ان المجتمع السوفياتي (سابقا) حقق التنمية الاقتصادية كأول مجتمع اختط خطأ غير تلقائي في تطوره .

و يعد الاقتصادي شومبيتر اول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي و التطور الاقتصادي (التنمية) ، فالنمو يحدث بسبب نمو السكان و الثروة و الادخارات ، في حين ان التطور الاقتصادي ينتج من التقدم و الابتكار التقنيين ، كما يلعب الرائد الاقتصادي دورا متميزا في احداث التطور ، كما ان النمو يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية ، اما التنمية فتتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات و على الرغم من انها تنتج من كسر التدفق الدوري للناتج و تغييره ، الا ان مشكلاتها تختلف عن مشكلاته بشكل عام ، اما كيفية حصول النمو و التطور ، فان شومبيتر يؤمن بتلقائيتها من دون ضرورة تدخل الدولة و توجيهها و بالنتيجة فان التغييرات الكمية المتراكمة تقود الى حدوث تغييرات نوعية في المدى الطويل .

(1): سعد حسين فتح الله ، مرجع سبق ذكره ، ص22.

و بالتالي نستنتج من هذا ان النمو الاقتصادي يسبق التنمية و هو ظاهرة تحدث في المدى القصير ، في حين التنمية لا تحلل الا في المدى الطويل ، و لا يمكن الحكم عليها الا بعد مضي فترة زمنية طويلة .⁽¹⁾

1.1.5 قياس التنمية :⁽²⁾

من الصعوبة البالغة قياس المستويات المقارنة للتنمية ، ان الطرق الاحصائية المتاحة ربما ينظر لها انها يمكن الاعتماد عليها للحصول على مقاييس مقبولة لمعدلات النمو في مستوى المعيشة و في تراتب الدول حسب معدلات النمو الاقتصادي ، ان السبب الاساسي في صعوبة قياس التنمية يكمن في تعريف التنمية ، هناك اهداف تنموية يمكن قياس التنمية من خلالها و لكن بعض هذه الاهداف هي متغيرات نوعية و لذلك فان هذه الاهداف يجب ان تقاس على نحو غير مباشر باستعمال مؤشرات قابلة للقياس الكمي .

و هكذا من بين متغيرات ممكنة لدولة فان متغير الصحة البدنية ربما يتضمن عدد الناس لكل طبيب متدرب و معدل وفيات الاطفال و معدل العمر المتوقع ، اما متغير مستوى المعيشة ربما يتضمن استعمال مؤشرات مثل مؤشر متوسط الدخل القومي للفرد و نسبة العائلات التي لديها حنفية ماء صافي صالح للشرب و نسبة العائلات المزودة بالكهرباء و هكذا .

1) المؤشرات الاقتصادية للتنمية :

من الطبيعي ان المحللين في التطبيق العملي يرون ان مؤشرا واحدا كان قد هيمن على المؤشرات الاخرى و هو مؤشر الدخل القومي او الناتج القومي الاجمالي الفردي و بالنتيجة فان هناك من اصبح ضد هذا المؤشر و هناك من اصبح معه و تتمثل اهم المبررات في اتخاذ الناتج القومي الاجمالي الفردي بوصفه مؤشرا للتنمية في:

1. انه مؤشر لمجموعة من النشاطات الاساسية و لتوفير السلع و الخدمات و هو يعبر عن زيادة

تعد شرطا ضروريا للتنمية تقريبا ؛

(1): نفس المرجع السابق ، ص 23.

(2): محمد صالح تركي القرشي ، " علم اقتصاد التنمية " ، مكتبة الجامعة ، الطبعة الاولى ، الشارقة ، 2010 ، ص 44. راجع ايضا :
- برهان الدجاني ، تحرير الياس غنطوس ، " كتابات في الاقتصاد " ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، اذار /مارس 2004 ، ص 158.

2. ان قواعد قياسه معقدة و قد تطورت عبر الزمن و هي معروفة جيدا و مفهومة ؛
3. ان معظم الدول الاعضاء في الامم المتحدة تنتج تقديرات للنواتج القومي الاجمالي حتى تكون ضمن الاحصائيات الرسمية للأمم المتحدة .

اما عن المبررات ضد استعمال الناتج القومي الاجمالي الفردي بوصفه مؤشرا للتنمية فتتمثل في :

- ✓ انه مؤشر لبعض الخصائص الاقتصادية للتنمية فقط ، حيث انه يأخذ في الحساب توزيع الدخل القومي المتغير ، كما ان GNP ليس له مضامين مباشرة للمعايير غير الاقتصادية الاخرى
- ✓ بغض النظر عن أي عيوب في ال GNP ربما يكون فيه امكانية ان يكون مقياسا للنشاط الاقتصادي القومي ، فان هناك مشكلات اضافية في استعماله لأغراض المقارنة الدولية ومن احدث الانتقادات ان هذا المؤشر يركز على كمية السلع و الخدمات و يتجاهل كليا نوعية الحياة ، حيث ان نوعية الحياة ترتبط بأشياء مثل زيادة في العمر المتوقع ، غذاء افضل و ملابس و سكن و تعليم و تكوين اكثر و تشمل ايضا دعم التوجه العلمي و التحديث للقيم الثقافية ، ان هذا الانتقاد و الى حد مهم يعد انتقادا مشروعا ، ففي البلدان النامية او الفقيرة كما تبين التجربة ليس هناك علاقة مباشرة و قوية بين ارتفاع الدخل الفردي و التحسن في نوعية الحياة ، كما ان النمو في دول نامية عدة قاد الى تأثير قليل في الفقر المطلق و في نقص التغذية و في المرضى و الامية و البطالة .

و هكذا و في الوقت الذي تستطيع فيه الزيادة في الدخل الفردي ان تخدم بوصفها مؤشرا للتنمية ، فان هذا الرقم القياسي لوحده غير كاف و لضمان وصول منافع النمو الى الفقراء و ان التفاوت في توزيع الدخل لا يزداد و ايجاد تركيبة للدخل القومي ترفع نوعية الحياة ، فان عناصر اخرى و ارقام قياسية اخرى يجب ان تضاف لتأشير التنمية المرغوبة اجتماعيا .

(2) المؤشرات غير الاقتصادية او غير الدخلية و المختلطة:⁽¹⁾

ان الاهتمام بحدوديات ال GNP الفردي بوصفه رقما قياسيا كافيا للتنمية فتح الابواب على العديد من المحاولات لإيجاد ارقام قياسية اخرى للتنمية من خلال ربط بعض المؤشرات الاجتماعية و السياسية و

(1): نفس المرجع ، ص 47.

الاقتصادية مع بعضها وكان واحد من تلك التجارب ما قام به ادلمان و موريس (Adelman et Morris) لإنتاج مؤشر للتنمية السياسية كما هي مقاسة بدرجة المساهمة السياسية و المحاولة الاخرى كانت من قبل درينوسكي و سكوت (Drenowski et scott , 1966) اللذان حاولا بناء او تكوين رقم قياسي لمستوى المعيشة على اساس تقييم حاجات مادية و ثقافية اساسية معينة :

ثم بعد ذلك قام ماك جرانان و جماعته (Mc Granahan et Al , 1972) على نحو متتابع بتحرير هذا الاسلوب في ايجاد رقم قياسي للتنمية يتأسس على اختيار (18) مؤشرا رئيسا و هي كما يلي :

- (1) العمر المتوقع عند الولادة ؛
- (2) نسبة السكان في مواقع السكان اكبر من 20000؛
- (3) استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم الواحد ؛
- (4) نسبة تسجيل الطلبة في مرحلتي الابتدائية و الثانوية مع بعضهما ؛
- (5) نسبة التسجيل في المعاهد المهنية ؛
- (6) معدل عدد الاشخاص لكل غرفة ؛
- (7) توزيع او تداول الصحف لكل 1000 نسمة ؛
- (8) عدد الهواتف لكل 100000 نسمة ؛
- (9) عدد مستقبلات بث الراديو لكل الف نسمة ؛
- (10) نسبة السكان النشيطين اقتصاديا الذي لديهم كهرباء و ماء و غاز ...الخ؛
- (11) نسبة الانتاج الزراعي الى عدد العمال الذكور الزراعيين ؛
- (12) نسبة العمال الذكور البالغين في الزراعة ؛
- (13) استهلاك الكهرباء كيلووواط لكل فرد ؛
- (14) استهلاك الطاقة كغ فحم مكافئ لكل فرد ؛
- (15) استهلاك الحديد كغ/فرد؛
- (16) نسبة الناتج المحلي الاجمالي المشتق من الصناعة التحويلية ؛
- (17) التجارة الخارجية لكل فرد بالدولار الامريكي لعام 1960؛
- (18) نسبة حاصلين على رواتب و اجور الى المجموع الكلي للسكان الناشطين اقتصاديا .

ان هذه المؤشرات الرئيسية نفسها كانت قد تم الحصول عليها من خلال عملية تنقيح لقائمة اولية كانت تتكون من (73) مؤشرا باستعمال قواعد معينة و بالنتيجة استعملت اجراءات قياس ووزن بالتطبيق على (18) مؤشرا لجعلها قادرة ان تجمع في قيمة " رقم قياسي " للتنمية لكل بلد من ال (58) بلدا ناميا .

و ثمة مقياس اخر هو الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية و هذا الرقم القياسي جاء نتيجة لتردي الاوضاع الاقتصادية لحجم كبير من السكان في الاقطار الاقل تقدما على الرغم من بعض النمو الاقتصادي ، مما استدعى ان تكون هناك ارقاما قياسية للتنمية لا تعتمد على الدخل و من بين تلك الارقام القياسية كان الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية ، حيث يتألف هذا الرقم القياسي من ثلاثة عناصر او مكونات و هي : توقع الحياة ، وفيات الاطفال الرضع و القراءة ، ان الارقام لكل بلد على هذا المؤشر تكتب على المقياس من 1 الى 100 ، على سبيل المثال ان الرقم الاعلى الذي يخص توقع الحياة المنجز من قبل أي بلد يعطي الحد الاعلى و هو 100 لتوقع الحياة و العكس .

ان هذا المؤشر من المفترض ان يكون متفوقا على مؤشر الدخل الفردي ، لان هذا الرقم القياسي يعرض تحسنا عندما يتم كثيرا من الانفاق على حاجات او اشياء او فئات تؤثر في مقومات ذلك الرقم القياسي (غذاء افضل وملابس و تسهيلات التعليم ... الخ) و النتيجة النهائية لا تعتمد على زيادة في الدخل القومي الفردي و انما تعتمد على استعمال الدخل القومي ذلك الاستعمال الذي يضمن تحسنا في الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية .

و من الاساليب المهمة الاخرى هو اسلوب الرقم القياسي للتنمية البشرية ، الذي يعد الاكثر حساسية و الاحداث من بين الارقام القياسية لأغراض قياس التنمية و يشار له باختصار ب (HDI) ، حيث استعمل هذا الرقم القياسي منذ عام 1990 ، من قبل الامم المتحدة (برنامج الامم المتحدة الانمائي) و هذا الرقم القياسي يتأسس على ثلاث خصائص للحياة البشرية : الدخل لحياة كريمة ، التحصيل العلمي و توقع الحياة ، ان واحدا من هذه المكونات لهذا الرقم القياسي هو الدخل الفردي و هو مؤشر اقتصادي و قد تم اخذ هذا المؤشر في الرقم القياسي للتنمية البشرية ، لان الدخل الفردي يمكن ان يكون مقياسا تقريبا للإشباع المشتق من مجموعة او حزمة من السلع و الخدمات ، و لهذا السبب فان الناتج القومي الاجمالي يعدل للتغيرات في السعر حتى يعرض لنا القوة الشرائية الحقيقية و كذلك فان هذا المؤشر يعكس مستوى استخدام الناس ، اما المؤشرين الاخرين فهما مؤشرين اجتماعيان فالتحصيل العلمي مقاس من خلال

توليفة من القراءة لدى البالغين و متوسط سنوات المدرسة و هذا اعتراف بأهمية المستويات العالية من بناء و تكوين المهارات لأغراض التنمية الحديثة

و هذا الرقم القياسي يساعد كثيرا في تمييز الدول القريبة من قمة السلم و خاصة الدول الصناعية ، ان توقع الحياة يعد هدفا مرغوبا كثيرا من البشر و يعكس التقدم الذي حصل في مجالات الصحة مثل: وفيات الرضع و الاطفال و التغذية .

و هكذا فان مؤشرا اقتصاديا واحدا و مؤشرين اجتماعيين ، قد تم توليفها معا في الرقم القياسي للتنمية البشرية اين يعكس هذا الاخير التقدم في توفير او وفرة السلع المادية و الخدمات و الاستخدام و قراءة البالغين و المستوى المدرسي للتعليم ووفيات الاطفال و التغذية .

ان الرقم القياسي للتنمية افضل بكثير من الارقام القياسية الدخلية الاخرى و ذلك بسبب بسيط ان الرقم القياسي للتنمية البشرية يشمل الدخل و هو العنصر الاكثر اهمية في تقرير جودة الحياة بالنسبة للفقراء في الدول الاقل تطورا ، بالأهمية نفسها فان ذلك الرقم القياسي يأخذ في الحساب التقدم الاجتماعي كما يؤشره التحسن في التحصيل العلمي و توقع الحياة ، اذ ان الرقم القياسي للتنمية البشرية يؤكد على اهمية نوعية الحياة ، ان مثل هذا الفهم للأمر قد جلب الانفاق العام للمساهمة في التنمية بعد اجراء اعادة هيكلية بسيطة ليكون مفيدا في توفير موارد اكثر للصحة و التغذية .

ان الرقم القياسي للتنمية البشرية مفيد على نحو خاص للدول الاقل تطورا و ان الرقم القياسي يوضح على نحو دقيق اتساع التباعد و عدم التساوي الموجود في مستويات التنمية البشرية بين الدول .

1.2. نظريات التنمية الاقتصادية :

1.2.1 تصنيف نظريات التنمية :

يمكن القول بان هناك نظريات عديدة تناولت ظاهرة التنمية من زوايا مختلفة و تعكس و جهات نظر اصحابها ، حيث ان النظريات في هذا المجال الاجتماعي و الانساني تمثل تعبيرات منطقية مترابطة حول جهات نظر عديدة في مجال التنمية و هي بالتالي نظريات بالمعنى العلمي الدقيق لهذا المصطلح و يمكن تصنيف (نظريات التنمية) في الفئات الرئيسية التالية :

1. النظريات الاقتصادية :

و تشمل وجهات نظر عديدة اهمها : آدم سميث ، كارل ماركس ، الفرد مارشال ، جوزيف شومبيتر ، نظرية المراحل التاريخية لروستو ، نظرية المعدل الحرج للنمو الاقتصادي ، نظرية الدفعة القوية و النمو المتوازن ، نظرية النمو غير المتوازن ، نظرية استيعاب فائض العمالة ... الخ.

و تتمثل اهم الاتجاهات التي سارت فيها النظريات الاقتصادية التنموية في ما يلي: (1)

- أ. ان القاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ آدم سميث و حتى المدرسة الكينزية هو التركيز على اهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي ، فضلا عن العوامل الاقتصادية التي تدعم او تعوق عملية التراكم الرأسمالي هذه ؛
- ب. لقد بين الاقتصاديون الكلاسيك كيف ان التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية و اضاف النيوكلاسيك الى اراء الكلاسيك وحسنوها و خاصة فيما يتعلق بتحليل عملية الادخار و الاستثمار و استشفاف مسالة تشابك مضاعفات عملية التنمية ، فضلا عن ذلك فقد اهتم النيوكلاسيك و اكادوا الاثار المواتية للتقدم التكنولوجي .اما كارل ماركس فيؤكد ان علاقات الانتاج في ظل النظام الرأسمالي تتعارض مع التقدم التكنولوجي و الذي يتولد في ظل هذا النظام ، و منه فانه في ظل النظام الرأسمالي سوف يتعرض الاقتصاد لكساد دوري ثم ركود حتمي .و يعتبر تحليل ماركس ذو اهمية من حيث انه اشار الى التكاليف الباهظة و المتكررة لعملية النمو في ظل النظام الرأسمالي و التي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي و الاقتصادي الذي يحل بالمجتمع ؛
- ج. قدمت بعض التعديلات الاساسية على التفسيرات التقليدية السابق الاشارة اليها و خصوصا في مجال تحليل كيفية تمخض التراكم الرأسمالي عن التنمية الاقتصادية و هنا تظهر مساهمة جوزيف شومبيتر وكينز ، حيث تتأني اهمية دراسة نظرية شومبيتر بسبب اضافته الهامة التي تمثلت في ابراز دور المنظم Entrepreneur في قيادة عملية التراكم هذه ، اما كينز فأهمية تحليله تبرز في مجال دمج نظرية افضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية القائمة ، غير ان

(1): محمد عبد العزيز عجمية ،محمد على الليثي ،"التنمية الاقتصادية : مفهوما ، نظرياتها ، سياساتها "، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،

هذا الدمج لم يكن الا جزئياً ، حيث بقي الامر للاقتصاديين الكينزيين ، لتكملة مسالة تزواج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب و خلق العرض ؛

د. نشا اهتمام كبير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حول موضوع التنمية الاقتصادية و قد حاول عدد من المحللين ان يطبق بعض النظريات الاساسية للتنمية على الحالات الخاصة للدول النامية في عالم اليوم .

هـ. غير انه قد برزت بعض الاضافات الجديدة و الهامة في مجال الاسهام في تحقيق فهم افضل لعمليات الانماء الاقتصادي و للمعوقات ، التي تواجهه و لقد سارت هذه الاضافات في اتجاهين ، ركز اولهما على اسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات انماء سريعة متجددة ، بينما ركز الثاني على البحث عن العوامل الاساسية التي تتمخض عن النمو .

2. النظريات الاجتماعية النفسية :

تقوم هذه النظريات على اساس الربط و العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية من ناحية و الخصائص الشخصية و السلوكية للسكان في أي مجتمع من ناحية ثانية . ومن ابرز المفكرين المؤيدين لهذه النظريات ماكليلاند David Maclelland و هيجن E.Hagen ، حيث يرى ماكليلاند ان التنمية هي المحصلة لمستويات الانجاز و الابداع الفردي و الجماعي في أي مجتمع و انه كلما ازداد عدد الافراد المبدعين و الذين يحفزهم الانجاز العالي و المغامرة و المخاطرة كلما توفرت فرص اكثر للتقدم و التنمية المجتمعية في مراحل الطفولة الاولى من خلال التوجيه و التنقيف و التوعية النفسية و الاجتماعية و التعليم و التنشئة الملائمة ، كما ان تشجيع العقلية الاقتصادية المنتجة و الابداع الفردي يسهم في خلق الافراد المنتجين و المبدعين و بالتالي الاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية .

و يضيف هيجن الى ذلك بان النمو الاقتصادي يتحسن من خلال تشجيع الشخصيات الخلاقة و الاصلاحية التي تقود التحولات المجتمعية من حالات التخلف الى حالات اكثر تقدماً تقوم على العلم و المعرفة و التكنولوجيا⁽¹⁾ و تعد النظرية التحليلية و روبرت ماكموري Robert Macmurray من اهم النظريات السلوكية الحديثة ، هذه النظرية ذات الاتجاه التحليلي و المعروفة لدى بعض الباحثين بتحليل الانظمة و التي تعد من احدث الاتجاهات السلوكية في عالم الادارة العامة و قد استمد هذا الاتجاه من

(1): نائل عبد الحافظ العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

كتابات علماء الاجتماع خاصة كتابات «تالكوت باريسون» التي نشرت خلال الخمسينات من القرن العشرين عن النظام الاجتماعي ، ثم تلقفها علماء السياسة و علماء الادارة لدراسة النظام الاداري .

لقد ظهرت النظرية السلوكية كي تحاول التوفيق بين الاتجاه الكلاسيكي و الانساني و تجعل هذا الاخير اكثر واقعية من الناحية العملية ، دون ان تقتصر الادارة على الاسلوب الكلاسيكي المحض و لقد وصفت هذه النظرية بانها سلوكية تحليلية ، لأنها تهتم بالتحليل السلوكي ، و تدرس سلوك البشر داخل المنظمة و هي تنظر الى الانسان كما تنظر الى منظمة الادارة فلا يغيبان عن نظرها ، فهي لا تركز على الناحية الانسانية وحدها فتتادي بضرورة اشباع رغبات الافراد و ترى في هذا الوسيلة لنجاحها ، بل ترى انه لا بد الى جانب ذلك من اتباع النظام و ممارسة السلطة و هي تؤكد على وحدة النظام ، فالمجتمع باسره هو وحده نظام عام ، غير انه يتكون من وحدات اصغر منه تكون كل وحدة منها نظاما بذاتها و هذا ما يسري على جميع الانظمة : السياسية ، الاجتماعية و الادارية و فيما يتعلق بالنظام الاداري ، فانه يعد نظاما مفتوحا و ليس مغلقا لأنه يتفاعل مع الوحدات الاخرى ، فيأخذ منها و يعطي لها ، أي ان هناك عملية تأثر و تأثير بين الجهاز الإداري و بين البيئة الخارجية التي تحيط به .

هذا من جهة و من جهة ثانية حاول منظورا النظرية التحليلية التوفيق بين الاتجاه الإنساني و بين الاتجاه الكلاسيكي و مع انهم لا يعطون حولا كاملة الا انهم قدموا تحليلات قيمة ، فتحت افاقا رحبة امام عدة تجارب و دراسات اخرى امكن بواسطتها التوصل لنظرية مفيدة و متكاملة في الادارة العامة و من هؤلاء العلماء " روبرت ما كموري " .

ان اول المحاولات التحليلية السلوكية الانسانية للإدارة ونشاطها قدمها روبرت ما كموري و هو خبير في علم النفس و في ادارة المنظمات الصناعية و كان يرى ان العملية الادارية تتطلب وجود رئيس مستبد صالح .

و هو يؤسس نظريته على اساس خبرته في الدراسات النفسية ، يعتقد ان الاستشارة و تبادل الراي مع المؤسسات الدنيا في المنظمة (و هي احد دعائم الاتجاه الانساني) افتراض خيالي غير واقعي ، لان القادة بطبيعتهم لا يرتاحون بكثرة الاستشارات و تبادل الراي و المستويات الدنيا بدورها لا ترتاح لتحمل المسؤولية و لا تمثل الى ممارسة حرية التصرف او اتخاذ القرارات ، انها تفضل السير على روتين موضح سلفا تتبعه و لا تحيد عنه و الفرد في هذه المستويات يحترم القائد الحازم و المستبد الصالح ،

الذي يسير المؤسسة بمهارة نحو اهدافها و نظرية ماكموري ، تبدو جامدة و حتمية ، فهي جامدة لأنها تفترض ان هذا هو الانسان و هذه رغبته و لا سبيل لتغييرها و هذا ما يناقض توجهات النظرية الانسانية و هي حتمية ، لأنها تقرر ان لدى القادة صفات معينة يكاد تكون لصيقة لهم . ترفعهم لأعلى مناصب القيادة ، بينما صفات المستويات الدنيا تبقيهم تابعين حيث هم ، يطبقون ما تأمر به القيادة العليا (1) .

3. النظريات الادارية للتنمية :

كنتيجة لأهمية دور القيادة في العمليات التنموية ، ظهر العديد من النظريات ، اسفرت عن جهود علماء الادارة و علماء النفس و الاجتماع في محاولاتهم لوضع معايير ثابتة يمكن على اساسها اختيار الافراد و القادة الاكفاء منها نظرية المسار الهدف و النظرية التفاعلية . (2)

أ. نظرية المسار الهدف :

تعتبر هذه النظرية من النظريات الحديثة في القيادة و من اكثرها انتشارا ، ظهرت بعد النظرية الموقفية ، بنيت على نتائج بحوث و دراسات جامعة اوهايو التي اقيمت في الخمسينات من القرن العشرين ، تنطلق من نظريات التوقع للدافعية .

طورها كل من روبرت هاوس Robert House و تيرنس ميتشل Terence Mitchell 1974 ، و هي تفسر كيف يؤثر القائد على تابعيه و ادارتهم لأهداف العمل و الاهداف الشخصية و الحصول على مسارات لإدراك الهدف ، و تعتبر هذه النظرية بان خصائص المرؤوسين و البيئة متغيرات موقفيه طارئة ، تتوسط العلاقة بين القيادة و نتائج انجازات المرؤوسين ، أي انها تؤثر في سلوك القائد و انتاجية العاملين في المؤسسة ، فبالنسبة للمزايا الشخصية فهي محددة و مهمة ، كالطوارئ في الموقف تتضمن الاحتياجات الشخصية للمرؤوسين ، مثل احتياجات للانجاز و الفهم و الاستقلال الذاتي و التعبير و قدرات المرؤوسين مثل :المعرفة و المهارات و تلك المزايا تحدد كلا من قدرات القائد لحفز المرؤوسين و نمط السلوك الذي يجب ان يتصرف به او يسلكه .

(1): عبد العزيز صالح بن حبتور ، " الادارة العامة المقارنة " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، ص ص 134-136.

(2): موسى اللوزي ، " التنمية الادارية " ، دار وائل للنشر ، عمان - الاردن ، 2002 ، ص 109.

اما المتغيرات البيئية المحددة التي تكون مهمة لتفضل الموقف ، تشمل على تركيب المهمة و درجة الرسميات ، تعتبر قواعد لحكم سلوك المرؤوسين و قواعد داعمة لعمل الفريق ، فكل من هذه العوامل تستطيع ان تؤثر على سلوك المرؤوسين بطرق ثلاثة و هي :

1. تستطيع ان تحفز وتوجه التابعين لإنجاز مهامهم ؛
2. تساعد المرؤوسين على توضيح توقعاتهم و يعزز شعورهم بان جهودهم تقود الى المكافآت؛
3. ان المتغيرات يمكن ان توضح و تزيد المكافآت لإنجاز الاداء المرغوب به.

و تتمثل افتراضات هذه النظرية في :⁽¹⁾

1. ان المرؤوسين يقتنعون و يقبلون على تأديته بحماس اذا اعتقدوا بانه سيؤدي الى اشياء ذات قيمة عالية بالنسبة لهم ، كزيادة الراتب و تقديم المكافآت لهم و اشباع حاجاتهم و انه في تحقيق اهداف المؤسسة تحقيق لأهدافهم الشخصية ؛
2. سلوك القائد مقبول و مقنع بالنسبة للمرؤوسين لدرجة انهم يعتبرونه مصدرا مباشرا لرضاهم او اداة للرضا المستقبلي ؛
3. سلوك القائد سوف يحفز اداء المرؤوسين لدرجة انه يجعل الرضا في احتياجات المرؤوسين معتمدا على فعالية الاداء ، كما انه يحسن بيئة المرؤوسين عن طريق التدريب و الارشاد و بدعم المكافآت الضرورية للأداء الفعال للمهمة و التي يمكن ان تتوفر في المرؤوسين او البيئة ؛
4. سلوك المرؤوسين يحفز سلوك القائد و يؤثر على توقعات العاملين ايجابيا ليساعد على تحصيل الاهداف منهم أي العاملين .

ب. النظرية التفاعلية :

يرى انصار هذه النظرية بان القيادة عملية تفاعل بين الشخص و الموقف و تفسر القيادة من وجهة النظر هذه ، بانها محصلة تفاعل بين مواقف تستدعي الابتكار و الابداع و بين مهارات انسانية ، قادرة على التفاعل مع هذه المواقف و تصبح القيادة هنا وظيفة تساعد الجماعة على تحقيق اهدافها من خلال

⁽¹⁾: سهيل احمد عبيدات ، " القيادة : اساسيات ، نظريات ، مفاهيم " عالم الكتب الحديث ، اريد- الاردن ، 2007، ص ص 36-37.

الاستفادة من مواقف معينة و حشد التأييد لحل مشاكل تنظيمية معينة ، سواء كانت تتعلق بالإنتاج او بنمط العمل او بالمناخ التنظيمي .⁽¹⁾

و تتميز هذه النظرية التي من اهم روادها بيلز Bales ، بانها تركز على مضمون التفاعل القيادي الذي هو تفاعل ينطوي على توجيه الفرد للآخرين و اعطائهم مقترحات و تفسيرات و غيرها ، و جاءت هذه الدراسة نتيجة مراقبة مجموعات داخل المنظمة ، و سميت هذه النظرية بهذا الاسم لأنها تشخص القائد من خلال مراقبة تفاعله ضمن الجماعات التي يكون فيها عضوا ، فهو اما يؤدي دور القائد اولا و هنا ممكن ان يبرز كقائد اذا قام بها ، و عليه تبين هذه النظرية ، بان القيادة هي دور شائع و ليس نادرا او محصورا بقلة من الجماعات .⁽²⁾

4. نظريات التنمية الشاملة :

و تتصف هذه النظريات عموما بتوجهها و فهمها الشمولي و النظامي و متعدد الابعاد و الجوانب لظاهرة التنمية ، كما تتصف لاهتمامها المتوازن في كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الانسانية و المادية و المعنوية و غيرها من جوانب التنمية الشاملة ، و من اهم النظريات التي ظهرت في هذا المجال تلك التي جاء بها فرد رجز Fred Riggs و البرتو راموس Alberto Ramos و تتوقف درجة التنمية او التخلف على مجموعة من الخصائص و المعايير و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و العلمية و الثقافية و المادية و المعنوية و البيئية المتغيرة .

و قد صنف رجز المجتمعات الانسانية وفقا لنموذج ثنائي البعد ، حيث ميز بين المجتمعات النامية (المتخلفة نسبيا) و المجتمعات المتقدمة ، أي ان هذا التصنيف يشمل نوعين من المجتمعات هما :⁽³⁾ أ. المجتمع الزراعي : و يتمثل في المجتمع التقليدي النامي او حتى المتخلف نسبيا و الذي يتصف بالاعتماد على الزراعة البدائية و جمود التقاليد و المحسوبية و نخبة مؤثرة و قوية و الحكومة كوكيل توظيف دائم ؛

⁽¹⁾ محمد قاسم القربوتي ، " السلوك التنظيمي : دراسة السلوك الانساني و الفردي و الجماعي في المنظمات المختلفة " ، دار الشروق ، الطبعة الثالثة ، عمان -الاردن ، 2000 ، ص 185.

⁽²⁾ سعاد البرنوطي ، " الادارة : اساسيات ادارة الاعمال " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان -الاردن ، 2001 ، ص 366.

⁽³⁾ نائل عبد الحافظ العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 46-47.

ب. المجتمع الصناعي : و تمثل المجتمعات المتقدمة و التي تتصف بالاعتماد على الصناعة المتطورة و التكنولوجيا و العلم و المؤسسية و الجدارة و التنافس الفردي و الديمقراطية و الحركية الاجتماعية و الرسمية و العقلانية في مختلف العلاقات الفردية و المجتمعية .

و يتضمن تصنيف رجز للمجتمعات بطريقة غير مباشرة ، توجهات الغربية أي التقليد الاعمى للمجتمعات الغربية من قبل الدول النامية ، حيث ان التنمية تتمثل باتباع مراحل التنمية الغربية و اساليبها و مظاهرها و بالتالي فهي تتفق بشكل كبير مع النظريات الاقتصادية و التي تركز على الجوانب المادية بشكل خاص.

اما نظرية راموس فهي تمثل نموذجا احتماليا و نسبيا متغيرا للتنمية الشاملة و تقوم هذه النظرية على الافتراضات الاساسية التالية :

أ. ان الحداثة او التنمية لا تقتصر على جزء معين من هذا الكون و بالتالي ، فلا يوجد نمط مثالي للتنمية ، بحيث يمكن الاعتماد عليه و تطبيقه في أي مجتمع مهما كانت ظروفه و اوضاعه العامة ؛

ب. ان كل مجتمع يتضمن احتمالاته التنموية الخاصة به و الملائمة لمجمل اوضاعه العامة و ان المحاكاة العمياء للمجتمعات الاخرى تشكل عائقا للتنمية الوطنية الشاملة .

و قد خلص راموس الى تصنيف نظريات التنمية الشاملة في فئتين رئيسيتين هما :

أ. نظريات الحتمية : و التي تشمل كافة النظريات التي تركز على النموذج الغربي في التنمية و ما فيه من خصائص و سلوكيات و متطلبات و غيرها ؛

ب. نظرية الاحتمالية : و التي يرى فيها راموس تفسيرا واقعا و مقبولا لظاهرة التنمية في المجتمعات و البيئات المختلفة و تفترض هذه النظريات ان التنمية مفهوم متغير و ديناميكي يرتبط بالأبعاد الحضارية و التاريخية و المعاصرة لكل مجتمع و ما فيه من خصوصيات و بالتالي فلا يوجد نمط تنموي مثالي يمكن تطبيقه عموما .

و من اهم الفروق بين النظريات الحتمية و النظريات الاحتمالية ما يلي بإيجاز :

1. النظريات الحتمية تهمل العوامل البيئية المتغيرة بين المجتمعات المختلفة ، بينما تنطلق النظريات الاحتمالية من الاختلاف الاساسي و الدور الحاسم للعوامل البيئية في التأثير في الانماط التنموية الملائمة لكل مجتمع ؛
2. النظريات الحتمية تركز التبعية في علاقة الدول النامية بالدول المتقدمة ، بينما تشجع النظريات الاحتمالية الاستقلالية و الانفتاح و التعاون ؛
3. النظريات الحتمية تتصف بالتركيز على الجوانب المادية و النمو الاقتصادي و التصنيع و التكنولوجيا ، بينما تضيف اليها النظريات الاحتمالية جوانب اجتماعية و معنوية هامة مثل :القيم و الطموحات السياسية و الاجتماعية و غيرها ؛
4. تفترض النظريات الحتمية ، بان التنمية عملية منقطعة و بالتالي فهي عملية مطلقة و منعزلة أي انها توجد في بعض المجتمعات فقط (المتقدمة) و لا توجد في غيرها (المتخلفة) ، بينما تقوم النظريات الاحتمالية على الافتراض بان التنمية عملية نسبية متصلة ، بحيث ان جميع المجتمعات هي في حالة دائمة من التطوير و التنمية و التغيير ؛
5. تتصف النظريات الحتمية بانها احادية البعد و جزئية و ضيقة النظرة و التوجه بينما تتصف النظريات الاحتمالية بتعددية الابعاد و التوجه الشمولي و المتكامل و اتساع النظرة المجتمعية .⁽¹⁾

1.2.2.1 النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية :

ان عملية شاملة مثل التنمية لا يمكن ان تتم بشكل تلقائي ، بل يجب ان تكون عملية ارادية مخططة تعمل على ازالة جميع العقبات التي تقف امامها و لا بد من وجود اطار اقتصادي تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها و تطبقها الدولة.

و يحتوي الفكر الاقتصادي على العديد من النظريات التي تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان و المناطق المتخلفة اقتصاديا و التي تتمثل في :

1. نظرية مراحل النمو لروستو ؛
2. نظرية الدفعة القوية ؛
3. نظرية التغير الهيكلي و انماط التنمية ؛

⁽¹⁾: نفس المرجع ، ص 48.

4. المبدأ الاساسي للسوق ؛
5. مدخل فشل التنسيق؛
6. مدخل التوازن المتعدد؛
7. نظرية كريمر ؛
8. نظرية النمو المتوازن و غير المتوازن ؛
9. مدخل الحاجات الاساسية للتنمية .

1.2.2.1 نظرية مراحل النمو لروستو :

لقد اختار الاقتصادي الامريكي Rostow مقارنة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة و ذلك في كتابه الموسوم ب: The Stages Of Economic Growth ، الذي صدر في عام 1960، فحسب مذهب روستو ، فان التحول من التخلف الى التنمية يمكن ان يوصف بصيغ سلاسل من الخطوات او المراحل التي يجب ان تمر عبرها الدول و تتقدم ، ان الفكرة الاساسية في نظرية روستو هي الانطلاق و يفترض روستو ان عملية النمو الاقتصادي يمكن اعتبارها على نحو مفيد ، بانها تتركز على فترة قصيرة نسبيا من عقدين او ثلاثة عقود من الزمن عندما يتحول الاقتصاد الوطني و المجتمع بطرق ينتج عنها نموا اقتصاديا تلقائيا .

وقسم روستو مراحل التطور الاقتصادي الى خمس مراحل هي : (1)

1. مرحلة المجتمع التقليدي ؛
2. مرحلة ما قبل الانطلاق ؛
3. مرحلة الانطلاق ؛
4. مرحلة النضج الاقتصادي ؛
5. مرحلة الوفرة في الاستهلاك .

ففي المجتمع التقليدي تكون الدولة شديدة التخلف اقتصاديا ، يتسم اقتصادها بالطابع الزراعي و بدائية ادوات الانتاج .

(1)حسين عبد الحميد احمد رشوان ، مرجع سبق ذكره، ص 124.

اما مرحلة ما قبل الانطلاق فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدي و مرحلة الانطلاق و تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا ، غير انها تحاول ترشيد اقتصادها و التخلص من الجمود الذي يتسم بها مجتمعها و تتميز هذه المرحلة بنبذ المجتمع لوسائل الانتاج القديمة و استخدام الوسائل الجديدة و قيام بعض الصناعات الخفيفة الى جانب الزراعة و تتميز هذه المرحلة بظهور طبقة متميزة و مختارة من المفكرين تخرج على اطار التفكير التقليدي للمجتمع ، اما عن مرحلة الانطلاق فهي تمثل الخط الفاصل في حياة المجتمع ، حيث يصبح النمو شرطا عاديا ، كما ان قوى الحداثة تتصارع مع العادات و التقاليد ، ان هذه المرحلة قصيرة و يرتفع فيها الاستثمار فوق 10 % من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد و ذلك لتمكين تحقق الزيادة في الادخار و الاستثمار و يتم تأسيس قطاعات قاندة و يتم تمويل مرحلة الانطلاق من قطاع الزراعة و كذلك من ملاك الاراضي ، لأغراض الاستثمار في التجارة و الصناعة ، كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد راس المال و اخيرا يبدا في هذه المرحلة ظهور المؤسسات الاجتماعية و الثقافية الجديدة .

اما مرحلة النضج الاقتصادي و هي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة الى موارده الاقتصادية و يحقق فيها النمو المستدام و تحل القطاعات القاندة الجديدة محل القطاعات القديمة و يرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية و نمو سكان المدن .

و اخيرا مرحلة الاستهلاك الوفير، اين تكون الدولة قد وصلت شأننا عظيما من التقدم الاقتصادي و يزيد انتاجها عن حاجتها ويعيش سكانها في سعة من العيش ، يحصلون على دخول عالية و على قسط وافر من سلع الاستهلاك و اسباب الرخاء و تتميز هذه المرحلة بارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية و بخاصة السلع المعمرة كالسيارات و زيادة الانتاج الفكري و الادبي و الفني و تظهر الرفاهية في المجتمع (1).

و لقد وجهت العديد من الانتقادات الى هذه النظرية و من اطراف عديدة نجل اهمها في ما يأتي (2):

1. ان الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة ، لكل فترة كما ان التفريق بين المراحل ليس واضحا ؛

(1): مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 112. راجع ايضا :

- Michael Todaro , *Economic Development In The Third World* , Over Seas Development Council , New York ,USA ,1985,pp 63-64.

(2): مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

2. ان الشروط المسبقة للانطلاق قد لا تسبق الانطلاق ؛
3. و كما يذكر الاقتصادي Kuznets هناك صعوبة لاختبار النظرية ؛
4. و يتساءل الاقتصادي Cairncross ماذا لو تداخلت المراحل ؛
5. ان تواريخ الانطلاق مشكوك بها و حتى ان الشروط الضرورية للانطلاق لها محدودية ؛
6. ان المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية ، فالولايات المتحدة الامريكية و كندا و نيوزيلاندا و استراليا ولدت حرة و لم تمر بالمرحلة التقليدية ، لهذا فان المرور بهذه المرحلة ليس حتميا ؛
7. ان معامل راس المال الناتج هو ليس ثابتا في حين ان روستو يفترضه ثابتا ، مما يعني وجود عوائد ثابتة الحجم و هذا الافتراض قد ينطبق على البلدان المتقدمة و ليس النامية ؛
8. يعتبر البعض ان عنصر الغموض في هذه النظرية قائم و بالرغم من هذه الانتقادات ، فان البعض يعتبر ان نظرية روستو تلقي الضوء على عملية التنمية و الشروط التي لا بد من توفرها لتحقيق التنمية و خاصة بالنسبة للبلدان النامية .

1.2.2.2 نظرية الدفعة القوية :

ترى هذه النظرية انه يجب ان تكون التنمية على شكل قفزات قوية ، تدفع التيار في عزم قوة الى الامام محدثة المزيد من النمو ، فهي ضد نظرية - التدرج في التنمية الاقتصادية - لان التغلب على الركود الاقتصادي يحتاج الى دفعة قوية واحدة في جميع مجالات الاقتصاد الوطني و الذي قدم هذه النظرية هو الاقتصادي *رودان* Paul N Rodan- Rosenstein .

و لكي يطبق نموذج التنمية الذي يقدمه رودان و القائم على نظرية الدفعة القوية و الملائم للنمو في البلدان النامية فانه يجب الاخذ بالاعتبارات التالية :⁽¹⁾

1. ان تتوافر كميات كبيرة من رؤوس الاموال التي يفترض اغلبها من الخارج ، لان الاقتصاد الوطني الداخلي لا يستطيع ان يقوم بعمليات التمويل منفردا ؛
2. ان يتضمن هذا النموذج ايضا انشاء الصناعات الخفيفة و الاستهلاكية التي تشغل اعدادا كبيرة من العمال ؛

(1): جمال حلاوة ، علي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 38-39.

3. الابتعاد ما امكن عن الصناعات ذات النفقات الباهظة و مستلزماتها العديدة على اساس مبدا تقسيم العمل الدولي الذي يكفل تمويل البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة الموجودة في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة .

و مؤدى ما تقدم ، ان البلدان المتخلفة لا تكون في خيار بين النمو التدريجي البطيء و الدفعة القوية و انما بين الاقدام على التنمية من عدم الاقدام عليها على الاطلاق او بعبارة اخرى بين التنمية الاقتصادية و استمرار الركود و التخلف المرادفين ، و تبدو حتمية الدفعة القوية كشرط ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية بطريقتين من الاعتبارات ترجع الى عدم القابلية للتجزئة و ترجع ايضا الى ظاهرة الانفجار السكاني التي تسود البلدان المتخلفة و ذلك على النحو التالي :

- ✓ تتمثل عدم قابلية دول الانتاج للتجزئة اساسا في كبر الحد الادنى لاحتياجات راس المال الاقتصادي و الاجتماعي المشترك كمشروعات الطاقة و النقل و المواصلات و الاسكان و غيرها من الهياكل و الخدمات الاساسية الضرورية لتقدم التنمية و زيادة انتاجية الاقتصاد في مجموعة و على مستوى الطاقات و الانتاجات لما تحققه من وفورات خارجية و تعذر اقامتها بصورة تدريجية و هي مشروعات الانتاج المباشر التي تعتمد على خدماتها و يرى رودن ان تخصص لها الدول النامية 40% من جملة الاستثمارات الكلية ؛
- ✓ كما يتمثل عدم قابلية الطلب للتجزئة او تكامل الطلب في ان مشروعات الاستثمار يساند بعضها البعض و قد تزايد الاهتمام بهذه الفكرة ، بعدما استند اليها نيركسه في نظريته عن النمو المتوازن و مقتضاها انه بينما تزداد مخاطر الاستثمار في مشروع واحد او صناعة في البلدان المتخلفة ، بسبب ضيق اسواقها المحلية و عدم استطاعة كل وحدة او صناعة بمفردها خلق الطلب الكافي لاستيعاب منتجاتها ، تقل او تختفي مخاطر ضيق السوق و يزداد الحافز على الاستثمار عند اقامة عدد كبير من المشروعات او الصناعات المتكاملة في وقت واحد ، حيث تخلق كل صناعة بما توزعه من دخول سوقا لغيرها من الصناعات ... و يعتبرها نيركسه في نموذج القائم على النمو المتوازن من اهم صور الوفورات الخارجية في اعمار عملية التنمية الاقتصادية كما يؤكد ايضا على اهمية التوازن بين الزراعة و الصناعة في برامج التنمية حتى لا يعرقل تخلف احداها نمو الاخر ؛

- ✓ و فيما يتصل بعدم قابلية عرض الادخار للتجزئة ، فانه يلاحظ ان كبر الحد الادنى اللازم من الاستثمارات يتطلب قدرا من المدخرات يصعب تدبيره في البلدان المتخلفة ذات الدخل الفردية المنخفضة و لا سبيل لمواجهة ذلك ، سوى رفع الميل الحدي للادخار ، مما يتسنى تحقيقه من زيادة الدخل القومي في المرحلة الاولى للتنمية و هنا يبدو عدم قابلية الادخار للتجزئة و يقصد به رودن : انه في حين يتميز عرض الادخار في البلدان المتخلفة بضالة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، فانه يتسم بارتفاع المرونة بالنسبة لتغير الدخل ؛
- ✓ و اخيرا فان مواجهة ظاهرة الانفجار السكاني السائدة في البلدان المتخلفة ، تعظم الجهد الانمائي الذي يتعين عليها ان تبذله ، أي تجعل التنمية امرا حتميا و ضروريا اذا اريد للتنمية فيها ان تحقق ارتفاعا يعتمد به في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، فزيادة السكان في بلد معين بمعدل 2.5% تتطلب ان يقابلها معدل استثمار سنوي صافي قدره 10% من دخله القومي لمجرد الاحتفاظ بالمستوى الراهن للدخل الفردي و ذلك يفرض ان معامل راس المال يساوي 4 ، اما زيادة الدخل القومي بهذا البلد بمعدل 5% سنويا ، كما استهدف عقد الامم المتحدة الاول للتنمية الاقتصادية يخصص نصفه لمواجهة نمو السكان و النصف الاخر للنهوض بمستوى الدخل الفردي فيتطلب استثمارا سنويا صافيا قدره 20% من الدخل القومي بذات المعامل الحدي لراس المال ... و من هنا كان ارتفاع معدل نمو السكان مبررا قويا لاقتضاء الدفعة القوية شرطا ضروريا للانطلاق بالاقتصاديات المتخلفة الى مرحلة النمو الذاتي .
- يمكن تقييم نظرية الدفعة القوية كما يلي :

1. يعتبر البعض نظرية الدفعة القوية - في ظل التوجيه الحكومي - من اهم نظريات التنمية الاقتصادية ، التي تأخذ بأسلوب وسط يجمع بين الاسلوب الرأسمالي في النمو و الاسلوب الاشتراكي ، حيث انها تعتمد على الواقع الاقتصادي ، الذي حدث فعلا في السنوات الخمسين الاخيرة ، حيث كان هناك تدخلا اقتصاديا حكوميا منتظما في الشؤون الاقتصادية لدول العالم عموما ، فأصبحت الدول تتدخل في تشكيل النشاط الاقتصادي و توجيه الوجهة التي تراها كفيلا بتحقيق النمو ، و لقد نتج عن تدخل الدولة المتزايد في الشؤون الاقتصادية للدول النامية ظهور نظريات حديثة تؤيد هذا التدخل و تضع الاسس العلمية الفنية التي تنظمه بشكل يعود بأقصى الفائدة على هذه الدولة و رفع مستوى معيشة شعوبها و خاصة اذا ما كان مقترنا بتحقيق عدالة

- اجتماعية ، وهنا تكون بصدد اتجاه لأسلوب اشتراكي في التنمية و في هذه الحالة تتمثل الدفعة القوية التي تقوم بها الدولة اساسا ضروريا للتنمية ؛
2. ومما يوجه لنظرية الدفعة القوية من نقد هو انها تفترض كميات ضخمة من رؤوس الاموال لإقامة الهياكل الاساسية و المشروعات المتكاملة و اجهزة فنية و ادارية كافية لإدارة تلك المشروعات في المرحلة الاولى للتنمية بالنسبة للبلاد المتخلفة ، فتكون بصدد بلاد هي في الاصل تعاني من ندرة راس المال و عدم كفاية المهارات الفنية و الادارية على جميع المستويات و من هنا كان وصفها بالبعد عن الواقعية ، بالإضافة الى ان الدفعة القوية تحتاج الى كوادر كثيرة و متنوعة اقتصادية و ادارية و محاسبية و هندسية و التي لا تتوافر في مثل هذه البلدان المتخلفة ؛
3. كما يؤخذ على نظرية الدفعة القوية افتراضها ان البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية من الصفر و هذا يخالف الواقع ، حيث ترد التنمية فيها الى اقتصاديات يعكس بنيانها ما تسنى لها تحقيقه في الماضي من انجازات و ما تحقق لها من نمو ، كما يوجه هذا النقد ايضا لنظرية النمو المتوازن ؛
4. نظرية الدفعة القوية شأنها شأن غيرها من نظريات التنمية الرأسمالية و كنتيجة لعدم توافر رؤوس الاموال المحلية ترى ضرورة الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية ، و نظرا لضيق حجم السوق ترى ايضا الابتعاد عن الصناعات الانتاجية التي تعد الاساس المادي لأي تنمية و الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية كما و لو انها تتضمن اشرفا معينا للدولة و دورا متزايدا لها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، الا ان واضعيها يرون انها تعطي الاهمية للمنظمين الافراد و ان يكون تدخل الدولة لخدمة هؤلاء المنظمين ؛⁽¹⁾
5. اكدت هذه النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة و التي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان المتخلفة ، اضافة الى ان توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي الى صغر حجم الوحدات الانتاجية دون الحجم الامثل و لهذا يصعب عليها الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير و وفرائه الخارجية ؛
6. ان تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع و المواد و مستلزمات الانتاج الامر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد و لهذه الاسباب فان المنتقدين يعتقدون

(1): نفس المرجع ، ص 42.

بان الشواهد تعتبر غير كافية لإثبات ان الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري و مناسب

للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا .(1)

1.2.2.3 المبدأ الاساسي للسوق : (2)

ان الحجة المركزية للثورة المضادة الكلاسيكية الحديثة هي ان التخلف ينتج من التخصيص السيء او الضعيف للموارد و ذلك ينشأ بسبب سياسات التسعير غير الملائمة و تدخل حكومات الدول النامية الواسع ، ان كبار كتاب هذا الاتجاه مثل لورد بيتر باور (Lord Peter Bauer) و ديباك لال (Deepak Lal) و ايان ليتل (Ian Little) و هاري جونسون (Harry Johnson) و بيلا بلاسا (Bela Balassa) و جاديش باكواتيه (Jadish Bhagwati) و ان كروكر (Ann Kruger) يعتقدون ان هذا التدخل الحكومي الواسع في النشاط الاقتصادي هو الذي يبطئ النمو الاقتصادي و يمنعه من الوصول الى المستويات الاعلى و لذلك هم يعتقدون ان السماح للأسواق الحرة المتنافسة ان تزدهر و تعمل و خصخصة المشروعات المملوكة للدولة ودعم التجارة الحرة ودعم التصدير و الترحيب بالمستثمرين من الدول المتقدمة و حذف التنظيمات الحكومية الزائدة و تشوهات السعر في اسواق عناصر الانتاج و اسواق الانتاج و الاسواق المالية ، فان كل من الكفاءة الاقتصادية و النمو الاقتصادي سوف يتحفران .

و يعتقد مؤيدوا هذه المدرسة او هذا الاتجاه ان تخلف دول العالم الثالث لم يكن بسبب النشاطات الضارة التي تنهب الثروات من قبل دول العالم الاول و المنظمات الدولية المسيطرة و لكن بسبب اليد الثقيلة للحكومة على الاقتصاد الوطني و الفساد و عدم الكفاءة و نقص الحوافز الاقتصادية التي تتخلل او التي تنفذ الى اقتصادات الدول النامية .

ولذلك فهم يرون أن المطلوب هو ليس إصلاح النظام الاقتصادي الدولي، أو إعادة هيكلة الاقتصادات النامية المزروجة ولا زيادة المساعدة الأجنبية ولا محاولات السيطرة على نمو السكان ولا إلى اللجوء إلى نظام تخطيط تنموي فعال ، وإنما ببساطة هي قضية دعم الأسواق الحرة والحرية الاقتصادية ضمن سياق حكومات تسمح لسحر مكان السوق واليد الخفية لأسعار السوق

(1): يحي النجار ، امال شلاش ، " التنمية الاقتصادية : نظريات ، مشاكل ، مبادئ و سياسات " ، جامعة بغداد ، 1991 ، ص ص 204-

.226

(2): مدحت صالح تركي القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 157-160.

أن تقود تخصيص الموارد وحفز التنمية الاقتصادية . وقد أشاروا إلى أن نجاح دول مثل: كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة بوصفها أمثلة على "السوق الحرة" وأشاروا إلى فشل اقتصادات التدخل الحكومي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، على الرغم من أن واقع هذه الأمثلة ليس بضرورة كما وصفوه .

إن التحدي في هذا النموذج الكلاسيكي الحديث يمكن أن يظهر من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مداخل:

المدخل الأول : هو تحليل السوق الحرة (Free – Market Analysis) والاعتقاد في هذا المدخل أن الأسواق لوحدها كفوة إذ أن أسواق المنتج توفر أفضل الإشارات للمستثمرين في النشاطات الجديدة وان أسواق العمل تستجيب لهذه الصناعات الجديدة بطرق ملائمة ، والمنتجون يعرفون على نحو أفضل ماذا ينتجون وكيف ينتجون بكفاءة . وان أسعار المنتج وأسعار عناصر الإنتاج تعكس القيم النادرة والدقيقة للسلع والموارد الآن وفي المستقبل ، إن المنافسة فعالة أو مؤثرة وان التكنولوجيا متاحة مجاناً ويتم امتصاصها أو استيعابها بدون تكاليف وكذلك الحال بالنسبة للمعلومات ، في ظل هذه الظروف فان أي تدخل في الاقتصاد يكون بتعريف تشويهي ومضاد للإنتاجية ، إن هؤلاء الاقتصاديين الذين يؤمنون بالتنمية عن طريق السوق الحرة كانوا يميلون إلى افتراض أن أسواق الدول النامية كفوة ومهما كانت النواقص الموجودة في الأسواق فهي نتيجة صغيرة .

المدخل الثاني: نظرية الاختبار العام وهذا المدخل يعرف ايضا بوصفه مدخل الاقتصاد السياسي الجديد ، يذهب هذا المدخل الى نقطة ابعده في ان يرى ان الحكومات لا تعمل شيئاً صحيحاً ، وذلك لان نظرية الاختبار العام تفترض ان السياسيين والديمقراطيين والمواطنين والحكومات المحلية يعملون لمصالحهم الخاصة مستعملين قوة وسلطة الحكومة لأغراضهم وأهدافهم الأنانية أو الخاصة . أما المواطنون فيستعملون التأثير السياسي للحصول على منافع خاصة " تدعى الربح " من السياسات الحكومية (مثل: إجازات الاستيراد أو سعر الصرف المرشد) التي تقيد المنافذ على الموارد المهمة والسياسيون يستعملون موارد الحكومة من اجل أن يعززوا ويحافظوا على مواقعهم في القوة السياسية والسلطة .

أما موظفو القطاع العام فيستعملون مواقعهم الوظيفية للحصول على رشاي من المواطنين الباحثين عن الريع ويعملون بصفقتهم شركة أعمال للحماية على ذلك الجانب ، في حين نجد حكومات المحافظات أو الحكومات المحلية تستعمل قوتها لتصادر الملكية الخاصة من الأفراد والنتيجة الصافية ليس فقط التخصيص الخاطئ للموارد ولكن أيضا التقليل العام للحريات الفردية .

المدخل الثالث: المدخل الصديق للسوق، هذا المدخل هو الأحدث ضمن مدرسة الفكر الكلاسيكي الحديث وهو يرتبط بكتاب واقتصادي البنك الدولي وعدد كبير منهم كانوا في ساحة السوق الحرة وساحة الاختيار العام خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين الماضي.

إن هذا المدخل يتعرف على أن هناك نواقص عدة في أسواق الإنتاج وأسواق عناصر الإنتاج في الاقتصاديات النامية وإن الحكومات هناك لها دور أساسي تلعبه في تسهيل عمل الأسواق من خلال التدخلات غير الانتقائية على سبيل المثال من خلال الاستثمار في الهياكل الارتكازية أو الأساسية ، المادية والاجتماعية والاستثمار في تسهيلات الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية ومن خلال توفير المناخ أو البيئة الملائمة للمشروعات الخاصة .

إن المدخل الصديق للسوق يختلف عن مدخل السوق الحر ومدخل الاختيار العام أيضا من خلال قبول مبدأ أن أنواعا من فشل السوق هي أكثر انتشارا في الدول النامية في مجالات مثل تنسيق الاستثمار والنتائج البيئية والأكثر من هذا ، فإن ظاهرة مثل المعلومات المفقودة وغير التامة و الوفورات في خلق المهارة وفي التعلم و وفورات الحجم في النتاج هي أيضا مستوطنة في أسواق الدول النامية .

1.2.2.4 مدخل فشل التنسيق:⁽¹⁾

إن مدخل فشل التنسيق قد تطور وانطلق على نحو مستقل ويعرض بعض التصورات المهمة والتميزة وببساطة ، فإن فشل التنسيق هو حالة تقود فيها عدم قدرة الوحدات على تنسيق سلوكها أو اختياراتها إلى نتيجة (توازن) تترك كل الوحدات في وضع سيء أكثر مما في المواقف البديلة والتي هي أيضا توازن .

(1): مدحت صالح القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 163-167.

وهذا ربما يحصل حتى عندما تكون كالكالات أو الوحدات تمتلك معلومات كاملة حول التوازن البديل المفضل : ببساطة أنهم لا يستطيعون الوصول إلى ذلك بسبب صعوبات التنسيق وفي بعض الأحيان بسبب أن الناس لديهم توقعات مختلفة وفي بعض الأحيان بسبب أن كل واحد في وضع أفضل عندما ينتظر أن أحدا يقوم بالحركة الأولى .

عندما تكون التكاملات موجودة ، فإن نشاطا أو فعلا من قبل شركة واحدة أو عامل واحد أو منظمة أو حكومة يزيد الحوافز للكالات الأخرى ، أن تأخذ نشاطات أو أفعالا مشابهة وعلى نحو خاص فإن هذه التكاملات غالبا ما تتضمن استثمارات تعتمد إيراداتها على استثمارات أخرى تجري أو تنشأ من قبل وكالات أو وحدات أخرى .

من الأمثلة المهمة على التكاملية ، هو وجود شركات تستعمل مهارات متخصصة وتوافر العمال الذين اكتسبوا تلك المهارات ، إن الشركات سوف لا تدخل سوقا أو أن تتوقع في منطقة إذا كان العمال لا يملكون المهارات التي تحتاجها الشركات ولكن العمال سوف لا يكتسبون المهارات إذا لم تكن هناك شركات توظفهم أو تستخدمهم ، إن مشكلة التنسيق هذه يمكنها أن تترك اقتصادا وطنيا يعلق أو يتوقف عند توازن سيء (بمعنى عند متوسط دخل منخفض أو معدل نمو منخفض أو مع طبقة من المواطنين قد احتجزوا في فقر متطرف) وحتى لو أن الوكالات أو الوحدات أو الوكلاء سيكونون في وضع أفضل إذا اكتسب العمال المهارات ، ليس من الممكن الحصول على هذا التوازن الأفضل بدون مساعدة الحكومة . ان مثل مشكلة التنسيق هذه تكون أيضا شائعة في التصنيع الأولي وكذلك في رفع مستوى المهارات والتكنولوجيا ويمكن أن تمتد إلى قضايا واسعة إلى مستوى المهارات والتكنولوجيا ويمكن أن تمتد إلى قضايا واسعة إلى مستوى التغيير في السلوك باتجاه الطرق الحديثة لعمل الأشياء وهذه المشكلات يمكن أن تتعقد أكثر إذا دخلت عليها أنواعا من فشل السوق وبخاصة الفشل الذي يؤثر في أسواق رأس المال .

ومن الأمثلة الأخرى هو الوضع في المناطق الريفية في ما يتعلق بجعل الزراعة تجارية وكما ذكر آدم سميث فإن التخصص هو واحدا من مصادر الإنتاجية العالية وفي الحقيقة ، فإن التخصص هو واحدا من مصادر الإنتاجية العالية وفي الحقيقة فإن التخصص و تقسيم العمل التفصيلي هي من صفات الاقتصاد الوطني المتقدم ولكننا نستطيع أن نتخصص فقط إذا كان بإمكاننا أن نتبادل ما ننتج للحصول

على السلع الأخرى والخدمات التي نحتاجها ، يجب على المنتجين بطريقة ما أن يوصلوا منتوجاتهم إلى الأسواق في الوقت الذي يقنعون فيه المشتريين البعيدين بنوعية تلك المنتوجات .

في حالة تطور الأسواق الزراعية يلعب الوسيط دورا أساسيا من خلال الضمان على نحو فعال لنوعية المنتوجات التي يبيعونها ، انهم يستطيعون القيام بذلك لأنهم يعرفون المزارعين الذين يشترون منهم المنتج وكذلك يعرفون المنتج ، لكنه من الصعوبة على الواحد أو على الإنسان أن يكون خبيرا في نوعية منتوجات عدة ، ولذلك من اجل أن يثبت سوقا زراعية متخصصة يجب أن يكون هناك عددا كافيا من المنتجين المتخصصين يستطيع الوسيط أن يتعاملوا معهم على نحو فعال ولكن بدون توافر الوسيط الذين يمكن للمزارعين أن يبيعوا لهم فإن المزارعين لديهم حافز قليل للتخصصين يستطيع الوسيط أن يتعاملوا معهم على نحو فعال ولكن بدون توافر الوسيط الذين يمكن للمزارعين أن يبيعوا لهم فإن المزارعين لديهم حافز قليل للتخصص وسوف يفضلون أن يستمروا بإنتاج محاصيلهم أو مدى من السلع لأغراض الاستهلاك الشخصي على نحو أولي أو البيع ضمن القرية التي يقيمون بها . والنتيجة يمكن أن تكون فخ أو مصيدة تخلف تبقى فيها المنطقة عالقة عند زراعة حد الكفاف .

في حالات عدة فإن وجود المكملات يخلق مشكلة الدجاجة والبيضة أيهما يأتي أولا المهارات أو الطلب على المهارات ؟ غالبا فإن الجواب هو أن الاستثمارات المكتملة أو المتممة يجب أن تأتي في الوقت نفسه أو آتيا عبر التنسيق وهذه حقيقة على نحو خاص عندما يكون هناك تخلفا بين القيام بالاستثمار وتحقيق العائد من ذلك الاستثمار عادة في هذه الحالة حتى لو لسبب معين تتوقع كل الأطراف تغيرا إلى توازن أفضل فإنهم سوف يضلون يميلون للانتظار إلى أن يبدأ الآخرون أو الأطراف الأخرى بتنفيذ استثماراتهم وهكذا يمكن أن يكون للسياسة الحكومية دورا مهما في تنسيق الاستثمارات المشتركة مثل التنسيق بين العمال الذين يريدون المهارات التي يستطيع أن يستعملها أصحاب العمل ، وأصحاب العمل الذين يريدون المعدات التي يستطيع العمال استعمالها وهنا نقول لا أحد من الطرفين في وضع أو يجدون ذلك في مصلحتهم للبدء بالخطوة الأولى ، وكل طرف ربما يكون في وضع أفضل منتظرا الأطراف الأخرى أن تستثمر أولا .

والمثال الآخر هو شركة جديدة وحديثة تستعمل تكنولوجيا جديدة ربما توفر فوائد لشركات أخرى ، لم تستطع الشركة الحديثة السيطرة أو الحصول على تلك المنافع ولذلك فإن كل شركة لديها حافزا أن تقلل

استثمارها في التكنولوجيا الجديدة ما لم يفقد عدد كافي من الآخرين بالاستثمار . إن بعض هذه الفوائد ربما يتضمن رفع أو زيادة الطلب على منتوجات صناعات أساسية مثل : صناعة الحديد تساعد في الدفع للتكاليف الثابتة لهياكل ارتكازية أساسية مثل سكك الحديد أو الموانئ .

إن العمل الجديد يوسع المدى لسياسة تدخل حكومية ذات قيمة محتملة ، ولكن لا يضمن نجاحها، بل أن الحكومة نفسها تحلل على نحو متزايد في نماذج التنمية المعاصرة بوصفها واحدا من العناصر في عملية التنمية الذي ربما يساهم في المشكلة وكذلك يساهم في الحل ، وتفهم سياسة الحكومة بوصفها تقرر جزئيا الاقتصاد الأقل تطورا أو الاقتصاد النامي ، على سبيل المثال إن دكتاتوراً مثل موبوتو Mobutu الرئيس السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية والتي كانت تدعى "زائير" ربما كان يفضل أن يبقى بلده في فخ التخلف وهو يعرف جيدا أنه كلما تطور الاقتصاد الوطني لبلده فإنه سوف يفقد قوته أو سلطته ولكن من الأفضل أن لا نستنتج أن الحكومة علة بنحو عام تعمق أو تهيج التخلف بدلا من تسهيل تحقيق التنمية (كما ترى الصيغ المتطرفة من آراء المدرسة الكلاسيكية الحديثة) .

بدلا من ذلك نقول أن متخصصين عدة في اقتصاد التنمية ينظرون بفعالية إلى حالات تكون السياسة الحكومية فيها لا زالت بإمكانها أن تكون عنصرا مساعدا لتحقيق التنمية وتقوم بدفع الاقتصاد الوطني باتجاه النمو المعتمد على الذات واستدامة التوازن الأفضل ، ومثل هذه التدخلات العميقة تحرك الاقتصاد الوطني إلى توازن مفضل أو حتى إلى معدل نمو دائم وعالي والذي ليس فيه حافز على العودة إلى الخلف إلى سلوك يرافقه توازن سيء في هذه الحالات ، فإن الحكومة ليس لديها حاجة أن تستمر في تدخلاتها لان التوازن الأفضل سوف تتم المحافظة عليه تلقائيا وبعد ذلك فإن الحكومة بإمكانها أن تركز جهودها على مشكلات أخرى حاسمة يكون للحكومة فيها دورا حاسما وأساسيا (مثلا التعامل مع مشكلات الصحة العامة أو مشكلات التعليم وغيرها) .

في علم الاقتصاد فإن مثل هذه التكاملات غير موجودة على سبيل المثال في أسواق المنافسة عندما يكون هناك طلب زائد فإن هناك ضغطا معاكسا على الأسعار نحو الارتفاع من أجل استعادة التوازن . متى ما يكون الازدحام موجودا فإن هذه الضغوط المعاكسة تكون قوية جدا: كلما يكون صيادي الأسماك من بحيرة معينة كثيرون فإن صيادي الأسماك الآخرين يحاولون التحرك إلى بحيرة أخرى تكون أقل ازدحاما ، وكذلك كلما كان عدد مستعملي إحدى الطرق البرية كبيرا فإن المسافرين الآخرين يحاولون أن

يجدوا طريقا بديلة وهكذا ولكن في عملية التنمية الاقتصادية فإن الوفورات المشتركة شائعة : التخلف
ينجب أو يولد ، بينما عمليات التنمية المستدامة في اللحظة التي يبدأ فيها فإنها تميل الى حفز تنمية أكثر
أو أبعد .

1.2.2.5 نظرية كريمر (الحلقة O) في التنمية الاقتصادية :⁽¹⁾

ثمة نموذج إبداعي ومؤثر يوفر تصورات مهمة حول أفخاخ التوازن عند مستوى منخفض كان ذلك
النموذج الذي تم بناؤه من قبل مايكل كريمر (Michal Kremer) ونشر في عام 1993 ، ان المبدأ
هو أن الإنتاج الحديث يتطلب أن يكون هناك نشاطات عدة تتم مع بعضها البعض على نحو جيد من
اجل أن تكون لكل واحد منهما قيمة عالية وهذا شكل من التكاملية القوية وطريقة طبيعية في التفكير حول
التخصص وتقسيم العمل للذين مع وفورات الحجم تعدان من خصائص وصفات البلدان أو الاقتصاديات
المتقدمة عموما وخصوصا في الإنتاج الصناعي إن الاسم لنموذج كريمر مأخوذ من كارثة مركبة الفضاء
Challenger في عام 1986 التي فيها أدى فشل جزء صغير ورخيص إلى انفجار المركبة
الفضائية . إن نظرية الحلقة O تهتم بالجزء Part لأنها لا توضح فقط وجود أفخاخ الفقر ولكن أيضا
توضح الأسباب التي توقع تلك البلدان في أفخاخ الفقر وتلك البلدان لديها دخول منخفضة جدا بالمقارنة
مع الدول عالية الدخل .

إن الخاصية الأساسية والرئيسية لنموذج الحلقة O هي الطريقة التي يمزج بها الإنتاج مع تكاملات
قوية بين المدخلات Inputs ، نبدأ بالتفكير بالنموذج بوصفه أداة تصف ما الذي يجري في داخل
الشركة ، ولكن هذا النموذج يوفر تصورات ثمينة في تأثير التكاملات عبر الشركات والقطاعات المكونة
للاقتصاد الوطني .

تفترض أن عملية الإنتاج تتكون من (n) من الواجبات وهناك طرقا عدة لتنفيذ هذه الواجبات ومن أجل
التبسيط نرتبها حسب مستوى المهارة (q) المطلوبة عندما تكون q كما يأتي:

$$0 \leq q \leq 1$$

وكلما كانت المهارة أعلى كلما كانت احتمالية أن ذلك الواجب سوف يتم بنجاح.

(1): نفس المرجع ، ص ص 177-179.

إن مفهوم أو فكرة كريمر kremer للمهارة (q) فيها مرونة ، وثمة تفسيرات أخرى ربما تشمل رقما قياسيا للنوعية لصفات وخصائص السلع : فالمستهلكين سيكونون راغبين أن يدفعوا أكثر لصفات وخصائص ذات نوعية عالية ، على سبيل المثال افترض أن المهارة تساوي $q=0.95$ ومن بين تفسيرات أخرى فإن هذا يمكن أن يعني :

(1)- أن هناك 95% فرصة أن الواجب يتم على نحو تام أو كامل وهكذا يحتفظ المنتج بقيمة عظمى ، وأن هناك 5% فرصة أن الواجب يتم على نحو رديء والمنتج لا قيمة له
(2)- إن الواجب يتم دائما على نحو جيد ويحتفظ المنتج ب 95 % من قيمته العظمى .

(3)- أن المنتج له 50 % فرصة أن تكون له قيمة كاملة و 50 % فرصة أن تكون هناك أخطاء تقلل قيمة المنتج إلى 90% وللأساطة ، نفترض أن احتمالية الأخطاء من قبل العمال المختلفين هي مستقلة . ولنفترض أن دالة الإنتاج دالة بسيطة: الإنتاج معطى أو معروف بواسطة ضرب قيم المهارة q لكل واجب من الواجبات (n) مع بعض بدورها تضرب في B والذي يعتمد على خصائص أو صفات الشركة وعموما يكون أكبر عدد من الواجبات.
لنفترض أيضا أن كل شركة تؤجر عاملين اثنين فقط . عندئذ فإن دالة الإنتاج الحلقة O تبدو مثل ما يأتي :

$$BF (q_j q_j) = q_j g_j$$

ومن أجل جعل الأشياء بسيطة لنجعل المضاعف B يساوي 1 ، فضلا عن شكل دالة الإنتاج نضع ثلاثة أنواع أخرى مهمة من الافتراضات التبسيطية :

1. إن الشركات في وضع حياد تجاه الخطر ؛
2. إن سوق العمل سوقا تنافسية ؛
3. العمال يعرضون العمل على نحو غير مرن (وهذا يعني أن العمال يعملون بغض النظر عن الأجر)

فإذا أخذنا أسواق رأس المال في الاعتبار ، فإننا نفترض أن تلك الأسواق تنافسية كذلك وهنا نفترض أيضا أن الاقتصاد مغلق

إن واحدة من الخصائص أو الصفات البارزة أو الشهيرة لهذا النوع من دوال الإنتاج هي ما صيغ بالتطابق المتجانس الموجب ، وهذا يعني أن العمال الذين يحملون مهارات عالية سوف يعملون مع بعضهم البعض، والعمال الذين يحملون مهارات منخفضة سوف يعملون مع بعضهم البعض وعندما نستعمل النموذج للمقارنة بين الاقتصاديات ، فإن هذا النوع من التطابق يعني أن المنتوجات ذات القيمة العالية سوف تكون مركزة في الأقطار التي تمتلك المهارات ذات القيمة العالية سوف تكون مركزة في الأقطار التي تمتلك مهارات ذات القيمة العالية ، في هذا النموذج فإن كل واحد يرغب بالعمل مع عمال أكثر إنتاجية وذلك لأنه لو ضربت جهود ذلك الفرد في جهود شخص آخر كما يبدو ذلك في المعادلة السابقة ، فإن ذلك الفرد سيكون أكثر إنتاجية عندما يعمل مع شخص آخر أكثر إنتاجية في سوق المنافسة فإن الاجر الذي يحصل عليه الفرد يعتمد أو يتأسس على مدى إنتاجية ذلك الفرد .

إن شركة لديها عمال يعملون بإنتاجية أعلى يمكنها أو أنها تستطيع أن تدفع أجورا ولديها الحافز أن تعرض أعلى الأجور لعمل ذلك ، لأن قيمة الإنتاج ستكون أعلى مع عاملين بإنتاجية عالية مما مع عامل واحد بإنتاجية عالية وعامل آخر منخفض الإنتاجية ، ونتيجة لذلك سيكون هناك ميلا قويا لمعظم العمال الذين لديهم إنتاجية عالية أن يعملون مع بعضهم البعض .

1.2.2.6 نظريات النمو المتوازن وغير المتوازن:

بإمكاننا الدخول إلى هذا الموضوع من خلال ربط المناقشات الخاصة بالتغيير الهيكلي بالجدل الطويل حول مسألة أن تكون استراتيجية التنمية متوازنة أو غير متوازنة ، وهنا يمكن تعريف نمط التغيير القطاعي الاعتيادي ، بصيغة مرونة حصة القطاع بالنسبة إلى الدخل ولكن يبقى السؤال: ما هو الفرق الذي يمكن أن يحصل لو أن البلد اتبع النمط الاعتيادي او ان البلد لم يتبع النمط الاعتيادي في التغيير القطاعي ؟

عند هذه النقطة نستحضر فرضية النمو المتوازن وفرضية النمو غير المتوازن. إن إتباع النمط الاعتيادي يجب أن يقود إلى معدلات تنمية أعلى إذا كانت الفرضية الأولى صحيحة أو شرعية والعكس

يحصل إذا كانت الفرضية الثانية صحيحة ، إن ربط نمط التغيير القطاعي باستراتيجيات التنمية قد تم تجنبه عمداً أو عن قصد من قبل معظم المساهمين في الأدب الاقتصادي الخاص بالتغيير الهيكلي .

لنفترض أن تكوين رأس المال غير الكاف يعمل بوصفه قيدياً رئيساً على التنمية الاقتصادية ، ولكن مع التأكيد أن تكوين رأس المال نفسه مقيد أكثر من قبل طلب فعال غير كاف على الاستثمار أكثر مما هو من قبل عرض غير كاف من الادخار .

لقد أيد نركسه (Nurkse) النمو المتوازن وكان يرى أن استثماراً في صناعة واحدة مثل الصناعة (A) بدون أن يرافقه استثماراً في صناعات أخرى مثل الصناعة (B) سيكون فاشلاً أو يفشل نفسه بنفسه ، طالما أن الاستثمار في الصناعة (A) سوف يكون بدون مكافأة بسبب عدم كفاية الطلب على إنتاج الصناعة (A) ، وهكذا فإن نركسه (Nurkse) يقترح أو يصف توسعاً أنياً أي في الوقت نفسه لكل صناعة بوصفه وسيلة للحصول على خصائص توليد الطلب للاستثمار ، بينما الزيادة في إنتاج على مدى واسع من السلع القابلة للاستهلاك بحيث تكون متطابقة مع نمط تفضيلات المستهلكين تولد الطلب عليها .

على عكس نركسه افترض البرت هيرشمان (A.Hirshman 1958) ان نقصاً في القابلية على صناعة قرار (المقصود الموهبة أو القدرة التنظيمية) يمارس دور القيد الأكثر أهمية على التنمية الاقتصادية وقاد هذا الافتراض هيرشمان إلى أن يؤيد التنمية غير المتوازنة للصناعات التي تمارس حافزاً قوياً للاستثمارات في صناعات أخرى.

لقد خضعت فرضيتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن للدراسة والاختبار ، وكان أحد أساليب الاختبار هو دراسة حالات تاريخية ، على سبيل المثال دراسة بول ستريتن (P.Streenten, 1959) التي استخدم فيها التطورات التكنولوجية في صناعات النسيج والفولاذ في القرن الثامن عشر في بريطانيا ، وقد أعتبر نجاح بريطانيا مثالا على نجاح النمو غير المتوازن ، ولكن أولين (Ohlin, 1959) لم يجد دلائل توازن في التنمية الناجحة لبقية الدول المتقدمة حالياً ومن ناحية أخرى فإن (Hughes, J.R.T) (1959) هيويز وجد أن الأقطار الغربية قد اتبعت طريق النمو المتوازن (Balanced Growth) والذي كان النتيجة الطبيعية لتدفق الابتكارات وتوليفات عناصر الإنتاج المتغيرة .

وثمة أسلوبا عاما أكثر للمشكلة كان قد اقترح وطبق من قبل جينري وتاييلور (Chenery and Tylor,) (1968) إذ قام بتصنيف الأقطار حسب الدرجة التي ينحرف بها التركيب القطاعي الفعلي عن النمط الاعتيادي الذي تم الحصول عليه عن طريق تقدير المعادلة الآتية باستعمال البيانات التي تم تجميعها للمقطع العرضي (Gross- Section) والسلاسل الزمنية :

$$X_i = \alpha + B_1 \text{Log} Y + B_2 (\text{Log} Y)^2 + \rho N + S_1 \text{Log} \frac{I}{GNP} + \delta_2 \text{Log} \frac{EP}{GNP} + \delta_3 \text{Log} \frac{Em}{GNP}$$

عندما يكون:

$$\text{حصة تكوين رأس المال في الناتج القومي الإجمالي} = \frac{I}{GNP}$$

$$\text{حصة صادرات المواد الخام في الناتج القومي الإجمالي} = \frac{EP}{GNP}$$

$$\text{حصة صادرات الصناعات التحويلية في الناتج القومي الإجمالي} = \frac{Em}{GNP}$$

X_i = يعبر عن نسب الناتج القومي الإجمالي (GNP) المنتج في القطاعات:

X_p قطاع المواد الأولية

X_m قطاع الصناعة

X_s قطاع الخدمات

إن نمط التغيير القطاعي في عملية النمو الاقتصادي تتعكس أو تظهر في معامل الدخل (B1) فالانخفاض الكبير في حصة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي (GNP) وارتفاع حصة الصناعة في ذلك الناتج يمكن وصفهما من خلال مقارنة المعلمة المقدر (B1) لكل من القطاع الأولي (الزراعي) والقطاع الصناعي من المعادلتين الآتيتين :

$$X_i = \alpha + B_1 \text{Log} Y + B_2 (\text{Log} Y)^2 + \rho \text{Log} N \dots \dots \dots (1)$$

$$X_i = \alpha_1 + B_1 \text{Log} Y + B_2 (\text{Log} Y)^2 + \rho N + \delta_1 \text{Log} \frac{I}{GNP} + \delta_2 \text{Log} \frac{EP}{GNP} + \delta_3 \text{Log} \frac{Em}{GNP} \dots (2)$$

عندما يكون X_i يعبر عن المؤشرات الهيكلية .

إن قيمة (B_1) للقطاع الأولي من المعادلة (1) هي (0.02) بينما قيمة (B_1) للقطاع الزراعي من المعادلة نفسها هي (1.50) وكلما كان الفرق بين القطاعات بالنسبة لهذه المرونة أكبر فإن كمية التغيير القطاعي تكون أكبر كلما يرتفع الدخل. وهنا يجب أن نلاحظ أن إدخال المتغيرات الإضافية كما في المعادلة (2) يرفع قيمة المعلمة المقدره (B_1) للقطاع الأولي ويخفض قيمة المعلمة المقدره (B_1) للقطاع الصناعي ويخفض كمية التغيير القطاعي على نحو كبير .

في الوقت نفسه من تقديرات المعلمة (B_2) يمكن أن نرى أنه كلما يزداد الدخل فإن إدخال متغيرات إضافية يشدد معدل انخفاض الأول ولكن يلين الانخفاض الثاني وبالحكم عن طريق أو على أساس الحجم المطلق والأهمية الاقتصادية لمعاملات القطاعات وحصص الصادرات الخام في الناتج القومي الإجمالي (GNP) فإن $\frac{EP}{GNP}$ هو الأكثر أهمية من بين المتغيرات الإضافية ، وربما يفسر هذا المتغير بوصفه انعكاسا للثروات من الموارد الطبيعية استنادا إلى الصيغة الكلاسيكية الحديثة للميزة النسبية من المتوقع أن يحصل فيها تغيرا قطاعيا أقل بخاصة في المراحل الأولية من التنمية الاقتصادية وهذه النتيجة مهمة لها مؤملات مهمة على مستوى مضامين السياسة الاقتصادية .

1.2.2.7 مدخل الحاجات الأساسية للتنمية :

يعد هذا المدخل بسيطا على نحو أساسي ويقوم على ثلاث أهداف رئيسية وهي:

1- تنظيم المجتمع؛

2- بناء قدرات المجتمع ؛

3- تحقيق الاعتماد الذاتي والكفاية الذاتية.

كما أن هذا المدخل يتسع لأفكار أخرى مثل التخلص من الفقر ودعم العناية الصحية في القرى والأرياف وخلق الانسجام والتوازن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال منهجية مجتمعية ولذلك في بعض الأحيان يدعى هذا المدخل بأنه " تنمية ذات وجه إنساني " يتضمن هذا المدخل مدى واسع من النشاطات ويمكن أن يكون هذا المدخل الفلسفة المشتركة للعمل مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الثنائية والمحلية .

إن مدخل الحاجات الأساسية للتنمية مفهوم أو فكرة تهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل وهذا المدخل هو عملية مشاركة حركية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المتكاملة المتأسسة على الاعتماد الذاتي والإدارة الذاتية من قبل مجتمعات منظمة مدعومة بالفعل أو النشاط المنسق بين القطاعات .

ومن أهم أهداف هذا المدخل ما يأتي :

1. الحصول على نوعية حياة أفضل لكل الناس في مجتمع معين وذلك من خلال تلبية حاجاتهم الأساسية ؛
 2. إدارة التنمية الاجتماعية المتأسسة على مشاركة الناس والتشارك والتعاون بين القطاعات وبين القطاع الحكومي ؛
 3. ضمان اعتماد المجتمع على ذاته في تلبية حاجاته التنموية .
- بعض الخصائص الرئيسية لهذا المدخل :

1. **مدخل شامل:** إن هذا المدخل يعد الصحة بوصفها التنمية وهي أيضا منتج من التنمية كما أن كل القطاعات يجب أن تحصل على فوائد هذا المدخل وبهذا الطريق يمكن المحافظة على الفعل أو النشاط بين القطاعات؛
2. **معتمد على الذات :** إن مدخل الحاجات الأساسية للتنمية يركز على الانسانية وليس على الصدفة لأن الاحسان ، أنه يتأسس على مبدأ " مساعدة الناس ان يساعدوا انفسهم " فالإدارة الذاتية من قبل المجتمع يتم انجازها من خلال تنظيم المجتمع وبناء قدراته والمشروعات التي يمولها المجتمع ؛
3. **عملية تعلم مستمرة :** إن الاتصال بين المشاركين المختلفين في المشروع وكذلك في الحقل أو المجال تسمح بتبادل الخبرة وانتشارها وهذا سيتبع تغيير الدور الذي بوساطته يصبح الناس ناشطين وفاعلين وعمال القطاع العام يصبحون ميسرين وداعمين ، لقد بين تقييم برامج هذا المدخل (BDN) أن تنظيم المجتمع وتعهده أعضاء المجتمع بتطوير أنفسهم سوف يحسن مهاراتهم وصفاتهم المميزة .
4. **لا مركزية وتكامل :** إن مدخل الحاجات الأساسية للتنمية هو عملية تنظيم وتعبئة أعضاء المجتمع لتحقيق وإدراك صحتهم وحاجاتهم التنموية والعمل على نحو جمعي لإنجاز تلك الأهداف

- ،إنه مدخل يتأسس على أن يقوم المجتمع بإدارة وتمويل البرامج الداخلة في هذا المدخل إن جذور التخطيط والبرمجة عند المستوى المجتمعي بطريقة طبيعية بوصفها نتيجة للتنظيم وبناء القدرة للمجتمع والمشاركين فيه ؛
5. **منهجية مجتمعية للتنمية :** إن التركيز الرئيس لمدخل الحاجات الأساسية للتنمية ، هو على الناس ، إن الوكالات الدولية والحكومات قد استثمرت في توفير التسهيلات وقوة العمل (على سبيل المثال المؤسسات والوكالات الوطنية والدولية و موظفوا صحة متدربون) وكذلك وسائل (على سبيل المثال : التكنولوجيات واستراتيجيات ومنتجات وأدوات) ولكن المستلمين الناس كانوا قد أهملوا ونتيجة لذلك فإن العديد منهم معتمدين ومستسلمين أو مدعنين وهذا يفضي أن يقود إلى أنماط حياة سلبية وليس بالضرورة يدعم أو يستغل الخدمات الصحية على نحو ملائم والذي نجده على نحو واضح في مدخل الحاجات الأساسية للتنمية هو أن الناس هم العنصر الأساسي والرئيس في عملية التغيير إنهم قادرون أن يدركوا أن التغيير لمصلحتهم وهم يصممونه ويديرونه وينفذونه وهذا يزيد فهم كل فرد لنفسه وفي الوقت نفسه يخلق أو يولد فهما للهوية المجتمعية انه تأسس على الاعتماد على الذات ؛
6. **منهجية البقاء:** أن مدخل الحاجات الأساسية للتنمية ينقذ المجتمعات من الجوع والعداوات إذ يعتقد الناس ببرامج مدخل الحاجات الأساسية للتنمية ويمتلكون البرامج الخاصة بهم وهذا يشجع الحكومات والمنظمات الدولية أن تؤيد هذه المدخل بوصفه مدخلا يعمل على استقرار المجتمعات وبخاصة في أوقات الكوارث كما أن هذا المدخل يمكن أن يعد بوصفه مدخلا لتضامن الناس ومدخلا للسلام .
7. **منهجية لتخفيف الفقر :** تميل المداخل الاقتصادية إلى إنتاج أجزاء مهمشة من السكان والتي يمكن إن تخفي ضمن أو داخل المقاييس الكلية أو الحقيقية التي تقول أن منافع التنمية تأخذ وقتا طويلا للوصول إلى تلك المجموعات المهمشة وهي تشعب مستويات دنيا من الحاجات إن مدخل الحاجات الأساسية للتنمية يهتم بالجزء الأفقر اقتصاديا من السكان انه يهدف إلى إعادة توزيع منافع التنمية وحذف المستويات غير المقبولة من عدم العدالة والإفقار .
8. **منهجية الديمقراطية :** بوصفه وسيلة للديمقراطية الموجهة للتنمية يستطيع مدخل الحاجات الأساسية ، أن ينظم المجتمع ويعزز وفاق المجتمع مع قطاعات الحكومة ، إن الاعتمادية على

الناس وشفافية كل إجراءات مدخل الحاجات الأساسية للتنمية تؤسس للثقة مع مرور الزمن ويصبح الناس ذوو تجربة في إدارة التغيير أنهم يكتفون نمط حياتهم لإدارة تنميتهم الاجتماعية إن (BDN) أي محل الحاجات الأساسية يعبر عن عملية تعلم اجتماعية للناس والعاملين في الحكومة والتي تولد وعيا بخصوص أولوية الحاجات وقضايا التنمية وهذا التعلم يرافقه حفز الناس أن يأخذوا جزءا فعالا في نشاطات تنموية وهكذا فإن تحديات المستقبل وتغييراته تدار وتعالج مجتمع مجرب ومتحفز ومشارك في التعرف على الحاجات والتخطيط والتنفيذ للنشاطات لتلبية أو لمواجهة تلك التحديات .

9. وسيلة تأييد للتعبة الاجتماعية : إن برامج هذا المدخل تساعد في تمكين الناس من خلال إعطائهم الفرصة لتحصيل الأموال عبر القروض والتدريب وكذلك فإن تلك البرامج تتضمن إجراءات لتحسين الصحة والرفاه والتغذية والماء الصالح للشرب والسكن والمجاري الصحية .

1.3 تمويل التنمية :

1.3.1 مفهوم التمويل و أهميته:

للتموليل معنيان :معنى حقيق ومعنى نقدي ، فالمعنى الحقيقي يقصد به توفير الموارد الحقيقية و تخصيصها لأغراض التنمية و يقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع و الموارد و الخدمات اللازمة لبناء الطاقات الانتاجية او تكوين رؤوس الاموال الجديدة و تتضمن في جوهرها الامتناع عن الاستهلاك لهذه الموارد و استخدامها في مجال انتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية ، اما المعنى النقدي للتمويل فيقصد به اتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الاموال الجديدة.

ان اهمية التمويل ترتبط بأهمية تكوين الطاقات الانتاجية في توليد الزيادة المنشودة في الناتج القومي كهدف مباشر للتنمية الاقتصادية ، وتبرز هذه الاهمية بوضوح عندما نأخذ بالمفهوم الحديث الواسع لراس المال ، على انه لا يتضمن راس المال فقط ، بل يشمل راس المال البشري ايضا و بالتالي فالطاقات الانتاجية لا تقتصر على الآلات و المعدات و التجهيزات و المرافق بل تشمل اصلاح الاراضي و تكوين الخبرات و المهارات البشرية... الخ ، ومن هنا تبرز الاهمية الكبرى للموارد الحقيقية المطلوبة لتكوين الطاقات الانتاجية في صورها المختلفة و اهمية توفير الموارد التمويلية اللازمة .

و على ضوء ما ذكرناه سابقا بشأن مفهوم التمويل ، ان قيمة ما يتعين انفاقه على تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة او بتعبير اخر قيمة الاستثمار القومي هي التي تحدد الموارد التمويلية المطلوبة ، و عليه فالعوامل التي تحكم الحجم الكلي للإنفاق الاستثماري الذي يقرر القيام به يحدد في النهاية الحجم الكلي للموارد التمويلية المطلوبة ، واستنتاجا من نموذج (هارود-دومار) ، فان صافي الانفاق الاستثماري الذي يقرر المجتمع القيام به في فترة مقبلة يتحدد بعاملين رئيسيين :⁽¹⁾

1. الزيادة المستهدفة في الناتج القومي ؛
2. المستوى العام للمعامل الحدي لراس المال / الانتاج^(*) او المستوى العام للإنتاجية الحدية لراس المال .

و يتماشى صافي الانفاق الاستثماري طرديا مع هذين العاملين فيزيد الانفاق الاستثماري طرديا مع هذين العاملين ، فيزيد الانفاق الاستثماري الصافي القومي المقرر القيام به في فترة مقبلة كلما ارتفع المعدل المستهدف لزيادة الناتج القومي و كلما سيطرت على الخطة الاستثمارية القومية للمشروعات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة ، أي تلك التي يقتضي تنفيذها انفاق استثماري ضخم كمشروعات الصناعات الاساسية و الثقيلة و العكس ، ينخفض رقم الانفاق الاستثماري الصافي كلما تواضع المعدل المستهدف لزيادة الناتج القومي و كلما غلب على الخطة الاستثمارية القومية طابع المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة كمشروعات الصناعات الحقيقية .

و خلاصة لما سبق فان حجم الموارد التمويلية المطلوبة على مستوى الاقتصاد القومي يتحدد بالمعدل المستهدف لزيادة الناتج القومي و المستوى العام للمعامل الحدي لراس المال / الانتاج ، و معدلات اهتلاك رؤوس الاموال العينية القائمة و تطور اسعار عناصر مستلزمات انتاج سلع و خدمات الاستثمار خلال فترة تنفيذ البرنامج او الخطة القومية للتنمية الاقتصادية .

و يرتبط بتمويل التنمية مشكلة الادارة المالية الفعالة للمصادر المتاحة و كيفية التعامل معها و توجيهها نحو الاستثمار الامثل : فالادارة المالية متغير حيوي لا يقل اهمية عن توفر الاموال بحد ذاتها ، حيث ان

⁽¹⁾: صبحي تادرس قريصة ، " منكرات في التنمية الاقتصادية " ، الدار الجامعية ، (بدون طبعة و سنة نشر) ، الاسكندرية ، ص ص 103-

105.

^(*): يقصد بالمعامل الحدي لراس المال / الانتاج مقدار الانفاق الاستثماري اللازم لإنتاج وحدة من الانتاج .

الوفرة المالية بدون ادارة مالية فعالة قد تؤدي الى نتائج عكسية او سلبية بالنسبة للتنمية و الاقتصاد القومي عموما و بالتالي فان التمويل الكافي و الادارة الفعالة يمثلان وجهين لعملة واحدة هي الاستثمار الفعال و الامثل او الانجاز الملائم للأهداف و بعبارة اخرى فان التمويل و الادارة هما وجهان متلازمان للإدارة المالية التنموية .

ان الادارة المالية التنموية هي جزء اساسي من ادارة التنمية ، كنظام كلي مترابط يحتوي على اجزاء اخرى حيوية ، مثل ادارات الافراد و التكنولوجيا و التخطيط و التنظيم و غيرها و تعتبر الإدارة المالية التنموية مفتاحا رئيسيا للنجاح او الفشل في الجهد التنموي الشامل .

مفهوم الادارة المالية التنموية : (1)

تشمل الادارة المالية التنموية مجموعة من النشاطات المترابطة و المتعلقة بتوفير الاموال اللازمة لتنفيذ الجهود و الاهداف التنموية ضمن اطار عقلائي يقوم على الاستخدام الامثل للأموال المتاحة وفقا للأولويات المدروسة بكفاية و فعالية و ربط البيئة المحيطة و هي تشمل التخطيط المالي بكل جوانبه و ابعاده الموضوعية و الزمنية و الجغرافية ، كما تشمل تنفيذ الخطط المالية و الرقابة عليها و تقييمها وفقا لأصول الادارة المعاصرة ، بعبارة اخرى فان الادارة المالية التنموية تتمثل في تطبيق (علم و فن) الادارة الحديثة في مجالات التمويل التنموي و التي تصب في النهاية في جهود التنمية القومية الشاملة .

و من اهم وظائف الادارة المالية التنموية ما يلي :

1. التخطيط المالي التنموي ، بما في ذلك الاهداف المالية و تقدير الاحتياجات المالية و توزيع المخصصات المالية المتاحة بين الاهداف المرسومة وفقا لسلم الاولويات الملائم للمجتمع و ظروفه المحلية ؛
2. تحديد مصادر التمويل و البحث عن افضلها من حيث الفوائد و الشروط الاخرى للتمويل و اجراء الاتصالات و التنسيق اللازم و المستمر لضمان توفير الاموال الكافية لتلبية الاهداف و المشكلات و الطموحات التنموية ؛

(1): نائل عبد الحافظ العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 136-137.

3. الربط بين التخطيط المالي التنموي (الرأسمالي و الاستثماري) و الموازنة العامة للدولة كخطة سنوية قصيرة الامد بحيث يتحقق الانسجام و الوحدة و الترابط في الاهداف العامة و يزول التناقض و الازدواجية بينهما ؛
4. التنسيق بين سياسات التمويل التنموي و السياسات العامة للدولة في مختلف المجالات الاقتصادية و المالية و النقدية و التشريعية و غيرها ؛
5. الاهتمام بالمتابعة و التقييم و الرقابة كعمليات مترابطة و مستمرة و ضرورية من اجل ضمان حسن سير العملية التنموية و خصوصا ابعادها المالية ، حيث ان هذه العمليات تمثل صمام امان للاقتصاد القومي و حمايته من التضخم و مخاطر المديونية و مشكلات ميزان المدفوعات و غير ذلك من الاحتمالات المرافقة للتمويل التنموي .
- و تجدر الاشارة الى انه قد تتوزع وظائف الادارة المالية التنموية في الواقع العملي بين جهات حكومية (وربما خاصة) عديدة ، و بالتالي فلا بد في هذه الحالة من توفر درجة عالية من التنسيق و التعاون بين مختلف الجهات المعنية بالادارة المالية التنموية ، ويمكن ان يكون التنسيق من خلال اشراف الجهات العليا في الادارة العامة على نشاطات الادارة المالية التنموية بطريقة تنظيمية او مؤسسية محددة ، ان مثل هذا التنسيق هو في غاية الحيوية نظرا للدور الملقى على عاتق الادارة المالية التنموية و الذي يحدد مستقبل التنمية و اوضاع الاقتصاد القومي .

1.3.2 المصادر المحلية (الداخلية) لتمويل التنمية الاقتصادية : (1)

يرى البعض ان اهم عقبة تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقادها الى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الاموال او التراكم الرأسمالي و يرجع ذلك الى ان الطلب على رؤوس الاموال يحكمه -يحدده- الميل الى الاستثمار و الميل للاستثمار يتحدد بصفة اساسية بسعة السوق ، اما بالنسبة لعرض رؤوس الاموال فيحكمه و يحدده القدرة و الرغبة في الادخار و حيث ان مستويات الدخل في الدول النامية منخفضة نتيجة لانخفاض الانتاجية و انخفاض القدرة على الانتاج و من ثم تكون القدرة على الادخار منخفضة ايضا .

(1): عبد الحميد صديق عبد البر ، محمد كمال صابر ، " التنمية الاقتصادية " ، (بدون طبعة و دار نشر) ، مصر ، 2002 ، ص 90.

فالادخار دالة في الدخل و من ثم كلما زاد الدخل زاد الادخار و كلما انخفض الدخل انخفض الادخار ، و تحتاج التنمية الاقتصادية خاصة في مراحلها الاولى العمل بكل السبل لزيادة مستويات الدخل و زيادة معدلات الادخار و من ثم زيادة معدلات التكوين الرأسمالي اللازم لعمليات التنمية الاقتصادية .

و تتمثل اهم مصادر التمويل المحلية في مجموع المدخرات المحلية و هي عبارة عن اجمالي المدخرات التي تحققها قطاعات الاقتصاد القومي هذه الاخيرة قد تكون مدخرات اختيارية يقوم بها افراد المجتمع ، الشركات او المشروعات طوعية اما المدخرات الاجبارية وهي التي تتدفق جبرا عن طريق التشريعات و القوانين التي تصدرها الحكومة او من خلال بعض السياسات المالية و النقدية كالضرائب بأنواعها المختلفة سواء كانت ضرائب مباشرة او ضرائب غير مباشرة او من خلال التمويل التضخمي .

و هناك فروق جوهرية بين الانواع التالية من المدخرات :

الادخار الاختياري ؛ الادخار الاجباري ؛ الادخار الاجمالي ؛ الادخار الصافي ؛ الادخار الايجابي ؛ الادخار السلبي.

1. الادخار الاختياري :

هو ذلك الجزء من الدخل الذي يقرر الافراد طوعية عدم انفاقه على شراء السلع و الخدمات أي دون ان تجبرهم السلطات على ذلك و من اشكال هذا النوع من الادخار :ارصدة الحسابات ، ودائع التوفير ، بواليص التامين على الحياة ، الاسهم و السندات ، شهادات الاستثمار .

2. الادخار الاجباري :⁽¹⁾

هو ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطع من دخول الافراد بصورة اجبارية الزامية أي رغما عنهم و دون ان يكون ذلك طوعية و برضاء منهم و من اهم اشكال هذا النوع من الادخار : الضرائب بأنواعها ، التضخم ،ارصدة صناديق التامين و المعاشات ،التامين الاجباري ، حيث يتم خصم الضرائب و التأمينات و غيرها من الرسوم من مرتبات العاملين من المنبع قبل تسلم مرتباتهم .

(1): نفس المرجع ، ص 91.

3. الادخار الاجمالي :

هو ذلك الجزء او النسبة من الدخل التي تخصص لاكثر من غرض : بناء معدات و الآلات الرأسمالية الجديدة لزيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع و تجديد و استهلاك الجهاز الانتاجي للمجتمع .

4. الادخار الصافي :

و هو عبارة عن ما يخص من الدخل لزيادة التكوين الرأسمالي ، الا انه لا يشمل ذلك الجزء من الدخل المستخدمة لتجديد الإهلاك في الجهاز الانتاجي .

5. الادخار الايجابي :

هو ذلك الادخار الذي ينتج عن استثماره زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي او بقاؤها على ماهي عليه .

6. الادخار السلبي :

و معناه زيادة الاستهلاك القومي عن الدخل القومي ، و قد يوجد ادخار سلبي في حالة تعادل الاستهلاك القومي مع الدخل القومي بمعنى ان عدم قدرة المجتمع على تجديد الإهلاك في الجهاز الانتاجي ينتج عنه تدهور انخفاض الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي .

و يرى بعض الاقتصاديين بان مشكلة الادخار في البلدان النامية لا تتمثل في نقص حجم الفائض الاقتصادي و انما تعود الى تبديد هذا الفائض و تجدر الاشارة الى ان العبرة ليست في الادخار فحسب و لكن العبرة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة لغرض زيادة راس المال الاجتماعي و استصلاح الاراضي و انشاء الصناعات .

و قد اختلفت المدارس الاقتصادية الفكرية في مواقفها من الادخار و الاستثمار ، فالكلاسيك اعتقدوا بان الادخار يتحول اوتوماتيكيا و بشكل كامل الى استثمار اما الكينزيون فقد اختلفوا مع الكلاسيك في هذا الجانب و اكدوا ان الادخارات قد لا تتحول بالضرورة الى استثمارات ، كما اكدوا بان الاستثمار يجب ان لا يتقيد بحجم الادخارات المتاحة .

ففي الاقتصاد الكينزي عندما يكون العمال عاطلين عن العمل ، و هناك صناعات للسلع الاستهلاكية غير مستغلة ، فان الاستثمار من قبل الحكومة يمكن ان يتحقق من خلال خلق النقود الجديدة ، و مع استخدام الموارد العاطلة فان الانتاج و الدخل سوف يزدادان لكنه عندما تكون هذه الموارد مستغلة بالكامل فان الاستثمار من خلال خلق النقود سوف يعمل على زيادة مستوى الاسعار .⁽¹⁾

و في ما يلي عرض لكل مصادر التمويل المحلية (الداخلية) :

1.3.2.1 مدخرات القطاع العائلي :

تتمثل مدخرات القطاع العائلي في ذلك الجزء المتبقي من دخول الافراد بعد انفاقهم على سلع و خدمات الاستهلاك و يرى البعض ان الادخار الاختياري عبارة عن تأجيل للاستهلاك ، بمعنى تفضيل الاستهلاك الآجل على الاستهلاك العاجل ، كما يرى البعض انه الدخل الذي لا يستهلك استهلاكاً جارياً .⁽²⁾

و تتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في : ⁽³⁾

1. المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين و المعاشات و حصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات و المؤسسات ، تتفق هذه الاوعية في طبيعتها الالزامية و اتصافها بقدر من الاستقرار ؛
2. الزيادة في الاصول النقدية الخاصة بالأفراد و الذين يحتفظون بها في صورة نقود او اصول اخرى كالحلي و المجوهرات او تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير او المصارف سواء الجارية او الآجلة او تستخدم في شراء الاوراق المالية من الشركات او الاسواق المالية المختلفة ؛
3. الاستثمار المباشر في اقتناء الاراضي و المزارع و المتاجر و المساكن و التي تنتشر اكثر ما تنتشر في البيئات الريفية ، حيث يصاحب الاستثمار الادخار ، فالمدخر هو نفسه المستثمر ؛
4. سداد الديون و مقابلة التزامات سابقة .

و يتوقف الادخار الاختياري على حجم الدخل القومي و طريقة توزيعه و انتشار بعض الانماط الثقافية و الاجتماعية ، فمثلاً كلما كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي صغيراً كلما كان ميل الافراد

⁽¹⁾: مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

⁽²⁾: عبد الحميد صديق عبد البر ، محمد كمال صابر ، مرجع سبق ذكره ، ص 93.

⁽³⁾: محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 229.

للادخار منخفضا و هذا هو الحال في معظم الدول النامية ، فدخل الافراد او معظمها تتجه الى بنود الاستهلاك الضرورية ، و كلما كان توزيع الدخل القومي تحكمه قواعد العدالة الاجتماعية ، حيث يتم فرض ضرائب الدخل بأنواعها المختلفة و حيث هناك حد ادنى للأجور و يتم تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية و المعاشات و التأمين الصحي ، كلما ادى ذلك الى انخفاض الميل للادخار .

كما ان الميل الحدي للاستهلاك ايضا له اثاره على حجم الادخار ، فالميل الحدي للاستهلاك يوضح العلاقة بين الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن الزيادة في الدخل ، ذلك ان الزيادة في الدخل في الدول النامية تؤدي الى زيادة اكبر في الاستهلاك و من ثم نسبة اقل في الادخار . بمعنى ان الزيادة الناجمة عن التنمية الاقتصادية لا تتجه منها الا نسبة صغيرة الى الادخار و الى التكوين الرأسمالي و لذلك يجب على الدول النامية تطبيق سياسات مالية و نقدية ملائمة للحد من الزيادة في الاستهلاك و تعمل على زيادة معدل الادخار .⁽¹⁾

و قد صنف كينز Keynes العوامل التي تحدد السلوك الاستهلاكي و بالتالي السلوك الادخاري للأفراد الى مجموعتين :⁽²⁾

1. مجموعة العوامل الشخصية :

وتضم كلما يحكم نظرة الافراد الى المستقبل ، من حيث التحوط للأحداث الطارئة و درجة المحافظة على مستوى معيشتهم و قد عدد كينز ثمانية بواعث او غايات اساسية ذات طابع ذاتي تخص الافراد على الامتناع عن انفاق قدرا من دخولهم و هي :

- ✓ تكوين احتياطي لمواجهة الاحتمالات غير المتوقعة ؛
- ✓ حجز قدرا من الدخل لمواجهة احداث متوقعة قد تغير النسبة بين دخل الفرد و حاجاته الشخصية و العائلية و هي احداث كالشيخوخة و تربية الاطفال او اعالة بعض الاشخاص ؛
- ✓ ادخار جزء من الدخل و توظيفه من واقع تفضيل استهلاك اكبر في المستقبل عن استهلاك اقل في الحاضر ؛

(1): عبد الحميد صديق عبد البر، محمد كمال صابر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 93-93.

(2): صبحي تادرس قريصة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 111-113.

- ✓ الرغبة في التمتع باستهلاك يتزايد تدريجيا اشباعا لغريزة لدى الانسان تجعله ينتظر تحسنا في مستوى معيشتة ، فضلا اياها عن استهلاك يتناقص تدريجيا حتى مع اتجاه قدرته على التمتع بالاستهلاك الى التناقص؛
- ✓ التمتع بشعور الاستقلال و القدرة على التصرف حتى لو لم تكن لدينا فكرة واضحة عما سنفعله او قصدا محددنا عن القيام بعمل معين ؛
- ✓ حجز قدرا من المال بغرض القيام بمشروعات المضاربة و المتاجرة ؛
- ✓ التوصية بثروة للسلف ؛
- ✓ اشباع مجرد عاطفة البخل و هو تصرف و ان كان غير معقول ، الا انه تصرف يقاوم الرغبة في الانفاق .

و في تعبير مركز ، ذكر كينز ان هذه البواعث الثمانية يمكن تسميتها على التوالي بواعث : الحرص ؛ الحيلة ؛ الحسبان ؛ التحسين ؛ الاستقلال ؛ المغامرة ؛ الكبرياء و البخل . و يمكن مقابلة هذه القائمة التي تحض على الادخار بقائمة تحتوي على بواعث الاكثار من الاستهلاك و يطلق عليها بواعث : الاستمتاع ؛ عدم الحيلة ؛ السخاء ؛ الطيش ؛ التباهي و التبذير و المحصلة النهائية لهذه البواعث المتعارضة تحدد التأثير الصافي على دالة الاستهلاك الخاص و بالتالي دالة الادخار الاختياري .

2. مجموعة العوامل الموضوعية :

تخضع للتقدير الاقتصادي على خلاف العوامل الشخصية التي يمكن التحكم فيها وتوجيهها عن طريق السياسة الاقتصادية و المالية و من هذه العوامل التي تحكم الميل للاستهلاك و بالتالي الميل للادخار :

- ✓ مدى استقرار الاسعار ؛
- ✓ توقعات الافراد بشأن مسلك الاسعار في المستقبل ؛
- ✓ نمط توزيع الدخل المتاحة بين افراد المجتمع ؛
- ✓ حجم ما يمتلك الافراد من اصول عينية ؛
- ✓ نمط توزيع الاصول المملوكة للأفراد ؛
- ✓ الارباح و الخسائر المحتملة ؛
- ✓ التغيير في السياسة المالية ؛

✓ مستوى سعر الفائدة .

و يضاف الى هذه العوامل التي اوردها كينز ، العامل الذي اكتشفه الاقتصادي دوزنبري J.S.Duesenberry و الذي اطلق عليه اثر المشاهدة و التقليد و يتمثل في ان ميل الفرد للاستهلاك و بالتالي ميله للادخار لا يتوقف فقط على دخله المتاح ، بل ايضا على مستوى دخل و استهلاك الاخرين فظهور العديد من السلع الكمالية في العصر الحاضر و التي اصبحت رمزا للمكانة الاجتماعية العالية ساهمت في رفع الميل للادخار .

ان هذه العوامل في مجموعها من شخصية او ذاتية و موضوعية تحدد شكل و موقع دالة الاستهلاك و بالتالي شكل و موقع دالة الادخار الاختياري للقطاع العائلي و التي تربط بين الادخار و الدخل المتاح . و في نهاية الحديث عن مدخرات القطاع العائلي ، يثار سؤال على جانب كبير من الاهمية و هو ماهي الوسائل التي يتعين على الدول النامية سلوكها لتنمية مدخرات القطاع العائلي ؟

يعتقد معظم الاقتصاديين ان في متناول الدول النامية النهوض بمدخراتها لو ان حكوماتها اتبعت سياسة رشيدة لمكافحة التضخم و تحقيق الاستقرار و توفير مناخ ملائم و نشر الوعي القومي بين السكان و نلخص في ما يلي الوسائل المقترحة في هذا الصدد: (1)

1. تحديث و تطوير الاسواق المالية و المصرفية و المؤسسات المالية كالبنوك و الهيئات الادخارية و شركات التامين و فتح فروع لها في كل المدن و القرى ؛
2. ضرورة تطوير و تنظيم مدخرات المشروعات و الشركات و تطوير اسواق راس المال ؛
3. اعفاء المدخرات التي تستثمر في مجالات معينة من الضرائب مثل اعفاء شهادات الاستثمار من الضرائب ؛
4. منح بعض المدخرات ضمانات معينة كضمان حد ادنى للأرباح ؛
5. كما لجأت بعض الدول الى نشر فروع للبنوك و صناديق التوفير بالمناطق الريفية للحد من الاكتناز و ايداع تلك الاموال بالبنوك ؛

(1): عبد الحميد صديق عبد البر ، مرجع سبق ذكره ، ص 94.

6. استخدام اذونات الخزينة وسندات الخزانة كوسيلة لحشد و تعبئة المدخرات ، حيث يتم اصدار اذونات الخزينة القابلة للدفع في ظروف معينة ؛
7. اصدار اذونات الخزينة و اعتمادها في الوفاء بالضرائب مما يزيد من سيولتها ؛
8. اصدار اذونات خزينة صغيرة القيمة لكي يستطيع اصحاب الدخل المنخفضة الادخار فيها ؛
9. اصدار انواع جديدة من شهادات الاستثمار و بعوائد اعلى نسبيا ؛
10. رفع اسعار الفائدة و الذي يؤدي عادة الى زيادة المدخرات ، الا ان ذلك كثيرا ما يؤدي الى خفض حجم الاستثمار ، لذا يتعين ان يصاحب رفع اسعار الفائدة قيام الحكومة بإعانة بعض المشروعات او تقديم قروض مدعمة لبعض الانشطة .

1.3.2.2 ادخار قطاع الاعمال :

ينطوي تحت قطاع الاعمال جميع المشروعات التي تعمل في مجال النشاط الانتاجي سواء كانت مشروعات عامة او خاصة ، و عند الحديث عن مدخرات قطاع الاعمال ، نميز بين مدخرات قطاع الاعمال الخاص و مدخرات قطاع الاعمال العام و في ما يلي عرض لكل منهما :

أ. مدخرات قطاع الاعمال الخاص:

يتمثل صافي ما تذخره مشروعات قطاع الاعمال الخاص في ذلك الجزء من الارباح المحققة الذي لا توزعه على اصحاب حقوق الملكية و ذلك بعد خصم ما تخصصه لمقابلة اهتلاك الاصول الثابتة ، أي تلك الموارد التي تتاح لتمويل طاقات انتاجية في المشروعات القائمة او لتمويل طاقات انتاجية لمشروع جديدة.

و يمكن القاء الضوء على محددات مدخرات قطاع الاعمال الخاص بالاستعانة بالمعادلة التعريفية التالية :⁽¹⁾ الادخار الصافي لمشروعات القطاع الخاص = الايرادات الكلية - (قيمة مستلزمات الانتاج + المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الانتاج + اقساط الإهلاك + صافي الضرائب^(*) + الارباح الموزعة)

(1): صبحي تادرس قريصة ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

(*) : مختلف الاعباء الضريبية و الاعانات .

و بالتأمل في عناصر الطرف الايسر من هذه المعادلة التعريفية يتبين ان العوامل التي تحكم حجم الادخار الصافي لمشروعات قطاع الاعمال الخاص تتمثل في الاتي :

1. العوامل التي تحكم حجم الانتاج المتحقق و المباع من سياسات تشغيله و تسويقه و العوامل التي تحكم اسعار بيع منتجات هذه المشروعات ؛

2. العوامل التي تحكم قيمة المستخدم من مستلزمات الانتاج من موارد اولية و سلع وسيطة و طاقة و غيرها من الخدمات الانتاجية و تتمثل في العوامل التي تحكم مستوى الكفاءة الاستخدامية في المشروعات من ناحية و تلك العوامل التي تحكم اسعار مستلزمات الانتاج من ناحية اخرى ؛

3. العوامل التي تحكم المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الانتاج من اجور و مرتبات للعاملين و ايجار لأصحاب العقارات التي تشغلها المشروعات و فوائد على الاموال المقترضة من اسواق النقد و راس المال ؛

4. اقساط الاهتلاك وذلك من حيث طريقة احتسابها ومدى تمثيلها لقيمة المستهلك الفعلي من الاصول الثابتة و هنا نذكر ان الادخار الصافي المعلن سوف يزيد عن قيمته الفعلية اذا كانت اقساط الاهتلاك اقل من القيمة الواجب اقتطاعها و العكس يقل الادخار الصافي المعلن عن قيمته الحقيقية اذا كانت اقساط الاهتلاك اكبر من القيمة الواجب اقتطاعها ؛

5. مستوى اعباء صافي الضرائب و تحكمه معدلات الضرائب المفروضة على ارباح المشروعات و على نصيب المساهمين من الربح و غيرها من الابعاء الضريبية التي تمنح لبعض المشروعات ؛

6. العوامل التي تحكم حجم الارباح الموزعة و يندرج تحتها مدى رغبة المشروعات في الاعتماد على التمويل الذاتي لاستثماراتها الجديدة و التحرر من سيطرة السوق المالية لتمويل استثماراتها .

و من حيث اهمية و فاعلية مدخرات قطاع الاعمال الخاص في تمويل مشروعات التنمية ، نجد انها عموما تمثل مصدرا متواضعا لصغر حجم قطاع الاعمال الخاص في كثير من الدول النامية ، كما انه يجب التنويه بأنه ليس من الضروري ان كل ما يحتجز من ارباح لدى المشروعات يخصص لتمويل مشروعات جديدة ، بل منها ما يحتفظ به لإشباع دافع السيولة في مواجهة ظروف طارئة او لزيادة التوزيعات في اوقات انخفاض الارباح المحققة لتحمي ادارة المشروع نفسها من انتقادات المساهمين و

على العموم يمكن استخدام الضريبة ، كأداة لتشجيع المشروعات الخاصة على زيادة حجم ما تدخره و تخصصه لتمويل استثمارات جديدة بإعفائها من الضرائب . (1)

ب. مدخرات قطاع الاعمال العام :

يقوم قطاع الاعمال العام في الدول النامية بالقسم الاكبر من النشاط الانتاجي و تقع على عاتقه تنفيذ القسم الاكبر من خطط و برامج التنمية و لذا فالمدخرات التي يحققها و يتعين ان يحققها هذا القطاع تحظى بأهمية كبيرة كمصدر لتمويل التنمية .

و يمكن الاستدلال على ماهية مدخرات قطاع الاعمال العام و طبيعة العوامل التي تحكمها بالاستعانة بالمعادلة التعريفية التي استخدمناها في التعرف على العوامل التي تحكم مدخرات القطاع الخاص ذلك بعد تعديلها بما يعبر عن ايلولة صافي الارباح المحققة للقطاع العام نفسه بصفة مالكا لرؤوس اموال المشروعات التي تدخل في دائرته ، أي لا تظهر ضمن عناصر هذه المعادلة ارباح موزعة للأفراد و تتمثل اهم العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الاعمال العام تتمثل في : (2)

- ✓ السياسة السعرية لمنتجات القطاع العام؛
- ✓ سياسة التوظيف و الاجور ؛
- ✓ سياسة الدول بشأن اسعار مستلزمات الانتاج ؛
- ✓ مستوى الكفاءة الانتاجية في وحدات قطاع الاعمال العام .

و نظرا لما يتمتع به كثير من مشروعات القطاع العام و الدول النامية من مركز احتكاري فانه من الممكن الارتفاع بأرباح هذه المشروعات و بالتالي ما تحققه من مدخرات و ذلك باتباع سياسات سعرية احتكارية في اسواق بيع منتجاتها و اسواق شراء مستلزمات انتاجها ، بمعنى انه في امكانها ان تباع منتجاتها بأسعار اعلى من تلك التي كانت يمكن ان تسود في ظل المنافسة الصافية و تشتري مستلزمات انتاجها بأسعار اقل من تلك التي كان يمكن ان تسود في اسواق المنافسة و نحن لا ننصح بمثل هذه السياسات لأنها تكون على حساب استغلال قطاعات اخرى من مستهلكين و عاملين و بائعي مستلزمات

(1): نفس المرجع ، ص 119.

(2): نفس المرجع ، ص 120.

الانتاج فضلا عن كونها تتيح الفرصة امام ادارات المشروعات العامة لان تخفي انخفاض مستوى كفاءتها الاستخدامية تحت ستار الارباح الاحتكارية التي يمكن ان تحققها .

اما سياسات التوظيف و الاجور التي يترتب عليها بطالة مقنعة و ارتفاع في الاجور عن الانتاجية يترتب عليها ارتفاع نفقات الانتاج و بالتالي انخفاض في المدخرات المحققة ، اذ الى ذلك ان انخفاض مستوى الانتاجية في بعض وحدات هذا القطاع تخفض بدورها من امكانية تحقيق قدر اكبر من المدخرات ، و لذلك يجب الارتفاع بهذا الفائض الادخاري الهام عن طريق زيادة الكفاءة الانتاجية في مشروعات القطاع العام بالاهتمام بالتدريب المهني للعاملين و مكافحة الضياع الاقتصادي في تشغيل وحدات هذا القطاع ووضع معايير مدروسة للأداء و ربط الحوافز بالإنتاج مع محاسبة المسؤولين عن سوء الادارة و التهاون .

ان القطاع العام و ان تعددت مشروعاته ، ففي النهاية هناك مالك واحد لرؤوس اموالها هو المجتمع ، ان وحدة ملكية المشروعات العامة هذه تجعل من السهل تعبئة مدخرات قطاع الاعمال العام و توجيهها في خطة استثمارية لتمويل خطط و مشاريع التنمية .

1.3.2.3 مدخرات القطاع الحكومي :

و هو عبارة عن الفرق بين الايرادات العامة للحكومة من الضرائب و الرسوم و الانفاق العام للحكومة (الاستهلاك الحكومي) و يرى بعض الاقتصاديين ان النسبة التي تسهم بها الضرائب و الرسوم في تمويل التنمية الاقتصادية (الاستثمارات) تسمى الادخار الجماعي ، حيث يسهم فيها جميع المواطنين. (1)

ومن المعتاد ان تكون نفقات الحكومة اكبر من ايراداتها ، مما يضطرها الى الالتجاء لمدخرات قطاع الاعمال لسد العجز ، ان ارتفاع حصيللة الضرائب يساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في حالة كون الميل الحدي للاستهلاك لدى الحكومة من (الضرائب المتزايدة) هو ادنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص (من الدخل الحدي الذي يدفع منه الضرائب) و لقد لعب الادخار

(1): عبد الحميد صديق عبد البر ، محمد كمال صابر ، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

الحكومي المتحقق من خلال فائض الميزانية دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية في اليابان مثلا و خصوصا في المراحل الاولى للتنمية . (1)

ويتوقف الادخار الحكومي على العوامل التالية :

سر الضريبة و نوعها و مستوى كفاءة اجهزة التحصيل الضريبي ، مدى كفاءة الادارة الحكومية ، مستوى الاستهلاك الحكومي ، مدى انتشار التهرب الضريبي (2) .

و يتوقف الادخار الحكومي في الدول النامية على مرحلة التنمية التي تمر بها تلك الدولة و يجب ان يتناسب مع حجم الاستثمار الحكومي و من ثم يرتفع حجم الادخار الحكومي في الدول التي يرتفع فيها حجم الاستثمارات الحكومية فالزيادة فيها يجب ان يقابلها زيادة في حجم المدخرات الحكومية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية .

1.3.2.4 الاحتياطات و الضرائب (مصادر الادخار الاجباري) :

1. الاحتياطات :

تمثل ذلك الجزء من الارباح الذي تقتطعه الشركات و المشروعات في شكل احتياطات او مدخرات يتم استثمارها في نفس المشروع و السبب في تسمية هذه الاحتياطات بانها مدخرات اجبارية يرجع الى ان حملة الاسهم في تلك الشركات و المشروعات ليس لديهم القدرة الحقيقية على تقدير تلك المدخرات و توضح البيانات عن الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ان الاستثمارات الضخمة في مجالات الزراعة و الصناعة و الخدمات عبارة عن احتياطات و مدخرات اعيد استثمارها في نفس المشروعات. (3)

2. الضرائب :

تعتبر الضرائب احد مصادر الادخار الاجباري ، حيث تمثل مبالغ معينة يتم اقتطاعها من دخول الافراد بمعرفة السلطات و يجب ان يكون واضحا انه ليس من السهل اهتداء السلطات الى ذلك النوع من الضرائب الذي يحقق لها اكبر حصيلة ممكنة و لا يترتب عليه اعاقا النشاط الاقتصادي او انخفاض

(1): مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 192.

(2): عبد الحميد صديق عبد البر ، محمد كمال صابر ، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

(3): نفس المرجع ، ص 101.

لموس في دخول الافراد مما يؤدي الى الركود او الكساد الاقتصادي او محاولة الافراد التهرب من دفع الضرائب لارتفاعها ، و تعتبر الضرائب في الدول النامية ، رغم عدم كفاءة اجهزة التحصيل و مكافحة القضاء على التهرب الضريبي و الكفاءة في اختيار نوع الضريبة و فرضها ادى الى زيادة الادخار الحكومي و من ثم زيادة قدرة المجتمع على تمويل الخطة الاستثمارية للمجتمع .

و هذا ليس معناه ان السلطات المالية في الدول يمكنها فرض ضرائب جديدة او زيادة شرائح الضرائب الحالية كلما احتاجت الى الاموال لتمويل الانفاق العام او تمويل مشروعات التنمية ، لان قدرة السلطات المالية على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية يجب ان يقابلهم الالتزام من قبل الحكومة بضرورة الموازنة بين اهداف تمويل التنمية الاقتصادية و الاهداف الاخرى للسياسات المالية و الاقتصادية للمجتمع كما ان هناك السلطة التشريعية التي قد توافق على فرض ضرائب جديدة حالة الدول النامية و قد لا توافق .

بمعنى ان الدولة عندما تحاول فرض ضرائب جديدة او زيادة معدلات الضرائب القائمة من الضروري ان تأخذ في اعتبارها القدرة التكليفية للاقتصاد القومي و تزيد الضغط الضريبي بالقدر الذي لا يمس اعتبارات العدالة و الاستقرار السياسي و الاجتماعي في الدولة و في نفس الوقت من الضروري ان لا تدفع سهولة زيادة الحصيلة الضريبية و الايرادات العامة للدولة من خلال الضرائب غير المباشرة بالتخلي عن فرص الضرائب المباشرة او في الحد من التهرب الضريبي .

1.3.2.5 التمويل بالعجز (التمويل التضخمي):

ان مصطلح التمويل بالعجز او ما يسمى احيانا بالتمويل التضخمي يشير الى ذلك الاسلوب الذي تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل اضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة (لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة) و يتلخص هذا الاعتماد على اصدار نقود ورقية جديدة او الاقتراض من البنك المركزي و البنوك التجارية (توسيع الائتمان) بدون الحاجة الى ادخار مسبق . (1)

(1): عرفان تقي الحسيني ، " التمويل الدولي " ، المجلد اوي ، عمان-الاردن ، 1999 ، ص ص 46-47.

و تهدف من وراء ذلك الى رفع النمو الاقتصادي من خلال الانفاق الحكومي و الذي تغطيه من خلال طبع النقود او بيع الاوراق المالية التي تصدرها البنوك التجارية و تحصل على الائتمان مقابلها .
ان هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح و بالتالي يتولد نوع من التضخم .
ان اسلوب التمويل التضخمي يستند على حجة مفادها ان زيادة عرض النقد يؤدي الى زيادة الاستثمار وذلك استنادا الى : (1)

- ✓ ان ارتفاع الاسعار يؤدي في قطاعات معينة الى ارتفاع مستوى الاسعار ؛
- ✓ ان التوسع السريع في الائتمان المصرفي ، مع ثبات اسعار الفائدة الاسمية يجعل بعض المستثمرين يحصلون على قروض ذات فوائد حقيقية سالبة ؛
- ✓ ان التضخم يعتبر الية لتحرير الاموال لغرض الاستثمار ، و تحدث العملية التضخمية عن طريق احداث زيادة في الطلب النقدي الكلي عن العرض الحقيقي للسلع و الخدمات عند مستوى الاسعار السائد و بالطبع فان مصدر زيادة المعروض النقدي ناجم عن لجوء الحكومة الى تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض من البنك المركزي او لجوء النظام المصرفي الى خلق الائتمان ؛

و يتلخص جوهر هذه العملية بتزويد المستثمرين بأموال اضافية ليتسنى لهم بمقتضاها اقتناص الموارد الحقيقية (عوامل الانتاج و خاصة الايدي العاملة) من صناعات الاستهلاك بما يترتب على هذا من انخفاض انتاج سلع الاستهلاك ، و بالتالي ارتفاع اسعارها ، و بما ان الاجور و ان ارتفعت لن تصل في ارتفاعها الى مستوى ارتفاع الاسعار ، فسيترتب على ذلك انخفاض الكمية المطلوبة من سلع الاستهلاك و على هذا النحو يتحول هيكل الناتج القومي لصالح السلع الاستثمارية و بمعنى اخر لصالح عملية التنمية .

و تجدر الاشارة الى ان فكرة التمويل بالعجز لأغراض الاستثمار الهتمت من قبل الفكر الكينزي التي تنتظر الى الاستثمار كاهم عامل من عوامل التنمية و ان الاستثمار لا يتقيد بالادخار ، و عليه فان

(1): مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 194.

تشجيع الاستثمار سوف يولد الادخارات و ان هذه الفكرة عي عكس فكرة المدرسة الكلاسيكية التي ترى بان الادخار يجب ان يسبق الاستثمار و ان هذا يحدث من خلال الوسائل التالية: (1)

- ✓ ان الادخار يحدث عندما يزداد الدخل و عندما تكون هناك موارد معطلة فان كلا من الانتاج الحقيقي و الادخارات تزداد من خلال قيام الحكومة بالتمويل بالعجز؛
- ✓ عندما تكون الموارد مستخدمة بالكامل فان التمويل بالعجز يزيد من الادخارات من خلال اعادة توزيع الدخل و هذه العملية تفضل فئة اصحاب الارياح ، كما ان ارتفاع الاسعار يقلل من القوة الشرائية لأصحاب الاجور و بذلك يتم تحرير الموارد ؛
- ✓ ان التضخم يشجع الاستثمار و ذلك لان التضخم يرفع من معدل العائد على الاستثمار و في نفس الوقت فانه يقلل من سعر الفائدة الحقيقي و مع انخفاض التكاليف و ارتفاع العوائد فان التضخم يصبح وسيلة لتأسيس الاستثمار .

أ. أهمية التمويل التضخمي للبلدان النامية :

يشير بعض الاقتصاديين بان اسلوب التمويل بالعجز قد تم استخدامه من قبل البلدان النامية و ذلك استنادا الى الحجج التالية :

1. ان هذا المصدر لتوفير الموارد يؤدي الى تنفيذ مشروعات انتاجية ؛
2. ان التمويل بالعجز لا يكون ظاهرا و مرئيا للأفراد كما انه لا يأخذ شيئا منهم ؛
3. ان هذه الطريقة تنهي نفسها بنفسها لان التوسع النقدي يؤدي الى ارتفاع الاسعار لكن هذا يحدث لفترة قصيرة فقط ؛
4. ان التمويل بالعجز يخدم غرض مواجهة الطلب على النقود و المرتبط مع نمو البلدان النامية و لهذا فان التمويل بالعجز في نظر البعض يخدم غرضين معا هما مواجهة حاجات الاقتصاد النامي و تشجيع التنمية ؛

(1): نفس المرجع ، ص 194.

ب. محدودية التمويل بالعجز :

يشكك العديد من الكتاب في نجاح التضخم كوسيلة لتمويل التنمية نظرا لما يترتب عليه من اثار سلبية ترتبط عادة بمشكلة التضخم و التي تتمثل في :

1. ان المحدودية تظهر عدم قدرة صناعات سلع الاستهلاك على التوسع ، لان الزيادة في الطلب الناجمة عن تشغيل العمال في المشروعات الاستثمارية سوف توجه نحو السلع الاستهلاكية و حيث ان التوسع في الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مقيدة بندرة السلع الرأسمالية و العمل الماهر و المواد الخام فان التأثيرات الثانوية للاستثمار الابتدائي على الدخل و الانتاج و التشغيل سيكون محدودا كثيرا ، و لقد كان الاقتصاد الهندي من اوائل الذين تبنوا هذا التفسير ؛ (1)
2. نظرا لحساسية البلاد النامية للتضخم ، من المتوقع ان الانفاق الاستثماري الممول بمصادر تضخمية سرعان ما يعكس نفسه في ارتفاع متواصل للأسعار تعجز معه السلطات الاقتصادية في هذه البلاد من السيطرة عليه و ترجع حساسية البلاد النامية للتضخم بسبب الخصائص الهيكلية التي تحكم اقتصاداتها و تتمثل هذه الخصائص في انخفاض مرونة جهازها الانتاجي و بالتالي ضالة مرونة العرض الكلي للإنتاج ، عدم وجود طاقات عاطلة في صناعات الاستهلاك بها ناشئة عن قصور الطلب النقدي ، و البطالة التي تسود بها مقنعة و ليست بطالة اجبارية كما يحدث في البلاد الصناعية المتقدمة ؛ (2)
3. يترتب على التضخم اضعاف ثقة الافراد في العملة و اضعاف حافز الافراد على الادخار ، فاذا اتجهت قيمة النقود الى التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة و هنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميلهم الى انفاق النقود على الاستهلاك الحاضر و تخفيض ميلهم للادخار و ما يتبقى لديهم من ارصدة نقدية يتجهون الى تحويله الى ذهب و عملات اجنبية مستقرة القيمة و الى شراء سلع معمرة و الى شراء العقارات ؛
4. يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات بالاتجاه الى خلق عجز به و ذلك لزيادة الطلب على الاستيراد و انخفاض حجم الصادرات ، فالزيادة التضخمية في الانفاق الحكومي و بالتالي

(1): مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

(2): صبحي تادرس قريصة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 143-144.

الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة حاليا بل على المستوردة ايضا فلو كانت الواردات غير مقيدة ، سيؤدي ذلك الى زيادة حجمها و ارتفاع مدفوعاتها و بالتالي الضغط و امتصاص موارد الدولة من النقد الاجنبي ، اما اذا كانت الواردات مقيدة فيقل ما يمكن تسريه من القوة الشرائية الى الخارج فيرتد الى السوق المحلية و يزيد الطلب على السلع المنتجة محليا و لا سيما تلك السلع البديلة للواردات فيشتد ارتفاع الاسعار و من جهة اخرى يضعف التضخم مقدرة الدولة على التصدير لأنه سوف يخفض من حجم السلع القابلة للتصدير لزيادة الحافز على توجيه جانب منها الى السوق المحلية ، هذا بالإضافة الى ان التضخم يميل الى رفع تكاليف انتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الاسواق الخارجية ؛

5. يترتب على استمرار تصاعد الاسعار ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف انشاء المشروعات بصورة نهائية التي ترتفع عناصرها باستمرار خلال فترة تنفيذ هذه المشروعات الامر الذي يؤدي معه الى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها و محصلة هذا ان يصبح التخطيط القومي امرا غير ممكن ؛
6. يؤدي التضخم الى توجيه رؤوس الاموال الى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تقيد التنمية لاقتصادية في مراحلها الاولى ، فنتجه الى انتاج السلع التي تزيد اسعارها باستمرار و هي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها اصحاب الدخول العالية و كذلك يتجه قسم هام من الاموال الى تجارة الاستيراد و المضاربة على اسعار الاراضي الزراعية و كذلك المضاربة التجارية... الخ .
7. يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يلحق بأصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات و جملة السندات و الذي تتخلف دخولهم النقدية عن اللحاق بارتفاع الاسعار في حين يستفيد اصحاب الدخول المتغيرة من تجار و منتجين ، فالتضخم هنا يعمق التفاوت في توزيع الدخول و الثروات و يخلق موجة من التوتر و التذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي و السياسي الضروري لمناخ استثماري جيد و دخول الاقتصاد القومي في مرحلة الانطلاق ؛
8. ان اخطر مخاطر التضخم يكمن في طبيعته التراكمية ⁽¹⁾ فمتى تمكنت القوى التضخمية من النظام الاقتصادي تستفحل و تستشري بصورة تراكمية فيصبح التضخم لصيقا بالاقتصاد القومي

(1): رمزي زكي ، " مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية " ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1966 ، ص217.

و سمة من سماته الاساسية فيؤثر على الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية بمعنى سيطرته على قرارات رجال الاعمال و سلوك العمال ورجال الحكم .

و نظرا الى المحاذير المذكورة اعلاه و اضطرار البلدان النامية الى اسلوب التمويل بالعجز لدفع التنمية الاقتصادية الى الامام فان البعض يؤكد على بعض الوسائل الحمائية التي يمكن ان تحول دون استخدام هذه الوسيلة بالشكل غير المناسب و من هذه الوسائل : (1)

1. عند اقرار حجم التمويل بالعجز يجب ان يتم اختيار المشروعات التي تمول بحيث تكون مولدة لفرض العمل و سريعة العائد ؛
2. يجب تحديد كمية التمويل بالعجز تتوافق مع حاجة الاقتصاد الذي ينمو ؛
3. عند استخدام التمويل بالعجز فان جهودا يجب ان تبذل لامتناس الفائض من النقود الت يتم حقنها في الاقتصاد ؛
4. و اخيرا يتعين فرض ضوابط على اسعار السلع و خاصة السلع الاساسية او ما يعرف بسلع الاجور .

I.3.2.6 استخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل :

استخدم القطاع الزراعي ، في عدد من البلدان التي اصبحت صناعية اليوم كوسيلة لتمويل الصناعة ، سيما و ان الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل و الاستخدام و خاصة في بداية مرحلة التنمية فيها ، لذلك تم تحميل القطاع الزراعي النصيب الاكبر من تكلفة التصنيع ، كما هو الحال في فرنسا او الاتحاد السوفيتي و اليابان... الخ و الذي يعني وجود ادخار كامن يمكن ان يساهم في زيادة معدل الاستثمار و الناتج اذا تم سحب فائض العمل من الزراعة و تشغيله في مشروعات اخرى وخاصة في الصناعة واطافة الى هذا الجانب فان الزراعة تعرضت الى فرض الضرائب المرتفعة لغرض تمويل التصنيع و كذلك ابقاء اسعار السلع الزراعية منخفضة بشكل متعمد لتحويل نسب التبادل التجاري الداخلي فيما بين الزراعة و الصناعة لصالح الاخير و قد مثلت هذه الاساليب ادوات اخرى لتحويل المدخرات من الزراعة الى الصناعة ، لكن نجاح اساليب معينة في تجارب الماضي قد لا يبرر بحد ذاته

(1): مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 196.

تطبيقها في ظروف مختلفة ، الا انها تبقى مع ذلك قادرة على المساهمة بدور معين في تمويل التنمية من خلال الاستثمارات الصغيرة و انتقال فائض العمل .

I.3.3 مصادر التمويل الخارجية :

ان التمويل الخارجي لعملية التنمية يكون عن طريق تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للدول النامية التي تساهم في التغلب على صعوبة العجز المحلي للمدخرات المحلية و من ثم تسهيل القيام بعملية التنمية ، بما ان المدخرات المحلية تمثل في حقيقة الامر امتناع عن الاستهلاك ، فان اضافة المدخرات الاجنبية الى المدخرات المحلية يؤدي الى تخفيف عبء التنمية (عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد الادخار) عن الاجيال الحاضرة بحيث تتحمل جزء منها الاجيال المستقبلية .

و يمثل انسياب رؤوس الاموال الاجنبية من الخارج عاملا اساسيا في توفير النقد الاجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار و ترجع اهمية ذلك الى ان الدول النامية تفتقد لوجود قطاع لإنتاج السلع الاستثمارية و من ثم فان مستوى الاستثمار يتوقف على قدرتهم على استيراد مكوناته من الخارج، و حيث تعجز حصيله الصادرات عن الوفاء بهذه الاحتياجات فان انسياب المساعدات الاجنبية من الخارج يمثل اضافة الى موارد النقد الاجنبي المتاحة بالإضافة الى امكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ، فقد يترتب على هذا الانسياب تشغيل موارد عاطلة كما قد تؤدي الى رفع انتاجية الموارد المستخدمة فعلا .⁽¹⁾

و تنقسم مصادر التمويل الخارجية الى قسمين و هما :

1. مصادر التمويل الخاصة ؛

2. مصادر التمويل الرسمية .

سنتناول كل منها بالشرح تباعا

I.3.3.1 مصادر التمويل الخاصة :

و تنقسم مصادر التمويل الخاصة بدورها الى قسمين هما :

⁽¹⁾: حربي محمد عريقات ، " مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي " ، دار الكرمل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان - الاردن ،

1. الاستثمار الاجنبي المباشر ؛

2. القروض التجارية .

وقد سجلت التدفقات الرأسمالية الخاصة زيادات مضطربة من حوالي 70.3 مليون دولار في 1987 الى 51.8 بليون دولار في 1990 ثم لتصل في عام 1995 الى حوالي 159 بليون دولار و في ما يلي عرض لكل مكون من مكونات التدفقات الخاصة .

1. الاستثمار الاجنبي المباشر:

هو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار و ان كلمة مباشر تعني سيطرة (كاملة او جزئية) على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف و بعبارة اخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها و يديرها الاجانب سواء بملكية كاملة او بحصة تكفل السيطرة على ادارة المشروع و غالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية او فروع لشركات اجنبية في الخارج .

و يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر عدة اشكال لعل من اهمها :

أ. مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك):

و تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الاجنبي و المستثمر المحلي و بنسب متفاوتة، تتحد وفقا لاتفاق الشركاء و حسب القوانين المنظمة لتملك الاجانب ، حيث تنص قوانين كثيرة من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على ان لا يتجاوز نسبة المستثمر الاجنبي عن 49 %⁽¹⁾ من راس مال المشروع وذلك تقاديا للهيمنة الاجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي ،اذ ان الدول التي تستضيف الاستثمارات الاجنبية تحرص على ان تكون القرارات التي يتم اتخاذها في اطار الاستثمار الاجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية و الهامة لاقتصادها المضيف و عادة يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك متاحا اكثر مما لو كان المشروع مملوكا بالكامل للمستثمر الاجنبي ، وما قد يثيره ذلك من شك و ريبه ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الاجنبي .

ب. مشروعات تملكها الشركات الاجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف :

(1): ماجد احمد عطاالله ، " ادارة الاستثمار "، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ، 2001، ص 102.

و هذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الاجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار و لهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها ، خشية ان يؤدي الى التبعية و الهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الاجنبي. (1)

ج. الشركات المتعددة الجنسيات :

و هي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة ، في دول مختلفة من العالم ، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة اعمالها و انشطتها و يمكن القول بان الاستثمار الاجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات شيآن متلازمان ، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة و تعد ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسية او ما يسمى بعابرة القوميات من ابرز الظاهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الثلاثة او الاربعة الاخيرة .

خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر :

يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها :

- ✓ الاستثمار الاجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج ، فهو بالضرورة استغلال امثل لما يستعمله من موارد حيث لا يقدم المستثمر الاجنبي على استثمار امواله و خبراته في الدول المتلقية ، الا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع و كافة بدائله التكنيكية و الفنية المتاحة ؛
- ✓ يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية ، و ذلك من خلال الوفورات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده ؛
- ✓ يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل و كذا توسيع نطاق السوق المحلية و من جهة اخرى يساهم في نقل التكنولوجيا الى البلد المضيف ، اضافة الى انه يدعم مبادلات التجارة الخارجية ، من خلال اتجاهاه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي تتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ ، يتصف الاستثمار الاجنبي المباشر ب التغيير ، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح و الفائدة و بذلك فهو ينتقل الى

(1): نفس المرجع ، ص 103.

الاماكن التي توفر له اعلى الارباح ، اين توجد التسهيلات و الاعفاءات و اليد العاملة الرخيصة ؛

✓ يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية و المساعدات الانمائية الرسمية التي اصبحت شديدة المشروطة في ان تحويل الارباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار ، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون مدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه ؛

✓ يتجه الاستثمار المباشر الى الدولة المضيفة التي يحقق فيها اكبر عائد صافي بعد طرح او خصم المخاطر و التكاليف و بذلك فهو يتجه بكثرة الى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائمة المناسب ؛⁽¹⁾

الاثار الايجابية و السلبية المحتملة للاستثمار الاجنبي المباشر :

اولا : الاثار الايجابية للاستثمارات الاجنبية المباشرة

للاستثمار الاجنبي المباشر مزايا محتملة على اقتصادات الدول المضيفة لعل ابرزها :

1. تعتبر بديلا ناجح للقروض الخارجية الربوية ، التي هي من منظور اسلامي خسارة محققة الوقوع ، لان من يتعامل معها موعود بحرب من الله و رسوله ؛
2. تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سد اربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية :
 - أ. فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة ؛
 - ب. فجوة النقد الاجنبي اللازم لاستيراد الآلات و المعدات و الخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية ؛

ج. الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات و المعدات و الخبرات و المعارف الفنية و التنظيمية و التسويقية ، الامر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي الى الانتاج الصناعي فضلا عن استفادة العديد من هذه الدول من الاستثمار الاجنبي في تطوير البنية الاساسية ،

⁽¹⁾: نفس المرجع ، ص 104.

- كالطرق و محطات توليد الكهرباء و مشاريع الري و المياه و الموانئ و المطارات و غيرها من المنافع التي ما كان لها ان تتحقق في غياب الاستثمار الاجنبي المباشر⁽¹⁾.
- د. الفجوة بين الايرادات العامة و النفقات العامة ، حيث تؤدي الاستثمارات الاجنبية الى حصول الدولة المضيفة على ايرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية ، وضرائب على الارباح ، تزيد من امكاناتها على الانفاق ومن ثم في سد فجوة الايرادات التي تعاني منها .
3. يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في استغلال الامثل لموارد الدولة المضيفة و هذا لا يتحقق لمصادر التمويل الاجنبي الاخرى مثل المنح و القرض ؛
4. يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الاموال و التكنولوجيا الى البلد المضيف و هما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، فضلا عن الاستثمار الاجنبي المباشر كأداة هامة من ادوات التنمية الاقتصادية ، يعتبر افضل بكثير من القروض الخارجية ، لا سيما من حيث اثاره على ميزان المدفوعات ، حيث يدر عائدا بدلا من زيادة اعباء خدمة الدين ، التي تمثل في الوقت الراهن عبئا ثقيل على ميزان المدفوعات و قيادا شديدا على التنمية الاقتصادية في الدول المدينة ، حتى اصبح ينظر اليها حاليا على انها سبب في فقر الدول النامية ؛
5. يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية و مجموعة من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة و من امثلة ذلك :
- أ. يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى زيادة راس المال الاجتماعي ، من خلال ما يقوم به المستثمر الاجنبي من اصلاح الطرق المؤدية الى المشروع الاستثماري و توصيل شبكات المياه و الكهرباء ؛
- ب. يترتب على الاستثمار الاجنبي المباشر انخفاض تكاليف الانتاج المحلي ، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الانتاج ؛
- ج. يؤدي المستثمر الاجنبي بما لديه من خبرات اعلانية و تسويقية و اتصالات مسبقة بالأسواق العالمية الى فتح اسواق جديدة امام صادرات الدول المضيفة و التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير ؛

(1): نفس المرجع ، ص 108.

- د. يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في ايجاد مجموعة من علاقات الترابط الامامي و الخلفي في القطاع الذي يعمل فيه ، الامر الذي يترتب عليه زيادة القيمة المضافة ورفع معدلات التشغيل في الاقتصاد المضيف ؛
- هـ. يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى خلق فرص عمل كثيرة مما يسهم جذريا في حل مشكلة البطالة .

ثانياً: الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الاجنبية المباشرة

ان الاعتماد على الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسيات له الكثير من التكاليف و الآثار السلبية منها :

1. صعوبة توافق استراتيجية المستثمر الاجنبي مع استراتيجية التنمية في الدول النامية من حيث اولويات الاستثمار ، حيث قد تتجه الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية ، التي تدر ربحا و فيرا و سريعا و لا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب مثل النشاطات السياحية و التجارية و المصرفية و قد تتجه نحو انتاج نوع معين من المنتجات الاولية يوجه للتصدير الى البلد الذي انساب منه راس المال ؛
2. يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة و دول نامية الى مساومة غير متكافئة بينهم ، حيث ان المستثمر الاجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية و القدرات المالية و التكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية ، مما ينتج عنه اجحاف في حقوق و مكاسب الطرف الاخير ، حيث قد يفرض المستثمر الاجنبي ثمنا باهظا مقابل ما يقدم من معرفة تقنية حقيقية كانت او وهمية و قد يلجا الى التلاعب بالأسعار عن طريق رفع اسعار السلع و الخدمات المستوردة من احد فروع الشركة الام في الخارج و تخفيض اسعار السلع المصدرة اليها باقل من قيمتها السائدة في السوق كوسيلة مستثمرة لتضخيم الارباح لصالح الشركة الام ، او تحاشي جهاز الضرائب في الدولة المضييفة و تبديد الدخول الضريبية التي من المفترض ان يحصل عليها الاقتصاد المضيف ؛
3. تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات متعددة الجنسيات في دولة المقر الى الميل الى استيراد المواد و السلع و الكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الانتاج من مشاريع الشركة الاجنبية في

الخارج ، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات ، المر الذي يترتب عليه اهمال مصادر العرض المحلية لهذه السلع و العوامل و الاخفاق في تنمية المهارات الادارية المحلية ؛

4. قد تؤثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة سلبا على موازين مدفوعات الدول النامية نتيجة تحويل ارباحها كلها او معظمها الى الخارج ، مما يعني تدهور الحساب الجاري و الرأسمالي لميزان المدفوعات ، خصوصا في حالة مغالاة المستثمر الاجنبي المباشر في تكلفة واردات المشروع من السلع الرأسمالية ، التي غالبا ما يكون مصدرها الشركة او الدولة الام ؛

5. يمكن ان تؤدي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى منافسة الصناعات المحلية و هي في مركز تنافسي ضعيف ، مما قد ينتج عنه كساد او انهيار الصناعات الوطنية الناشئة او صغيرة الحجم ؛

6. يمكن ان تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة ، من خلال ، مثل الصناعات الاستخراجية النفطية و التعدينية و الغاز الطبيعي و الصناعات البتروكيمياوية و صناعة الاسمنت و الاسمدة بدلا من توطنها في دولها ، حيث تخضع هذه الاستثمارات الاجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة ، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي و الشعبي بهذا الامر ، في حين لا يوجد ادنى اهتمام بذلك في الدول النامية ؛⁽¹⁾

للمزيد من التفاصيل حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة انظر الفصل الثاني .

2. القروض التجارية :

تعتبر القروض التجارية من اكبر انواع المدخرات الاجنبية المتدفقة للبلدان النامية و التي نمت بشكل سريع و تتكون هذه القروض من ثلاثة انواع هي : قروض السندات ، القروض المصرفية التجارية و ائتمانيات التصدير و فيما يلي شرح موجز لكل منها:

أ. القروض المالية (قروض السندات):

⁽¹⁾: نفس المرجع ، ص 112.

و هي احد اشكال استثمارات المحفظة و الشكل الاخر هو شراء الاسهم في منشأة البلدان النامية ، ففي السوق الدولية للسندات تقوم الحكومات بالاقتراض طويل الامد من (5-25 سنة) و ذلك من خلال الوسطاء و الاستثمارات المالية اصبحت منذ التسعينات عنصرا متناميا في تدفقات راس المال ، فمع مناخ الحرية الاقتصادية و انفتاح البلدان على بعضها فان الاستثمارات المالية تمثل حوالي ثلث تدفقات الموارد و تتمثل هذه الاستثمارات في شراء الاجانب للاسهم و السندات و شهادات الايداع و الاوراق التجارية من البلدان النامية و بين عامي 1989 و 1997 ازداد حجم الاستثمارات المالية من 7.5 الى 83.3 ترليون دولار .

ب. القروض المصرفية التجارية :

و القناة الاخرى و الاحداث لتحويلات راس المال (أي التمويل) هي القروض المصرفية التجارية و خاصة من سوق العملات الاوروبي و يعود تاريخ سوق العملات الاوروبي الى الستينات و قد بلغ حجم هذا السوق في عام 1979 نحو 475 بليون دولار و العملات الاوروبية هي عملات مودعة في بنوك خارج البلد الذي اصدر تلك العملات ، لهذا فان هناك اوروبي و مارك اوروبي و هكذا ، و تمنح القروض من العملات الاوروبية عادة لفترات اقصر من قروض السندات و ان سعر الفائدة التقليدي لهذا الغرض هو سعر الاقراض في بنوك لندن و المسماة (libor) و المقترضون يدفعون علاوة و ذلك استنادا الى تقديرات السوق بالنسبة للمخاطر و ان العلاوة المدفوعة من قبل البلدان النامية هي عادة اعلى نظرا لارتفاع المخاطر فيها .

و حتى الستينات من القرن الماضي فان القروض التجارية التي تحصل عليها البلدان النامية كانت صغيرة الحجم بالمقارنة مع اجمالي تدفقات راس المال ، الا ان ظهور سوق العملات الاوروبي كمصدر للدخار الاجنبي للبلدان النامية كان تطورا مفيدا و الاقتراض من العملات الاوروبية يعتبر مكلفا بالمقارنة مع المساعدات الرسمية من البلدان الصناعية ، فخلال السبعينات فان معدل الموزون لسعر الفائدة بالنسبة للمساعدات الاجنبية المقدمة للبلدان النامية لم يتجاوز 3% ، في حين ان سعر الفائدة لمقترضين العملات الاوروبية لم يقل عن 8% ، ثم ارتفع عن هذا المستوى في نهاية السبعينات .

ج. ائتمان الصادرات :

ان الشركات المصدرة و مصارفها التجارية تعرض ائتمانات التصدير الى البلدان المستوردة كوسيلة لتشجيع المبيعات من خلال السماح لتأخير الدفع عن الاستيرادات ، و غالبا ما تكون هذه الائتمانات بأسعار فائدة تجارية ، و معنى ائتمانات التصدير هو قيام الحكومة لبلد ما بضمان الدفع عن الصادرات التي يقوم بها المصدر من هذا البلد و ذلك في حالة حدوث خسائر له من جراء أي عارض يمنع المستورد من دفع ما يستحق عليه من جراء استيراده للبضاعة او عدم قدرته على الدفع في الفترة المقررة .

و بعبارة اخرى فان ائتمانات التصدير تمثل نوعا من التامين يمنح للمصدرين ضد احتمالات حدوث الخسائر للمصدرين من جراء عدم دفع المستوردين لثمن البضاعة المستوردة .

1.3.3.2 مصادر التمويل الرسمية :

تعتبر المساعدات الرسمية التنموية جزء من التمويل الرسمي للتنمية الذي تحصل عليه الدول النامية من الدول المتقدمة و تشمل المنح و الهبات و القروض الميسرة التي تحتوي على 25 % على الاقل من عامل المنح ⁽¹⁾ ، اما التمويل الرسمي للتنمية فيتمثل بالتدفقات التمويلية من الدول المتقدمة و المؤسسات الدولية و الاقليمية الى الدول النامية و يشمل القروض التي تمنح على اساس اسعار فائدة اقل من تلك التي تحددها السوق و ترتبط المعونات الخارجية بالمساعدات او المعونات متعددة ، تدار الاولى من طرف وكالات حكومية في الدول المانحة ، اما المساعدات او المعونات متعددة الاطراف فهي ممولة من طرف حكومات مانحة و لكنها تدار من قبل مؤسسات الامم المتحدة مثل البنك الدولي او برنامج الامم المتحدة الانمائي و عموما تشكل المساعدات الدولية (متعددة الاطراف) حوالي ثلث المساعدات ، كما ان جزءا من المساعدات الثنائية تعتبر مساعدات "مشروطة " أي لا بد من استخدامها في شراء السلع و الخدمات من الدول المانحة و قد اثبتت بعض الدراسات ان المساعدات المشروطة تقلل من قيمتها بحوالي الربع و لهذا فان هناك اتجاهات نحو الغاء الشروط على المساعدات و ذلك لجعلها اكثر فعالية .

(1): عيسى محمد الغزالي ، " المساعدات الخارجية من اجل التنمية " ، جسر التنمية ، العدد 72، المعهد العربي للتخطيط و التنمية ، الكويت ، ديسمبر 2008، ص 15.

تهدف المساعدات الخارجية الى تحقيق مجموعة مترابطة من الاغراض و السياسات القومية و الخارجية و تختلف طبيعة و تفصيل هذه الاهداف بالنسبة للدول المانحة و الدول المستقبلة للمساعدات ، الا ان الاغراض الرئيسية يمكن تصنيفها كما يلي : (1)

1. الاهداف الانسانية : و تتلخص في المساعدة العامة للمجتمعات الفقيرة كواجب انساني بالدرجة الاولى و انطلاقا من مبدأ الانفتاح و التفاعل في المجتمعات الدولية فان الدول الغنية اتجهت الى مساعدة تلك الدول الفقيرة لأنه لا يمكن للأغنياء القلة التمتع بالحياة في مجتمع فقير ؛
2. الاهداف السياسية : تحاول الدول الغنية و خاصة الكبرى توسيع نطاق نفوذها و سياستها و نشر مبادئ فلسفتها القومية العامة و الحفاظ عليها و بناء على ذلك تقوم هذه الدول بمساعدة الدول النامية الفقيرة بغية المحافظة عليها ضمن فلكها حرصا على عدم انحيازها للأطراف المغايرة ؛
3. الاهداف الاستراتيجية : تمتاز بعض الدول بموقع جغرافي استراتيجي هام من حيث كونها ممرات دولية هامة او بحكم قربها او توسطها للحدود مع دولة مختلفة استراتيجيا و تتفق بعض الدول الغنية اموالا على شكل مساعدات مختلفة للحفاظ على هذه المواقع و خوفا من ضياعها الى الطرف الاخر ؛
4. الاهداف الاقتصادية : اما الاهداف الاقتصادية فتركز على تنمية الموارد القومية و تنشيط الفعاليات الاقتصادية و تحقيق التقدم العام بالإضافة الى توسيع السوق الاقتصادية و التبادل التجاري.

و يمكن تحديد بعض الصور و الاشكال الرئيسية للمساعدات الخارجية على النحو التالي : (2)

1. مساعدات اقتصادية مثل التسهيلات الاستثمارية و الدعم المادي بمواد محددة كالحبوب و مشتقاتها و ما شابه ذلك ؛
2. المنح المالية و العينية و تستعمل هذه خاصة في الحالات الانسانية كالدمع الغذائي و الصحي ؛
3. المساعدات العسكرية بأشكالها المختلفة ؛
4. الدعم المالي للموازنة العامة ؛

(1) : نائل عبد الحافظ العواملة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 141-142.

(2) : نفس المرجع ، ص 143.

5. المساعدات الفنية و التكنولوجية بالتجهيزات و الخبراء و الاستثمارات ؛

6. القروض بمختلف انواعها و شروطها ومصادرها .

هناك اراء متفاوتة حول مدى فعالية المساعدات ، حيث يرى Burnside et Dollar ان المساعدات الاجنبية تكون ذات فعالية بالنسبة للدول التي تتبع سياسات جيدة ، أي ان التوجيه الجيد للمساعدات خاصة للدول التي تتبنى تسييرا جيدا سوف يكون له نفس الاثر في التقليل من الفقر ، كما لو ان نسبة المساعدات قد ارتفعت ب 50% من اجمالي المساعدات الممنوحة في العالم . (1)

و في واقع الامر يوجد امران مهيمان حول اسباب عدم فاعلية المساعدات وضعف علاقتها بالتنمية في الدول المستفيدة ، حيث يرى اصحاب الراي الاول ان المساعدات تكون فعالة عندما تكون سياسات الحكومة جيدة و فعالة و بالتالي فان اختيار المساعدات للدول ذات السياسات الجيدة و مستويات الفقر المرتفعة ستؤدي الى خفض لمستويات الفقر اما اصحاب الراي الثاني فيرون ان فعالية المساعدات غير مرتبطة بفعالية السياسات الداخلية فقط و انما تحددها ايضا عوامل اخرى خاصة تلك المرتبطة بسياسات توجيه و اختيار المساعدات . (2)

و ترى دراسات البنك الدولي ان توجيه المساعدات نحو الدول ذات السياسات الجيدة من شأنه ان يضاعف عدد الافراد الذين يتخلصون من الفقر ، كما اشارت هذه الدراسات الى احتمال ضعف العلاقة بين النمو و المساعدات (خاصة الثنائية) و ذلك لقلّة استهدافها للدول الفقيرة و غير الموجهة للدول ذات السياسات الجيدة .

كما ان هذه الدراسات تعتمد على تعريف المساعدات الذي تشمل مبالغ تخفيف عبء المديونية التي لا تمثل مساهمة حقيقة لتمويل النمو اضافة الى ان المساعدات في اغلب الاحيان موجهة نحو تعديل الاقتصاد في حال التعرض لصدّات خارجية و ليس لتعزيز النمو كما تستخدم المساعدات احيانا لرفع و شطب متأخرات المديونية مع المؤسسات المتعددة الاطراف و تؤكد بعض الدراسات على اهمية عوامل اخرى في التأثير على فعالية السياسات مثل الهشاشة الاقتصادية للدول النامية و كذلك تعرض هذه الاخيرة الى صدمة اسمية و حقيقية خارجية و انتشار الصراعات و الحروب بالإضافة الى العوامل

(1) : Jean-Michel Severino Et Olivier Charnoz, " *Financer Le Développement Aujourd'hui* ", Rapport Moral sur L'argent Dans Le Monde , 2003-2004 , pp249-250.

(2): عيسى محمد الغزالي ، مرجع سبق ذكره، ص11.

الجغرافية و بالرغم من هذه النتائج فان التأكيد على الحاكمية الجيدة و التغيير المؤسسي لا زال طاغيا على المناظرات حول المساعدات و التنمية . (1)

لقد ادى وعي الدول المانحة بتدني فاعلية المؤسسات الى تبني منهاج جديد يهدف الى تحسين دور المساعدات و تهدف مبادرات الدول المانحة اولا الى تنسيق جهودها و جعلها متنسقة مع اهدافها و اعداد خطة عمل مشتركة بين مختلف المانحين لضمان اتساقها ، حيث اتفقت الدول المانحة في اجتماع روما في س 2003 و اجتماع باريس 2005 الى وضع مؤشرات تقيس التقدم المحرز في مجال تبني البرامج من طرف الدول المستقبلية و مواءمتها مع اهدافها الوطنية و تحسين التنسيق بين المانحين و تبني مبادا المساءلة المشتركة ، كما تحاول الدول المانحة تحسين تصميم برامج المساعدات و الاعانات و الضغط على الدول المستقبلية لتحسين السياسات المحلية و ادماج هذه البرامج ضمن الاطر التي تقدمها الهيئات الدولية مثل مبادرة النمو و تخفيض الفقر التي يرهاها صندوق النقد الدولي او مبادرة تخفيض مديونية الدول الفقيرة التي يتم من خلالها مساعدة هذه الدول على محاربة الفقر و تقليل مستويات المديونية الشديدة .

و نظرا الى ان المبادرات الدولية لمساعدة الدول الفقيرة لم تؤدي الى تحسين في فاعلية المؤسسات و عدم استقرارها ، فقد قررت الدول المانحة في عام 2005 في باريس تعزيز الاتساق في منح المساعدات من خلال الاتفاق على اطار لتحقيق الفعالية ، و حددت خمسة مجالات لتحقيقها ، تتمثل في تبني برامج و سياسات التنمية للدول المستقبلية و تنسيق المساعدات مع متطلبات هذه السياسات و اتساق جهود المانحين و الادارة بالنتائج المحاسبية المشتركة للمانحين و المستقبلين للمساعدات و قد تضمنت الاتفاقية خمسين تعهدا لتحسين نوعية المساعدات و تقرر متابعتها ب 12 مؤشرا و تم اعتماد تحديد اهداف لهذه المؤشرات من طرف لجنة المساعدات التنموية .

(1): نفس المرجع ، ص 12.

خلاصة الفصل الأول :

لقد عرف مفهوم التنمية تطورا ملحوظا خلال القرن الماضي ،اين ادركت العديد من الجهات المعنية بالتنمية بانها ليست قضية اقتصادية فحسب ، بل انها مرتبطة بالأفكار السياسية و شكل الحكومة و دور الجماهير في المجتمع ، و بدأت تظهر النظرة الواسعة ، التي تؤكد بان تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة . التي تتضمن اكثر من مجرد ارتفاع في الدخل ، لتشمل تعليما افضل و مستوى اعلى من الصحة و التغذية و فقرا اقل و بيئة انظف و تكافؤ الفرص و حرية فردية اكبر و حياة ثقافية اغنى. و على هذا الاساس ظهرت عدة مفاهيم جديدة ، الا وهي التنمية البشرية و التي تفهم التنمية كحالة رفاه بشري اكثر من كونها نموا اقتصاديا ، ثم التنمية المستدامة و التي اضافت و ركزت على الاستخدام الامثل و المنصف للموارد الطبيعية ، بحيث تعيش الاجيال الحالية دون الحاق الضرر بالاجيال المستقبلية ، ثم جاء التركيز على التنمية المستقلة من خلال اعتماد الدول على ذاتها و مواردها و اخيرا التنمية الشاملة التي بلورت مفهوما كليا للتنمية يتكامل فيه الجانب الاقتصادي و المالي و الكلي مع الهيكل الاجتماعي و البشري .

كما ان التنمية الاقتصادية السليمة و التي هي موضوع بحثنا ، ما هي الا مشكلة تكوين راس المال الحقيقي و التسيير و فقا لخطة مرسومة و برنامج مدروس و تهدف الى انماء الدخل القومي بمعدل يفوق معدل تزايد السكان ، و يحدد مستوى المعيشة الفرق بين المعدلين ، فكلما ارتفع معدل تزايد السكان ، ارتفع معه المعدل المطلوب لزيادة الدخل الحقيقي.

و تشكل التنمية الاقتصادية عنصرا اساسيا في رؤية الدول كافة ، فهي بمثابة محرك للتطور ، من خلال توفيرها فرصا اكثر و حياة افضل للمواطنين ، الا ان التنمية في الدول العربية بشكل خاص تتأثر بعوامل معوقة كثيرة ، تتراوح من ضعف و عجز في التخطيط في كثير من الاحيان ، الى ضعف المؤسسات و عدم توفر العمالة الفنية المدربة اللازمة ،الى عدم الاستقرار السياسي و يعتبر عدم وجود التمويل المناسب و خاصة التمويل الاجنبي عن طريق الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اهم المعوقات ، لهذا فإننا نسعى من خلال الفصل الثاني الى عرض اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة و خاصة الدول العربية .

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر واحدا من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضورا ومثارا للاهتمام ليس فقط من قبل الدارسين والمهتمين ، بل من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي في كل وقت من الأوقات ، إذ يعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي إلى جانب ذلك فهو كثير الحساسية لمختلف التقلبات الاقتصادية ، لذلك تحاول كل دولة التأقلم مع متطلباته ، نظرا لما يحتويه من مزايا عديدة ومتنوعة مثل : توفير رؤوس الأموال ، نقل التكنولوجيا الحديثة ، توفير الخبرة الفنية والإدارية و رفع كفاءة المنتجات المحلية... الخ.

و في ظل الظروف الاستثنائية و التغيرات العميقة التي تمر بها اغلبية الدول العربية و التي تطل مختلف مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، تزداد اهمية التنبؤ فيما يتعلق بالآثار المتوقعة للأحداث الراهنة و تأثيراتها على المناخ الاستثماري و على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و تأثيراته على اقتصاد البلدان المضيفة له ، خاصة و ان المستثمر الاجنبي يركز بشكل رئيسي في قراراته الاستثمارية ، على الدراسات المستقبلية المتعلقة بالأسواق على اختلاف تخصصاتها و فروعها و اتجاهاتها لأنها تعطيه صورة قريبة عن الواقع الذي سيتعامل معه .

و في هذا الاطار خصصنا هذا الفصل وفيه نعرض المفاهيم الأساسية التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على الاقتصادات المضيفة و خاصة اثاره على التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، من خلال عرض تطور مؤشرات الاقتصاد العربي ، واقع و تحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية ثم تقييم اثارها على التنمية الاقتصادية فيها .(*)

(*) : ان بعض الاجزاء من هذا الفصل الثاني و المتمثلة في : الاستثمار الاجنبي المباشر (المفهوم و الاهمية) ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و اثار الاستثمارات الاجنبية المباشرة على اقتصادات الدول المضيفة . تم اقتباسها من المرجع الرئيسي التالي:
نسرين برجى ، " الاستثمارات الاجنبية المباشرة و اثارها على قطاع المحروقات في الجزائر " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي - ، 2008 . و سيتم الاشارة الى المراجع التي اعتمد عليها في هذا الفصل بالتفصيل و ذلك لتسهيل الوصول الى المعلومة في المراجع الاصلية لها .

II.1 الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم و الأهمية) :

II.1.1 مفهوم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني ، ذلك أنه يمتص الأموال المكتنزة ويوجهها إلى النشاط الاقتصادي من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية المختلفة .

بالإضافة إلى ذلك فهو من أكثر الأنشطة الاقتصادية المثيرة للاهتمام ، ليس فقط من طرف الباحثين والدارسين وإنما من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي في كل وقت وتعتبر دراسة الاستثمار هامة جدا ، لأنه يمثل قاعدة النمو الاقتصادي.

ولقد تميزت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار بالتباين والاختلاف فيما بينها تبعا للجوانب التي انطلق منها الباحثون في دراستهم له فهناك من يعرفه على أنه : " استخدام المدخرات في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة وتجديدها ".⁽¹⁾

كما يعرف بأنه : " توظيف الأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل ".⁽²⁾

ويعرفه آخرون بأنه : "استخدام أو توظيف آني للأموال أو القيم قصد الحصول على عائد أو مردود مستقبلي ".⁽³⁾

و الاستثمار كذلك هو: " التضحية بقيمة حالية أكيدة (استهلاك حالي) مقابل الحصول على قيمة مستقبلية غير أكيدة ".⁽⁴⁾

ومهما اختلفت التعريفات إلا أنها تركز على أربعة نقاط هي:

المساهمة ، الحصول على الربح ، المخاطرة ، عامل الزمن .

(1) : حسين عمر ، " الاستثمار والعولمة " ، ط 1 ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000 ، ص 42 .

(2) : CENECO, " *Dixeco De L'économie* ", Dunod, 1980 , P94 .

(3) : طاهر حيدر جردان ، " مبادئ الاستثمار " ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان_الأردن، 1997، ص 14.

(4) : Elie Cohen , " *Dictionnaire de Gestion* ", Casbah Edition , Alger, 1998, P200.

فالمساهمة (L'apport): هي ما يقدمه المستثمر من مساهمة نقداً أو عيناً، مادية أو غير مادية وقد يكون المستثمر شخصاً طبيعياً وإما معنوياً ، خاصاً أو عمومياً.

الحصول على الربح (Le but lucratif): إن أي مستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح أو فوائد وإلا لا تعتبر العملية استثماراً.

المخاطرة (le risque): إن نية المستثمر في الحصول على الربح لا تعني التحقيق الفعلي لذلك الربح فالاستثمار مهما كان نوعه يحتوي على مخاطر، فقد يحقق المستثمر أرباحاً كبيرة كما يحتمل أن يحقق الخسارة.

الزمن (المدة): حيث أن المستثمر ينتظر مدة معينة كي يجني ثمرة استثماره ، فهو لا يحقق الربح فوراً بشكل عام ، وذلك لأن مسار الإنتاج الذي ترتبط به القيمة المستخدمة في عملية الاستثمار تستغرق وقتاً. إذا من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار على أنه: " كل استخدام لرأس المال بهدف تحقيق الربح في المستقبل مهما كان شكل هذا الاستعمال ، مع احتمال التعرض للمخاطر " .

وتختلف الاستثمارات بحسب الزاوية المنظور منها أي المعيار الذي تم استخدامه في تصنيفها حيث نجد :

أ. الاستثمار حسب صورته وينقسم إلى :

استثمار مالي: (1)

وينحصر في شراء الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والتي تعطي لمالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وإلى غير ذلك من الحقوق.

استثمار حقيقي (عيني) : (2)

يعتبر الاستثمار حقيقياً متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ، وينتج عن استخدامه منفعة اقتصادية في شكل سلعة أو خدمة ويطلق البعض على هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار في غير الأوراق المالية.

ب. الاستثمار حسب المعيار القانوني : ويضم

(1) : محمد فرحي ، " التحليل الاقتصادي الكلي " ، دار أسامة ، الجزائر ، 2004 ، ص 188.

(2) : زياد رمضان ، " مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي " ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 1998 ، ص 37 .

✓ استثمار عمومي: تقوم به الدولة أو المؤسسات التابعة لها أو جهاز ذي كيان دولي؛

استثمار خاص: تقوم به الأفراد والشركات الخاصة ؛

✓ ويمكن أن نجد استثمار مختلط أي بين القطاع العام و الخاص.

ج. الاستثمار حسب المعيار الجغرافي :

✓ استثمارات محلية: تتضمن جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن

أداة الاستثمار المستعملة ؛

✓ استثمارات خارجية (أجنبية): تشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية بصفة

مباشرة أو غير مباشرة.

أو هو استخدام (1) أصول مالية ، مهما كانت طبيعتها أو نوعها ، من شخص طبيعي أو معنوي في

نشاط اقتصادي خارج حدود دولته ، وسواء خوله هذا الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط

الاقتصادي أم لا ، فإن الهدف هو تحقيق عائد معتبر.

د. وينقسم الاستثمار من حيث المدة الزمنية إلى استثمار قصير الأجل الذي تقل مدته عن سنة و

الاستثمار المتوسط الأجل وتتراوح مدته من سنة إلى حوالي 5 سنوات والاستثمار الطويل الأجل

والذي تزيد مدته عن 5 سنوات.

وبالرغم من أهمية التقسيمات السابقة العرض ، إلا أن أهم تقسيم للاستثمار والذي يشغل بال

الاقتصاديين هو تقسيمه إلى استثمارات محلية وأجنبية وهذه الأخيرة التي تنقسم بدورها إلى مباشر وغير

مباشر ، حيث تمثل قضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة محورا لاهتمام الكثير من رجال

الأعمال والحكومات وحتى الباحثين ، لذلك سنحاول التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في

النقطة الموالية وهذا بما يخدم موضوع البحث .

(1) صفوت أحمد عبد الحفيظ، " دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص " ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية،

II.1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتحدد الاستثمار بكونه أجنبيا بحسب جنسية المستثمر، فبالنسبة للشخص الطبيعي تتحدد قواعد الجنسية بالنسبة لقوانين بلده .

أما بالنسبة للشخصية الاعتبارية المعنوية والمتمثلة في الشركات التي تمارس الاستثمار الأجنبي فالمشكلة أكثر تعقيدا، ذلك أنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات.

ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ والاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسية المساهمين وذلك لقبول الحماية الدبلوماسية.

وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها هذا بالنسبة للتكييف القانوني لشخصية المستثمر الأجنبي . أما بالنسبة لعلم الاقتصاد فقد جرت الأدبيات الاقتصادية على تعريف الاستثمارات الأجنبية بأنها : " تلك المشروعات التي يقيمها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو باشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة " (1).

ولكننا نجد أن هذا التعريف يساوي بين أن تكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية ، أو تتم الاستثمارات بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم تلك المشروعات ، لذلك كان لابد من التعرض إلى التعريفات المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر .

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تعرف بأنها : " تلك الاستثمارات التي تستلزم السيطرة و الإشراف على المشروع ، حيث يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية ، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم " (2).

وكذلك بأنها : "ذلك النشاط الذي يترتب عنه تورط مباشر في المراقبة والتسيير و الإشراف على مشروعات استثمارية منشأة في اقتصادها من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر " (3).

(1): حامد عبد المجيد دراز، " السياسات المالية " ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 207.

(2): جيل برتان ، " الاستثمار الدولي " ، ترجمه على مقلد ، ط 2، منشورات عويدات، بيروت _ لبنان ، 1982 ، ص 11.

(3): مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، " تقرير الاستثمار العالمي " ، 2001 ، ص ص 1_3.

ويرى البعض: " بأنها الأموال الأجنبية (حكومات، أفراد، أو شركات) التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد إلى الدولة المضيفة ، وذلك ضمن شروط متفق عليها."⁽¹⁾

وفي تعريف آخر: "أن الاستثمار المباشر إنما يتمثل في ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية ، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني"⁽²⁾.

وعرفت المجموعة البريطانية للملكية المعنية بالشؤون الدولية سنة 1937 الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تملك دولة أو رعاياها أوراق مالية صادرة في بلد آخر بما يؤدي إلى انتزاع السيطرة والإشراف على تلك الشركات التي أصدرت تلك الأوراق ، في الوقت الذي تصل ملكية الطرف الأجنبي إلى درجة تمكنه من ممارسة تلك الحقوق والواجبات."⁽³⁾

وبعد عرضنا للتعريفات السابقة نجدها تنطوي على:

- ✓ تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع معين ؛
- ✓ بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ؛
- ✓ زيادة على ذلك فإنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات في جميع المجالات ؛⁽⁴⁾
- ✓ كما يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل .⁽⁵⁾

إذن فالاستثمار الأجنبي المباشر يشمل على خاصيتين أساسيتين :

(1): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي " ، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2005 ، ص16.

(2): نفس المرجع، ص16.

(3): نفس المرجع ، ص 19.

(4): أميرة حسب الله محمد، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة تركيا-كوريا الجنوبية- مصر)" ، الدار الجامعية، مصر، 2004 / 2005 ، ص19.

(5): أبو قحف عبد السلام، " اقتصاديات الاستثمار الدولي " ، ط 2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص21.

1. تصدير رؤوس الأموال من جانب أصحابها من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ؛
 2. وجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر على المشروع.
- والجدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي مثارا للجدل و الاهتمام نظرا لتعدد و اتساع مصادره وأثاره وأشكاله في البلدان المتلقية له .
- بعد هذا التحديد لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يجدر بنا التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

حيث يعرف هذا الأخير أو الاستثمار المحفظي بأنه: "تملك الأجنبي عددا من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها ،مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات بالإضافة إلى تنويع مخاطر الاستثمار".⁽¹⁾

ويمكن معيار التمييز هنا بين ما هو مباشر و غير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكم الفعلي أي المراقبة الفعلية (contrôle effectif) في الشركة.⁽²⁾

وعليه فإذا كان الشخص المستثمر متحكما في الشركة فهو مستثمرا مباشرا ، أما إذا لم يكن كذلك فهو مستثمر غير مباشر . ويتحدد التحكم أو المراقبة بمقدار المساهمة في رأس المال الشركة ، هذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول^(*) فقد يتمثل في أغلبية رأس المال أو قد يتمثل في القدر الأكبر من المساهمة في ذلك الرأس مال ، وهي مساهمة تعطي لصاحبها القدرة على الإشراف على الشركة (أي التحكم فيها) .

إلا أن بعض العمليات قد تعتبر استثمارا مباشرا رغم أنها لا تتعلق بالمساهمة المادية الفعلية في موضوع الاستثمار ، كما هو الشأن بالنسبة لمنح قرض طويل المدى أو ضمان للشركة ، فإذا كانت أهمية ذلك القرض أو الضمان معتبرة فإنه ينظر إلى المانح على أنه يتحمل مسؤولية تمويل الاستثمار المعني .

(1): محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، 20.

(2): قادري عبد العزيز ، "الاستثمارات الدولية- التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات " ، دار هومة ،الجزائر، 2004، ص26 .

(*) : إن النسبة المئوية LE SEUIL DE PARTICIPATION التي يعتبر الاستثمار إذا زاد عنها استثمارا مباشر 10% ، 20% في بعض الدول مثل فرنسا وذلك حتى سنة 1993 ،أما إذا كانت نسبة المساهمة في رأسمال الشركة أقل من ذلك فإن الاستثمار يعتبر غير مباشرا و بالتالي لا يفترض المشاركة في إدارة وتسيير الشركة وللمزيد من المعلومات راجع :

_ Denis Tersen /Jean- Luc bricout, " l investissement internationale " 1, Edition Armand colin, Paris, 1996, P 05.

بالإضافة إلى التحكم الفعلي باعتباره معيار تفرقه بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، فإن هذا الأخير يعتبر أكثر سيولة من الاستثمار الأجنبي المباشر .

II.1.3 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك وجهات نظر خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومنها :

II.1.3.1 النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات .

و الاستثمارات الأجنبية من وجهه نظرهم ، هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة. وتستند وجهه نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي :

1. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تيرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات ؛ (1)
2. تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة من عملياتها (إلى الدول الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة ؛
3. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية بالدول ؛
4. أن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسية قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم و متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول ؛
5. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات ، اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية و يترتب على هذا الطبقيّة الاجتماعية ؛
6. أن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال :

أ. اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدول الأجنبية ؛

(1):عبد السلام أبو قحف ، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية " ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 14.

- ب. خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول (الدول الأم للشركات الأجنبية)؛
 ج. قد تمارس الشركات الأجنبية (متعددة الجنسيات) الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدول المضيفة .
 بالتالي يترتب على أ و ب و ج خلق التبعية السياسية.

II.1.3.2 النظرية الحديثة:

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار (الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة ، أي بمعنى آخر لا يوجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد غير أن حجم هذه العوائد التي يتحصل عليها كل طرف ، تتوقف إلى حد كبير على سياسات و استراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار، الذي يمثل أساس وجوهر العلاقات بينهما .

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي:

1. الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول؛
2. المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛
3. خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية ؛
4. تقليل الواردات؛
5. يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات؛
6. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ؛
7. المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية؛
8. نقل التقنيات والتطورات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها؛

9. إن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة.

II.1.4 أسباب ودوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة :⁽¹⁾

هناك أسباب عديدة تؤدي إلى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كانت ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لرأس المال للقيام بعملية الاستثمار المباشر أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام مثل هذه الاستثمارات على أراضيها .

وبالتالي يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يحصل من أجلها الاستثمار الأجنبي المباشر.

II.1.4.1 دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر :

كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى غير البلد الأم سعيا لتحقيق أهداف محددة من أهمها:

1. الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها والتي لم يكونوا سيجدونها في بلادهم بذات التكلفة كالحاس، الزنك، البترول... الخ لأجل استخدامها في صناعاتهم فنقام الاستثمارات في البلدان الغنية بهذه الموارد؛
2. الاستفادة من وفورات الحجم الكبيرة على مستوى الإنتاج مثل: بعض الصناعات الصلبة والكيماويات التي من الممكن أن تحقق وفورات حجم كبيرة ومهمة إلى درجة تجعل مستوى المردودية يبرر وجود وحدة إنتاج ضخمة في بلد واحد ؛
3. إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة ، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛
4. الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل رخص الأيدي العاملة إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة ، بحيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور ما يسمى بالفروع المشاغل أي الفروع المقامة في بلدان مضيفة والتي يتميز إنتاجها بأنه ليس للاستهلاك المحلي لهذه الأخيرة وإنما لإعادة تصديره نحو البلدان المتقدمة (الأم) ؛

(1): محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 24.

5. تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية و التي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب ، التأمين ، زيادة الرسوم الجمركية...الخ. فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب؛
6. تقادي قيام المضاربات المحلية بين المستثمر الأجنبي و مستثمر الدولة المضيفة و التي تنشأ من الرسوم الجمركية و تكاليف النقل المضافة إلى كلفة الإنتاج وهذا ما يضطر المستثمر الأجنبي إلى إنشاء استثمارات مباشرة محلية ؛
7. تفضيل المديرين المحليين للشركات الأم في الشركات متعددة الجنسية خلق وحدة صناعية في البلد المضيف ، مما يكسب الفرع أهمية أكبر داخل المجموعة ويسهل علاقتة مع البلد المضيف؛
8. الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول للمستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ؛
9. قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب امتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها ؛
10. الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها ؛
11. زيادة صادرات البلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر مثل : فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج تؤدي دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة إذا يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الو. م. أ من المنتجات الصناعية ؛
12. رغبة المستثمر الأجنبي المباشر في إمكانية فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد المستورد لهذا الاستثمار فكثيرا ما يتركز هذا النوع من الاستثمار في قطاعات اقتصادية أساسية بالنسبة للبلد المستورد .

II.1.4.2. دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول المضيفة:

يمكن تلخيص دوافع الدولة المضيفة من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية المباشرة في النقاط التالية:

1. تمويل التنمية الاقتصادية:⁽¹⁾ فمع إتباع العديد من الدول النامية لأسلوب التخطيط للتنمية فإن نجاح تلك الخطط يتطلب في الكثير من الأحيان اللجوء إلى وسائل التمويل الأجنبية لكي تقوم بملاء الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبي،^(*) فعندما تحتوي خطة التنمية الاقتصادية على حجم من الاستثمارات تفوق إمكانيات وسائل التمويل المحلي، تنشأ الفجوة الادخارية والتي يمكن أن تقاس بالفرق بين معدل الاستثمارات الذي يتطلبه تحقيق الخطة ومعدل الادخار القومي السائد . فإذا ما أريد تحقيق ذلك المعدل من الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف خطة التنمية، دون تضخم أو تخفيض لمستوى الاستهلاك القومي السائد، فلا مفر إذن من تمويل هذه الفجوة الادخارية عن طريق وسائل التمويل الأجنبية؛

2. الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة في الدول الأجنبية، لأن إقامة استثمارات في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال؛⁽²⁾
3. الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛⁽³⁾
4. الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدول المستثمر فيها وخاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج، بالإضافة إلى التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم هذا الأخير باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا؛
5. تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام الوسائل المتقدمة والتي تعود نتائجها على كل من المشروع والفرد نفسه و الجدول التالي يلخص دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(1): حامد عبد العزيز دراز، مرجع سبق ذكره، ص 208 .

(*) حتى ولو افترضنا أنه أمكن لإحدى الدول النامية أن ترتفع بمعدل ادخارها الوطني إلى نفس معدل الاستثمارات اللازمة لتحقيق خطة التنمية، فإن ذلك لا يضمن لها إمكانية تمويل هذه الاستثمارات بما تتطلبه من صرف أجنبي، ذلك أن تنفيذ تلك الاستثمارات الواردة بالخطة من شأنه الاعتماد على الدول الأجنبية المتقدمة للحصول منها على الآلات والمعدات وبعض المواد الأولية والخبرات الفنية. فإذا لم تتمكن المدخرات الوطنية (التي ألغت الفجوة الادخارية) من زيادة الصادرات أو التخفيض من الواردات من السلع الاستهلاكية غير الضرورية بالقدر الكافي لتسديد قيمة تلك الواردات من السلع والخدمات فلا مفر من اللجوء إلى وسائل التمويل الأجنبية لسد هذه الفجوة من الصرف الأجنبي.

(2): محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

(3): نفس المرجع، ص 31.

الجدول رقم (01) :

دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

دوافع المستثمر الأجنبي (الدولي)	دوافع الدول المضيفة
✓ البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل ؛	✓ تحقيق التقدم الاقتصادي؛
✓ التخلص من تكنولوجيا متقدمة ومخزون سلعي راكد؛	✓ جذب استثمارات دولية ؛
✓ البحث عن أسواق جديدة ؛	✓ الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وطرق الإدارة الحديثة؛
✓ النمو والتوسع نحو الأسواق الخارجية ؛	✓ المشاركة في حل مشكلة البطالة ؛
✓ البحث عن أرباح ضخمة ؛	✓ إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات ؛
✓ التخلص من مخلفات الإنتاج بالدول المضيفة ؛	✓ الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة ؛
✓ الاستفادة من الأجور المنخفضة؛ واستغلال المواد الخام المتاحة بالدول المضيفة؛	✓ إنشاء صناعات جديدة والتوسع في صناعات الخدمات والتأمين والمصارف؛
✓ الاستفادة من المزايا والإعفاءات الممنوحة.	✓ تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدول.

المصدر: فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص36.

II.1.5 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

على ضوء المفاهيم السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر تبرز لنا أهميته من خلال:

1. إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والتي تشمل رأس المال و التكنولوجيا والمهارات الإدارية ؛
2. المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة ؛
3. رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات ؛
4. انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات المحلية ، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى ، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية ، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة هذا بالإضافة إلى زيادة الصادرات وتقليل عجز ميزان المدفوعات (1).

(1): أميرة حسب الله محمد ، مرجع سبق ذكره، ص20.

هذا وقد ارتفعت تدفقات هذا الاستثمار في الدول النامية إلى أربعة أمثال مستواها في الفترة الممتدة ما بين 1980-1985 و 1992-1993 ، حيث ازدادت من مستوى سنوي قدره 126 مليار دولار إلى 518 مليار دولار، ثم ارتفعت بـ 70 مليار دولار في عام 1994، حيث بلغ نصيب البلدان النامية 32% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1992-1994 مقابل 20% في النصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي كما ارتفعت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من التكوين الرأسمالي الإجمالي في هذه الدول إلى أكثر من الضعف فيما بين عامي 1986 و 1992 وزادت على 6% في عام 1993.

وبينما يتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر أخذت الأشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال الخارجية إلى البلدان النامية في تناقص ، فقد أخذت حصة المنح والقروض تتناقص منذ الستينات من القرن الماضي حيث كانت تمثل أهم مصدر للتمويل الخارجي للدول النامية وكذلك الأمر بالنسبة للقروض التجارية التي كانت مصدرا رئيسيا لتدفقات رأس المال الخارجي في السبعينات من القرن الماضي والتي أخذت بالتناقص منذ أزمة الديون في الثمانينات⁽¹⁾.

حتى وإن اشتركت كافة وسائل التمويل الأجنبية في قدرتها على ملء الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي ، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص أخرى لا يشاركه فيها أي من وسائل التمويل الأجنبية الأخرى فبالإضافة إلى ذلك فإن:⁽²⁾

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج ، حيث أن الحصول على المنح والإعانات أو القروض العامة الأجنبية لا يضمن الاستخدام الأمثل لتلك الموارد. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستخدمه من موارد حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول النامية إلا بناء على دراسات علمية معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة ؛
- ✓ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في حقيقته آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجية وبعض المواد الخام ، وخبرات تنظيمية ومالية وفنية وإدارية وتسويقية ؛

(1): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص32.

(2): حامد عبد العزيز دراز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 210_211.

✓ كما أن أهم ما يساهم به الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية تلك الوفورات الاقتصادية والآثار الجانبية التي تنتج عن تواجده في دولة نامية ومن أهمها المنافع الاجتماعية التي تفوق بكثير تلك المنافع الخاصة التي تعود على المستثمر الأجنبي نفسه .

II.1.6 مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر وصوره:

II.1.6.1 الشركات متعددة الجنسيات :

1. مفهوم الشركات متعددة الجنسيات :

لقد لقيت الشركات متعددة الجنسيات قدرا كبيرا من المعارضة خاصة في السبعينات من القرن الماضي سواء من طرف الدول المتقدمة أو النامية ، فبالرغم من وجود جهاز خاص بها في الأمم المتحدة للحد من سلطتها ، إلا أن ما يلاحظ حاليا أن هذه الشركات فرضت نفسها في العالم كأمر واقع حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 75%⁽¹⁾ من التجارة السلعية العالمية و 80% من التجارة التكنولوجية ، و تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة⁽²⁾ القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة .

ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات ، نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها ، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms أو الشركات الدولية Internationals Entreprises أو الشركات متعددة الجنسية Multinationals Corporations أو الشركات عبر الوطنية Transnationals Corporations .

أما عن تحديد مفهومها فقد تعددت التعاريف المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات ، لأنها غالبا ما تتركز على معايير عديدة مثل : عدد البلدان المضيقة التي تمارس نشاطها فيها أو عدد الفروع الأجنبية التي تمتلكها، الحجم ، نسبة رقم الأعمال السنوي المحقق...الخ .

فيعرفها البعض : "بأنها الشركة الضخمة التي تضطلع لمهام المراقبة والإشراف على العديد من الفروع الإنتاجية في بلدان مختلفة"⁽³⁾.

(1): ناجي بن حسين ، "انعكاسات العولمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة البلدان العربية" ، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13-14 ماي 2001 ، ص 294.

(2): حسين عبد المطلب الأسرج ، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة العربية" ، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83 ، ديسمبر 2005 ، ص 20.

(3): Jean Pierre paulet ، " Les Multinationals Frein ou Moteur de L'économie " ، Edition Marketing ,Paris ,1999,p 13.

ويعرفها آخرون : " هي كل مؤسسة أو مشروع أو شركة تمتلك أو تسيطر على أصول إنتاجية سواء مصانع أو مناجم أو مكاتب البيع والتسويق في دولتين أو أكثر خارج الحدود القومية لدولة الموطن للشركة أو المؤسسة ."⁽¹⁾

وقد تبنى كل من العالم Duning والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة تعريفاً متسعاً لهذه الشركات ، حيث تعرف الشركة متعددة الجنسية في ظلّه : "بأنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر".⁽²⁾

أما العالم Behrman فقد أضاف عنصر الاستراتيجية الإنتاجية العالمية الموحدة لهذا التعريف السابق ، حيث يرى أن الشركات متعددة الجنسية: "هي التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة وتديرها في إطار استراتيجية موحدة".⁽³⁾

أما العالم Vernon فقدم تعريفاً أكثر شمولية لهذه الشركات حيث يعرفها بأنها: " تلك المنظمة التي تمتلك فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية على الأقل ، والتي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار".⁽⁴⁾

ونلاحظ هنا أن فيرنون يركز على عنصر الحجم (حجم الشركة مقاساً برقم أعمالها) كما يشترط ضرورة أن تمارس الشركة نشاطاً إنتاجياً في ست دول أو أكثر حتى يمكنها اكتساب صفة تعدد الجنسية. كما تعرف على أنها: " تلك الشركات التي تزاوّل نشاطها عبر الحدود و تملك فروعاً لها في الدول الأخرى".⁽⁵⁾

و كذلك: " هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات ، و بذلك تكون مجموعة ضخمة تجتمع لديها الموارد المالية و البشرية و في نفس الوقت تتبع إستراتيجيه مشتركة".⁽⁶⁾

(1): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

(2): حسين عبد المطلب الأسرح، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

(3): نفس المرجع ، ص 20.

(4): Michel Roinelli ، " *La Multinationalisation Des Firmes* " ، édition économique ,paris,1997, p11.

(5) : شوقي ناجي جواد ، " *إدارة الأعمال الدولية مدخل تطابعي* " ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن ، 2000 ، ص33.

(6): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

فبالإضافة إلى الحجم فإن طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة تعتبر من العوامل الهامة في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات ، حيث يستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسية الشركات التي تقوم بالتصدير فقط حتى إذا كانت تمتلك فروعاً أجنبية للبيع.

2. خصائص الشركات متعددة الجنسية :

تتصف الشركات متعددة الجنسية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى مثل الحجم الكبير، التفوق التكنولوجي ، الانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً ، زيادة درجة التنوع والتكامل ، السيطرة ، أسواق احتكار القلة. وفيها يلي عرض لأهم هذه الخصائص.

أ. الحجم الكبير :

لقد وصلت الشركات متعددة الجنسية إلى أحجام خيالية ، ويظهر ذلك من خلال قيمة العمليات التي تقوم بها حتى أن الكاتبة نورينا هيرتز⁽¹⁾ Noreena Hertz وصفتها في كتابها الموسوم بالسيطرة الصامتة the Silent Takeover بـ البهيmoth أي الحيوان الأسطوري العملاق كناية عن ضخامة هذه الشركات وما تتمتع به من قوة اقتصادية وسياسية ضخمة.

فهناك الآن مائة شركة متعددة الجنسيات هي أضخم الشركات ، حيث تتحكم في نحو 20% من الأصول المالية العالمية.

فعلى سبيل المثال تزيد مبيعات شركتي جنيرال موتورز General Motors وفورد Ford على إجمالي الناتج المحلي لجميع دول ما وراء الصحراء الإفريقية وتزيد الأصول المالية لشركات أي بي أم IBM و بي بي BP وجنرال إلكتريك General Electric على القدرات الاقتصادية لمعظم الأمم الصغيرة .

ب. تنوع المنتجات :⁽²⁾

(1): نورينا هرتز ، " السيطرة الصامتة :الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية " ، ترجمة صدقي خطاب ، عالم المعرفة ، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2007 ، ص 13.

(2): محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

إن الشركات متعددة الجنسيات تخرج من دائرة التخصص في الإنتاج لما ينطوي عليه من الارتباط بسوق وقيود سلعة معينة .

فعلى سبيل المثال: فإن إنتاج شركة جنيرال موتورز للسيارات لا يقتصر بأي حال على السيارات بل يتعداها ليشمل السكك الحديدية ، والبرادات فضلا عن أن إنتاجها من السيارات يشمل عددا كبيرا من الماركات وكل ماركة تشمل عدة موديلات . وهذا ما أكدته الدراسة التي أجرتها جامعة هارفارد إذ تبين أن 187 شركة متعددة الجنسية تنتج كلا منها في المتوسط 22 منتجا مختلفا .

ج. التنوع في النشاط : (1)

لقد تجاوزت الشركات متعددة الجنسية الخط التقليدي للتركز الرأسمالي الذي كان يدور حول التكامل بنوعيه الرأسي والأفقي والذي محوره سلعة رئيسية محددة ، فتحوّلت هذه الشركات إلى مد أعمالها في نشاطات اقتصادية لا ترتبط فيما بينها علاقة فنية ما . فمن الأعمال المصرفية إلى الفنادق إلى الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج الحربي...الخ.

وعلى سبيل المثال:

- ✓ شركة فيات FIAT الإيطالية للسيارات تملك مؤسسة صحفية كبرى ؛
- ✓ الشركة الدولية البرق والهاتف تسيطر على شركة فنادق شيراتون ؛
- ✓ شركة إكسون كبرى شركات النفط العالمية تملك شبكة من الفنادق والمباني التجارية والعقارات .

د. التشتت الجغرافي:

لقد ازداد توجه الشركات متعددة الجنسيات نحو توزيع قطاعات وحدات الإنتاج على عدد كبير من الدول دون أن يترتب على ذلك فقدان هذه الشركات لتبعية وحداتها الخارجية وفروعها للمركز الرئيسي .

فقد أظهرت الدراسة التي أجرتها جامعة هارفارد أن كلا من الشركات التي أجريت عليها الدراسة تمارس نشاطها في المتوسط في إحدى عشر دولة ولبعض الشركات نشاط في نحو مئة دولة .

فعلى سبيل المثال : تستثمر شركة التلغراف العالمية رؤوس أموالها في 71 بلدا ، وشركة موبيل أويل في 63 بلدا .

(1): نفس المرجع، ص50.

هـ. تركيز الإدارة: (1)

إن التقييم الدولي للعمل - سواء على صعيد الإنتاج أو البحث - وجد تبريره في عدم جعل الفروع تنافس بعضها بعضا ، ولهذا فقد أخذت الشركات متعددة الجنسيات تمارس سيطرة مركزية كاملة ، من البلد الأصلي على فروعها الأجنبية المنتشرة في أنحاء العالم ، حيث تعمل جميع الفروع تحت نظام إنضباطي دقيق وفي إطار استراتيجية عالمية وسيطرة عالمية مشتركة.

فالمركز الرئيسي لهذه الفروع الأجنبية هو وحده الذي يقوم برسم الاستراتيجيات وتقرير المواقع التي يوجه إليها الاستثمار ، ويعمل على تحديد أسواق التصدير ورسم برامج الأبحاث بكافة فروع والأسعار التي تفرض للمنتجات بما يحقق الربح الذي ترغبه الإدارة المركزية.

وقد ساعد التقدم التكنولوجي في استخدام الحاسبات الإلكترونية في جمع وتصنيف المعلومات ومعالجتها بالأساليب الحديثة في نشوء هذه المركزية ، حيث تستطيع الإدارة المركزية في غضون ساعات الحصول على تقرير دقيق كامل يكشف حركة الإنتاج والمبيعات في كافة الفروع المنتشرة في عشرات الدول والمواقع .

و. التفوق التكنولوجي:

لقد عمل الحجم الاقتصادي الضخم للشركات متعددة الجنسيات والإنتاجية الهائلة التي حققتها على توفير الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية و التكنولوجية ، ولهذا يلاحظ أن معظم براءات الاختراع والعلامات التجارية هي في حوزة تلك الشركات . ولاشك أن امتلاك هذا التقدم التكنولوجي على كافة المنافسين ما هو إلا سلاح لفرض سيطرتها عليهم ، حيث تلجأ هذه الشركات إلى الاتفاقات الخاصة لمنع استخدام البراءات و التي غالبا ما تتضمن ضغوطا اقتصادية و تجارية على المؤسسات و الشركات الوطنية بما يعيق حرية التصرف ويحد من استخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة .

بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات متعددة الجنسية تؤدي دورا خطيرا في ظاهرة هجرة الأدمغة أي هجرة العقول العلمية والفكرية والتقنية وأصحاب الخبرات المختلفة من بلدان العالم النامي إلى الدول التي توجد فيها المقر الرئيسي لهذه الشركات ، وبسبب ما تتميز به هذه الشركات من خصائص فقد أصبح لها

(1) : نفس المرجع ، ص 51 .

السيطرة الكاملة في بعض صناعات البلدان النامية خاصة تلك التي تحتاج إلي تقنية متقدمة مثل : الحاسبات الإلكترونية ، و الأجهزة الصناعية كما أنها تعمل في مجال إنتاج المواد الأولية الاستخراجية و الصناعية وفي قطاع الخدمات كمصارف التأمين و السياحة والمشروبات الغازية ، وتنفذ بعض مشروعات الأشغال العامة كالطرق والجسور ومحطات تحلية المياه والكهرباء .⁽¹⁾

تمارس الشركات متعددة الجنسية⁽²⁾ ومعظمها يملكها القطاع الخاص نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن بعض الشركات الرئيسية التي تملكها الدولة في بعض بلدان المنشأ (في العالم النامي أساسا) وفي بعض الصناعات (لاسيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية) قد أخذت تتوسع أيضا في الخارج على نحو متزايد.

وحسب تقديرات الأونكتاد يشمل عالم⁽³⁾ الشركات متعددة الجنسيات نحو 77000 شركة أم سنة 2005 وأكثر من 770000 فرع أجنبي وبلغت القيمة المضافة لهذه الفروع الأجنبية في عام 2005 نحو 4.5 تريليون دولار ووظفت نحو 62 مليون شخص وصدرت سلعا وخدمات بقيمة تجاوزت 4 تريليون دولار .

ولا تزال تهيمن على عالم الشركات متعددة الجنسيات شركات الثلاثي - الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان - التي هي موطن 85 شركة من الشركات عبر الوطنية المائة الرائدة في عام 2004 وهناك خمسة بلدان (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان) هي موطن 73 شركة من الشركات المائة الرائدة في حين أن 53 شركة منها هي من الاتحاد الأوروبي ، ويتصدر قائمة الشركات متعددة الجنسيات غير المالية المائة الرائدة في العالم شركات جنيرال إلكتريك و فودافون وفورد التي يبلغ نصيبها معا قرابة 19 % من مجموع أصول هذه الشركات المائة .

وتهيمن صناعة السيارات على هذه القائمة ، تليها صناعة المستحضرات الصيدلانية ثم الاتصالات ، غير أن الشركات من البلدان الأخرى أخذت تتقدم على الصعيد الدولي فقد بلغت مجموع مبيعات الشركات متعدد الجنسيات في البلدان النامية حوالي 1,9 تريليون دولار في عام 2005 ووظفت نحو 6

(1) : مرجع سبق ذكره ، ص 52.

(2):CNUCED , Rapport Sur L'investissement Dans le Monde , " *VIDE en provenance des pays en Développement ou en Transition Incidences sur Le Développement* " ,2006, pp 06-09.

(3) : Ibid , P09.

ملايين شخص وفي عام 2004 كانت هناك خمس شركات من الاقتصادات النامية في قائمة الشركات عبر الوطنية المائة الرائدة ، ومقراتها جميعا في آسيا وثلاث منها تملكها الدول وتصدر هذه الشركات الخمس و هي : هوتشيزون وامبوا Hutchison Whampoa (هون كونغ، الصين) وبتروناس Petronas(ماليزيا) وسنغل Singatel(سنغافورة) وسامسونغ إلكترونيكس Samsung Electronics (جمهورية كوريا الجنوبية) ومجموعة سيتيك Citic Group (الصين) قائمة أكبر مئة شركة عبر وطنية من البلدان النامية.

II.1.6.2 صور الاستثمار الاجنبي المباشر :

تتباين أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتتعدد تبعا للأهمية النسبية و الخصائص المميزة لكل شكل من هذه الأشكال ، ويقدر هذا التنوع والتباين في الأهمية والخصائص المميزة تتباين أيضا اختيارات و تفضيلات كل من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية والشركات متعددة الجنسية من ناحية أخرى فيما يتعلق بتبني شكل أو أشكال هذا النوع من الاستثمار .

ويمكن إرجاع هذا التباين في الاختيارات والتفضيلات إلى عوامل نذكر منها: (1)

1. اختلاف البنى الاقتصادية و الاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة والأهداف التي تسعى لاجتذابها من وراء الاستثمار الأجنبي ؛
2. اختلاف خصائص الشركات متعددة الجنسية أو التي ترغب في إنشاء استثمار مباشر مثل :حجم الشركة ، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ، مجالات النشاط الاقتصادي أهداف الشركة ، مدى درجة دولية نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تنشط فيها ...الخ ؛
3. خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه ، ودرجة المنافسة في السوق ؛
4. عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة ، متطلبات الاستثمار المالية والتقنية والفنية ، والأرباح المنشودة ، والمخاطر التجارية وغير التجارية .

(1) : أبو قحف عبد السلام ، "اقتصاديات الاستثمار الدولي" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 356 - 355.

وكما رأينا سابقا ينطوي الاستثمار الأجنبي على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو للبيع أو التصنيع أو الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ويعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين أساسيين هما :

الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك و الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:

يعرف هذا الشكل للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " نوع خاص من توظيفات رأس المال وهو عادة يتمثل في فروع ، حيث المساهمة برأس المال فيها تكون تقريبا متساوية بين شريكين من جنسيتين مختلفتين وهما الشريك الأجنبي والمحلي (الدول المضيفة)".⁽¹⁾

وهو كذلك : " أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرات وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية ".⁽²⁾

وفي تعريف آخر : " الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكامل عليه " .

وقد تكون المشاركة مع الرأس المال الوطني الخاص أو العام - الحكومي - أو الاثنين معا وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة أجنبية أو منظمة دولية ، وإن كان يأخذ غالبا شكل المستثمر الخاص ، وقد يكون الشريك المحلي فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها ، وتفضل الشركات الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفرادا أو شركات خاصة وذلك لاعتقادهم بأن المستثمر المحلي الخاص يكون أكثر استعدادا

من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة و التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية .

(1): Bernard Guilhon ، « *Les Firmes Globales* » ، éditons Economica ، Paris-France ، 1998 ، P 37.

(2): عبد السلام أبو قحف ، " الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية " ، مؤسسة شباب العاصمة، الإسكندرية ، 2003 ، ص 15.

ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيف ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية. (1)

مما سبق يمكن القول أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب الآتية:

1. اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف ؛

2. أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص ؛

3. أن المشاركة قد تكون بحصة من رأس المال ، أو قد تكون في شكل تكنولوجيا، أو تقديم المعلومات والمعرفة التسويقية أو الخبرات الإدارية... الخ ؛

4. وفي جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع لأنه العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات تسليم المفتاح عقود الإدارة وغيرها من بدائل الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تطورت الاستثمارات المشتركة خلال السبعينات من القرن الماضي في إطار العلاقات الاقتصادية شمال جنوب ، حيث ترى البلدان النامية في هذا النوع من الاستثمار أنه أحسن وسيلة لمراقبة عمل الشركات متعددة الجنسيات الغربية حيث كان مبدأها هو إنشاء مشروع مشترك بين مؤسسة محلية وأخرى أجنبية بحيث تتراوح نسبة المشاركة بين (50/50 - 40/60) وتتميز هذه المشاريع بـ:

✓ تقاسم المخاطر؛

✓ أثر الاتحاد (L'effet De Synergie) ؛

✓ كما أنها تعتبر طريق ممتازة لاخترق الأسواق . (2)

إلا أن محفزات إنشاء هذه المشاريع المشتركة (الاستثمار المشترك) يختلف حسب تواجدها .

أ. فإذا كانت متواجدة بالبلدان الصناعية (المتقدمة):

(1): زغدار أحمد ، " تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة- دراسة تحليلية " ، مجلة أبحاث روسيكادا ، العدد رقم 03 ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ديسمبر 2005 ، ص 167.

(2) : Denis Tersen / J.Luc bricout , Op.cité , pp 10-11.

إن إنشاء مشاريع مشتركة (استثمارات مشتركة) في البلدان المتقدمة هو نتيجة أو استجابة لاستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات وذلك من أجل:

✓ الإسراع في عملية التدويل ؛

✓ اقتسام تكاليف التطوير والتي تكون مرتفعة أكثر فأكثر في القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة (Haute Technologie) ؛

✓ تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير (اقتصاديات سلمية) .

مثل : الشراكة بين (Mutsubishi /Volvo) في هولندا في قطاع السيارات والشراكة بين (Bellsouth /Thyssen) التي تمت بألمانيا سنة 1995 وذلك في مجال الاتصالات .

ب. في البلدان النامية :

إن إنشاء استثمارات أجنبية مباشرة في البلدان النامية لا يخضع إلى استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات كما هو الحال في الدول المتقدمة بل هي ناتجة عن قيود قانونية أو غير مباشرة تفرضها البلدان النامية مثل: منح الأولوية في الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات التي تقيم شراكة مع المستثمر المحلي.

وبهذا لا يوجد بدائل أخرى للشركات الأجنبية التي تريد أن تتواجد في بلد نامي وعن الأمثلة عن هذا النوع من الاستثمارات المشتركة .

الشراكة بين (Accor/Royal Dutch-Shell) في المجر والشراكة بين (IBM /PSA) في الهند.

ج. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة

✓ مزايا الاستثمار المشترك

من حيث المزايا يمكن القول بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم (إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته) في :

1. زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا، وخلق فرص جديدة للعمل بالإضافة إلى تحسين

ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو التقليل من الاستيراد؛

2. تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمات المختلفة بالدول المضيفة ؛⁽¹⁾
3. تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال الدول المضيفة عن الدول المتقدمة ، حيث يضمن الاشتراك وجود ممثل للمصالح الوطنية في إدارة المشروع الاستثماري وبالتالي توجيه سياسات الاستثمار بما يحقق هذه المصالح خاصة عندما تتعارض فيها سياسات الشركة مع المصالح الوطنية مثل: تفضيل الشركات الأجنبية المنتجة للنفط زيادة حجم إنتاجها السنوي ، وبالتالي اختصار العمر الإنتاجي للحقول بقصد الإسراع في تحقيق أكبر عائد مرتفع ، بينما تجد السياسات الوطنية المصلحة في وضع حد أقصى للإنتاج بهدف توزيع الاحتياطي الموجود بالحقول على عدد أكبر من السنوات ؛
4. يفتح الاشتراك المجال أمام الدول المضيفة للاستفادة من العائد المرتفع الذي تحققه الاستثمارات الأجنبية ، فالمستثمر الأجنبي لا يتخذ أي قرار بالاستثمار إلا بعد إجراء سلسلة من الدراسات والتحليلات بقصد التأكد من جدوى هذه الاستثمارات ، كذلك فإنه يوفر كافة الظروف المؤدية لهذه الأرباح مثل : التكنولوجيا المتقدمة والإدارة الفنية وأنظمة التسويق المتطورة فضلا عن العلاقات والمصالح في الأسواق الخارجية.

✓ عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة

أما عن عيوب هذه الاستثمارات فتكمن في :

1. حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار ؛
2. أن تحقيق المنافع السالفة الذكر وغيرها يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على توفير القدرات الفنية والإدارية والمالية التي تشارك المستثمر الأجنبي رسم السياسات الاستثمارية للمشروع ؛

(1): عبد السلام أبو حقف ، " الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية " ، مرجع سبق ذكره ، ص17.

3. أن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدولة المضيفة الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها من الأهداف المنشودة أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.

د. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي (الشركة متعددة الجنسيات)

✓ مزايا الاستثمار المشترك

1. يساعد الاستثمار المشترك (في حالة نجاحه) في زيادة فرص المستثمر الأجنبي في الحصول على موافقة الدول المضيفة بإنشاء مشاريع استثمارية مملوكة بالكامل ؛
2. يعتبر الاستثمار المشترك أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى المستثمر الأجنبي في حالة وجود قيود وعوائق على تملكه لمشروعات استثمارية خاصة بالكامل في بعض المجالات الاقتصادية كالزراعة والبتروكيمياويات ، صناعة الكهرياء والتعدين... الخ ، لما يتيح من تحقيق قدرا مقبولا من الأرباح إذ ما قورن بأنواع الاستثمار غير المباشر مثل : تراخيص الإنتاج ، عقود الإدارة... الخ؛
3. يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توفر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بسوق البلد المضيف لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق المعني؛
4. يساعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيفة وإنشاء قنوات التوزيع ، وحماية مصادر المواد الخام والأولية للشركة الأم ؛
5. تقليل المخاطر غير التجارية مثل: التأميم والمصادرة ، فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة عن التعرض لأي خطر تجاري ؛
6. تدليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان المشارك هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة مثل: شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي ؛

7. يعتبر الاستثمار المشترك وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء؛
8. تسهيل مهمة الشريك الأجنبي (الشركة متعددة الجنسيات) على الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الأولية اللازمة ؛
9. إن وجود مستثمر محلي في مشروع الاستثمار يسهل أمام المستثمر الأجنبي حل المشكلات الخاصة باللغة ، العلاقة العمالية ، الإنسانية وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تواجه كافة الأنشطة الوظيفية للشركة و المستثمر الأجنبي ، وتجدر الملاحظة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يلاءم المستثمرين الأجانب والشركات الصغيرة الحجم التي ترغب بعرض نفسها على السوق.

✓ عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

1. احتمال نشوء تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (المستثمر المحلي والأجنبي) مثل: حالة إصرار الطرف الوطني على المساهمة بنسبة معينة في رأس المال في مشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي ، وخاصة تلك المتعلقة بالرقابة على النشاط وإدارته ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار ككل سواء في مجال التسويق ، الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو حتى التمويل ؛
2. ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وذلك نتيجة احتمال محاولة الطرف الوطني إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية محددة ، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المعينة ؛
3. إن انخفاض قدرات المستثمر الوطني الفنية والمالية قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل ؛
4. إلزام المستثمر الأجنبي بقبول شروط وقيود صارمة على التوظيف ، التصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم .

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: (1)

تتمثل هذه المشروعات في قيام الشركات الأجنبية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة وتعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلاً لديه ، وهذا لما لها من مزايا إيجابية مختلفة.

أما بالنسبة للدول المضيفة وخاصة النامية منها فهي كثيراً ما تتردد في التصريح للشركات الأجنبية بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار ، حيث يعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين الدولي والمحلي وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها ، من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أنه بالرغم من ذلك نجد أن هناك زيادة في حدة المنافسة بين الدول النامية بل والدول المتقدمة الصناعية كذلك لجذب مثل هذه الاستثمارات .

أ. مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل بالنسبة للدولة المضيفة

✓ مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل

1. زيادة حجم تدفقات النقد - رأس المال الأجنبي - إلى الدولة المضيفة ؛
2. يساهم كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة ، مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسين موازين مدفوعات الدول المضيفة ؛
3. المساهمة البناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدول المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة غير المباشرة منها ويتحقق هذا بافتراض وجود جهاز جيد يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب مع متطلبات التنمية بالدولة المضيفة ؛
4. خلق فرص للعمل المباشر أو غير المباشر سواء في مراحل التأسيس والإنتشاء أو في مراحل التشغيل ؛

(1): أبو قحف عبد السلام ، "اقتصاديات الاستثمار الدولي" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 370 - 374 .

5. تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾ أدى بالكثير منها إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار فيها كوسيلة أو كورقة رابحة نسبية في تشجيع تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية تقريبا في نوع وطبيعة الامتيازات والحوافز والتسهيلات التي تقدمها .

✓ عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل بالنسبة للدولة المضيفة

أما من ناحية العيوب فكما سبق الإشارة فإن الدول خاصة النامية منها تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

ب. مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

✓ مزايا الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل

1. يوفر هذا النوع من الاستثمار الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة تسويقية كانت أم إنتاجية أم مالية والسياسة الخاصة بالموارد البشرية ؛
2. كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها عن انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية ؛
3. يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في تخطي المشكلات الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل: التراخيص ، التوكيلات ، الاستثمار المشترك وعقود الإدارة وغيرها ؛
4. يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار كذلك في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات ؛
5. إن الشركة متعددة الجنسيات إذا ما استطاعت بناء صورة ذهنية جيدة ومقبولة لدى الجمهور في الدولة المضيفة ، فإنه من المحتمل جدا أن تصبح مهمتها سهلة للغاية وذلك فيما يختص بتنفيذ سياسات التوسع ، والتسويق وغيرها من سياسات الأعمال بالإضافة إلى سهولة حصولها

(1): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

على التسهيلات المختلفة والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها خاصة ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية أو المستوردة والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها .

✓ عيوب الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل

أما بخصوص العيوب المرتبطة بالاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي فيمكن النظر إليها من وجهين:

1. ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل هذا النوع من الاستثمار بالمقارنة بالاستثمارات المشتركة ، حيث يتحمل المستثمر الأجنبي وحده كافة التكاليف منذ إرساء اللبنة الأولى للمشروع إلى حين بداية ظهور أول منتج ؛

2. يمكن أن تتعرض هذه الاستثمارات للأخطار غير التجارية مثل : نزع الملكية (*) والتأميم ، المصادرة ، التصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة .

3. مشاريع وعمليات التجميع:

تنشأ هذه المشاريع من خلال إبرام اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني عام أو خاص حيث يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين - سيارة مثلا - لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا .

وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ مقابل عائد مادي يتفق عليه .

(*) نزع الملكية " هي حرمان مالك العقار من ملكه جبرا عنه للمنفعة العامة مقابل تعويضه عما ناله من ضرر". إذا فهو إجراء إستثنائي يرد على العقار عموما ولا يجوز اللجوء إليه إلا إذا أجازته القانون ,وبشرط أن يتم ذلك تحقيقا لمنفعة عامة مع دفع تعويض عادل لمالك العقار ومثال على ذلك نزع الملكية الخاصة لبعض الأراضي بغرض إنشاء طريق عام أو لإقامة سكة حديدية. المصادرة "وهي عقوبة توقع في حق شخص أو أشخاص معينين ويمقتضاها تستولي الدولة على كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لهؤلاء الأشخاص دون أداء أي تعويض ". التأميم "هو عملية تتصل بالسياسة العليا تقوم بها الدولة من أجل تغيير بنائها الاقتصادي تغييرا كليا أو جزئيا بحيث تكف يد القطاع الخاص عن المشروعات الصناعية أو الزراعية ذات الأهمية ، لتضمها إلى القطاع العام خدمة لمصالح الأمة ". للمزيد من المعلومات راجع :

✓ دريد محمود السامرائي ، " الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية " ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2005 ، ص ص 106 - 113 .

✓ هشام على صادق ، " الحماية الدولية للمال الأجنبي " ، دار الفكر الجامعي ، 2002 ، ص ص 18-19 .

و بهذا تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهاذين الشكلين من الاستثمار على عقود التجميع.

II.2 الاستثمار الأجنبي المباشر (محدداته ، مصادره و اتجاهاته):

II.2.1 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي:

إن قرار الاستثمار في أي مشروع هو دالة في العديد من العوامل ، ويتعلق بعضها بالموارد المالية والقدرات الإدارية والتكنولوجية للمشروع ، ويتعلق البعض الآخر بمدى ملائمة البيئة المحيطة ومدى مساهمة هذه الأخيرة في إنجاح المشروع من خلال الوصول بالتكاليف إلى حدتها الأدنى وبالتالي تحقيق أكبر ربح ممكن .

لكن الأمر مختلف بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن هناك عوامل أخرى تؤثر على القرار الاستثماري وعلى حجم الاستثمار والدولة التي يتجه إليها ، أي أن توفر المقومات السابقة الذكر في السوق المحلي الذي تنشط فيه الشركة متعددة الجنسيات لا يعني بالضرورة إمكانية تحقيقها للنجاح والفعالية في الأسواق الأجنبية لأن ذلك النجاح مرتبط بعدة عوامل .

فمن هذه العوامل ما يتعلق بالدولة المضيضة و مجموعة المتغيرات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والثقافية المرتبطة بها حيث يجب أن يؤخذ المشروع الاستثماري الأجنبي بعين الاعتبار :

1. متوسط دخل الفرد ومعدل النمو في الدخل الوطني للبلد المضيف ؛

2. عادات وأذواق المستهلكين ؛

3. اتجاهات الحكومة والأفراد ؛

4. الاستثمارات الأجنبية الأخرى و اتجاهاتها .

وهناك من العوامل كذلك ما يرتبط بخصائص الشركات متعددة الجنسيات وأهدافها ، هذا بالإضافة إلى سياسة الدولة الأم وطبيعة العلاقات السياسية و الاقتصادية التي تربطها بالدولة المضيضة وكذلك علاقات كل من الدولتين (الأم ، المضيضة) بالدول الأخرى .

وفيما يلي عرض وتحليل لبعض وجهات النظر الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافع الشركات متعددة الجنسيات.

II.2.1.1 نظرية التحركات الدولية لرأس المال: (1)

تبني هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة ، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال ناتجة عن اختلافات في أسعار الفائدة بين الدول .

فالاستثمار المباشر إذن هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة ، وينبع هذا الرأي من فكرة مؤداها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية ، فلو كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدول الأم و بافتراض أن التكلفة الحدية متساوية ، فهنا يوجد حافز للاستثمار في الخارج منه في الدولة الأم .

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر وذلك لعدة أسباب منها :

✓ أنها تفترض أن هناك معدلا واحدا للعوائد بين الأنشطة المختلفة ، كما أنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات ؛

✓ كما أن عامل الربحية كما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج لأن هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في قرار الاستثمار مثل: توسيع نطاق السوق .

II.2.1.2 نظرية عدم كمال السوق :

تقوم هذه النظرية على افتراض عدم كمال السوق الناجم عن غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ، و انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول ، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة

(1): للمزيد من المعلومات راجع:

✓ أميرة حسب الله محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.
 ✓ م . إيهان كوزي وآخرون ، " العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم - طريقة جديدة للنظر إلى العولمة المالية بإعادة فحص تكاليفها ومنافعها "، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، المجلد 44 ، العدد 01 ، مارس 2007 ، ص ص 9-15.

الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة⁽¹⁾ هذا بالإضافة إلى عدم كمال المعلومات .

فالشركات⁽²⁾ حسب هذه النظرية تتجه للاستثمار في الخارج فقط إذا ما تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة ، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية وهذه المميزات تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي .

وبمعنى آخر ، فإن توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الأخيرة نحو الاستثمارات الأجنبية ، لأنها ستمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرارها الخاص بالاستثمار ومثال على المميزات التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات : قيام الشركة الأجنبية بإنتاج منتجات متميزة (والتي لا يمكن إما للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية) أو انخفاض تكلفة الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير أو التميز الإداري والضريبي ، أو حتى مهارات التسويق...الخ.

ويعتبر التملك المطلق للمشروع هو الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث يرى هود ويونغ (Hood et Young)⁽³⁾ أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق ، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق ، كما أن للسلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثمة فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق .

(1): عمر صقر ، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة" ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 2002 - 2003 ، ص48.

(2): رضا عبد السلام ، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة" ، ط 1، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 ، ص42.

(3): عمر صقر ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

وقد تم دراسة الاستثمار الاجنبي المباشر في ضوء ذلك من زاوية ساكنة تتناول دوافع المنشآت الصناعية ، ومن زاوية متحركة تركز على اعتبارات دورة حياة المنتج .⁽¹⁾

1. بالنسبة لمدخل المنشأة الصناعية ، فإن الاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل ، مع امتلاك مزايا احتكارية أو شبه احتكارية مثل : التقدم التكنولوجي ، القدرة على تنويع المنتجات ، توافر رؤوس الأموال الإنفاق الضخم على البحوث والتطوير ، توفر المهارات الإدارية التنظيمية ... الخ وذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة ، بحيث تكون هذه المزايا عوضا لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها في الخارج ، بحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجأ إليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح ترخيص ؛
2. أما بالنسبة للتفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الاجنبي المباشر فقد تم توضيحه من خلال نموذج " دورة حياة المنتج " لفيرنون Vernon والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي المباشر .

حيث افترض فيرنون Vernon أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى بمضي الزمن وذلك نظرا لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة التي تنقسم طبقات Vernon إلى ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى: ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة وهي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث والتطوير (R&D) كما أن لديها عددا كبيرا من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية .

مما يسمح باختبار المنتج الجديد في الدولة الأم ، ثم يتم تصدير المنتج إلى دولة متقدمة أخرى وذات ظروف طلب متشابهة وذلك لتلبية الطلب الاجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع

(1): للمزيد من المعلومات راجع : أميرة حسب الله أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

- Denis Terson /Jean – Luc Bricout , Op.cité , p 62 .

حيث يمثل نشاط التصدير نقطة الدخول النمطية في التجارة الدولية لكافة المنشآت (1).

المرحلة الثانية :

وتتميز باستمرار وتزايد الطلب الخارجي على المنتج الجديد ، مما يعطي الفرصة للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير ، كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وفي نفس أسواق التصدير وذلك لتدعيم مركزها الاحتكاري.

المرحلة الثالثة :

في هذه المرحلة تستخدم المنافسة بشكل كبير ، وتصبح التكنولوجيا أكثر نمطية ، وتميل المنتجات لأن تكون كثيفة العمالة ، كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج مما يدعو الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الأقل تكلفة ، حيث تستخدم هذه الدول كقاعدة تصدير إلى الدولة الأم وإلى الدول المتقدمة الأخرى حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها السوقي الكبير.

إن من أهم ما يميز هذه النظرية هو تأكيدها على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لجذب وتوظيف الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ، كما أنها تؤكد أهمية الابتكار والتفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات الشركات متعددة الجنسية و امتداد نشاطها الاستثماري في الخارج ، إلا أنها من ناحية أخرى تغفل الدوافع الأخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات ، وهذه الدوافع قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ، كما أن النظرية تعامل كل مرحلة من المراحل الثلاث على استقلال وهي في الحقيقة ليست كذلك . (2)

(1) : للمزيد من المعلومات راجع :

- ✓ أمين السيد أحمد لطفي ، " المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات " ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، (دون ذكر الطبعة و سنة نشر) ، ص 27.
- ✓ حسين بن رقدان الهجوج ، " اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول التعاون الخليجي " ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة - الشارقة ، 2006 ، ص 63.
- ✓ محمد السيد سعيد ، " الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة " ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت، 1986 ، ص ص 26-32.

(2): رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

إضافة إلى ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول ، هل يقتضي هذا النوع العمل من داخل الدولة الأم من حيث المبدأ ؟ لا، بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة.

ولهذا ربما تنطبق هذه النظرية على قطاعات معينة مثل: المنتجات الغذائية ولكن الأشكال الأخرى للاستثمار مثل: التنقيب عن البترول أو السياحة كالفنادق ، لا يمكن أن تثار بشأنها نظرية "دورة حياة المنتج".

II.2.1.3 نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (نظرية الحماية): (1)

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق فمن ناحية ، أن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة و الاستثمار الدولي بما يتوافق وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات المحلية بالدول المضيفة . ومن ناحية أخرى ، أن نجاح الشركات الأجنبية في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة ومن ثم ظهرت نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ، ويقصد بها الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الإدارة...الخ إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود الترخيص والإنتاج...الخ وذلك لأطول فترة ممكنة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

حيث تقوم هذه النظرية على أساس مفاده أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة وهذا يستلزم قيامها بتدويل عملياتها داخليا ، أي تنفيذ هذه الأنشطة داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.

حيث يرى هود ويونغ (Young et Hood) في هذا الخصوص ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة ، الخبرة ، الاختراعات...الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من

(1): أبو قحف عبد السلام ، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ويحقق الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار أجنبي مباشر عدة مزايا للشركات المستثمرة منها:

(1)

1. تحقيق معدلات ربح أعلى نسبياً مما يمكن تحقيقه في الداخل؛
 2. تقليل تكلفة المعاملات مثل: نفقات الاتصالات والنفقات الإدارية إلى أدنى حد ممكن؛
 3. زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين تخطيط ومراقبة الإنتاج خاصة فيما يتعلق بالإمداد بالمدخلات الهامة للإنتاج؛
 4. التغلب على التدخلات الحكومية (التعريفات الجمركية، الضرائب، الحصص، التحكم السعري) من خلال تحويل الأسعار والقدرة على استخدام التمييز السعري.
- أما بخصوص جدوى هذه النظرية، فإنه يلاحظ أن ممارسات الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة وقد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات. ومثال على ذلك يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم تضمنها موثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية.

والملاحظ أن هذه النظرية تعطي اهتماماً أقل إلى الإجراءات والضوابط و السياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة، هذه الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من جدوى إجراءات الحماية التي تطبقها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.

II.2.1.4 نظرية الموقع: (2)

تركز نظرية الموقع اهتمامها على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدولة المضيفة للاستثمار.

هذه العوامل الموقعية تؤثر على قرارات الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين الاستثمار بهذه الدول أو التصدير إليها ومن أهم هذه المحددات (العوامل): (3)

(1): أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(2): عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(3): أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

1. العوامل المرتبطة بالسوق مثل: حجم الأسواق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة؛
 2. العوامل التسويقية مثل: درجة المنافسة ، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان ؛
 3. العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام ، مدى توافر الأيدي العاملة و انخفاض تكلفة العمالة ، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى ؛
 4. ضوابط التجارة الخارجية مثل: التعريف الجمركية ، نظام الحصص ، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد ؛
 5. العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار مثل: الاستقرار السياسي ، مدى استقرار سعر الصرف نظام الضرائب ، توفر البنية الأساسية ، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار ؛
 6. الحوافز و الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب ؛
 7. عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة ، المبيعات المتوقعة ، الموقع الجغرافي ، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج .
- ولقد قام كل من روبوك و سايمند (Robok And Simmonds 1983) بتقديم نظرية الموقع المعدلة (الجديدة) حيث أضافا عددا من المحددات (العوامل) التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قام بتقسيم هذه المحددات إلى :
- مجموعة من التغيرات الشريطية:** متمثلة في خصائص المنتج والدولة المضيفة وعلاقتها بالدول الأخرى.
- مجموعة من المتغيرات الدافعة :** متمثلة في الخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي.
- مجموعة من المتغيرات الحاكمة:** وتتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيفة والعوامل الدولية والخصائص المميزة للدولة الأم للشركة.
- بالنظر إلى جوهر نظرية الموقع فإنها بالرغم من إشاراتنا لبعض المحددات التي تتناولها النظرية السابقة الذكر ، إلا أنها تميزت عن غيرها من تلك النظريات بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل : الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومات الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية خارج حدودها بالإضافة إلى العوامل الأخرى مثل : زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية.

II.2.1.5 النظرية الانتقائية: (1)

لقد طور ديننج Duning المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاثة مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة التالية:

نظرية المنشأة الصناعية ، ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع وقد أوضح ديننج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل وذلك لمواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة حيث تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل : التسويق ، التمويل و المعرفة الفنية و التكنولوجيا المتقدمة هذا بالإضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتج سهولة الوصول إلى الأسواق ، اقتصاديات الحجم الكبير ... الخ ؛

2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل: التصدير أو الترخيص وذلك كوسيلة للتغلب على التدخل الحكومي وتخفيض تكلفة المعاملات ، التعويض عن غياب الأسواق المستقبلية ، التحكم في منافذ البيع إلى... الخ ؛

3. أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية(مزايا الموقع) أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل : انخفاض الأجور ، اتساع السوق ، توافر المواد الأولية. إن ما يراه Duning أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السابقة . فامتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى ، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدولة المضيفة .

ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ، ويجب أن تقتزن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة وأخيرا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.

(1): نفس المرجع ، ص 34.

II.2.2 المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر:

من المعلوم أنه لا يمكن حدوث تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلا إذا سمحت الدولة المضيضة له بالدخول ، ومن ثم تقوم المحددات المتعلقة بالدولة المضيضة (مزايًا مكانية) بدور مؤثر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي ما يلي سيتم عرض المحددات الأكثر أهمية .

II.2.2.1 الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه المتحقق: (*)

يعد حجم السوق أحد المتغيرات المهمة التي تؤثر في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية وذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع لاقتصاديات الحجم (1).

فعندما يكون حجم السوق كبيراً يعني هذا أنه بحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية متطلباته الأولية وهنا تنخفض التكاليف الإنتاجية إلى حدها الأدنى ، وتزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف الكلية مما يزيد في الأرباح المحققة من المشروع.

ولقد توصلت الدراسات الحديثة إلى إيجاد علاقة ارتباط قوية بين الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مقياس لحجم السوق وبين الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد المضيف.

حيث أن نمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف.

وبالتالي يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيضة ، حيث تلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير الكثير من الشركات المحلية والأجنبية ، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة.

(*) الناتج المحلي الإجمالي هو : "القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة والمعرضة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة " أنظر: ضياء محمد مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 13.
(1): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول ، كذلك يساعد كبر حجم الناتج المحلي الشركات التي تعمل في المنتجات القابلة للإنتاج على تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير. (1)

II.2.2.2 أسعار الصرف:

سعر الصرف هو: "السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي".

ويؤثر ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه تأثيرا مباشرا على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والمواد والأجور وتكاليف النقل... الخ ، وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤدي إلى عدول القرار الاستثماري في دولة معينة ويتحول إلى دولة أخرى. (2)

إن للتغير في سعر الصرف تأثير في سعر الفائدة وبالتالي فإن كلفة الاستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الاستثمار الأجنبي والمحلي.

وقد أثبتت بعض الدراسات أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة ، مقارنة بالبدائل الأخرى والمتمثلة في تحويل هذه العوائد للخارج أو إعادة توزيعها .

بالإضافة إلى ذلك فإن تقلبات أسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري (3) حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير القيام بدراسات جدوى كما تعرض المستثمر لخسائر باهظة غير متوقعة كما أنها تؤثر على قدرتهم على تقدير حجم ثروتهم مما ينعكس على القرار الاستثماري.

II.2.2.3 معدل التضخم: (4)

إن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير ، وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال ، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات كما أن لارتفاع معدلات التضخم

(1): عمر صقر ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

(2): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

(3): عمر صقر ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

(4): نفس المرجع ، ص 53.

(*) في الدولة المضيفة تبعاته على مدى رحية السوق وكذلك فساد المناخ الاستثماري . ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10% سنويا فإذا بلغ 30% أو 40% أو تجاوز سنويا 100% فإنه يدخل منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية.

بالإضافة إلى كل هذا فإن التضخم يشوه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل وابتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل ، نتيجة ارتفاع مخاطر الاستثمار في المشاريع طويلة الأجل.

وغالبا ما تعتبر معدلات التضخم المرتفعة (1) مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في خلق مناخ استثماري غير موات.

وينتج التضخم عن زيادة العرض النقدي ، بحيث يكون المتوفر في أيدي الأفراد من النقود أكثر من السلع والخدمات المعروضة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيكون العرض قاصرا عن تغطية الطلب.

ومن أسباب التضخم أيضا الإفراط في الطلب كنتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري العام والخاص ، وكذلك ارتفاع الأجور وغيرها من التكاليف بمعدلات تفوق زيادة الإنتاجية .

إذن فالتضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار المباشر إلى الدول المضيفة .

II.2.2.4 شروط التبادل التجاري:

وهي عبارة عن الرقم القياسي لأسعار الصادرات نسبة إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات حيث أن تحسين شروط التبادل التجاري الذي ينشأ عن الارتفاع النسبي في الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات يؤثر إيجابا على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الاستثمار وبالتالي يؤثر على الاستثمارات الأجنبية.

(*) التضخم " يقصد به وجود ارتفاع عام في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد بسبب الإفراط في الطلب " أنظر: راشد البراوي ، " الموسوعة الاقتصادية " ، ط 2 ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، 1987 ، ص 170 .

(1): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

كما أن تحسینه يؤثر على الصناعات التصديرية بحيث يزداد مستوى ما يحققه هذا القطاع من أرباح ، بالإضافة إلى تحسين مداخل القطاعات الأخرى المرتبطة به وبالتالي تحسن الدخل الوطني مما يؤثر إيجاباً على الاستثمارات الأجنبية.

والتأثير الآخر لشروط التبادل التجاري هو تأثيره على الحساب الجاري ، وبالتالي على السياسات الاقتصادية الحكومية ، فتحسين هذا الشرط يعني تحسن الميزان التجاري وبالتالي فإن الحكومة ستتبع سياسات توسيعية من شأنها تحفيز النشاط الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أما التدهور في شروط التبادل التجاري فإنه يؤدي إلى عكس ذلك تماماً.

II.2.2.5 الاستقرار السياسي والاقتصادي: (1)

يعتبر الاستقرار السياسي من بين عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية ، إذ أن المحيط السياسي له تأثير على النشاط الاقتصادي عموماً ونشاط الشركات خصوصاً ، وحجم المبيعات يضطرب في الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة ، ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي نجد:

1. التعاقب السريع للحكومات فهذا يؤدي إلى التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية مما لا يسمح للمتعاملين الاقتصاديين بالتخطيط وبالتالي عدم الاستقرار بالنسبة للنشاط الاقتصادي؛
2. انقلاب الخلاقات السياسية إلى العنف ؛
3. الحروب الأهلية .

فعلى سبيل المثال فكرت شركة CARNATION (2) في إقامة مصنع لها لتعليب الألبان في إحدى الدول الإسلامية ، وأوضحت نتيجة الدراسة التي قامت بها الشركة احتمال حدوث تغيير نظام الحكم وبعد فترة قصيرة حدثت اضطرابات سياسية نجم عنها تغيير نظام الحكم فيها مما أدى إلى عدول الشركة عن قرارها بالاستثمار .

أما بالنسبة للاستقرار السياسي فإن أولى خطوات المشروعات الأجنبية المباشرة هو التأكد من هذا المناخ الاستثماري وذلك من حيث وجود قيود لمراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية وقوانين الاستيراد والتصدير والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك ، ومدى تفاعل الاقتصاد ضمن الأطر

(1): فريد كورتل ، " واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " ، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة 14-15 مارس 2004 ، ص 20 .

(2): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 69-70.

الإقليمية والدولية بالإضافة إلى استقرار المؤشرات الكلية كنتك المتعلقة بأوضاع الميزان التجاري والموازنة العامة وميزان المدفوعات من حيث العجز أو الفائض ومعدل التضخم والبطالة و حجم المديونية ونسبتها إلى الناتج القومي وغيرها من المؤشرات التي تشكل التصور الأوضح حول درجة الاستقرار الاقتصادي.

II.2.2.6 درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج:

يقصد بها مدى انفتاح الاقتصاد المضيف على الخارج وحجم تعامله معه ، وهناك عدة مؤشرات لهذا الانفتاح :

1. نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي ؛
 2. حاصل جمع الواردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
 3. حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- فرؤوس الأموال الأجنبية كنتيجة طبيعية تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج وتتبع وسائل تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية.

أما نظرية التمييز الجمركي فإنها تتوقع أن البلدان التي تضع قيودا وتقرض الكثير من الحواجز الجمركية وغير الجمركية على وارداتها بهدف الإبقاء على اقتصاداتها مغلقة في وجه التجارة العالمية ، تتجه إليها الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية حتى يقوموا بالإنتاج والتوزيع داخل تلك الدول تخطيا منهم لتلك الحوافز المفروضة على حركة التجارة.

وينظر باحثون آخرون إلى أن حركتي الصادرات والاستثمار الخارجي كحركتين مكملتين لبعضهما أكثر منهما بديلتين . وذلك من خلال قيام البلدان بتصدير سلعها المصنعة ونصف المصنعة بواسطة شركاتها المتواجدة في الخارج بعد أن تقوم هذه الشركات بمعالجة ما يلزم من تلك المنتجات قبل طرحها في الأسواق وبالتالي فإن وجود درجة عالية من الانغلاق سيؤدي إلى الحد من وجود هذه الاستثمارات وليس تشجيعها.

II.2.2.7 معدلات الاستثمار العام:

قد تؤثر نسبة المصروفات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نشاط الاستثمارات الخاصة ، فقد يكون نشاط الاستثمار العام مكملا للاستثمار الخاص ومن ثم دعمه وتشجيعه إذا شملت تلك

الاستثمارات إنفاقا على البنية الأساسية مثل : المدارس ، وشبكات النقل والمياه ومرافق الصرف الصحي ، وتأمين الطاقة ووسائل الاتصال ووسائل التخلص من النفايات.

فالمشاريع في هذه المجالات تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص ومن ثم تشجع على زيادة معدلات هذه الاستثمارات.

إلا أن معظم الدول وخاصة ذات الدخل المنخفض تعاني من نقص في هذا الجانب ولتعويض هذا النقص لجأت بعض من هذه الدول إلى إقامة منطقة تجهيز للصادرات مقترنة بتكاليف عمالة منخفضة ومرافق إدارية تتماشى مع الوضعية القانونية للمنطقة كوسيلة لجذب المستثمرين الأجانب.

II.2.2.8 الحوافز المقدمة في الدول المضيفة :

تعتبر الحوافز أداة استراتيجية يمكن للحكومات استغلالها بسهولة نسبية أكثر من تلك العوامل الأخرى المؤثرة على قرارات الاستثمار وتمثل الحوافز المقدمة كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير تقدم للشركات بعينها أو لأنواع من الشركات بواسطة الحكومة بالدولة المضيفة بغرض تشجيعها على انتهاج مسلك محدد وبالتالي فإن هذه الحوافز تتضمن إجراءات وترتيبات تصمم إما:

1. لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وزيادة تدفقاته ؛
2. لزيادة معدل العائد من نشاط استثماري أجنبي مباشر؛
3. لتخفيض وإعداد توزيع تكاليفه أو مخاطره.

وعن أنواع هذه الحوافز يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع هي:

أ. حوافز مالية:

يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي⁽¹⁾ ، و استنادا على أسس تخفيضات الضريبة أو خصمها يمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية إلى مشاريع مبنية على الربح ، مشاريع مبنية على الاستثمار الرأسمالي ومشاريع مبنية على العمل ، مشاريع مبنية على

(1): فريد كورنل و محمود ركيمة ، " الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر " ،

المؤتمر الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمارات الاقتصادية الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة 14-15 مارس 2004 ، ص 02.

المبيعات ، مشاريع مبنية على القيمة المضافة ، مشاريع مبنية على مصروفات أخرى بعينها ، مشاريع مبنية على الاستيراد وأخرى مبنية على التصدير والجدول رقم (02) يدرج كل نوع من هذه الحوافز .

الجدول رقم (02):

أنواع الحوافز المالية التي تمنح للاستثمار الأجنبي المباشر

حوافز مبنية على الربح	تخفيض المعدل القياسي لضريبة الدخل ، إعفاءات ضريبية ، السماح للمستثمر بخصم الخسائر التي تكبدها أثناء فترة السماح من الأرباح التي يكسبها لاحقاً (أو كسبها سابقاً).
حوافز مبنية على الإستثمار الرأسمالي	اهتلاك أصول بمعدل متسارع ، علاوة استثمار وإعادة الإستثمار
حوافز مبنية على العمل	تخفيضات في مساهمات التأمين الاجتماعي ، خصم في العوائد الخاضعة للضريبة بناء على عدد المستخدمين أو على نفقات أخرى تتعلق بالعمل.
حوافز مبنية على المبيعات	تخفيضات في ضريبة الدخل بناء على حجم المبيعات الكلي.
حوافز مبنية على القيمة المضافة	تخفيضات في ضريبة الدخل أو اعتمادات ضريبية على المحتوى المحلي الصافي ^(أ) في المنتجات. منح اعتمادات ضريبة دخل بناء على القيمة الصافية المكتسبة. (ب)
حوافز مبنية على نفقات أخرى بعينها	تخفيضات في ضريبة الدخل بناء على النفقات المتعلقة بنشاطات التسويق والترويج مثلاً.
حوافز مبنية على الواردات	إعفاء من رسوم الواردات على السلع الرأسمالية ، المعدات أو المواد الخام ، قطع الغيار و المدخلات المتعلقة بعملية الإنتاج.
حوافز مبنية على الصادرات	✓ ضريبة تفضيلية لعائدات الصادرات ، تخفيض ضريبة دخل على النشاطات المدرة للنقد الأجنبي أو الصادرات المصنعة ، اعتمادات ضريبية للمبيعات المحلية مقابل الأداء في مجال الصادرات؛ ✓ متعلقة بالمدخلات مثل: استرداد الرسوم ، اعتمادات ضريبة دخل للمحتوى المحلي الصافي في الصادرات، خصم النفقات الخارجية وعلاوة رأس المال للصناعات التصديرية.

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

(أ): المحتوى المحلي الصافي هو: "قيمة المبيعات مطروحا منها قيمة تآكل المعدات الرأسمالية وقيمة المواد الخام والإمدادات المستوردة".

(ب): القيمة الصافية المكتسبة هي: "عبارة عن قيمة المبيعات مطروحا منها تكلفة المواد الخام والمكونات والإمدادات والخدمات واهتلاك المعدات الرأسمالية".

ب. الحوافز التمويلية:

ويتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة للمنشآت بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة أو عمليات معينة ، أو لاستعادة تكاليف رأس المال أو العمليات . وتشمل أنواع الحوافز التمويلية ، العون الحكومي و الاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة والمشاركة الحكومية في رأس المال والتأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل : مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل : التأمين و المصادرة.

والجدول التالي يوضح أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (03):

أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

عون حكومي	مجموعة من الإجراءات (تعرف كذلك بالدعم أو المنح المباشر) لتغطية جزء من تكاليف رأس المال أو الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع استثماري ما.
اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة	قروض مدعومة ، ضمانات قروض ، اعتمادات مضمونة.
مشاركة حكومية في رأس المال	مشاركة برأس مال عام في الإستثمارات المحفوفة بالمخاطر التجارية العالية.
تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية	متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل: تقلبات سعر الصرف أو تخفيض العملة أو المخاطر غير التجارية مثل: المصادرة والفوضى السياسية وهذا النوع من التأمين يقدم عادة عن طريق وكالة عالمية.

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

ج. حوافز أخرى:

هناك بعض أنواع الحوافز يتعدى تصنيفها تحت نوع معين من الحوافز ، ولكنها تشترك فيما بينها بخاصية التصميم لغرض زيادة ربحية الشركات الأجنبية التي ينوى جذبها عن طريق مساهمات غير تمويلية .

ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها ...الخ والخدمات المنخفضة التكاليف ، و أفضليات فيما يختص بالسوق ، ومعاملات النقد الأجنبي أنظر الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04):

الأنواع الرئيسية لحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى.

بنية تحتية منخفضة التكاليف	تشمل توفير الأرض والمباني أو الوحدات الصناعية أو بنية تحتية معينة مثل: إمدادات الاتصالات والنقل والكهرباء والمياه كل هذا بأسعار أقل من الأسعار التجارية.
خدمات منخفضة التكاليف	يمكن أن تشمل الخدمات المقدمة هنا على المساعدة في تحديد التمويل، تطبيق وإدارة المشاريع ، إنجاز دراسات ما قبل الاستثمار معلومات عن الأسواق، توفير المواد الخام وإمدادات البنى التحتية النصح و الاستشارة فيما يتعلق بعمليات الإنتاج وطرق التسويق المساعدة في التدريب وإعادة التدريب ، تسهيلات فنية لتنمية المعرفة أو تطوير ضبط الجودة.
أفضليات في مجال السوق	عقود حكومية تفضيلية ، منح حقوق الاحتكار مثل: إعفاء من الإجراءات المحلية الخاصة بسحب الثقة ، أو إغلاق السوق أمام من يودون دخوله ، الحماية من منافسة الواردات عن طريق قيود على الاستيراد .
معاملة تفضيلية في مجال النقد الأجنبي	أسعار صرف خاصة ، بمعدل خاص لتحويل الدين الخارجي إلى أسهم ، إزالة مخاطر تبادل القروض الأجنبية، امتيازات تتمثل في اعتمادات نقد أجنبي لإيرادات الصادرات ، امتيازات خاصة لتحويل الإيرادات ورأس المال.

المصدر: محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره، ص 78.

II.2.2.9 الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: (1)

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية ، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها:

1. وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار والشفافية ، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر؛

2. وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم ، المصادرة فرض الحراسة ، نزع الملكية . و تكون له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية ؛

(1): أميرة حسب الله محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

3. وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات ، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

II.2.3 اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم:⁽¹⁾

ارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي بنسبة 16% عام 2011 لتتجاوز مستوى ما قبل الازمة في الفترة من 2005 و حتى 2008 لأول مرة ، و ذلك على الرغم من الاثار المستمرة للازمة المالية و الاقتصادية العالمية في عام 2008-2009 و لزامات الديون السيادية المستمرة و هذه الزيادة حدثت امام خلفية من الازياح الاعلى للشركات عبر الوطنية و النمو الاقتصادي العالي نسبيا في البلدان النامية خلال ذلك نفس السنة.

ان ظهور طفرة جديدة من اوجه عدم اليقين الاقتصادي و احتمال معدلات نمو اكثر انخفاضا في الاسواق الناشئة الكبرى يهددان بتقليص هذا الاتجاه الايجابي في عام 2012 و تتوقع الأونكتاد ان يتباطؤ معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2012، مع بلوغ التدفقات الى ما يقارب 1.6 تريليون دولار امريكي و تشير المؤشرات الرائدة الى هذا الاتجاه مع تراجع قيمة عمليات اندماج و تملك الشركات عبر الحدود و الاستثمارات في المجالات الجديدة في الاشهر الخمسة الاولى من عام 2012 و يشير ضعف قيمة الاعانات من عمليات اندماج و تملك الشركات الا ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ستكون بطيئة في الجزء اللاحق من نفس السنة.

و تواصل توقعات الاونكتاد على المدى المتوسط و المبنية على اسس الاقتصاد الكلي الاشارة الى تزايد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل معتدل و لكن بخطى ثابتة ، لتصل الى 1.8 تريليون دولار و 1.9 تريليون في عامي 2013 و 2014 على التوالي ، بما يحول دون صدمات اقتصاد كلي و لا تزال حالة عدم اليقين لدى المستثمرين حيال مسار الاحداث الاقتصادية مرتفعا.

زادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان المتقدمة بقوة في عام 2011، لتصل الى 748 مليار دولار ، بزيادة قدرها 21% عن 2010 و مع ذلك ظل مستوى التدفقات الداخلة من الاستثمار الاجنبي المباشر لهذه البلدان ادنى بمقدار الربع عن مستوى متوسط ثلاث سنوات قبل الازمة و على الرغم من هذه الزيادة ، واصلت الاقتصادات النامية و الانتقالية معا الاستحواذ على اكثر من نصف

(1) : الاونكتاد (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية)، " نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار " ، تقرير الاستثمار العالمي ، الامم المتحدة ، نيويورك و جنيف ، 2012 ، ص ص 1-3.

التدفقات العالمية من الاستثمار الاجنبي المباشر 45% و 6% على التوالي في 2010 ، بينما حققت تدفقاتها الداخلة مجتمعين رقما قياسيا عاليا جديدا لترتفع بنسبة 12% الى 777 مليار دولار و يشير بلوغ هذا المستوى المرتفع من التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر خلال الازمة الاقتصادية و المالية الى وجود ديناميكية اقتصادية و دور قوي لهذه البلدان في التدفقات المستقبلية للاستثمار الاجنبي المباشر و في محافظتها على هذه الحصة في الوقت الذي انتعشت الاقتصادات المتقدمة في عام 2011 .

ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية كانت تقوده زيادة في اسيا بنسبة 10% و زيادة قدرها 16% في امريكا اللاتينية و الكاريبي وزادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقتصادات الانتقالية بنسبة 25% لتصل الى 92 مليار دولار .وواصلت التدفقات الى افريقيا ، في المقابل انخفاضها للعام الثالث على التوالي و لكن الانخفاض كان هامشيا و افقر ظلت افقر الدول تعاني من ركود في الاستثمار الاجنبي المباشر ، لتراجع التدفقات المتجهة الى البلدان الاقل نموا بنسبة 11% لتتدنى الى 15 مليار دولار.

تشير المؤشرات الى ان الاقتصادات النامية و الانتقالية^(*) ستواصل ملاحقة خطى النمو في التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل المتوسط ، و قد صنف تنفيذ الشركات عبر الوطنية الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية السنوية لهذا العام 6 اقتصاديات نامية و انتقالية لتكون من بين اعلى 10 وجهات محتملة للفترة المنتهية في 2014 ، لتقفز اندونيسيا مرتبتين و تدخل في اعلى خمس وجهات للمرة الاولى.

و سوف يكون النمو في الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2012 معتدلا في المجموعات الثلاث جميعا (الاقتصادات المتقدمة و النامية و الانتقالية) و في المناطق النامية ، تعتبر حالة افريقيا جديرة بالملاحظة ، حيث من المتوقع ان تنتعش التدفقات الداخلة اليها . و في المقابل يتوقع ان تكون النمو في الاستثمار الاجنبي المباشر معتدلا في اسيا (بما في ذلك شرق و جنوب شرق اسيا ، و جنوب اسيا و غرب اسيا) و امريكا اللاتينية .

و من المتوقع ان تنمو تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقتصادات الانتقالية بصورة اكبر في عام 2012 و ان تتجاوز ذروة 2008 و ذلك في عام 2014.

(*) : الاقتصاديات الانتقالية (pays en transition) هي جميع بلدان جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة CEI .

II.2.4 مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر: (1)

ارتفع الاستثمار الاجنبي المباشر القادم من البلدان المتقدمة بحدّة عام 2011 ، بنسبة 25% ، ليصل الى 1.24 تريليون دولار . و بينما اسهمت التكتلات الاستثمارية الرئيسية الثلاثة للاقتصاد المتقدم – الاتحاد الاوروبي و امريكا الشمالية و اليابان – في هذه الزيادة فان العوامل الرئيسية الدافعة اختلفت في كل واحدة منها . فقد شكل المستوى القياسي من العائدات التي اعيد استثمارها (82% من اجمالي التدفقات الخارجة للاستثمار الاجنبي المباشر) و الناتج جزئيا عن ازدياد الحيازات النقدية الاجنبية للشركات عبر الوطنية ، الدافع للاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من الولايات المتحدة الامريكية و قاد زيادة التدفقات الخارجية للاستثمار الاجنبي المباشر من الاتحاد الاوروبي عمليات الاندماج و التملك عبر الحدود.

كما حسن ارتفاع قيمة البين القوة الشرائية للشركات اليابانية عبر الوطنية ، و نتج عن ذلك مضاعفة تدفقاتها الخارجية من الاستثمار الاجنبي المباشر ، ليرتفع صافي عمليات شراء التملك و الإندماجات في امريكا الشمالية و اوروبا بنسبة 132%.

و انخفض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من الاقتصادات النامية بنسبة 4% ليصل الى 384 مليار دولار عام 2011 ، رغم ان حصتها في التدفقات العالمية الخارجة ظلت مرتفعة عن 23% و انخفضت التدفقات القادمة من امريكا اللاتينية و الكاريبي بنسبة 17% ، و هذا يرجع بشكل كبير الى عودة راس المال الى المنطقة (يحسب كتدفقات خارجة سلبية) متحفزا جزئيا باعتبارات مالية (اسعار تبادل العملات و فروق اسعار الفائدة) و اصيبت التدفقات القادمة من شرق و جنوب شرق اسيا بالركود بشكل كبير (مع هبوط مقداره 9% في التدفقات القادمة من شرق اسيا) بينما ازداد الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من غرب اسيا بشكل كبير ليصل الى 25مليار دولار .انظر الملحق رقم (01)

(1) : الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 6-7.

II.3 آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصادات الدول المضيفة :

إن أي استثمار يقوم به الأجنبي في الاقتصاديات الخارجية في أي دولة ، لا بد وأن يكون محكوما بعدة عوامل أو دوافع ذلك أن التعاون الدولي سواء بين الدول المتقدمة نفسها أو بينها وبين الدول النامية عادة ما يكون محكوما بدوافع مختلفة ، كالدافع التجاري ، السياسي و الثقافي و بالتالي سوف يكون لهذه الدوافع آثارها سواء الإيجابية أو السلبية على كل مجال تعلق به الدافع السابق . فمثلا تؤثر الدوافع التجارية على الصادرات و الواردات و ميزان المدفوعات و الدوافع الثقافية تؤثر على نشر ثقافة معينة سواء لغة البلد المصدر للاستثمار أو سياسات تربوية متبعة فيه أو ثقافة معينة...إلخ وفيما يلي سيتم التطرق إلى مختلف الآثار المتولدة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وهي على التوالي :

1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا ؛
2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة ؛
3. أثر الاستثمار الأجنبي على النقد الأجنبي ؛
4. أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات ؛
5. الآثار المتنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر .

II.3.1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم قناة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية عن طريق إنشاء المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال الوطني العام أو الخاص في مجال الصناعات الاستخراجية أو التحويلية أو الخدماتية أو عن طريق مشاريع وعمليات التجميع في تلك الاقتصاديات .

و تعرف التكنولوجيا بأنها: " فن وعلم أصول الصناعة وذلك بما تحويه وتتطلبه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة. " (1)

والتكنولوجيا بغض النظر عن درجة تقدمها وتطورها تعتبر الحجر الأساسي ، في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية ، وذلك أن التقدم التكنولوجي في تلك الدول يتوقف إلى حد كبير عليها.

وللوقوف على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التحديث والتطوير التكنولوجي

(1): أبو قحف عبد السلام ، " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

في الدول النامية و فيما يختص ببحوث التنمية والتطوير يمكن إثارة التساؤلات التالية:⁽¹⁾

1. ما هي الشروط التي يفرضها المستثمر الأجنبي على الدول المضيفة من جراء نقله للتكنولوجيا إليها ؛
2. قضية الملائمة و تتناول مدى مناسبة مستوى التكنولوجيا التي تم نقلها مع خصائص و درجة تقدم و أهداف الدول المضيفة ؛
3. ما هي التكلفة التي تدفعها هذه الدول المضيفة من أجل الحصول على التكنولوجيا ؛
4. ما هي الآثار المترتبة على درجة تقدم التكنولوجيا الوطنية في الدول المضيفة جراء استيراد التكنولوجيا الأجنبية .

ففيما يختص بالنقطة الأولى يجدر الذكر بأن مدى استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا المنقولة إليها يتوقف على عدد من العوامل التي يتحكم فيها المستثمر الأجنبي مصدر التكنولوجيا و التي يمكن إجمالها فيما يلي :

1. مدى ما يشترطه المستثمر الأجنبي من توفر لمستوى معين من الخدمات أو المشاريع الخاصة بالبنية التحتية كالنقل ؛
 2. فرض حضرا أو قيود معينة من قبل المستثمر الأجنبي على إعادة تصدير التكنولوجيا المنقولة؛
 3. وضع المستثمر الأجنبي حضرا على اشتراك المستثمرين الوطنيين المحليين في تحديد الحجم التكنولوجي ، و كيفية الاستفادة منه و تشغيله ، و إعادة إنتاجه و تطويره و عليه فمتى فرض المستثمر قيودا و ضوابط على التكنولوجيا المستوردة منه أدى ذلك إلى الحيلولة دون استفادة الدول المضيفة منها بالشكل المطلوب والمرجو تحقيقه جراء استفادتها لذلك الاستثمار وتقديم التسهيلات و الحوافز له ، و عكس ذلك صحيح .
- أما النقطة الثانية و الخاصة بالملائمة: فإنه يلاحظ أن لعدم التلائم بين التكنولوجيا المنقولة و خصائص الدولة المضيفة دورا في رفع تكلفة الحصول على تلك التكنولوجيا، كما أن نقل تكنولوجيا غير ملائمة تتأثر بعاملين أساسيين:⁽²⁾

فمن ناحية أولى تتركز معظم مراكز وحدات البحث و التطوير لدى الشركات الأم أو لدى عدد محدود من الفروع المتواجدة في الدول المتقدمة ، لذلك تكون التكنولوجيا هي وليدة بيئة اقتصادية خاصة تتميز بندرة نسبية

(1): للمزيد من المعلومات راجع:

✓ أبو قحف عبد السلام ، " نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 125 .

✓ تيودور موران ، " الشركات متعددة الجنسيات " ، ترجمة جورج خوري، دار الفارس ، عمان-الأردن، 1994، ص ص 25-27 .

(2): كمال مردواوي ، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة - حالة الجزائر " ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2003-2004 ، ص ص 48-49 .

للمعاملة ووفرة معتبرة لرأس المال ، و كنتيجة تصبح التكنولوجيا المحولة عندئذ كثيفة رأس المال و قليلة اليد العاملة مما يجعلها لا تتلاءم و اقتصاديات معظم الدول المتخلفة ، التي تتميز بندرة معتبرة في رؤوس الأموال ووفرة ملحوظة في اليد العاملة .

و من جهة ثانية تمثل التكنولوجيا المحولة إشكالية حقيقية بالنسبة للدول المضيفة ، و ذلك ليس لكون المؤسسة صاحبة التكنولوجيا المحولة غير قادرة على إجراء عمليات التعديل المناسبة ، بل لكونها لا تريد أن يتحقق مثل ذلك التعديل أصلا .

حيث عبر Johnson عن ذلك بقوله : " إن الشركة الأجنبية ليس من مصلحتها أن تحول تقنياتها و معارفها إلى الغير ، كما أنه ليس من مصلحتها أيضا أن تستثمر أكثر من اللازم في معرفة الظروف المحلية الخاصة بالدول المستوردة قصد بحث طرق التعديل المناسبة لتكييف التقنيات المحولة مع الظروف المحلية " .

أما النقطة الثالثة الخاصة بالتكلفة التي تتحملها الدول المضيفة مقابل حصولها على التكنولوجيا فإنه لا يمكن لأي دولة مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة أو حتى بتكلفة منخفضة ، فهي ليست سلعا عامة يمكن الحصول عليها و استخدامها دون مقابل فلا بد للاستفادة من هذه التكنولوجيا من دفع تكاليف متعددة و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. التكاليف الناشئة عن تهيئة و إعداد المناخ أو بيئة العمل الملائمة للتكنولوجيا المنقولة لتوفير الخبرات و المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الجديدة ؛
2. التكاليف الناشئة عن مقاومة التغيير أو عدم قبول التكنولوجيا الأجنبية ؛
3. التكاليف الناشئة عن توفير خدمات البنية التحتية الأساسية كالنقل و الاتصالات و الخدمات الأساسية الأخرى .

أما بالنسبة للنقطة الرابعة و التي ترتبط بمدى تأثير التكنولوجيا المستوردة على تطور التكنولوجيا الوطنية و تقدمها ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن التنمية التكنولوجية بالدول النامية بدرجة تحقق لها الاستقلال و عدم الاعتماد على دول أجنبية تمثل محور لاهتمام الحكومات لهذه الدول. ولا شك أن سعي الدول النامية لبلوغ هذا الهدف يمثل سببا جوهريا وراء سماحها للشركات متعددة الجنسيات بالدخول و ممارسة أنشطة إنتاجية داخل أراضيها . غير أن هذا الأمر في الواقع ليس بالسهولة التي قد يتوقعها البعض .

فمن ناحية نجد أن تحقيق الهدف المشار إليه إنما يتوقف على مدى استعداد الشركات متعددة الجنسيات للإسهام بالتنمية و البحوث الخاصة بالمنتجات و السوق و التنظيم و الإدارة لهذه الدول بدلا من تنفيذها في الدول

الأم ، أو من خلال نقل التقنيات الحديثة و تدريب الموظفين عليها أو تنفيذ الابتكارات الحديثة في هذه الدول أو مزيج من كل هذه البدائل أو غيرها و ذلك بدون تجاهل قضايا الملائمة .

و من ناحية أخرى ، تتوقف درجة نجاح الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية التكنولوجية المحلية على مدى ما تقدمه من تسهيلات للشركات متعددة الجنسيات ، و كذلك مدى تعاونها معها و أشكال الاستثمار المسموح بها لهذه الشركات و أساليب تنظيمها و توجيهها وإدارتها ، و في نفس الوقت يجب أن لا نتجاهل دور الحكومات الأم فيما يختص بتنمية الدول النامية تكنولوجيا .

ففي بعض الحالات قد تفرض الدول الأم حظرا على نقل بعض المبتكرات الحديثة إلى الدول النامية خاصة في مجالات الصناعات الثقيلة و العسكرية أو بعض الصناعات الأخرى (1).

و ما يمكن قوله أن نقل التكنولوجيا ليس مجرد علاقة بسيطة بين المركز و الفروع إذ لا بد أن تتوافر في المجتمع المتلقي الشروط و الظروف و التنظيمات التي تسمح بنقل التكنولوجيا و استيعابها و تطبيقها ، من حيث توافر الظروف المحلية و الأنماط الثقافية و عناصر الرقابة و الحماية ، واحترام التعاقدات و التعاهدات ، و القدرة على الاستمرارية في التلقي والتطور و المتابعة و كذلك مواجهة الآثار السلبية المترتبة على نقل التكنولوجيا المتقدمة (كالتلوث البيئي) والقدرة على تحمل تكاليف هذه التكنولوجيا و الاستفادة منها .

و كلما كان المجتمع يحوز الأطر الثقافية و الموارد و القدرات المالية ، و القواعد التنظيمية الإنسانية التي يمكنها استيعاب التكنولوجيا كلما أدى ذلك إلى تشجيع المشروعات متعددة الجنسيات إلى التوطن الصناعي خارج النطاق المركزي .

بل أن التطور الحديث قد أثبت إمكانية الاتجاهات العكسية في مجال نقل التكنولوجيا ، حيث تتوجه التكنولوجيا الحديثة و الابتكار من الفروع إلى مركز الشركة الأم . فالاتفاق بين أكبر شركة في العالم تحنكر تكنولوجيا العقول الإلكترونية IBM و شركة سيمنس الألمانية حول تطوير تكنولوجيا جديدة للعقول الإلكترونية ، لم يكن في حقيقته سوى محاولة استفادة من هذا المشروع الضخم (المركز) من خبرة بعض الفروع في بعض الدول المتقدمة .

II.3.2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة: (2)

الدول النامية تسعى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في تحقيق عوائد كثيرة منها :

(1): زينب حسين عوض الله ، " الاقتصاد الدولي " ، الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004 ، ص ص 180-181 .

(2): عبد السلام أبو قحف ، " نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 149-150 .

القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها ، حيث قامت بفتح الباب أمام هذه الاستثمارات من خلال ما انتهجه من قوانين و سياسيات مشجعة للمستثمرين و الاستثمار على أمل خلق فرص جديدة و متزايدة و الاستفادة مما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب .

ويمكن وضع عدة اعتبارات يمكن من خلالها تناول كيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة .

1. أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية و خلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة

وذلك من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات اللازمة ، أو المواد الخام للشركات الأجنبية ، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل ؛

2. إن دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادات في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية صناعية كانت أم خدمية ، تجارية... الخ . وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل ؛

3. إن وجود الشركات متعددة الجنسيات قد تؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة أو قد يؤدي وجودها نتيجة للسبب السابق إلى عدم ثبات العمالة الموسمية ؛

4. نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والكفاءات التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات المحلية بالبلد المضيف فإنه من المحتمل جدا أن تهرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية ؛

5. إن توسع الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾ في نشاطاته مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المختلفة اقتصاديا داخل الدولة ، بالإضافة إلى ما سبق ذكره فلقد تناولت بعض الدراسات⁽²⁾ البعد الوظيفي للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي جاءت نتائجها متناقضة في كثير من الأحيان فمن ناحية يشير البعض إلى قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشر التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيئة ، والأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية

(1): نزيه عبد المقصود مبروك ، " الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية " ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 419.

(2): فريد كورتل ، محمود ركيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

مع الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغيير نمط توزيع الدخل لمصالح الفئات ذات الدخل المرتفع للادخار و الاستثمار .

ومن ناحية أخرى يشكك البعض في القدرة الوظيفية للشركات الأجنبية بسبب تحيزها لصالح الصناعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة لرأس المال ، وكذا اجتذابها لنوع معين من العمالة هذا فضلا عن اتجاهها إلى رفع مستويات الأجور مما يشجع على إحلال الآلات محل العمالة . و تجدر الإشارة إلى أن النتائج والآثار على العمالة تعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة وكذا البيئة التنظيمية وكذا مستوى ومهارة قوة العمل في الدولة المضيفة.

II.3.3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي:

هناك وجهتا نظر متعاكستين حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي داخل الدولة المضيفة أولهما وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية و الأخرى وجهة نظر المدرسة الحديثة .

حيث يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة لهذه الدول .

و يرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عدد من الأسباب أهمها : كبر حجم الأرباح المحولة للخارج و استمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم وصغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري ، فضلا عما قد تمارسه من تصرفات من شأنها المغالاة في تحديد أسعار التحويل و مستلزمات الإنتاج المستوردة...إلخ .

أما رواد المدرسة الحديثة فينظرون للاستثمارات الأجنبية على أنها تساعد في زيادة حصيلته الدول المضيفة من النقد الأجنبي .

هذه الاستثمارات من وجهة نظرهم قادرة على سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية و بين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا ، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة و مريحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار .

فبالإضافة إلى ذلك فإن وجود هذه الشركات يساعد في ارتفاع معدل تدفق و تنوع المساعدات و المنح المالية من المنظمات الدولية و الدول الأم في البلدان المضيفة ، و مع الأخذ في الاعتبار وجهتي النظر السابقين تجدر الإشارة هنا إلى أن حجم و مدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل الآتية :

1. حجم المشروع الاستثماري و مدى اتساعه و انتشاره داخل الاقتصاد المضيف ؛
2. شكل و نمط الملكية للمشروع الاستثماري أي هل المشروع مملوك ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة مع رأس المال الوطني ؛
3. حجم رأس المال الذي يجلبه المستثمر في بداية الاستثمار ؛
4. حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية ؛
5. درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من و/ أو إلى مجالات الاستخدام و الإنتاج الفعال ؛
6. حجم الأرباح التي تم إعادة استثمارها (رسملتها) مقارنة بذلك الحجم من الأرباح و رأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج ؛
7. المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار .

II.3.4 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: (1)

يعرف ميزان المدفوعات بأنه البيان الذي يدل على جملة المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين دولة ما و العالم الخارجي ، و التي تقضي إلى طلب العملات الأجنبية أو عرض العملات الأجنبية في فترة زمنية معينة و يعرف كذلك بأنه : " عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة و المقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة " (2).

و يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة موازين يتضمن كل منها بدوره بنودا معينة نوردتها في ما يلي :

1. الميزان التجاري و هو : " البند الرئيسي في ميزان مدفوعات الدول ، فهو يشتمل على صادرات و واردات الدولة من السلع المادية ، التي تعبر حدودها للداخل و الخارج " (3).
2. ميزان العمليات الجارية غير المنظورة و يشتمل على البنود التالية : نفقات السياحة و خدمات البنوك و المؤسسات المالية و خدمات الملاحة و الربح و الفوائد ، والأرباح من الاستثمارات الأجنبية .
3. ميزان العمليات الرأسمالية و يتضمن :

(1): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 123.

(2): سامي عفيفي حاتم ، " دراسات في الاقتصاد الدولي " ، ط3 ، الدار المصرية اللبنانية ، 1989، ص 89.

(3): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 123.

✓ العمليات الرأسمالية قصيرة الأجل : تمثل حركات رأس المال ما بين الدولة والعالم الخارجي أي حركات تصدير و استيراد للصكوك بأنواعها كالأسهم و السندات و حقوق الملكية و الأوراق التجارية ، ودوافع العملات الأجنبية أو الوطنية .

✓ العمليات الرأسمالية طويلة الأجل: تمثل استيراد و تصدير لنوع من الصكوك أو الحقوق الناجمة عن استثمار رأسمالي طويل الأجل .

إن لميزان المدفوعات دورا حيويا في الحياة الاقتصادية فهو الواجهة التي تتعكس فيها وضعية الاقتصاد في البلد المعني ، كما يظهر من خلاله تطور المعاملات الاقتصادية الخارجية مع باقي دول العالم ، فهو يمثل أحد النوافذ الهامة التي يمكن من خلالها الكشف عن أداء الاقتصاد الوطني لذلك البلد و عن قدرته في توسيع القاعدة الإنتاجية و في تعميق حضوره الاقتصادي على الساحة الدولية وهو إلى جانب ذلك يعتبر آلة الرئيسية التي يتم من خلالها إيجاد الاستقرار في أسعار الصرف من خلال تحقيق تراكمات في حجم الاحتياطات من العملات الدولية . ومن هنا فإن التعامل مع ميزان المدفوعات أمر هام و محوري لا تستطيع أية خطة اقتصادية أو أي برنامج تصحيح و إنعاش اقتصادي أن يتجاهله ، ولقد كانت من الأهداف الرئيسية التي دفعت الدول المضيفة إلى تقديم الحوافز و التشجيعات المختلفة للاستثمار الأجنبي من خلال إنشاء أنشطة استثمارية في قطاعاتها الاقتصادية المختلفة هي علاج العجز المزمن^(*) (خاصة و أن تمويل هذا العجز بالاقتراض من الخارج يؤدي بمرور الوقت إلى تراكم الديون الخارجية ، كما هو الوضع في العديد من الدول النامية⁽¹⁾) في موازين مدفوعاتها من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي من آثار إيجابية ناشئة عن زيادة التدفقات الداخلة إليها من العملات الأجنبية متمثلة في رأسمال المشروع و القروض و المنح التي يجنيها المستثمر الأجنبي من المصادر الأجنبية الخارجية و التي ليس بمقدور الدول المضيفة الحصول عليها بالإضافة إلى ما يحققه هذا الاستثمار من زيادة لإيرادات هذه الدولة ، عن طريق تمهيد السبل أمام منتجاتها للتسويق و المنافسة بالخارج جراء المعرفة والخبرة و القدرة التي يمتلكها هذا الاستثمار للوصول إلى أسواق المال العالمية ، لا سيما إذا كانت هذه المشروعات الاستثمارية موجهة

(*) : يقصد بالعجز المزمن " ذلك العجز المستمر لفترات طويلة ،والذي يصعب التخلص منه، وأحيانا يطلق على هذا العجز بالعجز الهيكلي ، أي العجز الذي يعود إلى هيكل الاقتصاد المعني ذاته ، تمييزا عن العجز الطارئ أو المؤقت هذا الأخير الذي يرتبط بظروف معينة و يزول بزوال هذه الظروف " .

(1): نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 433.

للتصدير أو إحلالها محل الواردات و يمكن تحقيق هذه الزيادة في التدفقات الداخلة الناجمة عن المشروع الأجنبي بالصور التالية: (1)

- 1- تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات السلع القابلة للتداول و على العناصر المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج المحلي المرتبط بها .
 - 2- قيام المشروع الأجنبي بتصدير معظم إنتاجه إلى الخارج مع ملاحظة أهمية انخفاض حجم المستوردات من الخارج .
 - 3- إعادة استثمار أرباح المشروع الأجنبي الأولى ، إما في توسيع المشروع أو إعادة الاستثمار في مشروع آخر ، وبالتالي التقليل من خروج العملات الأجنبية إلى الخارج .
 - 4- تركيز الإنفاق الرأسمالي للمشروع الأجنبي على شراء أصول محلية كلما أمكن ذلك والتقليل من استيراد أصول من الخارج.
- ومن الملاحظ في الواقع أن هناك العديد من الدول العربية التي تمكنت من تحقيق مثل هذه الانعكاسات الإيجابية على موازين مدفوعاتها خاصة فيما يتعلق منها بزيادة إيرادات الدولة النقدية و الاستفادة منها في إقامة مشاريع البنية الأساسية وتمويل المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية ... الخ .

ومثل هذه الدول دول الخليج التي حققت نتائج واضحة وملموسة من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الاستخراجية والنفطي ، على الرغم من استئثار المستثمر الأجنبي بالنصيب الأكبر من العوائد . أما فيما يتعلق بالآثار السلبية على ميزان المدفوعات فإنه يلاحظ (2) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمارس تأثيرا واضحا على موازين مدفوعات الدول المضيفة من خلال اعتماد الشركات الأجنبية على الاستخدام الكثيف للمواد المستوردة من سلع وسيطة وخدمات.

كما أن هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدول المضيفة ، وذلك نتيجة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول ، حيث كثيرا ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية ، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع

(1): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

(2): فريد كورتل ومحمود ركيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 06 .

بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى بالشروط التنفيذية⁽¹⁾ كما أن المشروعات الأجنبية تمارس تأثيرا من خلال التحويلات المالية الخارجية المتمثلة في الفائدة على رأس المال المستثمر والأرباح المحولة للخارج ونفقات استعادة رأس المال وتحويل قسم من الرواتب وأجور الأجانب العاملين في تلك المشاريع ومدفوعات خدمات نقل التكنولوجيا من براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص .

II.3.5 الآثار المتنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر :

وهناك العديد من الآثار المتنوعة التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة ومن بينها :

II.3.5.1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات المحلية :

إن للخصائص التي تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كبر رأس المال والإدارة ذات الكفاءة العالية والتفوق التكنولوجي تأثيرا سلبيا على المشاريع الاستثمارية والإنتاجية الوطنية .

حيث أن استخدام الاستثمارات الأجنبية للوسائل المتطورة والتكنولوجية المتقدمة في عملياتها الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعيته في حين أن المشاريع الوطنية ليست لديها هذه الوسائل التكنولوجية ولا تلك الخصائص المالية والإدارية.

مما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على منافسة تلك المشاريع و الوقوف معها على قدم المساواة في العملية الإنتاجية من حيث الكمية و النوعية .

ومن ناحية أخرى فإن مشاريع الاستثمار الأجنبي تعرض رواتب أكبر من تلك التي تعرضها المشاريع الوطنية الأمر الذي ينشأ عنه انتقال العمال الأكثر مهارة إلى المشاريع الأجنبية تحت إغراء هذه المرتبات ، ويبقى العمال الأقل مهارة و كفاءة في المشاريع الوطنية ، مما يلقي عبئا إضافيا على هذه المشاريع من أجل تحسين الكفاءات الإنتاجية لديها.

في حين لا تسمح الموارد المالية المتناقصة جراء إحلال الاستثمارات الأجنبية لمنتجاتها محل المنتجات المحلية و ارتفاع الطلب عليها في السوق المحلية ، و لا سرعة تلك الاستثمارات في التطور و المنافسة في تحقيق ذلك . فالاستثمارات الأجنبية بحكم طبيعتها و استراتيجياتها المرسومة بهدف تحقيق أعلى مستويات من الأرباح في الاقتصاديات المضيفة ، قادرة على إخراج صغار المستثمرين من السوق أو ضمهم إليها عن طريق شراء تلك المؤسسات الوطنية و فرض سيطرتها عليها مما يعني خلو السوق المحلي للسيطرة الخارجية .

(1): محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، مرجع سبق ذكره ، ص 127 .

II.3.5.2 الآثار المحتملة على السياسة الاقتصادية و مفهوم السيادة و الاستقلال: (1)

تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدولة المضيفة و كذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات ، و كذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا ، و من ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص من الاستغلال الاقتصادي و السياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات ، حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة التجار و الموردين و الوكلاء و السماسرة و غيرهم و يشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات و لو على حساب المصلحة الوطنية .

II.3.5.3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة :

تعتبر مشكلة تلوث البيئة من المشاكل التي تشغل بال العلماء سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي ، نظرا لما يترتب على هذه المشكلة من أثار و نتائج تضر بالسكان و تحدد من درجة التقدم الاقتصادي المرجو .

والبيئة : " هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان ، بما يضم من ظواهر طبيعية و بشرية يتأثر بها ويؤثر فيها " .(2)

والتلوث البيئي : " هو كل تغير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الحية و غير الحية ، ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها " .(3)

وترجع مشكلة التلوث البيئي إلى عدة أسباب من أهمها: التزايد السكاني الرهيب خاصة في البلدان النامية، التقدم الصناعي، زيادة درجة التقدم التكنولوجي.

بالإضافة إلى هذه الأسباب ، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في مناطق حساسة من الناحية البيئية مثل : التعدين و استخراج البترول ، و الصناعات البتروكيمياوية ، و العمليات الكيماوية ، و دباغة الجلود ، و الصناعات المتعلقة بالزراعة ... الخ.(4)

(1): فريد كورتل و محمود ركيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 06 .

(2): نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ، ص 501.

(3): نفس المرجع السابق ، ص 501 .

(4): محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 139 - 140 .

الأمر الذي جعل تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة مثيرا للجدل و الاهتمام ومن أهم الأسباب التي تدعو إلى التركيز على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة الطبيعية و الإنسانية هو الدور الذي يقوم به في نشر و نقل التقنية الصناعية إذ يعتبر هذا الاستثمار أهم مؤسسة في مجال نقل التقنية إلى تلك الدول . وبما أن الصناعة هي المصدر الأساسي للتلوث فقد صنفت كما يلي: (1)

1. صناعة عالية التلوث كيميائية، تعدينية، زجاجية ؛
2. صناعة متوسطة التلوث نسيجية ، إنشائية ؛
3. صناعات غير ملوثة برمجية و حاسوبية .

إن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع نقل التلوث بدلالة نقل الإنتاج من مواقعها الأصلية في الدول الأم إلى الدول النامية ، أي بمعنى هذه الشركات تستطيع نقل التلوث من الدول ذات المعيارية العالية و الضبط المتشدد تجاه البيئة (نظرا لتزايد الاهتمام الشعبي في تلك الدول بأمر البيئة) إلى أماكن ودول ذات معيارية منخفضة و أقل تشددا فيما يخص البيئة و بالتالي بالتأثير السلبي عليها ، بل و تلجأ إلى ما هو أخطر من ذلك (2) بكثير مثل : دفن النفايات السامة في أراضي بعض الدول المضيفة مقابل ثمن بخس ، و ليست القضية ارتفاع أو انخفاض الثمن في مقابل هذا التصرف بل الأمر يتعلق بمسألة الاستخفاف بالشعوب الفقيرة وعدم وضع أي اعتبار أو قيمة لحياتهم .

هذا و تعد ظواهر تلوث الماء و الهواء و إفساد التربة و تفشي الأمراض الناجمة عن هذه الصناعات الملوثة للبيئة من بين أكثر الأمثلة التي تساق على آثار الاستثمار المباشر في مجال تلوث البيئة .

ونظرا لحاجة البلدان النامية لهذه الاستثمارات ، فإنه يتعين على حكومات هذه البلدان أن تتدخل لإلزام المستثمرين الأجانب بإتباع المعايير السائدة في دولهم الأصلية في مجال سلامة البيئة وأن تقدر ما يمكن أن يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية من آثار سلبية على البيئة و أن تتخذ السياسة الحكيمة لحماية البيئة من التكنولوجيا الغير ملائمة ، و بهذا الأسلوب يمكن تحقيق التنمية مع حماية البيئة أو ما سماه البعض تنمية البيئة Ecodéveloppement (3).

(1): سرمد كركب الجميل ، "الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية" ، ط1 ، دار الحامد للنشر ، الأردن ، 2001 ، ص 282 .

(2): محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

(3) : نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 504 .

II.4 الاستثمارات الاجنبية المباشرة و اثارها في الاقتصادات العربية:**II.4.1 مناخ الاستثمار في الدول العربية :**

تشهد المنطقة العربية تطورات اقتصادية وسياسية ومجتمعية ومؤسسية متسارعة وعميقة غيرت ولا تزال تغير في معالم الصورة الإجمالية والتفصيلية للعالم العربي ودول مختلفة ، ووسط كل تلك الأحداث والمتغيرات تبرز أهمية التعرف على ملامح الصورة بدقة ، من خلال الأرقام والإحصائيات التي يمكن أن تعطينا فكرة عامة عما شهده الاقتصاد العربي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

وفي هذا السياق ، انتقينا عددا من أهم المؤشرات المعبرة عن الوضع الاقتصادي العربي ورصد تطورها خلال العقد الأول من القرن الحالي ، حيث تم رصد مجموعتين من المؤشرات الأولى مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والثانية مؤشرات الاقتصاد الخارجي.

II.4.1.1 مؤشرات الأداء الداخلي:

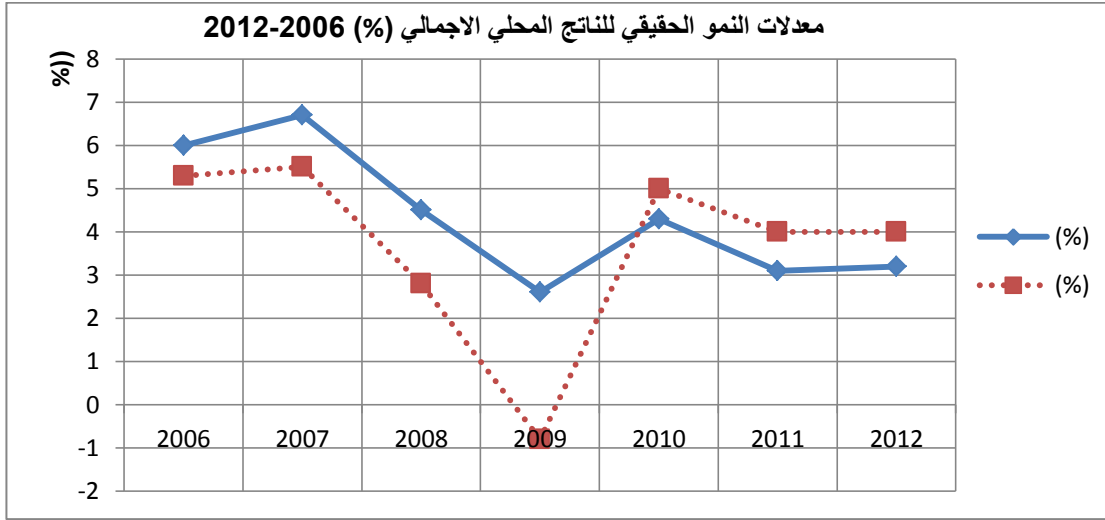
وتشمل الناتج المحلي الإجمالي ونموه وانعكاساته على المواطن العربي وارتباطه بعدد السكان ومعدلات التضخم

1. النمو الاقتصادي:⁽¹⁾

تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2011، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 3.1% مقارنة بـ 4.3% عام 2010 ، مع توقعات بأن يرتفع قليلا إلى 3.2% عام 2012 ومنذ عام 2010 والنمو العربي أقل من نظيره العالمي مع توقعات باستقرار هذا الوضع خلال العام 2012 وهو عكس ما كان سائدا خلال الفترة ما بين سنتي 2006 و 2009 ، كما جاء النمو العربي أقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة اقتصاديات الدول النامية والذي بلغ 6.4% إلا أن الأداء العربي كان أفضل قليلا من أداء الدول المتقدمة والتي حققت 1.92%.

(1): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية و الدولية" ، النشرة الفصلية ، السنة الثلاثون ، العدد الفصلي الاول ، يناير- مارس ، الكويت ، 2012، ص05.

الشكل رقم (01):



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية و الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 05.

وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي المحققة لكل دولة عربية على حدا خلال سنة 2011 سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو ايجابية، فيما عدا ثلاث دول وقد تصدرت قطر كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 18.7%، تليها العراق بمعدل 9.6%، السعودية بمعدل 6.5% وتراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 5.7% المسجلة في الكويت ونحو 1.2% المسجلة في مصر.

وعلى صعيد توقعات النمو للعام 2012 تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (عدد يناير 2010) إلى أنه وفقا للتطورات الأخيرة من المتوقع أن تتخفف معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية إلى 3.2% ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في 12 دولة عربية من إجمالي 19 دولة رصدها التقرير انظر الملحق رقم (02) يوضح تطور معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) حسب الترتيب التنازلي لعام 2011.

2. الناتج العربي:⁽¹⁾

ارتفع الناتج العربي من 1910 مليار دولار سنة 2010 إلى 2270 مليار دولار خلال عام 2011 مع توقعات بمواصلة ارتفاعه بمقدار 110 مليار دولار ليبلغ 2380 مليار دولار .

وخلال العقد الأول من الألفية الثالثة زادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من 2.6% سنة 2006 إلى 3.24% سنة 2011 ، إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناهضة والنامية تراجعت من 10.1% إلى 9% ، خلال نفس الفترة ويلاحظ وجود تركيز جغرافي واضح للناتج في ست (06) دول غالبيتها نفطية هي السعودية ، الإمارات ، مصر ، الجزائر ، قطر والكويت ، حيث يبلغ ناتج الدول نحو 168 مليار دولار بنسبة 75% من إجمالي الناتج العربي لعام 2011 .

3. عدد السكان:

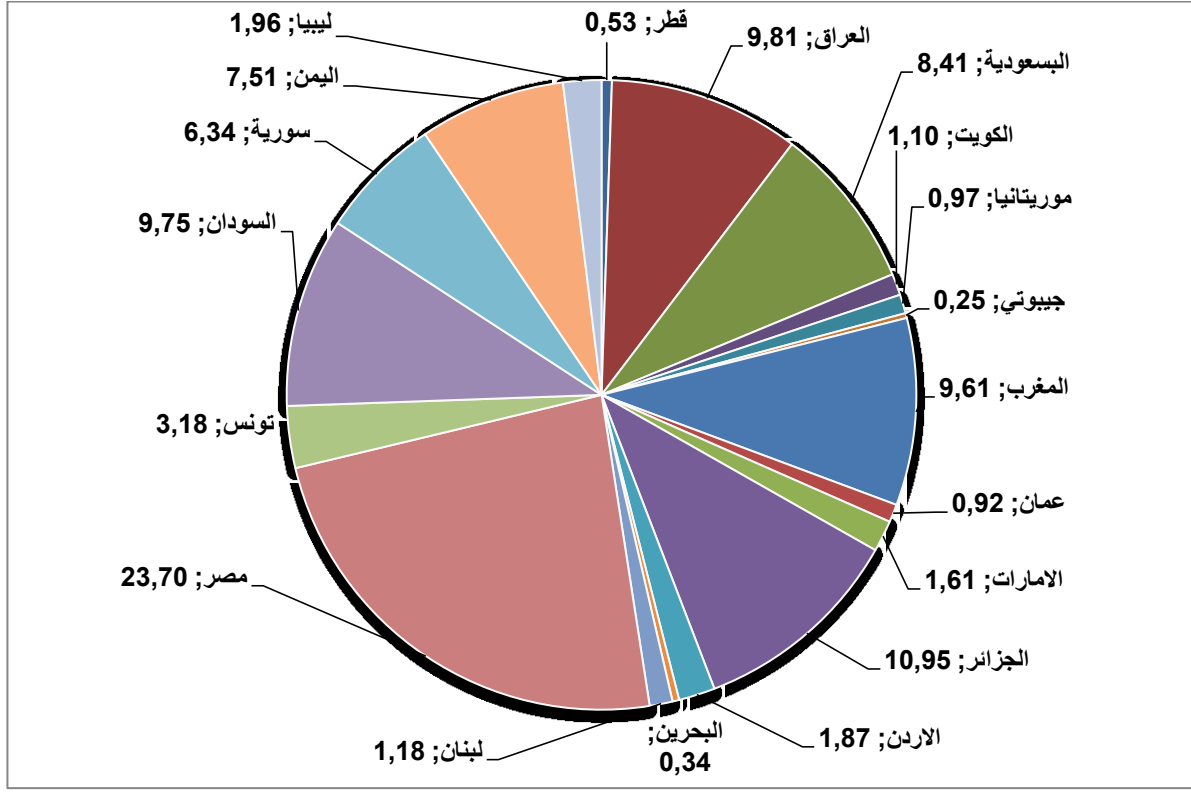
ارتفع عد سكان الدول العربية من 307 مليون نسمة سنة 2006 إلى 335 مليون نسمة عام 2011 مع توقعات بمواصلة الزيادة إلى 341.4 مليون نسمة عام 2012 مع ملاحظة وجود تركيز سكاني في خمس دول هي مصر ، الجزائر ، العراق ، السودان والمغرب ، حيث تستحوذ على 64% من الإجمالي فيما تستحوذ دول مجلس التعاون الست (06) على 13% وبقيّة الدول (08 دول) على 23% من الإجمالي العربي .

كما يمثل السكان في الدول العربية نحو 4.8% من إجمالي عدد السكان في العالم والبالغ نحو 7 مليارات نسمة بنهاية عام 2011 وفي ما يلي الشكل رقم (02) يوضح سكان المنطقة العربية موزعين حسب الدول لسنة 2011 .

(1) : نفس المرجع ، ص 60 .

شكل رقم (02):

سكان المنطقة العربية موزعين حسب الدول (%) لعام 2011



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية و الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 06.

4. دخل المواطن العربي⁽¹⁾:

لقد شهد دخل المواطن العربي نموا واضحا من 4211 دولار في المتوسط لسنة 2006 إلى 6781 دولارا وذلك خلال سنة 2011 مع توقعات بمواصلة التحسن إلى 6973 دولارا سنة 2012 وذلك كمحصلة لنمو الناتج العربي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان في الدول العربية خلال الفترة.

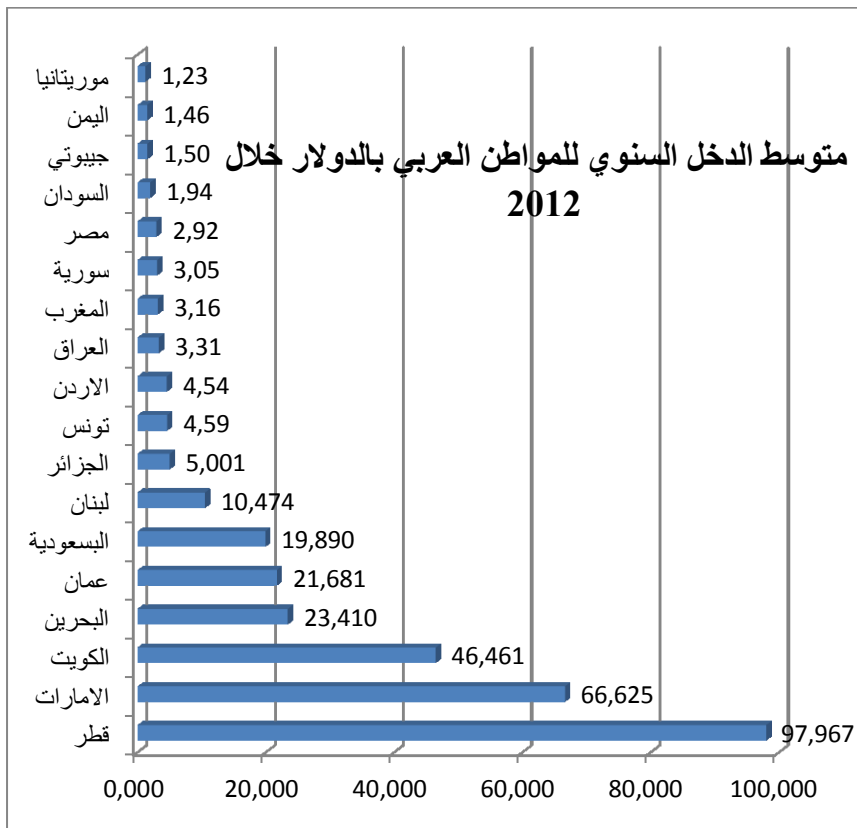
لكن يلاحظ وجود تباين كبير فيما بين الدول والتي يمكن تصنيفها إلى أربعة شرائح:

(1) نفس المرجع ص 07.

- ✓ **الأولى ذات الدخل المرتفع جدا:** (من 46.5 إلى 98 ألف دولار) وتضم ثلاث دول هي: قطر ، الامارات و الكويت ؛
 - ✓ **شريحة الدخل المرتفع :** (من 21.7 الى 11.2 الف دولار) و تضم اربع دول هي : البحرين ، سلطنة عمان ، السعودية و لبنان ؛
 - ✓ **ثم شريحة الدخل المتوسط:** (من 3.1 إلى 5.1 ألف دولار) وتضم ست دول هي: الجزائر، تونس ، الأردن ، العراق، المغرب وسورية؛
 - ✓ **وأخيرا شريحة الدخل المنخفض :** (من 1.3 إلى 2.9 ألف دولار) وتضم خمس دول هي : مصر ، السودان، جيبوتي ، اليمن وموريتانيا.
- وفي ما يلي الشكل رقم (03) يوضح متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي خلال سنة 2012.

الشكل رقم (03):

متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي خلال 2012



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية و الدولية"، مرجع سبق ذكره ، ص07.

5. معدل التضخم:

سجل المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية (متوسط سنوي) تراجعاً بشكل عام من 11.3% عام 2006 إلى 9% عام 2011 وذلك بعد أن بلغ أدنى مستوياته خلال الفترة في عام 2009 ، حيث بلغ 4.2% نتيجة الأزمة المالية العالمية وهو مستوى مقارب لمعدل التضخم الذي كان سائداً خلال الفترة ما بين 2000 و 2005.

وتشير التوقعات إلى أن المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية سيتراجع إلى 8.3% سنة 2012 كحصوله لتحسنه المرجح في تسع (09) دول عربية وارتفاعه في سبعة (07) دول واستقراره في دولتين ، حيث ظلت معدلات التضخم عند حدود مقبولة لمعظم الدول العربية مع توقعات باستمرارها بين 18% و 6.3% لـ 15 دولة عربية عام 2012 ، مقابل ارتفاعها بشكل واضح في مصر واليمن و السودان لتتراوح ما بين 11% و 20% ، مع توقعات باستمرارها قرب تلك المستويات خلال سنة 2012 ويزيد المتوسط العربي بشكل كبير عن المعدل العالمي وكذلك معدل التضخم في الدول النامية منذ سنة 2006 وحتى سنة 2011 مع توقعات باستمراره فوق المعدلين لعام 2012.

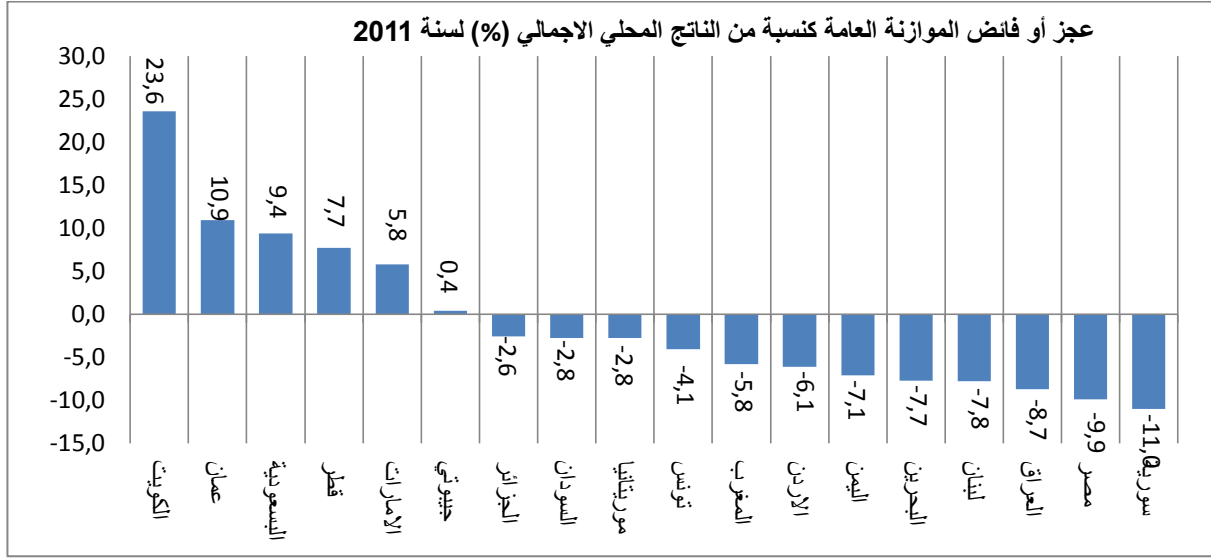
6. الموازنة العامة:

تعاني الغالبية العظمى من موازنات الدول العربية من عجز مزمن وخصوصاً خلال الفترة من 2000 إلى 2012 ، حيث تحقق موازنات ليبيا ودول الخليج فيما عدا البحرين فوائض مالية ، مقابل عجز في موازنات بقية بلدان المنطقة ، مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانية وقد تحول فائض الموازنة إلى عجز اعتباراً من عام 2008 في البحرين والجزائر وعام 2007 في العراق وعام 2006 في اليمن.

وقد حققت الموازنة العامة الإجمالية الافتراضية للدول العربية فائضاً بلغ 33.5 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة من 2000 إلى 2005 ، ارتفع إلى 285 مليار دولار سنة 2008 ، ثم تحول إلى عجز بقيمة 57.3 مليار دولار عام 2009 ، قبل أن يعود الفائض ويتراجع إلى 25.5 مليار دولار سنة 2010 ، ثم يرتفع إلى 70.7 مليار دولار عام 2011 مع توقعات بتراجع الفائض إلى نحو 60.4 مليار دولار عام 2012 والشكل رقم (04) يوضح عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) لسنة 2011.

الشكل رقم (04) :

عجز او فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج لعام 2011



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية و الدولية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 08.

كما ارتفع فائض الموازنة العامة الإجمالية الافتراضية للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 4.3% (2005-2000) إلى 15.1% عام 2008 ، ثم تحول إلى عجز بنسبة 3.5% سنة 2009 قبل أن يعود الفائض بنسبة 1.3% سنة 2010 و 31% سنة 2011 مع توقعات بتراجعها إلى نحو 2.5% عام 2012.

وقد حققت موازنات جيبوتي ودول مجلس التعاون الخليجي فيما عدا البحرين فوائض مالية خلال عام 2011 مع توقعات باستمرار تحقيق الفوائض خلال سنة 2012 ، ومن المتوقع أن يتحسن أداء المالية العامة في (08) دول عربية بارتفاع متوقع للفائض المالي في الكويت وتراجع العجز في البحرين ، اليمن ، الجزائر ، المغرب ، العراق ومصر .

II.4.1.2 مؤشرات الأداء الخارجي:

وتتضمن أداء الحسابات الجارية والموازن التجارية للسلع والخدمات والمديونية الخارجية والاحتياطات الأجنبية والعلاقات والمؤشرات المترابطة بين تلك المؤشرات.

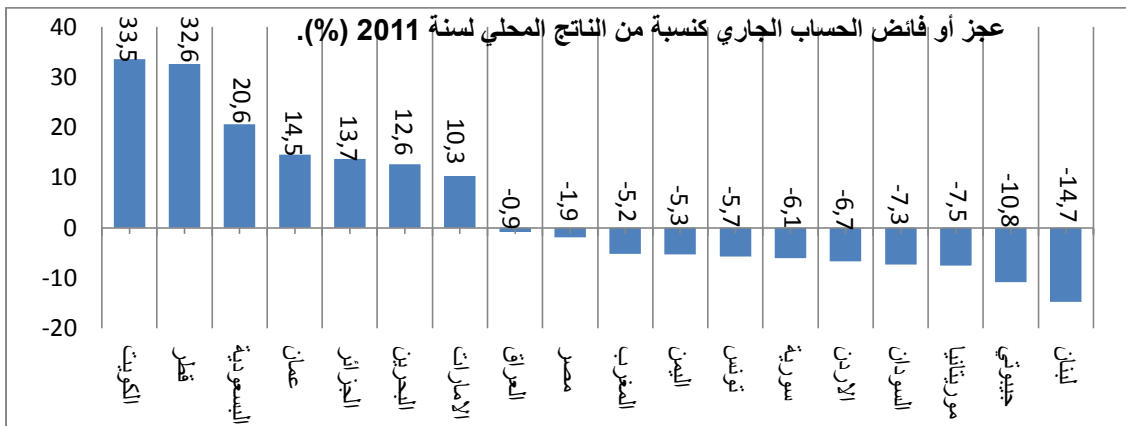
1. الحساب الجاري⁽¹⁾:

فيما يتعلق بأداء الحسابات الجارية للدول العربية يلاحظ أن الصافي العربي الافتراضي قد ارتفع من 262 مليار دولار عام 2006 إلى 272 مليار دولار عام 2011 مع ملاحظة تراجع بشفة إلى 39 مليار دولار فقط عام 2009 مع توقعات بتراجع الفائض وذلك سنة 2012 إلى 224.5 مليار دولار إلا أن نسبة هذا الصافي الافتراضي إلى الناتج المحلي الإجمالي (المتوسط العربي) تراجعت من 20.3% عام 2006 إلى 8.3% عام 2010 و 12% عام 2011 مع توقعات ببلوغها نحو 9.4% عام 2012 .

وخلال عام 2011 حققت سبعة دول عربية هي دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الجزائر فوائض ضخمة قيمتها 304 مليار دولار مقابل عجز قيمته 32.3 مليار دولار في الحسابات الجارية لبقية الدول العربية (11 دولة) مع توقعات بتراجع الفائض المحقق في تلك الدول عام 2012 إلى 258.5 مليار دولار وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، من المتوقع تحسن أداء الحساب الجاري عام 2012 في خمسة دول هي : البحرين ،المغرب ، اليمن ، تونس ولبنان وهو ما يوضحه الشكل رقم (05).

الشكل رقم (05):

يوضح عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي لسنة 2011 (%)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية و الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 08.

(1): نفس المرجع ص 08.

2. الميزان التجاري :

لقد قفزت الصادرات السلعية والخدمية العربية من 773 مليار دولار عام 2006 إلى 1041 مليار دولار عام 2011 ، ثم إلى 1278 مليار دولار عام 2011 ، مع توقعات بمواصلة ارتفاعها إلى 1308.5 مليار دولار عام 2012 ، كما ارتفعت حصة الصادرات العربية من الإجمالي العالمي من 5.2% إلى 5.7% خلال نفس الفترة ، لكن مع توقعات بتراجعها إلى 5.5% سنة 2012 ، كما ارتفعت الواردات السلعية والخدمية العربية من 509 مليارات دولار عام 2006 إلى 836 مليار دولار عام 2010 ، ثم إلى 946 مليار دولار عام 2011 ، مع توقعات بمواصلة ارتفاعها إلى 1023.7 مليار دولار عام 2012 ، كما ارتفعت حصة الواردات العربية من الإجمالي العالمي من 3.5% إلى 4.4% خلال نفس الفترة مع توقعات بارتفاعها إلى 4.45% عام 2012. انظر الملحق رقم (02).

وقد بلغ حجم التجارة الخارجية للسع والخدمات في الدول العربية نحو 2.2 تريليون دولار عام 2011 ، مع توقعات بارتفاعها إلى 23 تريليون دولار عام 2012 ، وذلك بعد ان كانت 1.3 تريليون دولار عام 2006 ، كما ارتفعت مساهمة الدول العربية في إجمالي تجارة العالم من السلع والخدمات من 4.4% عام 2006 إلى 5.1% عام 2011 ، مع توقعات بتراجعها بشكل طفيف إلى 5% عام 2012 وفي ما يلي الجدول رقم (05) يوضح تطور حجم التجارة العربية .

الجدول رقم (05):

تطور حجم التجارة العربية (مليار دولار)

مقارنة 2012 2011 ب	توقعات 2011	2011	2010	2009	2008	2007	2006	متوسط	الدولة
								2005-2000	
30,4	1308,5	1278,1	1041,2	846,5	1205,1	901,1	773,2	370,2	إجمالي الصادرات العربية
1488,3	23736	22247,7	18760,3	15798,1	19745,2	17307,9	14853,1	...	إجمالي صادرات العالم
-0,23	5,5	5,7	5,6	5,4	6,1	5,2	5,2	...	صادرات الدول العربية /صادرات العالم (%)
77,9	1023,7	945,8	836	779,4	868,2	662,8	509	277,5	إجمالي الواردات العربية
1417,9	22982,9	21565	18292,6	15446,1	19357,8	16882,8	14570,1	...	إجمالي الواردات في العالم
0,07	4,5	4,4	4,6	5	4,5	3,9	3,5	...	واردات الدول العربية /واردات العالم (%)
108,3	2332,2	2223,9	1877,2	1625,9	2073,3	1563,9	1282,2	647,7	إجمالي التجارة العربية
-0,08	5	5,1	5,1	5,2	5,3	4,6	4,4	...	إجمالي التجارة العربية/ التجارة العالمية (%)

المصدر : بيانات صندوق النقد الدولي.

حقق الميزان التجاري لعام 2011 فائضا في 08 دول عربية هي: دول مجلس التعاون الخليجي؛ الجزائر؛ السودان؛ العراق؛ مقابل عجز بقية الدول.

ويزيد حجم التجارة الخارجية من السلع والخدمات عن الناتج المحلي الإجمالي في 09 دول عربية هي: موريتانيا ، حيث يمثل نحو 152.5% من الناتج ، الإمارات 150.7% ، البحرين 141.3% ، العراق 139.2% ، لبنان 136.4% ، الأردن 117.3% ، سلطنة عمان 116.9% ، السعودية 100.4% وتونس 100.4% .

3. المديونية الخارجية :

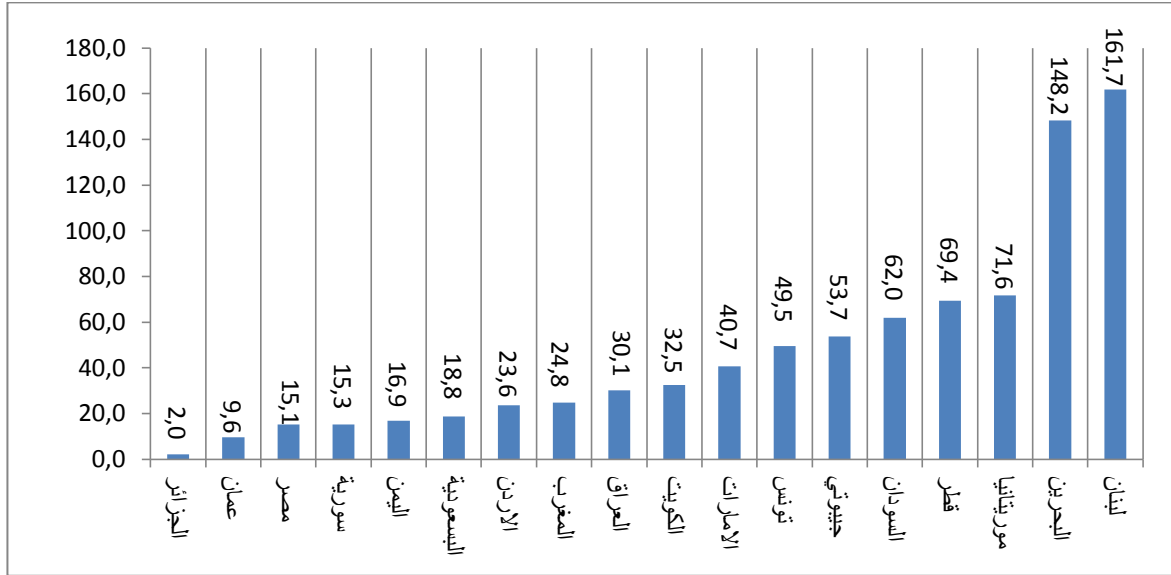
على صعيد المديونية الخارجية فقد تحسن وضع الدول العربية بشكل عام خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، حيث تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 64% كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و 2005 إلى 47% خلال عام 2011 .

كما انخفض حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية من 464 مليار دولار عام 2006 إلى 726 مليار دولار عام 2011 ، لكن مع توقعات بارتفاعها إلى 768.5 مليار دولار عام 2012.

وفي ما يلي الشكل رقم (06) يوضح تطور الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية

الشكل رقم (06):

تطور الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية (%) لعام 2011



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية و الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ووفقا للمعايير الدولية الثلاثة الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة تشير البيانات إلى وجود إحدى عشر (11) دولة عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية للمعيار الأول، حيث لا يتجاوز فيها نسبة الديون للناتج المحلي الإجمالي حاجز الـ 48% لعام 2011، في حين توجد (05) دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 49.6% و 71.6% ودولتان تبلغ فيهما النسبة 148.2% و 161.7%.

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني المتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات السلعية والخدمية والتي تعتبر في الحدود الآمنة إذا لم تتعد نسبة 132%، يوجد عدد أقل من الدول، أما فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات السلعية والخدمية والتي نعتبرها بصفة عامة في الحدود الآمنة إذا لم تتعد 25% فيوجد عد مقبول من الدول العربية.

ومن المتوقع تحسن مؤشرات المديونية الخارجية في عام 2012 ، مقارنة بالعام السابق من ناحية القيمة في أربعة دول عربية وتحسنها وفق المؤشر النسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 08 دول عربية .

4. الاحتياطات الدولية⁽¹⁾:

لقد قفزت الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية من متوسط سنوي بلغ 215.2 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2005 إلى 469.4 مليار دولار عام 2006 ، ثم واصلت الارتفاع بفضل عائدات النفط إلى 1018 مليار دولار عام 2011 ، مع توقعات بمواصلة الارتفاع إلى 1133.4 مليار دولار عام 2012.

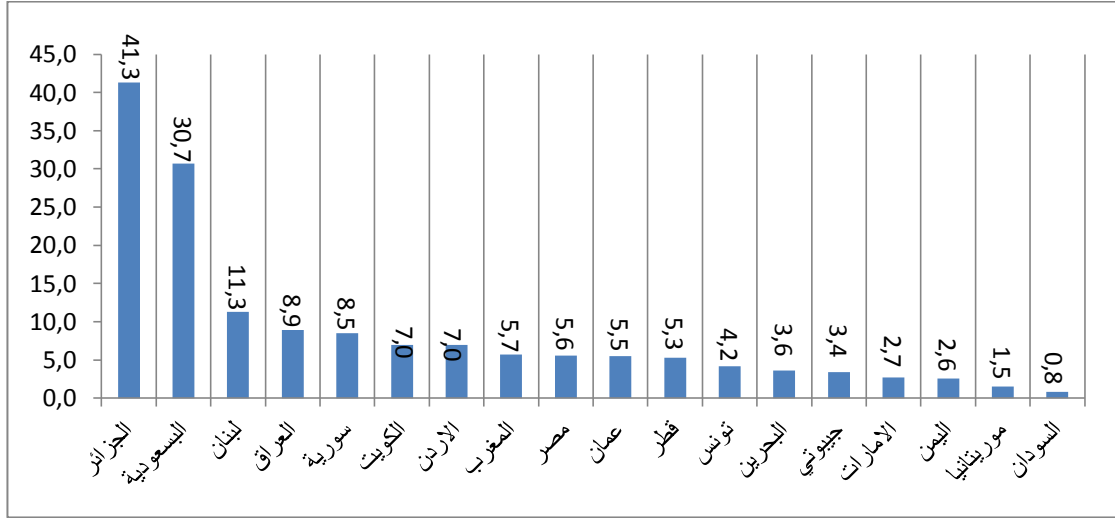
ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الاحتياطات الدولية في 13 دولة عربية خلال العام 2012 ، مقارنة بالعام السابق وتراجع في أربعة (04) دول وتستقر في دولة واحدة.

أما على صعيد مؤشر تغطية الاحتياطات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات فتشير البيانات إلى وجود 11 دولة عربية ضمن الحدود المقبولة ، التي تغطي فيها الاحتياطات واردات الدولة من السلع والخدمات لمدة خمس (05) شهور ، مع ملاحظة أن الارتفاع الكبير لمؤشري الجزائر والسعودية يعود إلى إدراج أموال الصناديق السيادية ضمن الاحتياطات الدولية وهو ما يوضحه الشكل رقم (07) .

(1) : نفس المرجع ص 10 .

الشكل رقم (07):

تغطية الاحتياطات للواردات في الدول العربية لعام 2011 (عدد الأشهر)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية و الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

II.4.2. مراحل التنمية الاقتصادية للدول العربية:

يمكن تصنيف الدول العربية حسب المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية، حيث يصدر هذا الأخير ضمن التقرير السنوي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) ولأكثر من ثلاثة عقود، حيث يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلية.

وتكمن أهمية التقرير في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات، كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول، لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم، علاوة على أنه يعد إطارا عاما للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني (1).

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011"، النشرة الفصلية، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، سبتمبر 2011، ص 17.

ويغطي مؤشر التنافسية العالمية 2011-2012 لأول مرة 142 دولة منها 15 دولة عربية مقابل 139 دولة ضمن المؤشر لسنة 2010-2011 ، حيث تمت إضافة بليز وهايتي واليمن ، مع سورينام واستبعاد ليبيا بسبب الاضطرابات الجارية ويتكون المؤشر من مؤشر مركب يشمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية: مؤشر *المتطلبات الأساسية* ، مؤشر *معززات الكفاءة* ، مؤشر *القدرة على الابتكار والتقدم العلمي* وهذه المؤشرات تتألف من 12 مكونا تمثل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمية.

ووفقا لمنهجية إعداد المؤشر يتم تصنيف الدول التي يغطيها ضمن خمس مراحل للتنمية الاقتصادية وفقا لمعيارين هما: حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية (دول المرحلة الأولى 70% فأكثر) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوما بسعر صرف السوق كما هو موضح بالجدول رقم (06).

الجدول رقم (06):

مراحل التنمية الاقتصادية وفقا لحصة صادرات السلع الأولية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج

المؤشر	المرحلة الاولى المتطلبات الأساسية	مرحلة انتقالية بين المرحلة الاولى والثانية	المرحلة الثانية معززات الكفاءة	مرحلة انتقالية بين المرحلة الثانية والثالثة: القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)	أقل من 2000	2000-2999	3000-8999	أكثر من 17000
الدول العربية حسب مراحل التنمية وفقا لمنهجية المؤشر	موريتانيا	الجزائر	قطر	البحرين
	اليمن	مصر	السعودية	الإمارات
إجمالي عدد الدول في المرحلة	37	24	28	18
عدد الدول العربية:	2	6	3	2
أهم دول المجموعة	الهند	باراجواي	الصين	بولندا
	نيبال	بنزويلا	اندونيسيا	البرازيل
	باكستان	إيران	ماليزيا	الأرجنتين
	نيجيريا	أوكرانيا	تايلاند	روسيا
	مولدوفا	كومولث الدول المستقلة	جنوب أفريقيا	تركيا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " أفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011 " ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

المرحلة الأولى (المتطلبات الأساسية): وتشمل موريتانيا واليمن ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الأولى والثانية وتشمل العدد الأكبر من الدول العربية وهي: الجزائر ، مصر ، الكويت ، قطر ، السعودية وسورية أما مرحلة التنمية الثانية فتشمل الأردن ، المغرب وتونس ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الثانية والثالثة وتشمل لبنان وسلطنة عمان وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية وهي مرحلة القدرة على الابتكار والتقدم التكنولوجي وتشمل البحرين والإمارات العربية المتحدة والجدول السابق رقم (06) يوضح قائمة الدول العربية وفقا لمراحل التنمية الخمس علاوة على بعض الدول غير العربية التي تم إدراجها في الجدول ، كأمثلة عملية بغرض الاسترشاد

ولأغراض حساب المؤشر ، تم الدمج فيما بين مجموعات المؤشرات الفرعية ومفهوم مراحل التنمية المشار إليه تم إسناد أوزان نسبية لكل دولة ، حسب مصفوفة مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها وفقا لمنهجية التصنيف المعروضة سلفا ومجموعات المؤشرات المذكورة ، ولأغراض التحديد الدقيق للأوزان النسبية التي يجب إسنادها لكل مجموعة من مجموعات المؤشرات الفرعية لكل مرحلة من مراحل التنمية المذكورة والجدول رقم (07) يوضح مجموعة المؤشرات الفرعية والأوزان حسب كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (07):

مراحل التنمية الاقتصادية مؤشر التنافسية العالمية

مراحل التنمية الاقتصادية			مجموعة المؤشرات الفرعية
المرحلة الأولى (%)	المرحلة الثانية (%)	المرحلة الثالثة (%)	
60	40	20	المتطلبات الأساسية
35	50	50	معززات الكفاءة
5	10	30	الابتكار والتقدم التقني والعلمي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011* ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

II.4.2.1 ترتيب دول العالم في المؤشر:

لاتزال الدول الأوروبية تهيمن على أكبر حيز ضمن قائمة أفضل عشر دول عالميا في المؤشر مما يؤكد مكانها ضمن أكثر الاقتصادات تنافسية ، ففي حين حافظت سويسرا على تصدرها للسنة الثالثة على التوالي، حلت سنغافورة التي يواصل جهودها التصاعدي لتصبح ثاني أكبر اقتصاد تنافسي في العالم على حساب السويد التي حلت في المركز الثالث ، في حين قفزت فلندا ثلاث مراكز لتحل بالمركز الرابع بدلا من المركز السابع ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بالمركز الخامس من الرابع وألمانيا في المركز السابع بدلا من الخامس ثم هولندا، الدنمارك واليابان في حين قفزت المملكة المتحدة من المركز الثاني عشر (12) عالميا خلال العام السابق إلى المركز العاشر وعلى الجانب الآخر من المؤشر حلت كل من (موزنبيق، سوازيلاند، ليستو ، بوركينافاسو، موريتانيا ، اليمن ، أنجولا، وبوروندي، هايتي والتشاد) في المراتب العشرة الأخيرة على التوالي).

II.4.2.2 وضع الدول العربية في المؤشر:

أكدت قطر مكانتها كأكثر الدول تنافسية في المنطقة بنقدها ثلاث مراكز لتصل إلى المركز الرابع عشر (14) عالميا والأولى عربيا ، كما شهدت تحسنا في مؤشرات المتطلبات الأساسية وعوامل الابتكار والتطور وإضافة إلى أداء قوي يعتمد على جودة وكفاءة مؤسسية ، مما يقوي من إطارها المؤسسي حيث حلت قطر في الترتيب 14 عالميا ضمن المؤشر الفرعي الذي يقيس المؤسسات العامة والخاصة وفي الترتيب الخامس عالميا (05) في استقرار بيئة الاقتصاد الكلي والسابع عشر (17) عالميا في كفاءة سوق السلع ، فضلا عن مستويات منخفضة من الفساد ، هذه السمات المؤسسية توفر أساسا جيدا لتحقيق الكفاءة ، لضمان المزيد من التقدم ، إلا أن التقرير في المقابل ينصح بالاحتياط لتقلبات أسعار السلع الأساسية والسعي للتنوع بتنمية القطاعات الأخرى من الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية لبعض المناطق وكذلك زيادة الإنتاجية بمواصلة التوسع في استخدام التقنيات الحديثة والانفتاح أمام المنافسة الأجنبية. انظر الملحق رقم (03).

حافظت السعودية على المركز الثاني عربيا في حين تقدمت أربعة (04) مراكز لتصل إلى الترتيب (17) عالميا بفضل التحسينات وتقوية الإطار المؤسسي وتحسين كفاءة الأسواق ، تعزيز كفاءة المؤسسات الخاصة فضلا عن تحسين الاقتصاد الكلي ساعدها على ذلك ارتفاع أسعار الطاقة وإطلاق أكبر حزمة لتحفيز تحسين البنية التحتية على صعيد دول مجموعة العشرين (20) ولكن المملكة مازالت تواجه تحديات في تعزيز كفاءة سوق العمل وكذلك مجالي الصحة والتعليم وعلى الرغم من بعض التقدم فمازالت تحتل مركزا منخفضا ضمن مؤشر الرعاية الصحية والتعليم الأساسي (المرتبة 61) (1).

للسنة الثانية على التوالي تراجع الإمارات بمركزين ضمن المؤشر لتصل إلى الترتيب السابع والعشرون (27) عالميا والثالث عربيا وذلك بسبب تدهور عدد من المؤشرات الفرعية ، كفقدان الدولة لقدرتها على تسخير أحدث التقنيات لتحسين الإنتاجية وانخفاض التقييم الإنمائي الدولي لمعظم المؤسسات كنتيجة للأزمة الاقتصادية ، مع حاجتها للمزيد من الاستثمارات لتعزيز الرعاية الصحية والتعليم الأساسي والاستمرار في تعزيز القدرة التنافسية وتعزيز الإصلاحات الهيكلية ووضع التنمية الاقتصادية على أسس أكثر ثباتا ، في حين تعكس القدرة التنافسية العامة للدولة نوعية عالية من البنية التحتية ، حيث تحتل المرتبة الثامنة (08) عالميا وتتمتع بكفاءة عالية لسوق السلع (10) عالميا وقوة في الاستقرار الاقتصادي الكلي (11) عالميا وارتفاع كفاءة الحكومة (05) عالميا.

(1): نفس المرجع ، ص 18.

قفزت سلطنة عمان مركزين إلى الترتيب الثاني والثلاثون (32) عالميا والرابع عربيا تلتها الكويت (34) فالبحرين (37) ، ثم تونس التي تراجعت 8 مراكز إلى المركز (40) ، ثم الأردن التي تراجعت (06) مراكز إلى المركز (71) ، فالمغرب التي تقدمت مركزين إلى المركز (73) ، ثم الجزائر التي تراجعت بمركز واحد إلى الترتيب (87) ، ثم لبنان التي قفزت ثلاث مراكز إلى الترتيب (89) ، ثم مصر التي تراجعت (13) مركز إلى المركز (81) ، ثم سورية التي تراجع ترتيبها مركزا واحدا إلى المركز (98) ، ثم موريتانيا التي تراجع ترتيبها إلى (137) ، في حين دخلت اليمن لأول مرة ضمن التقرير في المركز (137) وفي ما يلي الجدول رقم (08) يوضح ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمية.

الجدول رقم (08) :

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنافسية

التغير في الترتيب	الترتيب	الترتيب		الرصيد	الدولة	الترتيب عالميا
		2010-2011	2011-2012			
↑	3	17	14	5,24	قطر	1
↑	4	21	17	5,17	السعودية	2
↓	2-	25	27	4,89	الإمارات	3
↑	2	34	32	4,64	سلطنة عمان	4
↑	1	35	34	4,62	الكويت	5
—	0	37	37	4,54	البحرين	6
↓	8-	32	40	4,47	تونس	7
↓	6-	65	71	4,19	الأردن	8
↑	2	75	73	4,16	المغرب	9
↓	1-	86	87	3,96	الجزائر	10
↑	3	92	89	3,95	لبنان	11
↓	13-	81	94	3,88	مصر	12
↓	1-	97	98	3,85	سورية	13
↓	2-	135	137	3,2	موريتانيا	14
-	-	-	138	3,06	اليمن	15

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، *أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011* ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

II.4.3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية... الواقع والتحديات:

إن أهمية الدور الايجابي الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة بصفة عامة والنامية بصفة خاصة والذي يتمثل في مساهمته في تحقيق معدلات النمو المستهدفة ، تحتم معه ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لجذب المزيد منه ووضع الخطط والبرامج الترويجية الملائمة وضمان حسن تطبيقها ومتابعتها والتقييم المستمر لأدائها، وفي هذا السياق لم تتمكن معظم الدول العربية بالعمل على إيجاد المناخ الملائم للاستثمار ، بل سعت إلى إنشاء بنية إدارية متكاملة وجهات متخصصة تتولى مهمة الترويج للاستثمار وهو ما ساعد بشكل كبير على تدفق أكثر لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

II.4.3.1 الترويج ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

من الممكن تعريف الترويج على أنه : "مجموعة الأنشطة والمعلومات والمهام المتعلقة بتحفيز واستقطاب جهات الاستثمار المحلية والإقليمية والدولية للمساهمة في بعث المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القائمة وتمويل الفرص الاستثمارية في بلد معين".⁽¹⁾

يشكل الترويج بهذا المعنى المنشط أو العامل المحفز للجمع بين الفرص الاستثمارية وجهات التمويل التي تبحث عن تلك الفرص ، ويندرج الجهد الترويجي عادة ضمن خطة ترويجية شاملة ذات صلة وثيقة بالاستراتيجية القومية وبخطة التنمية والبرامج التنموية التي تصيغها مؤسسات ومجالس التخطيط في الدولة.

1. دور الترويج للاستثمار ومتطلباته:

مع انتهاء عقد التسعينات من القرن الماضي وما تمخضت عنه من تجارب العديد من الدول في مجال ترويج الاستثمار ، تبين أن الدور التوعوي والإصلاحي (بمعنى إصلاح السياسات المعتمدة وتقويمها) . لجهاز الترويج للاستثمار ، قد أصبح في أولوية وظائفها الأساسية وفي صميم عملية الترويج وهذا يعني أن قيادة الإصلاح الإداري وإصلاح السياسات أصبحا جزءا لا يتجزأ من عملية الترويج الصحيحة والمتكاملة ، خصوصا مع عدم جدوى بناء انطباع ايجابي للقطر واستهداف المستثمر وخدمته في ظل وجود معوقات بيروقراطية وإطار مؤسسي وإجرائي وتشريعي غير مناسب.

(1): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " جهات الترويج في الدول العربية ... الواقع والتحديات " ، النشرة الفصلية، العدد الفصلي الثالث، الكويت ، سبتمبر

ويعتبر جهاز الترويج للاستثمار في وضع يؤهله لتحديد متطلبات تحسين مناخ الاستثمار بسبب كونه القناة الرئيسية لالتقاط وجهات نظر القطاع الخاص لقدرته على تلمس عوامل الجذب والإعاقة وإبراز الثغرات بحكم الاحتكام المنتظم مع المستثمرين لاكتسابه معرفة تفصيلية وحسا دقيقا بالقضايا المتعلقة بالمعوقات القانونية والتنظيمية والإدارية المرتبطة بقطاع الأعمال والاتصاله بالأطراف المعنية في الحكومة القادرة على اتخاذ التدابير اللازمة.

ويشمل الدور الترويجي وإصلاح السياسات الذي يقوم به جهاز الترويج للاستثمار التالي (1):

- ✓ إعطاء أولوية لتبني السياسات التي تفضي إلى تحسين مناخ الاستثمار وبصورة متواصلة؛
 - ✓ التعرف على المعوقات التي يواجهها المستثمر والمعوقات المستجدة قبل أن تصبح موضع شكوى من قبل المستثمر (الأجنبي والمحلي) ؛
 - ✓ العمل على الإقلال من الحواجز البيروقراطية والإجراءات غير الضرورية والمكررة ؛
 - ✓ تحسين الخدمات المقدمة للمستثمر المحتمل ولأصحاب المشاريع القائمة ؛
 - ✓ الدخول في تفاصيل العملية الاستثمارية على كافة المستويات خاصة على مستوى الإدارات والقرارات؛
 - ✓ التصدي لعلاج القضايا الخاصة بالبنية التحتية والاتصالات؛
 - ✓ لعب دور العنصر المساعد مع الأطراف الأخرى ؛
 - ✓ إعداد وتنظيم بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتنسيق بينه وبين الأطراف الحكومية الأخرى من أجل تعزيز شفافية ومصادقية تلك البيانات واستكمال "سجل الاستثمار".
- ويتطلب قيام جهاز الترويج للاستثمار بالدور الترويجي توافر مجموعة من الشروط أبرزها:

- ✓ ضمان الدعم على أعلى مستوى ؛
- ✓ رصد على أساس علمي الإجراءات ومعالجتها؛
- ✓ المثابرة والتمتع بنفس طويل للعمل الإصلاحية المتدرج ؛
- ✓ العمل على مراحل محددة مربوطة بنتائج معينة لقياس الأداء ؛
- ✓ تحمل الضغوط لتحقيق النتائج المتوخاة ؛
- ✓ توافر موارد مالية وبشرية ولوجيستية مناسبة ؛

(1): نفس المرجع ، ص 07.

✓ بناء شراكات فعالة مع الجهات ذات الصلة والمستثمرين.

2. تأثير الترويج على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يشكل تباين المعلومات مع عدم التأكد أحد العقبات العامة التي تواجه عموماً تدفقات رأس المال عبر الحدود الدولية وعلى وجه الخصوص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أسواق الدول النامية أو الناشئة ، لإزالة هذه العقبات أو للتخفيف من حدتها انخرطت العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في أنشطة تشجيع واستقطاب الاستثمار في إطار استراتيجية شاملة يقوم بتنفيذها جهاز الترويج للاستثمار وتتطلق من بناء الانطباع العام عن البلد المضيف والذي يهدف بالأساس إلى تجاوز نقص المعلومات الكلية والقطاعية ، وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر وللتسليم بأهمية الدور الذي تقوم به أجهزة ترويج الاستثمار ، فإن القليل من الدراسات التطبيقية تطرقت إلى فعالية تلك الأجهزة من حيث تحقيق هدف جذب الاستثمار الأجنبي الذي أسست من أجله⁽¹⁾.

وفي هذا السياق تعتبر الدراسات الحديثة من هاردنك و دجافوسك (2012 و 2011) من أهم المساهمات في رصد أثر ممارسات الترويج على جذب الاستثمار الأجنبي، حيث اعتمد الباحثان في دراستهما على بيانات المسح الذي يجريه البنك الدولي لوسطاء الترويج مرة كل ثلاث (03) سنوات انطلافاً من عام 2006 في إطار مشروع يرمي إلى جمع أمثلة لأفضل الممارسات ولتقديم تقييم إلى وسطاء الترويج المحليين ، بشأن أدائهم في تقديم المعلومات والمساعدة للمستثمرين المحتملين وسعى. الباحثان إلى اختبار فرضية أن الجودة العالية للخدمات التي تقدمها أجهزة الترويج تتسبب في تدفقات أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر من عدمها.

وأفادت النتائج التطبيقية بشكل واضح إلى أن التباين في نوعية أجهزة الترويج بين مختلف دول العالم يترجم إلى مستويات مختلفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبعبارة أخرى ، فإن الدول التي تحصل على تقييمات عالية بشأن تسيير نشاط الاستثمار هي كذلك الدول التي تجذب المزيد نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد أوضحت النتائج وجود علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية عالية بين متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العشرية الأولى من القرن الحالي ومتوسط تقييم أداء جهة الترويج في البلد المضيف وذلك بعد التحكم في أثر متغيرات مفسرة أخرى ، تتضمن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان والتضخم والاستقرار السياسي في البلد المضيف.

(1): نفس المرجع ، ص 14.

كما بينت التقارير الإحصائية أن حجم هذا الأثر ذو دلالة اقتصادية عالية ، فالبلد الذي يقيم فيه أداء جهاز الترويجي بمجموعة نقاط الجودة بـ 60% يحصل في المتوسط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ، أعلى بـ 25% من أي بلد آخر تم تقييم جهاز الترويج فيه بـ 45% من النقاط ، وذلك بعد التحكم في أثر المتغيرات المفسرة الأخرى المذكورة أعلاه ، و بعبارة أخرى فان الارتقاء بنقطة واحدة في تقييم أداء جهاز الترويج يؤدي في المتوسط إلى زيادة بـ 1.5% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، أي ان كل دولار واحد يتم إنفاقه على ترويج الاستثمار ، يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة تزيد عن 150 دولار كمتوسط لأكبر التأثيرات الحديثة المقدره انطلاقا من ظروف تمويلية متواضعة لجهة ترويج الاستثمار.

ولقد أثبتت الدراسات وجود علاقة ايجابية بين أداء جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها⁽¹⁾، حيث حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا في تقييم أداء جهات الترويج للاستثمار، وحلت في المرتبة الخامسة عالميا من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحصولها على 657 مليار دولار ونسبة 3.3% من الإجمالي العالمي ، أما عن بقية المجموعات الجغرافية الأخرى ، حصلت على أحجام من إجمالي التدفقات الدولية تتناسب مع ترتيبها العالمي في تقييم أداء جهات الترويج للاستثمار بواقع 13 تريليون دولار لدول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ونحو 3 تريليونات دولار لمجموعة شرق آسيا والمحيط الهادي و 1.6 تريليون دولار لمجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ونحو تريليون دولار لمجموعة الدول الأوروبية غير الأعضاء في OCDE وآسيا الوسطى و 357 مليار دولار لمجموعة أفريقيا جنوب الصحراء و 238 مليار دولار لجنوب آسيا هذا وشهدت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية اتجاها عاما تصاعديا خلال العقود الثلاثة الماضية.

II.4.3.2 واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية:⁽²⁾

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (21 دولة) انخفاضا من 68.6 مليار دولار عام 2010 بمعدل 37.4% إلى 43 مليار دولار عام 2011 ومقارنة مع 76.3 مليار دولار عام 2009 و 96.3 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 66.2 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و 2007.

(1) : نفس المرجع، ص15.

(2): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، الكويت، 2011 ، ص 97.

ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) ما نسبته 2.8% من إجمالي العالمي البالغ 1.5 تريليون دولار و 6.3% من إجمالي الدول النامية البالغة 684.4 مليار دولار وكانت حصيلة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية ، قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية ، حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4.5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2007 إلى 5.4% عام 2008 ثم إلى 6.4% عام 2009 ، قبل أن تتراجع إلى 5.2% عام 2010 ، ثم إلى 2.8% عام 2011 وقد تباين أداء الدول العربية بشكل واضح ، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى 09 دول عربية (الجزائر بنسبة 13.6% إلى 2571 مليار دولار) ، (البحرين بنسبة 400.6% إلى 781 مليار دولار) ، (جيبوتي بنسبة 189% إلى 78 مليون دولار) ، (العراق بنسبة 15.8% إلى 1617 مليون دولار) ، (الأردن بنسبة 12.4% إلى 1653 مليون دولار) ، (الكويت بنسبة 25% إلى 399 مليون دولار) ، (المغرب بنسبة 60% إلى 2519 مليون دولار) ، (فلسطين بنسبة 19% إلى 214 مليون دولار) ، (الإمارات بنسبة 39.6% إلى 7679 مليون دولار) فيما تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في 8 دول هي: (لبنان 21% إلى 3381 مليون دولار) ، (موريتانيا بنسبة 65.6% إلى 45 مليون دولار) ، (سلطنة عمان بنسبة 66.2% إلى 788 مليون دولار) ، (السعودية بنسبة 41.6% إلى 16400 مليون دولار) ، (الصومال بنسبة 8.9% إلى 102 مليون دولار) ، (السودان بنسبة 7% إلى 2692 مليون دولار) ، (سورية بنسبة 42.8% إلى 1059 مليون دولار) ، (تونس بنسبة 27.2% إلى 265 دولار).

في المقابل تحولت التدفقات الايجابية إلى سلبية في ثلاث دول هي (مصر بخروج 483 مليون دولار، قطر بخروج 87 مليون دولار، اليمن بخروج 713 مليون دولار).

وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيئة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 16400 مليون دولار بحصة بلغت 38.2% من إجمالي ، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 7679 مليون دولار وبحصة 17.9% ، ثم لبنان في المرتبة الثالثة بقيمة 3381 مليون دولار وبحصة 7.9% ، ثم السودان في المرتبة الرابعة بقيمة 2692 مليون دولار بحصة 63% من إجمالي العربي.

II.4.3.3 أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية حتى سنة 2011:⁽¹⁾

أما فيما يتعلق بإجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ، فقد بلغت بنهاية عام 2011 نحو 649.6 مليار دولار، وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى كأكبر مستقبل بتدفقات بلغت قيمتها 186.9 مليار

(1): نفس المرجع ، ص 99.

دولار وبحصة بلغت 29% من الإجمالي الوارد للمنطقة العربية و تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 85.4 مليار دولار وبحصة بلغت 13% ، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 72.6 مليار دولار وبحصة بلغت 11%، تلتها المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 46.3 مليار دولار وبحصة بلغت 7% ، ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 40.6 مليار دولار وبحصة بلغت 6% انظر في الملحق رقم (04) تطور أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية بنهاية عام 2011 (مليون دولار).

II.4.3.4 أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الدول العربية⁽¹⁾ :

حسب البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد التدفقات الواردة إلى سبع دول عربية هي: السعودية ، مصر ، تونس، سوريا، الأردن ، ليبيا وفلسطين بنهاية 2010 و 2011 والبالغ إجماليها نحو 189 مليار دولار موزعة حسب الدول الأجنبية المستثمرة في تلك الدول يمكننا أن نلخص إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر أجنبي في الدول السبع بقيمة 26.1 مليار دولار وبنسبة 14% من الإجمالي ، تلتها فرنسا في المرتبة الثانية بقيمة 19 مليار دولار وبحصة تبلغ 10% من الإجمالي ، ثم ألمانيا في المرتبة الثالثة بقيمة 16.6 مليار دولار وبنسبة 9% ، ثم المملكة المتحدة في المرتبة الرابعة بقيمة 14.8 مليار دولار وبنسبة 8% ، تلتها اليابان في المرتبة الخامسة بقيمة 14.8 مليار دولار وبنسبة 8%.

أما عن أهم القطاعات المستقبلية للاستثمارات الأجنبية والعربية في الدول العربية ، فحسب البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد أرصدة التدفقات الواردة إلى ثماني دول عربية هي: السعودية ، مصر ، الأردن، الإمارات، تونس، سورية، ليبيا وفلسطين بنهاية عامي 2010 و 2011 والبالغ إجماليها نحو 304 مليار دولار كما هو موضح في الجدول رقم (09).

(1) : نفس المرجع ، ص ص 100-101.

الجدول رقم (09):

التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية (العربية + غير العربية) المباشرة الوافدة إلى المنطقة
(مليون دولار) نهاية سنة 2011.

القطاع	السعودية	مصر	الأردن	الإمارات	تونس	فلسطين	ليبيا	سورية	الإجمالي	النسبة (%)
الخدمات	62,99	28,253	1,883	31,074	4,652	1,29	0,484	2	130,627	42,97
الصناعة	56,142	14,602	6,006	5,745	5,188	18	888	1,423	90,012	29,61
الزراعة	101	3,471	75	59	194	...	44	12	3,956	1,3
أخرى	51,217	19,869	70	260	7,989	79,405	26,12
إجمالي	170,45	46,327	7,964	36,879	29,903	1,378	1,675	9,425	304	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2011، ص 101.

يتضح من الجدول السابق أن قطاع الخدمات أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثماني بقيمة 130.6 مليار دولار وبنسبة 43% من الإجمالي، يليه قطاع الصناعة في الرتبة الثانية بقيمة 90 مليار دولار وبحصة تبلغ 29.6% من الإجمالي، ثم قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بقيمة 4 مليارات دولار وبنسبة 13% فقط، ثم توزعت الاستثمارات المتبقية وقيمتها 79.4 مليار دولار وبحصة تبلغ 26.12% على القطاعات الأخرى والأنشطة التي يتم تصنيفها من قبل تلك الدول.

II.4.3.5 الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية:

واصلت الدول العربية سنة 2011 عرض المزيد من فرص الاستثمار المتاحة ولكن بوتيرة أقل اهتماما، بسبب الأحداث السياسية التي انعكست في تراجع فرص الاستثمار المتاحة في معظم دول المنطقة، فيما عدا الدول النفطية، بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط ومواصلة تنفيذها خططا استثمارية طموحة للسنوات المقبلة وخصوصا في مجال الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى 15 تريليون دولار، منها ما يزيد عن تريليون دولار في دول مجلس التعاون الخليجي ونحو 200 مليار دولار في العراق وحدها، ترتب عليها مواصلة استئناف عدد من المشاريع التي سبق تأجيلها أو إرجاء تنفيذها نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وقد شملت تلك المشاريع مختلف القطاعات إلا أنها تركزت في قطاع الطاقة وقطاع البنية التحتية، إضافة إلى عدد من القطاعات المهمة التي تعرض فيها مجموعة الدول العربية فرصا استثمارية وأهمها: الزراعة والصيد،

الطاقة والمياه والبيئة ، المحاجر، الرخام ، التعدين ، الكيماويات ، البلاستيك ، السماد ، العلوم الحيوية ، المنسوجات والملابس والجلود ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خدمات الأعمال، الكهرباء ، الالكترونيات، السيارات، المحركات، قطاع النقل الجوي، صناعة الحديد والصلب، الخدمات العامة، النقل واللوجستيات ، بنوك وتأمين ، خدمات مالية ، قطاع تجارة التجزئة وأخيرا العقار والسياحة ، وقد شملت تلك الفرص معظم الدول العربية تقريبا.

أما على صعيد جهود الدول العربية في عرض الفرص الاستثمارية ، فقد زاد ما تعرضه تلك الدول بشكل واضح على 2000 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تصل إلى 800 مليار دولار⁽¹⁾.

ففي الأردن قامت مؤسسة تشجيع الاستثمار بالتعاون مع استشاريين متخصصين بتطوير خارطة استثمارية ودراسة 30 قطاعا وتحديد 13 قطاعا احتلت المراتب الأولى من منظور قابلية النمو، الاستدامة، اهتمام المستثمرين وجدواها على المدى البعيد وأجرت دراسات تحليلية لنحو 250 فرصة استثمارية في قطاعات الزراعة، الأقمشة والمنسوجات، الصناعات الكيماوية، البناء، التعليم، الطاقة ومرافقها، الأطعمة والمشروبات، الصحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الدوائية ، السياحة والخدمات بتكلفة تبلغ نحو 8 مليارات دولار، وأسفرت تلك الدراسة عن تحديد أكثر من 150 فرصة استثمارية استثنائية مع إنهاء دراسات جدوى على 75 من هذه الفرص.

وتعرض الجزائر عددا كبيرا من الفرص الاستثمارية في إطار خطة استثمارية ضخمة قيمتها 286 مليار دولار.

وتطرح اليمن نحو 150 فرصة استثمارية منها 35 فرصة عبر الهيئة العامة للاستثمار والباقي عبر اللجنة التحضيرية لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن والجهات ذات العلاقة في القطاعات الصناعية ، السياحية، الخدمية، الصحية، الزراعية والسكنية، الطرق والإسكان . وقد بلغت الكلفة الاستثمارية التقديرية ما يزيد عن 20 مليار دولار.

أما مصر فتعرض الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عبر موقعها الشبكي 136 فرصة استثمار في 12 قطاعا بتكلفة استثمارية 66 مليار دولار منها: فرص في مجال البتر وكيماويات بتكلفة 19 مليار دولار، 16 فرصة في مجال البيئة وزراعة الغابات ، 8 فرص في مجال التجارة و25 فرصة في مجال الصناعة والبقية في مجالات التعليم وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المتكاملة ، الزراعة ، السياحة ، الصحة ، المرافق والنقل وذلك إضافة إلى

(1): نفس المرجع ، ص 109.

45 فرصة استثمارية أخرى ضمن خطط التنمية في الأقاليم بتكلفة تتراوح ما بين 14 و 16 مليار دولار أبرزها مشاريع على طريق سوهاج البحر الأحمر الجديد وغرب خليج السويس وموانئ شرق بور سعيد ، دمياط والإسكندرية و الدخلية وخطوط سكك حديد إلى مطروح والعاشر من رمضان... الخ.

وتعرض هيئة الاستثمار في سورية نحو 300 فرصة استثمارية مختلفة الأحجام وفي مختلف القطاعات موزعة على عدد من المناطق الصناعية والجغرافية ، كما تعرض وزارة الصناعة العديد من الفرص الاستثمارية في قطاعات الصناعة الكيماوية والهندسية والغذائية والنسيجية منها 15 فرصة استثمارية محددة و 34 مشروعاً مقترحاً من قبل القطاع الخاص في مناطق متفرقة.

وفي السودان تعرض وزارة الاستثمار عبر موقعها الشبكي نحو 300 فرصة استثمارية بقيمة تقريبية تتجاوز 10 مليارات دولار منها 180 في قطاع الخدمات و 45 في الزراعة و 40 في الصناعة و 11 في مجال التعدين إلى جانب فرص عديدة في قطاعات الكهرباء والموانئ البحرية ، النقل النهري ،الجوي، الطرق، الجسور، السكك الحديدية والتعليم العالي.

وتواصل السعودية توفير فرص استثمارية كبيرة في قطاعات متنوعة وصناعات مختلفة وخصوصاً قطاعات الطاقة ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النقل والخدمات اللوجستية ، الصحة علوم الحياة والتعليم ، بتكاليف استثمارية تقديرية ضخمة تتجاوز 300 مليار دولار موزعة على المدن الرئيسية والمدن الاقتصادية وأبرزها بناء محطات للطاقة والكهرباء ومشاريع في قطاع النقل والخدمات اللوجستية وصهر الألمنيوم ، إضافة إلى الفرص المعروضة على القطاع الخاص في مشاريع عقارية ضخمة مثل الأبراج المزمع إنشاؤها حول الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

تعرض قطر ⁽¹⁾ على القطاع الخاص الأجنبي فرص المساهمة في تنفيذ خططها الاستثمارية البالغ قيمتها 125 مليار دولار خلال الخمس (05) سنوات المقبلة بنسبة 49% للشركاء الأجانب ضمن استراتيجية التنمية الوطنية (2011 - 2016) لنحو 176 مشروعاً جديداً منها 38 مليار دولار إنفاق حكومي ستتجاوز 35 مليار دولار، شاملة نحو 27 مليار دولار استثمارات ستقوم بها شركتا بروة والديار العقارية القطرية في مشاريع بناء سكني وتجاري ، مما يحمل معه فرصاً استثمارية تصل قيمتها إلى 61 مليار دولار بواقع 12 مليار دولار سنوياً في مختلف القطاعات لاسيما وأنها تستعد من الآن لاستضافة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022.

(1): نفس المرجع ، ص ص 111-112.

وتعرض الإمارات فرصا استثمارية متنوعة بقيمة تقريبة تصل إلى 175 مليار دولار عبر السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ خطط استثمارية حكومية بقيمة 320 مليار دولار عام 2015

وفي العراق تعرض الهيئة الوطنية للاستثمار أكثر من 360 فرصة استثمارية بقيمة تجاوزت 200 مليار دولار، منها 48 فرصة استثمارية في مجالات الزراعة، الري، الإنتاج الحيواني، 31 فرصة في مجال الكهرباء، 50 فرصة في قطاع الصحة، 75 فرصة في مجالات الإسكان والبنية التحتية بتكلفة استثمارية 150 مليار دولار، 68 فرصة في قطاع الصناعة، 10 فرص ضخمة في قطاع النفط والغاز، 6 فرص في قطاع الاتصالات، 150 فرصة في قطاع السياحة والخدمات الترفيهية.

وتأمل تونس، بعد استقرار الأوضاع في جذب المزيد من الاستثمارات عبر طرح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجية عددا من الفرص الاستثمارية بقيمة ضخمة ضمن برنامج التخصيص الذي يحتوي على العديد من المؤسسات المعروضة للتخصيص منها شركات لإنتاج السكر، الإطارات، الصلب إلى جانب فرص جديدة في مجالات الطاقة، البيئة، الصناعة، البنية الأساسية، الخدمات اللوجستية والسياحة مستهدفة بصورة أساسية دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

وتعرض سلطنة عمان عبر المركز العالمي لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات عدد 34 فرصة استثمارية بقيمة تتجاوز 51 مليار دولار، منها 7 فرص في مجال خدمات البنية الأساسية بتكلفة 11.7 مليار دولار، 6 فرص في قطاع خدمات إنتاج النفط والغاز بتكلفة 19 مليار دولار 9 فرص في قطاع الخدمات السياحية بتكلفة 20 مليار دولار، 6 فرص في خدمات تقنية المعلومات و6 فرص في قطاعات خدمية أخرى.

كما تعرض المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان "أيدال" عددا من الفرص في قطاعات السياحة، النقل، الصناعة، الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، الأغذية، الزراعة، التعليم، الصحة، الخدمات بتكلفة استثمارية إجمالية تراوحت بين 5-50 مليون للفرصة الواحدة.

وتطرح موريتانيا عبر المفوضية المكلفة بترقية الاستثمارات 7 فرص استثمارية في مجالات الطاقة، الفنادق، الصناعة، الزراعة والنقل.

وتعرض الوكالة الوطنية في جيبوتي لتنمية الاستثمارات في جيبوتي 14 فرصة استثمارية في مجالات التعدين، السياحة، الطاقة المتجددة من حرارة الأرض الجوفية، التأمين، الخدمات المصرفية، الاتصالات، الصيد، الشحن الجوي، المعارض والصحة بتكلفة 715 مليون دولار.

أما مجلس التنمية في البحرين فيعرض فرصا استثمارية في مجالات الخدمات المالية، النقل، الخدمات اللوجستية، تكنولوجيا المعلومات، العقار، السياحة وصناعة السيارات مع تخصص المملكة في إنتاج الألمنيوم وإدارة المشاريع وتقديم الاستشارات المالية والإدارية وتنظيم الأحداث الدولية وذلك في إطار خطة استثمارية بقيمة 35 مليار دولار مدتها خمس سنوات.

وتطرح المغرب فرصا في قطاعات واعدة أهمها: السيارات، الالكترونيات، النقل الجوي، المنسوجات، الجلود، التوزيع، الأغذية، السياحة.

كما تعرف ليبيا فرصا استثمارية ضخمة في إطار خطة إعادة الإعمار بقيمة 480 مليار دولار على مدى العقدين المقبلين، حيث تم طرح العديد من الفرص على المستثمرين في قطاعات الإسكان، الطاقة، النقل، المرافق، المياه، الصناعة، الزراعة، الخدمات والبنية الأساسية وغيرها.

وفي فلسطين أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني عن عرض 130 فرصة استثمارية قيمتها نحو 500 مليون دولار على هامش فعاليات مؤتمر "فلسطين للاستثمار" معظم دراسات الجدوى الخاصة بها تم إعدادها مع وجود شركاء محليين.

وفي هذا السياق قامت المؤسسة منذ العام 2008 بإنشاء قسم خاص على موقعها الالكتروني لاستعراض الفرص الاستثمارية المعروضة من قبل 16 دولة عربية من خلال مواقعها الالكترونية الرسمية وكذلك خارطة الاستثمارية في دولة فلسطين.

II.4.4 تقييم اثار الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية:⁽¹⁾

حول تقييم أداء الدول العربية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دشن تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012 تحت عنوان "نحو جيل جديد لسياسات الاستثمار" والذي يطلقه سنويا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، محاولات نحو الاعتماد على عدد من المؤشرات في هذا المجال ليوضح الفروق في قدرات الدول على

(1) : ضمان الاستثمار، النشرة الفصلية الثالثة، سبتمبر 2012، مرجع سبق ذكره، ص 16.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية ، وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الشاملة والمستدامة من ناحية أخرى.

وقد رصد المؤشران أداء معظم دول العالم و 18 دولة عربية وتم تصنيف الدول في 4 مستويات رئيسية من حيث الأداء تتدرج من المستوى الأول (الأفضل) إلى المستوى الرابع (الأسوأ).

II.4.4.1 قدرات الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يتعلق بالمحور الأول ، اعتمد التقرير على مؤشرين رئيسيين هما مؤشرات إمكانية الدولة في جذب الاستثمار ومؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. مؤشر إمكانية الدول في جذب الاستثمارات:

يتناول المؤشر أربعة محددات اقتصادية رئيسية لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر هي: جاذبية السوق ، توافر العمالة الرخيصة والمهارات ، وجود الموارد الطبيعية وتوافر البنية التحتية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تم تفصيل مكوناتها في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) :

محددات مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار

محددات مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار	
✓ حجم السوق (الناتج المحلي الإجمالي (القوة الشرائية)) ✓ قدرات الإنفاق (متوسط دخل الفرد الأسمى (القوة الشرائية)) ✓ إمكانية نمو السوق (معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي)	جاذبية السوق
✓ تكلفة العامل الواحد (أجر الساعة مقابل إنتاجية العامل) ✓ حجم القوى العاملة الصناعية (المهارات المتوفرة)	توافر العمالة الرخيصة
✓ استغلال الموارد (قيمة الصادرات من الوقود والخامات) ✓ الإمكانيات الزراعية (توافر الأراضي الصالحة للزراعة)	توافر الموارد الطبيعية
✓ البنية التحتية للنقل - كثافة الطرق: نسبة أطوال الطرق بالكيلو لكل 100 كيلو متر مربع. - نسبة الطرق المعبدة من إجمالي الطرق - طول شبكة السكك الحديدية بالكيلومتر - مؤشر الارتباط بشبكة النقل البحري ✓ البنية التحتية للطاقة - استهلاك الطاقة الكهربائية ✓ البنية التحتية للاتصالات - عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة - عدد اشتراكات الهواتف النقالة لكل 100 نسمة - عدد اشتراكات الانترنت (برودباند) لكل 100 نسمة	تمكين البنية التحتية

المصدر: ضمان الاستثمار ، النشرة الفصلية الثالثة ، سبتمبر 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

وعلى صعيد مؤشر إمكانية الدولة في جذب الاستثمار جاءت النتائج كما يوضحه الملحق رقم(05):

- ✓ التصنيف الأول (إمكانيات مرتفعة جدا) : حلت السعودية والإمارات.
- ✓ التصنيف الثاني (إمكانية مرتفعة): حلت مصر، قطر، تونس، الجزائر، المغرب، سلطنة عمان، سورية، البحرين والكويت.
- ✓ التصنيف الثالث (إمكانية منخفضة): الأردن، لبنان، السودان واليمن.
- ✓ التصنيف الرابع (إمكانية منخفضة جدا): جيبوتي وموريتانيا.

2. مؤشر جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة⁽¹⁾:

(1): نفس المرجع ، ص 17.

يقيس نجاح الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتناسب مع حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال السنوات الثلاثة السابقة وعلى صعيد مؤشر جذب الاستثمار (حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وجاءت النتائج كالتالي:

- ✓ التصنيف الأول (جذب فعلي مرتفع جدا): حلت السعودية ، الأردن ولبنان.
- ✓ التصنيف الثاني (جذب فعلي مرتفع): حلت الإمارات، مصر، قطر، تونس والسودان.
- ✓ التصنيف الثالث (جذب فعلي منخفض): الجزائر ، المغرب ، سلطنة عمان ، سورية و جيبوتي .
- ✓ التصنيف الرابع (جذب فعلي منخفض جدا) : البحرين، الكويت، اليمن وموريتانيا.

3. مقارنة المؤشرين:

وبمقارنة مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار مع مؤشر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم يمكن تصنيف الدول بحسب الأداء الفعلي للدولة في جذب الاستثمارات أعلى من إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار ومثال ذلك: تشاد، ليبيريا، مدغشقر والنيجر التي تتدفق لها استثمارات مرتفعة كنسبة من ناتجها الإجمالي بالرغم من تصنيفها ذات إمكانيات جذب منخفضة جدا وفي المقابل أداء فعلي للدولة في جذب الاستثمارات أقل من إمكانيات الدولة ومثال على ذلك فنزويلا. انظر الملحق رقم (05).

وعلى مستوى الدول العربية التي يمكن ترتيبها من حيث قدرتها على توظيف إمكانياتها في جذب استثمارات فعلية تتناسب مع حجم اقتصادها بداية من لبنان والأردن (جذب مرتفع جدا مع إمكانية منخفضة) ، جيبوتي (جذب منخفض مع إمكانيات منخفضة جدا) ، السودان(جذب مرتفع مع إمكانية منخفضة جدا)، السعودية (جذب مرتفع جدا مع إمكانية مرتفعة جدا)، مصر، تونس وقطر(جذب مرتفع مع إمكانية مرتفعة)، موريتانيا(جذب منخفض جدا مع إمكانيات منخفضة جدا) ، الإمارات(جذب مرتفع مع إمكانيات مرتفعة جدا) ، الجزائر، المغرب، سلطنة عمان، سورية(جذب منخفض مع إمكانية مرتفعة)، اليمن(جذب منخفض جدا مع إمكانيات منخفضة) ، البحرين والكويت(جذب منخفض جدا مع إمكانيات مرتفعة).

II.4.4.2 تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية في الدول العربية:

من بين الأدوار المهمة لجهات الترويج للاستثمار السعي لإفادة الاقتصاد الوطني من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعظيم مساهمتها في مؤشرات التنمية المختلفة ومن هذا المنطق كان من الضروري أن يتم رصد وتقييم تلك المساهمة كأحد طرق تقييم أداء تلك الجهات.

وفي هذا السياق طور الأونكتاد مؤشرين جديدين:

1- مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة:

ويقيس أهمية ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة المستقبلية من حيث المؤشرات الفرعية التالية:

1. القيمة المضافة؛
2. توفير فرص العمل؛
3. توليد الصادرات؛
4. عائدات الضرائب؛
5. دفع الأجور؛
6. توفير نفقات البحث والتطوير؛
7. تكوين رأس المال.

ويرصد المؤشر 79 دولة ضمن المجموعات الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11):

مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد (نسبة مساهمة كل مؤشر فرعي %).

مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد (نسبة مساهمة كل مؤشر فرعي %).							
المنطقة	القيمة المضافة	توفير فرص العمل	توليد الصادرات	عائدات الضرائب	دفع الأجور	توفير نفقات البحث والتطوير	تكوين رأس المال
مجموعة الدول المتقدمة	12,7	7,5	19,3	13,9	14,6	24,2	10,5
مجموعة الدول النامية	12,2	7,9	17,3	14,6	15,4	24,1	11,6
أفريقيا	21,7	7,3	21,7	37,2	18,4
شرق وجنوب شرق آسيا	10,5	9,9	30,9	7,7	8,9	22,5	6,2
جنوب آسيا	10,3	6,1	16	...	3,8
غرب آسيا	16,8	5,5	1,9	...	15	...	3,8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	15,9	6	17,9	18,9	16	35	14,8
مجموعة الاقتصادات المتحولة	21,7	3	11,2	15,4	25,7

المصدر: ضمان الاستثمار ، النشرة الفصلية الثالثة ، سبتمبر 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

هناك خمس دول عربية هي: الجزائر، مصر، الإمارات، السعودية والمغرب وكذلك تم تصنيف 4 مجموعات رئيسية

من حيث الأداء تتدرج من المستوى الأول إلى المستوى الرابع.

وفيما يتعلق بوضع الدول العربية فرادى ، خلال سنة 2011 فتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (12) إلى دور أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في توليد القيمة المضافة في المغرب والإمارات (المستوى الأول بقيمة 1) ودور أقل في مصر (المستوى الثالث بقيمة 3) ودور أقل في الجزائر والسعودية (المستوى الرابع بقيمة 4) وعلى نفس السياق يمكن رصد وضعية الدول العربية في بقية المؤشرات الست.

الجدول رقم (12):

وضع الدول العربية في مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد (وضع الدول العربية في المستويات الأربعة الرئيسية لمساهمة كل مؤشر فرعي في الاقتصاد).

المنطقة	القيمة المضافة	توفير فرص العمل	توليد الصادرات	عائدات الضرائب	دفع الأجور	توفير نفقات البحث والتطوير	تكوين رأس المال
المغرب	1	2	2	4	1
الإمارات	1	3	4	...	1	...	1
مصر	3	2	4	2	4	3	1
الجزائر	4	4	4	...	4
السعودية	4	4	4	...	4	...	4

المصدر: ضمان الاستثمار ، النشرة الفصلية الثالثة ، سبتمبر 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

2- مؤشر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾:

ويرصد المؤشر حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دولة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على قيمة الأرصدة مقارنة بحجم الاقتصاد.

3- مقارنة المؤشرين:

بمقارنة أداء الدول العربية في مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة مقارنة مع مؤشر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج في دول العالم يمكن تصنيف الدول بحسب:

مساهمة مرتفعة للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة أعلى من رصيد تلك الاستثمارات كنسبة من الناتج ومثال على ذلك الأرجنتين ، ألمانيا وإيطاليا التي تحظى بمساهمة مرتفعة للاستثمار الأجنبي المباشر في

(1) نفس المرجع ، ص 18.

الاقتصاد رغم كون رصيد تلك الاستثمارات منخفضا جدا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أي أن الاستثمارات قليلة مقارنة بحجم الاقتصاد لكن الاستفادة منها مرتفعة على صعيد (القيمة المضافة ، توفير فرص العمل، توليد الصادرات ، عائدات الضرائب، دفع الأجور، توفير نفقات البحث والتطوير وتكوين رأس المال).

وفي المقابل رصيد مرتفع لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ولكن استفادة أقل على صعيد الاقتصاد ، ومثال على ذلك جزر البهاماس وبربادوس وبيرمودا وكسمبورغ .

وعلى مستوى الدول العربية يمكن ترتيبها من حيث مدى استفادتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بداية من المغرب (نسبة استثمارات مرتفعة مع مساهمة مرتفعة في الاقتصاد) ، مصر والإمارات(نسبة استثمارات منخفضة جدا في الاقتصاد) ، الجزائر (نسبة استثمارات منخفضة جدا مع مساهمة منخفضة جدا في الاقتصاد) ، السعودية (نسبة استثمارات منخفضة مع مساهمة منخفضة جدا في الاقتصاد). انظر الملحق رقم (05).

خلاصة الفصل الثاني:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته ، سواء كان ذلك بالمشاركة في إدارة المشروع (في حالة الاستثمار المشترك) أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم (في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار).

وتتم هذه الاستثمارات عن طريق الشركات متعددة الجنسيات و التي تمتلك البنى و الهياكل اللازمة للقيام بمثل هذه العمليات الضخمة في الخارج ، وعادة ما تتوجه هذه الشركات للاستثمار في الدول التي تتوفر على الثروات الطبيعية أو بحثا عن أسواق جديدة لمنتجاتها.

وما يجدر الإشارة إليه أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار على الدولة المضيفة ، فهناك من يرى أنها تمثل قناة أساسية لنقل التكنولوجيا الحديثة ، كما أنه يمكنها المساهمة في الحد من مشكلة البطالة من خلال توفير مناصب شغل ، هذا بالإضافة إلى دورها في زيادة تدفقات النقد الأجنبي وتحسين موازين المدفوعات... الخ وهناك من يرى بأن هذه الاستثمارات يكون الغرض منها فقط تحقيق أرباح للشركات متعددة الجنسيات من خلال استغلالها للثروات الطبيعية المتوفرة في البلدان المضيفة والتأثير سلبا على البيئة، دون نسيان الآثار المحتملة على السياسة الاقتصادية والسيادة و الاستقلال لتلك الدول .

والملاحظ أنه بالرغم من وجود آثار سلبية محتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن حجم هذه الاستثمارات في تزايد مستمر خلال السنوات السابقة ، وذلك يرجع إلى أهميتها الكبرى بالنسبة لاقتصاديات الدول كافة سواء كانت متقدمة أو نامية إلا أن توزيع هذه الاستثمارات يختلف من دولة إلى أخرى وذلك راجع إلى عوامل ومحددات تختلف حسب كل دولة ، هذه العوامل باختلافها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية فإنه باجتماعها تمثل مناخ الاستثمار .

اما بخصوص الدول العربية فقد عرفت تحسنا كبيرا في مؤشرات الاداء الداخلي و الخارجي لاقتصاداتها ، و لقد زاد ما تعرضه، من فرص استثمارية بشكل واضح عن 2000 فرصة ، في مختلف المجالات بكلفة تصل الى 800 مليار دولار ، نتيجة التحسن في المناخ الاستثمارية العربي، من خلال الترويج له بطريقة صحيحة و متكاملة ، و بالرغم من ذلك لم يقابل هذا التحسن زيادة في تدفقات و ارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية ، ولقد تباينت قدراتها على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، فقد اختلفت امكانيات الجذب من مرتفعة جدا الى منخفضة جدا ، و بالتالي صنفت حسب مساهمة المشاريع الاجنبية

في تنمية الاقتصاد ، بين دول ذات نسبة استثمارات مرتفعة مع مساهمة مرتفعة و دول ذات نسبة استثمارات منخفضة جدا مع مساهمة منخفضة جدا .

والجزائر كبقية دول العالم تسعى إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فهي يجب أن توفر العوامل والظروف الملائمة والمناسبة لتوجيه حركة رؤوس الأموال نحوها ولذلك سنقوم بدراسة وتقييم المناخ الاستثمار في الجزائر في الفصل الثالث من هذه الاطروحة .

تمهيد:

لقد دخلت الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي في مسار شامل للتحول و الانفتاح الاقتصادي الذي تميز بالجهود الكبيرة والإصلاحات المتواصلة لتحقيق الاستقرار الكلي والبحث عن مصادر تمويلية جديدة ، مما زاد من أهمية الدور الذي تلعبه الاستثمارات في النشاط الاقتصادي هذا الدور الذي لا يتحقق إلا بتوفير مناخ استثماري مناسب والذي يعبر عن مجمل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والقانونية والإدارية المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية .

ولذلك فإنه قبل تقييم حسيطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب إلقاء نظرة مفصلة عن مناخ الاستثمار في الجزائر مع تحديد نقاط القوة والضعف فيه.

وذلك بدءا بعرض أهم المحطات التي توقف عندها الاقتصاد الجزائري ، والإصلاحات التي كان لها أثر مهم على الاستثمارات المحلية و الأجنبية على السواء ، ثم عرض الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر مع تحديد أهم المؤهلات الذاتية او المزايا المقارنة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني.

بعدها تقييم حسيطة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الاقتصاد الجزائري، ثم عرض نظرة اهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، دون أن ننسى العراقيل التي يواجهها المستثمرون الأجانب في الجزائر ، لأن تمتعها بإمكانيات و مؤهلات لا يعني عدم وجود نقائص وعراقيل في مناخها الاستثماري .(*)

(*) ان الجزئين المتمثلين في: الاقتصاد الجزائري (تطور و اصلاحات) و قوانين الاستثمار في الجزائر ، تم اقتباسهما من المرجع الرئيسي التالي: نسرين برجي ، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة و اثارها على قطاع المحروقات في الجزائر " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي - ، 2008. و سيتم الاشارة الى المراجع التي اعتمدنا عليها ، خاصة ما تعلق منها بالقوانين المختلفة للاستثمار في الجزائر بالتفصيل و ذلك لتسهيل الوصول الى المعلومة في المراجع الاصلية لها .

III.1 الاقتصاد الجزائري (تطور وإصلاحات):

III.1.1 تطور الاقتصاد الجزائري:

لقد كانت الجزائر غداة الاستقلال تتميز بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي: (1) غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيين ويحتل مساحة تقدر بـ: 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر ، و قطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

أما الهياكل القاعدية والتي تعتبر من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها ، فالطرق المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كلم و 4300 كلم من السكك الحديدية و 20 مطارا وشبكة الكهرباء و 600 كلم من الخطوط الكهربائية ، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجاري والمؤسسات المصرفية .

وقبيل إعلان الاستقلال غادر ما يقارب مليون إطار تقني أوروبي الجزائر ، مما ترك فراغا كبيرا في: الإطارات والعمال المحترفين منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و 35000 إطارا متوسطا و 100000 عاملا ومستخدمًا ، وهو ما عطل سير الاقتصاد و الإدارة تماما هذا بالإضافة إلى التخلي شبه التام عن الإستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين .

وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى ، فعند مغادرة المعمرين حولوا معهم مدخراتهم و رؤوس أموالهم وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل 750 مليون فرنك عبر قناة البنوك ونتاج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

وأمام هذه الوضعية كان لا بد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية

هي:

(1) صالح مفتاح ، " تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق "، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، المركز الجامعي بشار ، ص 02.

1. المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر حيث استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (Raffinerie) و (S.N.Repal) بالجزائر العاصمة و 20% من حصص شركة الغاز (CAMEL) و 40% في رونو و 30% في ساباب (S.A.B.A.B) و 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي ، والسباكة (La Fonderie) الأكثر أهمية في الجزائر والتي أقيمت في عنابة ؛

2. إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل شركة الكهرباء والغاز ، ديوان التجارة المكلف باستيراد المنتجات الغذائية ، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات (Sonatrach) في سنة 1963 ، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964 ، شركة (SNS) في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد وشركة سوميا (SOMEA) في الصناعة الميكانيكية والطائرات ؛

3. وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12 ، والصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في 10 أوت 1964 وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر و ذلك خلال 1966 وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر (BNA) في 1966/08/13.

وكان الهدف الاستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب (الميثاق الوطني 1976) استكمال الاستقلال الوطني وبناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان و الاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية وكانت الاستثمارات في الفترة (62-67) ضعيفة .

وبعد ذلك جاءت مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط حيث كان الاقتصاد يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر ، ومنحت استراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين وحسب هذه الاستراتيجية فإن الأولوية المطلقة ، منحت للقطاع الصناعي بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة ، كما تميزت تلك الفترة بضعف الإمكانيات البشرية والمادية والمالية لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري والإنتاجي.

وكان يهدف من المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)⁽¹⁾ إلى انتهاج سياسة تأميم الثروات الطبيعية و استيلاء الدولة على كافة القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني وإعطاء الأولوية للصناعة والمحروقات ، تليها الزراعة والشؤون الاجتماعية والخدمات.

وخلال الفترة (1970-1973) تم تطبيق مخطط ثاني وهو المخطط الرباعي الأول حيث وضع من أجل إقامة قاعدة صناعية حقيقية وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

وخلال الفترة (1974-1977) تم تطبيق المخطط الرباعي الثاني ، حيث كان مكملًا لأهداف المخطط الرباعي الأول ، إذ كانت تهدف الحكومة من خلاله إلى زيادة الاهتمام بالصناعات الثقيلة إلى جانب إقامة عدد من الصناعات المتوسطة والصغيرة والتي ترمي إلى تغطية متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والتوسع في بناء القرى الاشتراكية والمرافق العمومية كالمدارس والمستشفيات والأسواق⁽²⁾ وقد تميز هذا المخطط بمبلغ استثمارات كبير بسبب ارتفاع أسعار النفط فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير و انتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن في سنة 1979 ، كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300.000 طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة .

فبالرغم من تحقيق بعض النتائج الإيجابية خلال تطبيق المخططات الثلاثة السابقة ، إلا أنه كانت هناك مجموعة من السلبيات والتمثلة في التدهور المستمر للقطاع الزراعي وضعف فعالية الجهاز الاقتصادي والاجتماعي والإداري .

وعدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية و ارتفاع الديون الخارجية⁽³⁾ ولذلك دخلت الجزائر في مرحلة جديدة اقتصاديا و اجتماعيا بانتهاجها استراتيجية تنموية وذلك خلال الفترة (1980-1984) هذه الاستراتيجية تتمثل في المخطط الخماسي الأول الذي يهدف إلى إنعاش القطاعات التي حضت بالأهمية الكافية من قبل وتدعيم الاقتصاد الوطني و الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي. ونظرا للمشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية من قبل والتي تمثلت في العجز المالي الكبير وعدم قدرتها على الاستخدام الأمثل لطاقتها الإنتاجية ، بادرت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها للتخفيف من المشاكل المالية التي كانت تعاني منها .

(1): قندوز فاطمة الزهراء، "الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال التسعينات" ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة

الجزائر، 2001-2002 ، ص 16.

(2): نفس المرجع ، ص 18 .

(3): نفس المرجع ، ص 20 .

ثم تم تطبيق المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة الممتدة بين (1985-1989) ، جاء هذا المخطط كتكملة لأهداف المخطط الخماسي الأول ، وذلك عن طريق تدعيم المكتسبات المعتمدة المحققة في مختلف المجالات ، تأكيد الفعالية المتزايدة في تسيير المؤسسات ولامركزية الأنشطة والمسؤوليات ، تنمية التخطيط على كافة المستويات وإدخال أدوات تنظيم مرنة وفعالة فيما يخص الأسعار ، الجباية ، القروض ، المداخل... الخ.

ولقد أدت الصدمة النفطية لعام 1986^(*) إلى انخفاض معدلات التبادل وإيرادات صادرات المحروقات بحوالي 50% وعوض أن تلجأ الجزائر إلى تعديل سعر الصرف شرعت في تنفيذ عدة تدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (حيث وصل العجز في الميزانية إلى 13% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1988) ولعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز أو إلى التمويل بالقروض الخارجية ، والتي بدأت تتراكم حيث ارتفعت خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% في عام 1985 إلى 41% في عام 1988 بينما ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 78% في نفس الفترة بسبب تقصير أجل الاستحقاق⁽¹⁾ وقد عززت السلطات من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1989-1991) عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي.

و انطوى البرنامج على تنفيذ سياسة صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض كبير في قيمة سعر الصرف ، وبهذا أدى ضبط الإنفاق الحكومي و ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات إلى ظهور فوائض مالية وذلك بفضل تحسن أسعار النفط و انخفاض سعر الصرف.

و ابتداء من عام 1992 ، عرفت الجزائر عدم الاستقرار السياسي والصراع المدني مع تضائل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي وتباطؤ خطى الإصلاحات الهيكلية و اتساع نطاق اختلالات الاقتصاد الكلي. فقد كانت الحكومة تهدف في الفترة (1992-1993) إلى الوفاء بخدمة الدين الخارجي الذي

(*) تعتبر سنة 1986 كنقطة بداية ظهور الأزمة الجزائرية بسبب انهيار أسعار البترول ، حيث كان المشكل الرئيسي للاقتصاد الجزائري هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي في سنة 1985 وانخفض إلى 14.4 دولار في سنة 1986 ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63,3 مليار دينار سنة 1985 وانخفضت إلى 34,9 مليار دينار في سنة 1986 هذا بالإضافة إلى ارتفاع خدمات الديون. إذن يمكن اعتبار سنة 1986 هي السنة التي أبرزت للعيان هشاشة الاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على مادة تصديرية واحدة لا يمكن تحديد سعرها لأنه مرهون بالسوق العالمية.

(1): النشاشبي كريم وباتريشيا ألونزو جامو ، استيفانيا بازوتيانان ، نيكول لافرمبوزا سيبيسيان ، " الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق (دراسة خاصة) "، صندوق النقد الدولي ، واشنطن 1998، ص 12.

وصلت نسبته إلى 80 % من إيرادات الصادرات ، مع مساندة النشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسيعية .

إلا أنه ظهر تدهور آخر و اختلالات أخرى في عام 1994 حيث حدث انخفاض آخر في أسعار النفط وتزايد الصراع المدني ، إلى جانب ظهور أزمة في ميزان المدفوعات وهذا ما دفع بالسلطات إلى قبول برنامج شامل للتصحيح الهيكلي بمساندة صندوق النقد الدولي في ماي 1994. وذلك من خلال عقد اتفاقين أولهما اتفاق الاستعداد (Stand-by) مدته سنة يسري من أبريل 1994 إلى مارس 1995 وثانيهما اتفاق التمويل الموسع في ماي 1995 مدته ثلاث سنوات يسري من ماي 1995 إلى ماي 1998⁽¹⁾

وكان برنامج الإصلاح منذ 1994 يهدف إلى تحقيق بعض العوامل نذكر منها :^(*)

1. رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة بشكل تدريجي؛
 2. الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان المصنعة ؛
 3. استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تخفيف مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.
- إلى جانب ذلك وقبل عام 1994 ، بذلت السلطات جهودا لإعادة هيكلة المؤسسات العامة حيث قامت بمنح معظم المؤسسات العامة الاستقلالية القانونية والمالية ، مع إعادة تأهيلها بإعفائها من الديون من خلال الخزنة العامة و استبدال الديون القائمة في ذمتها تجاه البنوك التجارية بسندات حكومية.
- غير أن هذه الإصلاحات لم تكن فعالة لسببين وهما :⁽²⁾

(1): بوزيدي عبد الحميد، "تسعينات الاقتصاد الجزائري"، موقم للنشر ، الجزائر ، 1999، ص8.

(*) قدر معدل النمو السنوي خلال الفترة 1990-1994 ب 1.6 % بينما بلغت نسبة التضخم ب 29% في عام 1994 ونسبة البطالة ب 27% مقابل 17% سنة 1987 كما بلغت الديون الخارجية 26.4 مليار دولار في نهاية 1993 مقابل 17 مليار دولار في سنة 1987 للمزيد من التفاصيل راجع كل من:

✓ بوزيدي عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص ص8-9.

✓ النشاشيبي كريم وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 13-14.

(2):النشاشيبي كريم وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 25 - 26 .

1. عدم تمكن السلطات من منع التراكم المتزايد للخسائر في المؤسسات العامة حيث الكثير منها لم يتمكن من تقدير أسعار منتجاتها بحرية ، ومع استمرارها في الحصول على الائتمان بسهولة من البنوك التجارية ؛

2. لم تشمل الإصلاحات على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العامة .

وفي سنة 1995 بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة لكافة مؤسسات البناء العامة وخفض حجمها أو تصفيتها حيث تم حل 19 مؤسسة وتسريح أكثر من 25% من القوة العاملة فيها ، كما بدأ أول برنامج للخصخصة في أبريل 1996 بمساعدة البنك الدولي وذلك ل 200 مؤسسة من المؤسسات العامة الصغيرة التي تعمل معظمها في قطاع الخدمات إلا أنه لوحظ بأن عملية حل الشركات وخصصتها لم تتسارع خطاها إلا في نهاية عام 1996 بعد إنشاء 5 شركات قابضة .

وبحلول عام 1998 تم حل 827 مؤسسة ، كما أعتمد برنامج ثاني للخصخصة في أواخر سنة 1997 يركز على المؤسسات العامة الكبرى ويهدف إلى بيع 250 منها على مدى الفترة (1998-1999) ، إضافة إلى الخصخصة تم إنشاء مؤسسات للنهوض بتنمية القطاع الخاص منها : وكالة الاستثمار الوطني وذلك بغرض مساعدة المستثمرين الخواص المحليين والأجانب على تخطي العراقيل البيروقراطية و الحصول على الحوافز الاستثمارية كالإعفاءات من الضرائب .

وعلى مدى ثلاثة سنوات بنهاية عام 1997 ، حقق برنامج الإصلاح تقدما ملحوظا في استعادة الاستقرار المالي و بالرغم من دخول الجزائر متأخرة في عملية الإصلاح مقارنة بالبلدان الأخرى فقد استطاعت أن تسبق هذه الأخيرة حيث :

1. انخفض معدل التضخم ب 66% وبعد عشرة سنوات من انخفاض دخل الفرد تلاها سنوات ثلاثة متتالية من النمو الإيجابي في 1995-1996-1997 ؛

2. أنشأ نظام للأسعار يقوم على أساس آليات السوق مع إزالة القيود على الأسعار وإلغاء الدعم العام ؛

3. تمت إصلاحات هيكلية بالتنسيق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث ركز صندوق النقد الدولي مساعدته في مجال استقرار الاقتصاد الكلي وتحرير الأسعار والتجارة .

أما البنك العالمي فكانت مساعدته في إعادة هيكلة المؤسسات العامة و مراجعة الحسابات وإعادة الهيكلة المالية للبنوك والإسكان والخصخصة ، فبدون إصلاح المؤسسات العامة والجهاز المصرفي لا يمكن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي أو تحرير التجارة .⁽¹⁾

III.1.1.1 الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

مباشرة بعد الاستقلال انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/9/26⁽²⁾ وهي عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربعة والعشرين التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق وقد استخدمت الجزائر القسط الاحتياطي بالصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفت الجزائر كما أنها استعملت الأقساط الكبيرة وعليه كانت هناك عدة اتفاقيات بين الحكومة الجزائرية وهيئة صندوق النقد الدولي سواء في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي أو في إطار سياسات التعديل الهيكلي .

إن لجوء الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه جاء نتيجة تفاقم المديونية الخارجية وما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية (انخفاض النمو، تعطيل الإنتاج ، زيادة البطالة ، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية... الخ) .

إلا أن مدة مختلف الاتفاقيات قصيرة المدى ، غالبا ما كانت سنة لم تأتي بثمارها المرجوة خاصة من أجل الاستقرار الاقتصادي ، وهذا بالرغم من تحقيق بعض الإنجازات.

إلا أنه ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي ب 2% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992-1993 مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغيير مقدار التضخم ، مما أدى إلى تغير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2% وقد ساهم الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات في إحداث آثار على ميزان المدفوعات ، لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات مما زاد من أعباء الديون الخارجية وخدمة الدين الذي بلغ 86% سنة 1993 بعدما كان 76% في سنة 1992 .

(1):النشاشيبي كريم وآخرون ، مرجع سبق ذكره، صص 125- 131.

(2): مدني بن شهرة، " سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار " ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، فبراير 2005 ، ص 4. من

خلال الموقع: www.ulum.nl

كل هذه المشاكل أدت بالجزائر إلى الاستئجاب بصندوق النقد الدولي والرضوخ مرة أخرى لشرطه على أن تكون الاتفاقية بشطرين⁽¹⁾ الأول ومدته الزمنية سنة وهي تدخل في إطار اتفاق الاستقرار الاقتصادي أو ما يسمى بالثبتيب الاقتصادي.

أما الاتفاق الثاني (الشرط الثاني) فتكون مدته أطول في إطار سياسة التعديل الهيكلي حيث وضعت الجزائر في إطار الثبتيب الاقتصادي استراتيجية تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام بين 3% و 6% خلال الفترة 1994-1995 ومنه تخفيض معدل التضخم وذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها . بالإضافة إلى ترسيخ قواعد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي ، مع تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني ومنها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وإعادة تجديد دور الدولة وإعطاء الأولوية لبعض القطاعات والإسراع في الإصلاحات مع تحرير التجارة الخارجية وتنوع الصادرات خارج مجال قطاع المحروقات .

و عليه وافق صندوق النقد الدولي على هذه الاستراتيجية بمنحه مساعدة مالية مقدرة بـ 731.5 DTS⁽²⁾ وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 1037 مليون دولار وتخصيص أكثر من مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتم إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة ديونها حسب جدول زمني يبدأ من سبتمبر 1994 وينتهي في مارس 1995 ، كما استفادت الجزائر من قرض قدر بـ 1.70 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط حيث يتم التسديد على عشر سنوات مع الإعفاء لمدة خمس سنوات من الفائدة^(*).

(1) : مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

(2) : نفس المرجع ، ص 04.

(*) : وتبعاً لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها طلبت من الدول الأعضاء في نادي باريس و نادي لندن إعادة جدولة مستحققاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي ، حيث سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر ومفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس للمزيد من التفاصيل راجع: دراوسي مسعود ، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي " ، حالة الجزائر 1990 - 2004 أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 377.

III.1.1.2 مراحل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

يقصد بالإصلاحات الهيكلية أو التعديل الهيكلي ⁽¹⁾ : " مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد . " ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية لأن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوّهات التي تعيق عمل الأسواق وبالإضافة إلى الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات ، فإنها تؤثر أيضا على بعض المتغيرات الكلية مثل: أسعار الفائدة ، الأسعار ، عجز الموازنة والميزان التجاري ولذلك فإن وضع قيود على أسعار الفائدة مثلا يولد أسعار حقيقية سالبة تؤثر على العائد على الاستثمار و الادخار وبالتالي على نمو الاقتصاد.

وتساهم سياسات الإصلاح الهيكلي في زيادة مرونة الاقتصاد ، وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية وتقلل بالتالي من أثرها على التضخم و اختلال ميزان المدفوعات فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من الأداء الاقتصادي الكلي، ومن هنا تأتي أهمية سياسات الإصلاح الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن وحسب السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر يتبين أنه مر بثلاث مراحل أساسية:

1. المرحلة الأولى : الإصلاحات المحتشمة: ⁽²⁾

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 هذا بالإضافة إلى امتصاص السيولة الزائدة وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري حيث تحول من عجز بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1999.

⁽¹⁾: عيسى محمد الغزالي ، " التثبيت والتصحيح الهيكلي "، سلسلة جسر التنمية ، العدد 31، مايو/أيار 2004 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ص 03.

⁽²⁾: حاكمي بوحفص ، " مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32 ، جانفي 2007 ، ص 07، من خلال الموقع: www.ulum.nl

ومن جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة ، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا. خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال سنة 1991 وذلك للأسباب التالية:

1. قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة ؛
 2. الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية ، ومن ثم فإن أزمة المديونية هي أزمة ظرفية وليست هيكلية ؛
 3. الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب باقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية ؛
 4. تقادي تعرض الاقتصاد الوطني للاختلالات من خلال الصدمات ، حيث رفضت الجزائر الإجراء الذي فرضه صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة .
- لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار ، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع الصناعات التحويلية والبناء .

ولقد كانت أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة :⁽¹⁾

- ✓ تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987؛
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 ؛
- ✓ قانون المنافسة والأسعار 1989 ؛
- ✓ شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990؛
- ✓ إصدار قانون النقد و القرض 1990 ؛
- ✓ إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال لأسباب اقتصادية.

(1):حاكمي بوحفص ، مرجع سبق ذكره ، ص08.

وما يمكن قوله أن المنافع التي كانت متوقعة لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها أن الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة.

حيث كانت الإصلاحات جزئية ولذلك فشلت في إدخال تحسين في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم ، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5% في المتوسط خلال 1986-1991.

2. المرحلة الثانية : مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح:

خلال هذه الفترة 1992-1993 حلت فترة أخرى في مسار الإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسار الإصلاح بطابع التردد و الارتقاء بخصوص السياسة الاقتصادية في الوقت الذي عادت الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ، ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم أن استراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل إلى 30% من حصيللة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من إجمالي النتائج المحلي ، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6% سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي ، أما بالنسبة للاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف ، هذا بالإضافة إلى انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992-1993 ، زيادة على ذلك تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية .

إن التناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى استراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة .

3. المرحلة الثالثة : الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998 :

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي ، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي من خلال إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 ، وخلال

هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد.

أ. برنامج الاستقرار الاقتصادي:

وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف⁽¹⁾:

- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة ؛
- ✓ خفض معدل التضخم ؛
- ✓ إعادة توازن ميزان المدفوعات .

لتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات:

- ✓ ضبط الإنفاق ؛
- ✓ تعديل الأسعار؛
- ✓ إنشاء آليات الانتقال إلى اقتصاد السوق ؛
- ✓ تثبيت كتلة الوظيف العمومي ؛
- ✓ اللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف ؛
- ✓ جدولة مستحقات الديون الخارجية .

وقد نجحت الحكومة نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي ومن المؤشرات الدالة على ذلك⁽²⁾:

(1): نفس المرجع، ص09.

(2): كريالي بغداد ، " الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية " ، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، المركز الجامعي بشار، ص11.

- ✓ انخفاض في عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 ؛
 - ✓ انخفاض معدل التضخم إلى 38.5% سنة 1994 ؛
 - ✓ تحسن احتياطي الصرف 2.64 مليار سنة 1994؛
 - ✓ تم حل 88 مؤسسة عمومية وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 230 مؤسسة وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وعرض 5 فنادق إلى الخوصصة.
- ورغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولاً لم تستطع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العمومية وثانياً أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.
- ب. برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 (القرض الموسع):**
- كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش وقد تحصلت الجزائر خلال هذه الفترة على قرض موسع يمتد من 1 أبريل 1995 إلى مارس 1998 بمبلغ **DTS 116928** وحدة سحب خاصة ، وهذا ما يعادل 127.8%⁽¹⁾ من حصة الجزائر وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم هذا القرض بعد إرسال الحكومة الجزائرية .
- خطاب النوايا الذي يتضمن برنامج التصحيح الهيكلي ، حيث كان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي:⁽²⁾
- ✓ تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات ؛
 - ✓ تحقيق التضخم إلى 10.3% ؛
 - ✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال الفترة 1994-1995؛
 - ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ؛

(1): مخلوفي عبد السلام ، " أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي " ، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،المركز الجامعي بشار ، ص 10.

(2): أنظر - مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

- لخضر عزي وآخرون ، " تحليل آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي لمنطقة المسيلة " ، مجلة العلوم الإنسانية

✓ تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات بالإضافة إلى وضع إطار تشريعي للخصوصية.

III.1.1.3 الإجراءات المختلفة للتعديل الهيكلي في الجزائر:

لقد أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي منها:

أ. إصلاح المنظومة المالية: وكان ذلك من خلال

✓ إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار؛

✓ توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة على المنتجات البترولية سنة 1997 مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% بالنظر إلى توحيد ازدواجية ضريبة الشركات ، إلغاء كل الإعفاءات على الضريبة على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة ؛

✓ إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة ؛

✓ فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996 ، وأدى تقليص النفقات إلى جعل العجز الكلي ينتقل من 8.7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2.4% سنة 1997 ؛

✓ إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإلغاء تعويضات التسريح .

ب. الإصلاح النقدي والمالي:

ارتكز برنامج التعديل على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة إضافة إلى تنظيم القطاع المالي حيث تم تحديد الأهداف التالية:

✓ إنشاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5% مع إنشاء معامل احتياطي إجباري بـ3% على الودائع البنكية و احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا مع مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي ؛

✓ الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة وحث هذه المؤسسات على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنوك؛

✓ تنمية السوق النقدية وذلك بوضع نظام مزايمة لديون البنك المركزي وسندات الخزينة ونظام عمليات السوق المفتوحة و إعادة رسملة البنوك التجارية وذلك من خلال السماح للشركات بالمساهمة وقد تم إنشاء عدة بنوك خاصة منها CITI BANK , UNION BANK ...الخ.

ج. تحرير الأسعار:

بدأت الجزائر بتحرير معظم الأسعار ومنها الأسعار الفلاحية الوسطية ومواد البناء ، كما ألغيت هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ما عدا خمس مواد (السكر ، الحبوب، الزيت ،اللوازم المدرسية والأدوية) في سنة 1994.

أما في سنة 1995 ، تم إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب عدا القمح والزيت والأدوات المدرسية ، وعلى هذا الأساس نجد أنه بين 1994-1996 ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية والبتروولية إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت هذه المنتجات تخضع للدعم من طرف الدولة.

د. التجارة الخارجية:

إن تسوية سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية للبرنامج وكان ذلك من خلال :

✓ التعديل الهيكلي حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الاستراتيجية ؛

✓ الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أبريل وسبتمبر 1994 بنسبة 50 % ؛

✓ الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية ومنها إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية وأثرية.

هـ. تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص .

ومساهمة الخواص في رأسمال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49% ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة حيث كان أول برنامج لعملية الخوصصة في أفريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي .

III.1.2 تقييم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2000 - 2011) :

لقد تمكنت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق وتمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية ، حيث سجلت سنة 1998 معدل نمو يساوي 3.8%⁽¹⁾ وتحقيق فائض في الميزان التجاري ، أين استطاعت الصادرات تغطية الواردات ، كما استطاعت السياسة النقدية التحكم في معدلات التضخم الذي صار في حدود 5% ، هذا بالإضافة إلى زيادة احتياطات الصرف الأجنبي .

وما تجدر الإشارة إليه أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية ليس فقط نتيجة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي و إنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار البترول والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى.⁽²⁾

إن النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي ، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما ، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 إلى الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية وهذا بالفعل ما هو ملاحظ على معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تعرف تحسنا ملحوظا .

تشير أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال سنة 2011 إلى تحسن ملحوظ ، حيث سجل هذا التحسن من خلال، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 3.4% وذلك بعد ارتفاع النمو الاقتصادي الذي عاد إلى

(1): حاكمي بوحفص ، مرجع سبق ذكره، ص11.

(2): صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص10.

نفس التسارع الذي كان عليه خلال 2008 و 2009 ، حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بـ 14384.8 مليار دينار في سنة 2011 وذلك بارتفاع قدر بـ 2.4% من القيمة ، هذا التسارع نحو الزيادة تراجع بـ 1% مقارنة بالزيادة في 2010. (1)

الرصيد الإجمالي الايجابي للميزان التجاري استمر في التحسن ، حيث ارتفع بنسبة 30.9% إلى ما يساوي 20.06 مليار دولار وذلك نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات (متوسط السعر السنوي ارتفع 40.9% أي إلى 112.94 دولار للبرميل) ، كما أن رصيد العمليات الجارية ارتفع 62.1% إلى 19.7 مليار دولار خلال 2011 وهذا في ظل تطور قيمة الواردات من السلع لأكثر من الضعف خلال السنوات الخمس السابقة بلغت 44.97 مليار دولار.

إن التزايد الملحوظ والمستمر لإيرادات الخزينة بـ 29.8% ، سمح بزيادة النفقات بـ 28.3% وهذا خفض في العجز في الموازنة ، حيث وصل إلى وضعية شبه توازنه وذلك بعجز طفيف يساوي 28 مليار دينار (أي ما يمثل 0.5% سنة 2011 من الإيرادات مقابل 1.7% من الإيرادات خلال 2010).

وللسنة الثانية على التوالي ، فإن عجز الرصيد الإجمالي للموازنة في تناقص مستمر وواضح انخفض بـ 46.6% أي بقيمة 95.1 مليار دينار في 2011 (0.7% من PIB سنة 2011 مقابل 1.5% من PIB في 2010 و 7.1% من PIB في 2009) ، تراجع الدين الخارجي بـ 22.5% إلى 4.4 مليار دولار أي أصبحت تمثل 2.2% فقط من PIB.

بالرغم من التراجع الذي عرفه التضخم خلال سنة 2010 إلا أنه عاود الارتفاع خلال سنة 2011 إلى 5.7% مقابل 4.1% سنة 2010.

وفي ما يلي عرض لبعض المؤشرات وتطورها من سنة 2000 إلى 2011.

1. الناتج المحلي الإجمالي:

كما سبق وأشرنا فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) عاد إلى نفس التسارع حيث قدر بـ 2.4% سنة 2011 بالرغم من تراجعته بـ 1%.

(1):Banque d'Algérie, " *Evolution Economique et Monétaire en Algérie* " , Rapport Annuel , 2011, Algérie, Mai 2012, P18.

أما خارج المحروقات فان الناتج المحلي الإجمالي PIB عرف زيادة بـ 5.2% وهو معدل مهم بالرغم من انخفاضه مقارنة بسنة 2010 بـ 01% ، أما من ناحية القيمة فان ارتفاع PIB وصل إلى 19.4% وهذا راجع إلى تأثير ارتفاع الأسعار (بـ 16.6%) خاصة أسعار المحروقات, كما أن كل القطاعات عرفت نموا ايجابيا.

ان هيكل الناتج المحلي خارج المحروقات يتميز بهيمنة الخدمات التجارية وخدمات الإدارة العمومية (57.9%) ، كما أن النسبة المرتبطة بالصناعة استمرت في الانخفاض من 8.9% في 2007 إلى 6.8% في 2011.

في 2011 وخارج المحروقات حققت كل من قطاعات الزراعة والخدمات بالإضافة إلى البناء والأشغال العمومية (BTP) والصناعة حققت إمكانيات متواضعة مثلت نسبة 3% و 2.2% من الزيادة في قيمتها المضافة ، في ما يلي الجدول رقم (13) يوضح تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2010.

الجدول رقم (13):

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2010.

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
12049.4	10034.3	11069.1	9362.7	8514.8	7562.0	6149.2	5247.5	4521.8	4227.0	4123.5	PIB (مليار دولار)
7869	6925.2	6071.5	5273.4	4632.6	4191.1	3829.4	3378.6	3044.7	2783.1	2507.2	PIB خارج المحروقات (مليار دولار)
3.4	1.4	2.4	3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4.7	2.1	2.4	النمو في PIB %

Source : Banque d'Algérie , Bulletins Statistiques Trimestriels , N°=12 Décembre 2010, N°=16 Décembre 2011, N°=17 Décembre 2012, P26.

2. المديونية الخارجية:⁽¹⁾

بعد أزمة المديونية الخارجية المتراكمة خلال 1994 وذلك مع نسبة خدمة الدين تجاوزت 100% في الثلث الأول من نفس السنة ، فان إعادة جدولة الديون ما بين 1994 و 1998 سمح بتحسين مؤشرات المديونية ، هذا التوجه نحو التحسن استمر خلال سنوات 2000 خاصة سنة 2004 وذلك في ظل الاستراتيجية التي اتبعها الحكومة الجزائرية بخصوص تسديد هذه الديون الخارجية (سياسة اللامديونية La politique de désendettement) و حيث سجلت سنة 2006 انخفاض شديد ، حيث وصلت خدمات الدين الخارجي خلال هذه السنة إلى 13.314 مليار دولار منها 1.779 مليار دولار كأصل للقروض و 10.930 مليار دولار كقروض مسددة مسبقا (Remboursement par anticipation) و 605 مليون دولار كفوائد والجدول رقم (14) يوضح تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2011.

الجدول رقم (14):

تطور الدين الخارجي بملين الدولارات للجزائر خلال الفترة 2000-2011

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ديون متوسطة وطويلة الأجل	25088	22311	22540	23203	21411	16485	5062	4893	4282	3672	3279	2831
الديون قصيرة الأجل	173	260	102	150	410	707	505	581	1303	2141	2381	1574
المجموع	28315	25261	22571	22642	23353	21821	5612	5474	5585	5813	5560	4405

Source : Banque d'Algérie , Bulletins Statistiques Trimestriels , N°=12 Décembre 2010, N°=16 Décembre 2011, N°=17 Décembre 2012,op.cité, P16.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

✓ أنه بعد ثبات دام تقريبا ثلاث سنوات من 2001 حتى 2003 ، فان الديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل عرفت انخفاضا (توجها نحو الانخفاض) منذ سنة 2004 ، حيث تراجعت من

⁽¹⁾:Banque d'Algérie , Rapport 2011, Op.cité , P53.

21411 مليون دولار سنة 2004 إلى 5062 مليون دولار نهاية 2006 (سنة الانخفاض الشديد للمديونية الخارجية).

✓ إن تسديد الديون الخارجية بقي مستمرا ولكن بوتيرة منخفضة ، حيث انخفضت إلى 2831 مليون دولار نهاية 2011 مقابل 3279 مليون دولار نهاية 2010 و 3672 مليون دولار نهاية 2009 و 4282 نهاية 2008)؛

✓ بعد استقرار خلال سنة 2010 في 5560 مليون دولار (5813 مليون دولار نهاية 2009)؛ فان تطور إجمالي المديونية الخارجية انخفض في 2011 وذلك نتيجة إلى انخفاض الديون متوسطة وطويلة الأجل وكذلك انخفاض الديون القصيرة الأجل إلى 1574 مليون دولار ، هذه الأخيرة التي ارتفعت إلى 2381 مليون دولار نهاية 2010 وقد تمثلت الديون قصيرة الأجل خاصة في تسبيقات المؤسسات الأم نحو فروعها في الجزائر.

3. الكتلة النقدية:

أما عن مؤشر الكتلة النقدية ، فيلاحظ أنها في زيادة مستمرة منذ سنة 2000 حتى سنة 2011 ، حيث قدرت هذه الزيادة بـ 19.46% سنة 2011 مقارنة بالزيادة المسجلة في 2006 ، هذا بعد أن كان معدل الزيادة في الكتلة النقدية متناقصا طوال السنوات من 2000 إلى 2006 ويرجع سبب هذه الزيادة منذ 2006 إلى قيام الخزينة بادخار جزء معتبر من إيرادات الجباية البترولية ، التي ساهمت بشكل كبير في توسيع حجم الكتلة النقدية و هو ما يبينه الجدول رقم (15).

الجدول رقم (15) :

تطور الكتلة النقدية ومعدل الزيادة السنوية خلال الفترة ما بين 2000-2011.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم الكتلة النقدية (مليار دينار)	2022,5	2472,5	2901,5	3354,4	3644,4	407,4	4827,6	5994,6	6956	7178,7	8162,8	9751,8
نمو الكتلة النقدية (%)	37,50	22,30	17,30	15,60	8,64	11,68	18,60	24,17	16,03	3,73	13,70	19,46

Source : Banque d'Algérie , Bulletins Statistiques Trimestriels , N°=12 Décembre 2010, N°=16 Décembre 2011, N°=17 Décembre 2012, P18.

4. معدل التضخم:

تعتبر معدلات التضخم من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي ، التي عرفت تحسنا وذلك خلال الفترة بين 2000 حتى 2011 بالرغم من التذبذب ، حيث يلاحظ من الجدول رقم (16) أن معدلات التضخم متذبذبة خلال الفترة 2000-2011 ، حيث ارتفعت نسبة 2001 إلى 4.23% ، بعد أن كانت تساوي 0.34% سنة 2000 ، ثم استمرت في الانخفاض خلال السنتين المتتاليتين ليعود ويرتفع إلى 3.97% سنة 2004 ، ثم انخفض إلى 2.31% سنة 2006 ثم عاود الارتفاع مجددا إلى غاية سنة 2010 ، التي عرفت انخفاض معدل التضخم إلى 3.91% بعد أن كان يساوي 5.74% سنة 2009 ، ثم عاود الارتفاع مجددا خلال سنة 2011 إلى 4.52% ، وللسنة الثانية على التوالي فان ارتفاع أسعار التجزئة للسلع الصناعية أكبر من المعدل المتوسط للتضخم متجاوزا بذلك أسعار التجزئة للمنتجات الغذائية بنسبة 1.3% سنة 2011.

الجدول رقم (16) :

تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة 2000-2011.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات التضخم (%)	0,34	4,23	1,42	2,59	3,97	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52

Source : Banque d'Algérie , Bulletins Statistiques Trimestriels , N°=12 Décembre 2010, N°=16 Décembre 2011N°=17, Décembre 2012, P29.

والملاحظ على هذه المعدلات أنه بالرغم من ارتفاعها تارة وانخفاضها تارة أخرى ، إلا أنها تعتبر أحسن بكثير من المعدلات التي كانت مسجلة خلال التسعينات من القرن الماضي (فترة الإصلاحات الاقتصادية).

5. البطالة:

فيما يخص البطالة فبعد أن ارتفعت معدلاتها بشكل كبير جدا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي مستها عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية والخدمية ، إلا أنه يلاحظ تراجع لمعدلات البطالة خلال الفترة 2000-2011 وهو ما يبينه الجدول رقم (17).

الجدول رقم (17):

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2011.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة البطالين من العاملين (%)	29	28	26	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	10	/

Source: Banque d'Algérie, Rapport Annuel,2011, Op.cité, P161.

وبصفة عامة يلاحظ أن الجزائر تعرف تحسنا كبيرا في مؤشرات الاقتصادية أي أنها تعرف نوعا من الاستقرار والثبات في الاقتصاد الكلي وهذا راجع إلى الإمكانيات الاقتصادية والمالية الهائلة المتحققة خلال السنوات الأخيرة ، بالإضافة إلى معدلات النمو المتزايدة خارج المحروقات والتحكم في معدلات التضخم والمساهمة الفعالة للوضع المالية الخارجية كل هذه المؤشرات تدل على مدى تحسن الاقتصاد الوطني.

ويدعم هذا التحسن في الاقتصاد الجزائري ظروف البيئة الخارجية المشجعة التي تتمثل أساسا في أسعار المحروقات المرتفعة والإدارة الحذرة لموارد المحروقات ، كل هذا جعل الجزائر تتمتع بوضعية مالية صلبة هذه الوضعية التي من الممكن جدا أن تبعث الارتياح لدي المستثمرين الأجانب وتشجعهم على اتخاذ القرار بالاستثمار في الجزائر.

III.1.3 مؤهلات الاقتصاد الجزائري (المزايا المقارنة للجزائر):

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة ، فهي بلد يتمتع بموقع جغرافي مميز حيث تتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخلا لقارة أفريقيا وتمتلك ثروة طاقوية ، موارد بشرية وبنية تحتية هامة حيث أصبح الاقتصاد الجزائري:

1. سوق كبير من خلال: ناتج داخلي خام يصل إلى 156.8 مليار دولار سنة 2010 ، وناتج داخلي خام للفرد يقدر بـ 3.450 دولار وتوفر احتياجات معتبرة وفرص استثمارية حقيقية ويظهر ذلك من خلال:

✓ استثمارات على ميزانية الدولة بقيمة 286 مليار دولار؛

✓ قيمة واردات تعادل 40 مليار دولار خلال 2010.

2. فرص استثمارية معتبرة في مختلف القطاعات ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية

2010-2014⁽¹⁾: يستلزم هذا البرنامج الخماسي الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 -

2014 من النفقات 21214 مليار دينار أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل على شقين

اثنين هما :

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك

الحديدية ، الطرق والمياه وبمبلغ 9700 مليار دينار ، ما يعادل 130 مليار دولار.

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار

ويمكن تلخيص أهم أهداف هذا البرنامج في:

✓ تحسين التنمية البشرية ، 40% من القيمة الإجمالية للبرنامج ؛

✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية ؛

✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني ؛

✓ التنمية الصناعية ؛

✓ تشجيع إنشاء مناصب الشغل؛

✓ تطوير اقتصاد المعرفة.

(1): برنامج التنمية الخماسي ، "بيان اجتماع مجلس الوزراء" ، الجزائر، 24 ماي ، 2010 ، ص02.

3. وضعية اقتصاد مستقرة ومشجعة للأعمال:

لقد تمكنت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، من تحقيق نتائج ايجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية الكلية ، بهدف إدراج الجزائر في اقتصاد السوق وتمكنت من العودة إلى النمو الايجابي بعد سلسلة من المعدلات السلبية ، وما تجدر الإشارة إليه أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية ليست فقط نتيجة تنفيذ برامج التعديل الهيكلي وإنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار البترول في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى.

4. بنية تحتية جيدة ⁽¹⁾: تعتبر البنية التحتية الاقتصادية الركيزة الفعلية للنشاط الاقتصادي ، إذ

تمثل ضرورة للقيام بأي نشاط اقتصادي وبالتالي توفرها يجعل المناخ الاقتصادي محفزا لاستقطاب المستثمرين ، و من أهم عناصر البنية التحتية التي تتوفر عليها الجزائر:

- ✓ شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء نسبة التكهرب: 97% من القطر الوطني؛
- ✓ شبكة اتصالات في تطور جد سريع ؛
- ✓ توفر الانترنت بالتدفق العالي و ال.أ.د.س.ل؛
- ✓ شبكة طرق هامة تتكون من 107000 كلم وسكك حديد 470 كلم؛
- ✓ **نقل جوي**: تتمتع الجزائر في قطاع النقل الجوي بـ 35 مطارا مفتوحا للطيران المدني من ضمنها 13 مخصصة للطيران الدولي؛
- ✓ **النقل البحري**: نظرا للموقع الجغرافي الهام والاستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط تمتلك الجزائر 40 ميناء منها 11 ميناء مختلط (صيد، تجارة ، محروقات) و 2 ميناء متخصص في المحروقات (سكيكدة وأرزيو)، 26 ميناء للصيد وميناء للاسترخاء (سياحي) هو ميناء سيدي فرج ، هذا بالإضافة إلى مشاريع الصيانة والتدعيم لهذه الموانئ.

5. منبع للموارد البشرية المؤهلة ⁽²⁾ : تتميز الجزائر بحوالي نسبة 75% من الشعب الجزائري في

سن التعليم حيث:

- ✓ 40% معدل نسبة النجاح في امتحان البكالوريا؛
- ✓ 120.000 متخرج من أكثر من 80 مدرسة عليا؛
- ✓ 190.000 (في المعدل) متخرج من 658 مؤسسة تكوين مهني؛

(1): ANDI, Rapport, " Climat Investissement : Investir en Algérie " , 2010 ,P10.

(2): Ibid ,p 11.

6. موارد طبيعية وفيرة:

- تعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بثروات طبيعية هائلة حيث تحتل:
- ✓ المرتبة الخامسة عشر (15) في مجال الاحتياطات العالمية للبتروول (45 مليار طن برميل معادل) بالنسبة للاحتياطات المؤكدة من البتروول ؛
 - ✓ ثامن عشر (18) منتج للبتروول ؛
 - ✓ ثاني عشر (12) مصدر للبتروول ؛
 - ✓ قدرات التكرير تصل إلى 22 مليون طن سنويا؛
 - ✓ المرتبة السابعة (07) عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز؛
 - ✓ خامس (05) منتج للغاز؛
 - ✓ ثالث (03) مصدر للغاز؛
 - ✓ أول منتج ومصدر للبتروول والغاز في البحر الأبيض المتوسط ؛
 - ✓ ثالث (03) ممون للطاقة للاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي ؛
 - ✓ توفر موارد أخرى : الفوسفات، الزنك، الحديد، الأورانيوم، تنغستين... الخ".
7. منظومة جياية خاصة بالشركات معقولة:

- ✓ الضريبة على الدخل الإجمالي (ض.د.ا)؛
- الدخل الشهري نسبة الضريبة تختلف حسب الدخل؛
- دخل المساهمين، الاقتطاع من المورد 12.5% ؛
- ✓ الرسم على النشاط المهني (ر.ن.م) 2% ؛
- ✓ الرسم على القيمة المضافة (ر.ق.م) 7% و 17% ؛
- ✓ أعباء المستخدمين 26%.

8. سياسات واستراتيجيات تنمية جديدة⁽¹⁾: تتمثل السياسات التنموية في الجزائر من خلال

- أ. الاستراتيجية الصناعية: وتتمثل في
- الانتشار القطاعي للصناعة: من خلال تثمين الموارد الطبيعية، بواسطة ترقية الصناعات، مما يسمح باستغلالها الجيد وهو ما يجعل الجزائر تنتقل من مرحلة مصدر للموارد الأولية إلى منتج ومصدر للموارد المحولة، تكثيف النسيج الصناعي من خلال تجيع الصناعات

(1) :Ibid., PP 18-29.

المساهمة في عملية إدماج النشاطات الموجودة في مؤخرة سلم الإنتاج، بالإضافة إلى تطوير صناعات جديدة غير موجودة وغير مطورة مثل : تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمركبات.

➤ الانتشار الفضائي للصناعات : ويكون ذلك من خلال تعيين مناطق التطوير الصناعي المدمج أقطاب تقنية ومناطق متخصصة بهدف خلق التعاون من خلال التمرکز الفضائي للنشاطات الاقتصادية ووضع المؤسسات ضمن شبكة هيئات التنظيم العمومية وكذا هياكل البحث، التكوين والخبرة وهو ما يؤدي إلى إحداث مناخ محلي للأعمال وتقوية الاستثمار.

➤ وتتمثل المجالات المعنية بالسياسات التنموية في المجال الصناعي:

- ✓ إعادة تأهيل المؤسسات؛
- ✓ إعداد منظومة وطنية للإبداع من أجل دعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية والمؤهلات؛
- ✓ ترقية الاستثمار الأجنبي.

ب. برنامج تطوير الصيد وتربية الحيوانات والنباتات المائية:

يقارب الإنتاج السنوي 130.000 طن تشكل بين 80% من الحيوانات المحيطة الصغيرة (السردين، الانشوفة) ويقدر معدل الاستغلال بـ 2.2 مليون هكتار من مجموع المساحة الوطنية والمقيمة بـ 5.9 مليون هكتار.

ويساوي الاستهلاك الحالي بـ 58.4 كغ للفرد سنويا ، أكثر من الحد الأدنى المقرر من طرف المنظمة العالمية للصحة والقدر بـ 6.2 كغ للفرد سنويا وتتمثل أهداف الدولة بهذا الخصوص في الرفع من الإنتاج الحيواني، النباتي ، المائي من خلال المحافظة على المردود الطبيعي إضافة إلى تشجيع الصادرات والمساهمة في الأمن الغذائي وتتمثل الأعمال والتدابير التي اتخذتها الدولة للوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة في ما يلي:

- ✓ الاستغلال العقلاني الواسع للقدرات الصيدلية ؛
- ✓ تنظيم نشاطات إنتاجية ؛
- ✓ تطوير صناعة تربية المائيات ؛
- ✓ إعادة الاعتبار وتجديد وعصرنه أسطول الصيد ؛
- ✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية لاستقبال نشاطات الصيد وتوسيع استغلال الهياكل القاعدية والهياكل الممتازة الموجودة ؛

✓ تحسين التأطير الإداري القانوني، العملي، التقني والمهني لنشاطات القطاع.

ت. البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة:

تتمثل أهداف الدولة من خلال وضع هذا البرنامج الوطني في:

- ✓ إرساء قواعد التطوير الفلاحي والريفي بصفة دائمة؛
- ✓ التسيير العقلاني للموارد الطبيعية (محاربة التصحر، الاستغلال العقلاني للمياه)؛
- ✓ تحسين الأمن الغذائي للبلاد، بالتكيف مع القحط الدائم (التسيير الفاعل للجفاف)؛
- ✓ وضع خيارات لتطوير المناطق الفلاحية ذات القدرة الضعيفة؛
- ✓ تعين ومضاعفة أراضي الاستغلال الفلاحي ذات التحصيل القوي؛
- ✓ خلق مناصب للشغل واستقرار سكان الريف.

وتتمثل مختلف التدابير لتحقيق هذه الأهداف في:

- ✓ إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية وتكييف المنتجات الفلاحية؛
- ✓ حماية الموارد الطبيعية عن طريق تكييف أنظمة الإنتاج لحماية الموارد الباطنية، حماية الأحواض الملوثة وتحسين الغطاء النباتي، حماية السهوب وتسيير عقلاني للمناطق الرعوية ؛
- ✓ زيادة قيمة الأراضي عن طريق التنازل؛
- ✓ تطوير الفلاحة الصحراوية.

ث. مخطط تنمية التهيئة السياحية:

ويتمثل الهدف من هذا المخطط في:

- ✓ إبراز نظرة التطوير السياحي الوطني لمختلف الأفاق (المدى المتوسط 2015 والمدى البعيد 2025) لجعل الجزائر بلدا مستقطبا للسياحة؛
 - ✓ ضمان العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية ؛
 - ✓ تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية.
- وتتمثل الإجراءات الرئيسية المتخذة للوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة في:
- ✓ إعادة تنظيم النشاط السياحي في إطار الحكم الجديد ؛

- ✓ تحديد قواعد التهيئة على أساس مستويات الأعباء البيئية والسكانية ؛
- ✓ إدارة السياسة السياحية؛
- ✓ تحسيس المواطن بالواقع السياحي.

III.2 تطور قوانين الاستثمار في الجزائر:

عرف قانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات ، حيث تم إصدار العديد من القوانين المتعاقبة وذلك تماشياً مع طبيعة كل مرحلة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الجزء.

III.2.1 الإطار القانوني للاستثمارات قبل 1990:

تبنت الجزائر بعد الاستقلال وقبل 1990 عدة قوانين متعلقة بالاستثمار وكان أبرزها خلال فترة الستينات والثمانينات.

III.2.1.1 فترة الستينات:

أ. قانون الاستثمار الصادر في 1963

أصدرت الجزائر أول نص قانوني لها يتعلق بالاستثمارات في عام 1963⁽¹⁾ ، حيث كان يهتم بالاستثمار الأجنبي وضرورة استقطابه قصد إعادة بناء البلد اقتصادياً بعد استقلاله ، وقد خول هذا القانون عدة ضمانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية والمتمثلة في ما يلي:

✓ الضمانات العامة:

يستفيد منها المستثمرين الأجانب وتتمثل في حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب ، بالإضافة إلى حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات والمساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية هذا إلى جانب ضمان ضد نزع الملكية.⁽²⁾

✓ المؤسسات المعتمدة:

(1): Loi n° 63-277 du 26 juillet 1963 , Portant Code des Investissement.

(2): Articles 3,4,5 loi N° 63-277 du 26/07/1963 Portant Code des Investissement, Journal Officiel N°53, du 2/8/1963, P774.

تتمتع هذه المؤسسات بقرار الوزير المعني من ضمانات خاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها) ، الحماية الجمركية ،التدعيم الاقتصادي للإنتاج بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن تكوين وترقية العمال والإطارات الجزائرية.⁽³⁾

✓ المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية:

يخص هذا النظام المؤسسات التي يشمل برنامج استثمارها على 5 ملايين دينار جزائري خلال مدة 3 سنوات ، على أن ينجز الاستثمار في قطاع أو منطقة يعطى لهما الأولوية أو ينشئ أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين .

كما يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد ، مع تجميد النظام الجبائي لمدة 15 سنة للتخفيض الكلي أو الجزئي من الضريبة على المواد و السلع المستوردة⁽¹⁾ وعموما لم يكن هذا القانون فعالا بسبب التشكيك في مصداقيته وعدم مطابقته للواقع ، حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات وقد بينت نيتها في عدم تطبيقه ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها.⁽²⁾

ب. قانون الاستثمارات الصادر في 1966

بعد قانون 1963 ، تبنت الجزائر قانونا جديدا في عام 1966⁽³⁾ لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات القانونية الخاصة به ، وذلك بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين ويختلف هذا القانون عن سابقه في المبادئ التالية:

المبدأ الأول: الاستثمارات الخاصة لا تتجز بحرية في الجزائر⁽⁴⁾

ترجع مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للدولة أو الهيئات التابعة لها كما تتدخل الدولة بمفردها أو بمساهمة رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي في شركات الاقتصاد المختلط

⁽³⁾: Articles 8,12,14,31, Loi n° 63- 277 op.cité ,p 774-776 .

⁽¹⁾: Articles 19 , loi N°63-277,op .cité ,P775.

⁽²⁾: عليوش كمال قريوب ، " قانون الاستثمارات في الجزائر " ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 1999، ص 07.

⁽³⁾: الأمر رقم 66-284 مؤرخ في 15/09/1966 ، " يتضمن قانون الاستثمارات " ،الجريدة الرسمية الصادرة بـ 17/09/1966 ،العدد 80 ص1202.

⁽⁴⁾:المادة02 من الأمر رقم 66-284 ، مرجع سبق ذكره ، ص 1204.

، ولا يمكن للمستثمرين الجزائريين أو الأجانب الاستثمار إلا بعد الحصول على رخصة أو اعتماد مسبق للاستفادة من الضمانات المنصوص عليها.

المبدأ الثاني: منح الضمانات و الامتيازات(المنافع) (1)

تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون لا سيما المساواة الجبائية ، حق تحويل الأموال والأرباح الصافية والعائدات والمبالغ الضرورية للمصلحة المالية الخاصة بالقروض المستدانة من الخارج.

أما المنافع المالية فتتمثل في: الإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض والرسم العقاري(10 سنوات) والرسم المترتب على الأرباح الصناعية والتجارية (خلال مدة لا يمكن أن تتجاوز خمس سنوات ومبلغ سنوي لا يتجاوز 20% من الرأسمال الخاص للمستثمر)، استيفاء رسوم الجمارك والرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج المرتبط بأموال التجهيز الضرورية لتحقيق المشروع.

وفيما يتعلق بالمنافع الخصوصية فتتمثل في ضمانات الإقراض المتوسطة والطويلة الأجل تخفيض معدل الفائدة لغاية 3% على القروض الطويلة أو القصيرة بالنسبة للمؤسسات السياحية.

كما يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي تتجاوز 5 ملايين دينار من الانفراد بالترخيص (2) في منطقة جغرافية معينة ، وقد تم تحديد القطاعات التي يمكن للاستثمار الأجنبي التدخل فيها وهما قطاع السياحة والصناعة ، أما بالنسبة للفروع التي اعتبرت حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني فإنه أحتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات فيها.*

وقد اتضح بأن القطاع الخاص الأجنبي له دوره المميز وأهميته لا سيما في مجال المحروقات باعتباره القطاع الأول و الاستراتيجي للبلد رغم احتكارها له و قيامها بالتأميمات إلا أن الحكومة الجزائرية أدركت حاجتها الملحة لمساهمة التدخل الأجنبي نظرا للإمكانيات المالية والفنية الكبيرة التي يتطلبها القطاع وهو ما أدى بها إلى تبني القانون المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها وهو قانون 82-13 ،

(1):المواد 10.11.12 ، نفس المرجع ، ص 1205.

(2): المواد 14.16.18.19 من الأمر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 1205-1207.

(*) ففي فترة السبعينات مثلا أصدر المشرع الأمر رقم 71-22 المتضمن تحديد إطار ممارسة الشركات الأجنبية لنشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله وذلك بالاشتراك مع الشركة الوطنية سونطراك ، حيث تكون مساهمة هذه الأخيرة 51% للمزيد من التفاصيل راجع: الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 12/04/1971 يتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، ج ر عدد 30 ، صادرة بتاريخ 13/04/1971.

حيث أكدت الحكومة نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل رأس المال الأجنبي (أي أن الشركات الأجنبية المملوكة 100% كانت غير مقبولة) وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات مختلطة الاقتصاد ، إذ حدد هذا القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصاه 49% ومهامها ضمان التكنولوجيا وتكوين المستخدمين في حين أن التسويق تضمنه الجزائر هذا بالإضافة إلى إجبارية التقاضي أمام المحاكم الجزائرية في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة وهو من أبرز الأسباب التي جعلت هذا القانون يفشل في جذب المستثمرين الأجانب.

III.2.1.2 فترة الثمانينات:

لقد تبنت الجزائر في عام 1982 قانونا يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيورها⁽¹⁾ وحسب هذا القانون يتم إبرام اتفاق بين مؤسسة أو مؤسسات محلية ومؤسسة أو عدة مؤسسات أجنبية ، حيث يحدد في الاتفاق مدة الشركة ، مبلغ رأس المال المكتتب ، طرق تحويل التكنولوجيا. وتتمثل المشاركة الجزائرية في الشركات مختلطة الاقتصاد بنسبة لا يمكن أن تقل في أي حال من الأحوال عن 51% مع ضمان التسويق ، أما المشاركة الأجنبية فلا يمكن أن تتجاوز 49% مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين .

كما وضع هذا القانون 82-13 كل ما يتعلق بأجهزة الشركة مختلطة الاقتصاد ، الالتزامات والحقوق والأجور مع الإشارة إلى أن هذه الشركة يجب أن تمارس نشاطها في كنف القوانين والأنظمة المعمول بها في الجزائر ، كما وضع حقوق كل طرف في حال تحويل الشركة مختلطة الاقتصاد وحلها.

ولقد قدم قانون 82-13 ضمانات للأطراف الأجنبية منها: الحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار وذلك وفق قواعد القانون التجاري ، ضمان حق تصدير الأرباح غير المعاد استثمارها.

وتستفيد الشركات مختلطة الاقتصاد بمجرد تأسيسها من امتيازات جبائية هي:⁽²⁾

1. الإعفاء من الحق على التحويل بالمقابل لكل المشتريات العقارية الضرورية لنشاطاتها كما

تستفيد من القروض مع حق توجيه ومراقبة نشاط الشركة ؛

2. الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات ؛

(1): قانون رقم 82-13 مؤرخ في 28 غشت 1982، " يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيورها "، الجريدة الرسمية ، العدد 35 الصادرة بتاريخ 31 /08/ 1982 ، ص 1724.

(2): المادة 12 من القانون 82-13 ، مرجع سبق ذكره ، ص 1726.

3. الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة ثلاث سنوات ، هذا بالإضافة إلى الإعفاء من كل ضريبة على الأجر الإضافي.

ولقد تم القانون 82-13 المؤرخ في ذي القعدة 1402هـ الموافق لـ 28 غشت 1982م والمتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها بقانون 86-13⁽¹⁾ مؤرخ في 19 غشت 1986 وذلك نظرا لعدم قدرته على تحفيز الاستثمارات اللازمة خاصة في قطاع المحروقات ، فقد سمح هذا القانون سنة 1986 بالمشاركة الأجنبية في التنقيب عن النفط بموجب أحكام اتفاقيات الامتياز وعقود المشاركة في الإنتاج ولأول مرة سمح للشركات الأجنبية بأن تعيد توطين أرباحها. وبالرغم من أن الحكومة أرادت أن ترفع في نسبة الرأسمال الأجنبي فقد رفض النواب ذلك و أعيدت الكرة سنة 1989 ، إلا أن ذلك قوبل بالرفض مرة أخرى و باستثناء قطاع المحروقات (الذي شهد إنتاجه انخفاضا في تلك الفترة) ، لم يستطع القانون جلب رؤوس الأموال الأجنبية ، وبقيت مشاكل التمويل الخارجي تهدد البلد وتعوق مسار التنمية فيه وقد بدى للعيان ملامح الأزمة الخانقة مع بلوغ المديونية مستويات حرجة استدعى الأمر البحث عن أطر قانونية تكون أكثر ملائمة و انفتاحا وهو ما تجسد في بداية الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988 والتي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية استخلاقا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي ، وتكمن استقلالية هذه المؤسسات في أنها أصبحت:⁽²⁾

1. غير خاضعة للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية حيث أصبحت الرقابة اقتصادية؛
2. خاضعة للقانون التجاري ، حيث يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم ذات مسؤولية محدودة؛
3. صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل رأس المال التأسيسي المدفوع .

⁽¹⁾:عليوش كمال قرييوع ، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁽²⁾:أنظر

- ✓ قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12/01/1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، الجريدة الرسمية العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 13/01/1988 ، ص30.
- ✓ القانون رقم 88-03 مؤرخ في 12/01/1988 يتعلق بصناديق المساهمة ، الجريدة الرسمية السابقة الذكر، ص 44.
- ✓ قانون رقم 88-04 المؤرخ في 12/01/1988 يعدل ويتم الأمر 75-59 المؤرخ في 26/09/1975 والمتضمن القانون التجاري ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية ، الجريدة الرسمية سالفه الذكر، ص47.

كما يخضع تأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد لبروتوكول يبرم بين الوزارة الوصية والشركة الأجنبية ،
والعقد يبرم بين الشركة الأجنبية وبين المؤسسات العمومية الاقتصادية مع إلغاء ضمني لبعض أحكام
القانون 82-13 و 86-13 في هذا المجال. (1)

III.2.1.3 إطار القانوني للاستثمارات خلال الفترة 1990-1993:

لقد صدر في هذه الفترة 1990-1993 قانونا لجذب المستثمرين في عام 1993 ، إلا أنه في بداية
التسعينات تم إصدار قانون النقد والقرض الذي فتح الطريق لكل أشكال المساهمة لرأس المال الأجنبي في
التممية الاقتصادية في الجزائر ويشجع كل أشكال الشراكة دون تخصيص .

1. القانون المتعلق بالنقد والقرض (قانون 90-10):

يعتبر صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات
الأجنبية على مستوى بنك الجزائر ، كما أسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار المطابقة للمشاريع
المقدمة .

لقد نص هذا القانون على الاستثمارات لكنه "تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال" (2) ولقد
ألغى هذا القانون القانونين رقم 82-13 و 86-13 المتعلق بالشركات المختلطة الذي أضحي
غير ساري المفعول ، حيث تم إلغاء الأحكام التي كانت سارية والتي تفرض أغلبية رأس المال الأجنبي
(51%-49%) بالنسبة للشركات المختلطة ، كما أدخل هذا القانون تمييزا بين المقيمين وغير المقيمين
(*) حيث رخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير
مخصصة للدولة صراحة وقد جاء هذا القانون بالمبادئ التالية: (3)

1. حرية الاستثمار باستثناء القطاعات المخصصة للدولة ، مع تحديد شروط تدخل رأس

المال الخاص (المادة 183) ؛

(1): عليوش كمال قريووع ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

(2): قانون رقم 90-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 14/04/1990 ، الجريدة الرسمية العدد 16 ، الصادرة ب18/04/1990 ، ص 541.
(*) حيث اعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي ، جزائري كان أم أجنبيا بحيث يتواجد المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية بالخارج منذ
سنتين على الأقل والمقصود بالمركز الرئيسي أن تكون أكثر ن 60% من أملاكه و مداخله خارج الجزائر .
كما أعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يتواجد المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية في الجزائر في حدود أكثر من 60% من
الأملاك والمداخل وذلك منذ سنتين على الأقل .

للمزيد من التفاصيل راجع : عجة الجيلالي ، "الكامل في القانون الجزائري للاستثمارات" ، دار الخلدونية ، الجزائر ، (بدون ذكر سنة نشر)، ص
491-506 .

(3): عليوش كمال ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

2. حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وفي مدة شهرين من تقديم الطلب ؛
3. الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر وتجدر الملاحظة أنه في تاريخ صدور هذا القانون لم توقع الجزائر ولم تصادق ولم تنظم إلى أية اتفاقية متعلقة بالاستثمار؛
4. تبسيط عملية قبول الاستثمارات الخاضعة للرأي بالمطابقة حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض والذي يبيث في الطلب خلال شهرين ، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة .

كما نص هذا القانون على الضمانات ⁽¹⁾ المتعلقة بالتحويل ، مع الإبقاء على الامتيازات الناجمة على القوانين رقم 82-13 و 86-13 المتعلقين بالشركات مختلطة الاقتصاد.

إلى جانب المبادئ السابقة ، هناك مبادئ أخرى نذكر منها: تبني استقلالية البنك المركزي وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص ، تبني مفاهيم المقيم وغير المقيم عوضا عن الوطني والأجنبي ، التصريح بالاستثمارات الأجنبية وتسجيلها في مجلس النقد والقرض وتقديمه لبنك الجزائر .

2. قانون ترقية الاستثمار لعام 1993:

يعتبر قانون الاستثمارات لعام 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات تعبيرا عن إرادة الانفتاح الاقتصادي و للسياسة الجديدة لترقية الاستثمار و يرتكز هذا القانون على:

1. إنهاء التفرقة بين الاستثمار الخاص والعمومي من جهة ، والمستثمر المقيم وغير المقيم من جهة أخرى مع حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين ، أي يصبح جميع المتعاملين متساوون أمام القانون ؛ ⁽²⁾
2. عدم فرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمار وإجراءات الاستثمار في الجزائر ، بمعنى إلغاء إجراءات الموافقة التي كانت موجودة من قبل والاكتفاء بالتصريح البسيط ، إضافة إلى تقديم الضمانات المشجعة على الاستثمار على المستوى الجبائي والجمركي ؛

(1): قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض ، مرجع سبق ذكره .

(2): أنظر المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 15/10/1993 ، " يتعلق بترقية الاستثمار " ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 الصادرة بـ 10/10/1993 ، ص 136.

3. إنشاء هيئة وكالة ترفيه ودعم و متابعة الاستثمارات APSI تتكفل بدعم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية وذلك بمراعاة معايير الاقتصاد الكلي مع منح الامتيازات التي نص عليها القانون ؛

4. التأكيد على منح ضمانات التحويل (رأس المال والأرباح) والضمانات المتعلقة باللجوء إلى التحكيم الدولي.

وجود عدة أنظمة محفزة: النظام العام ، الأنظمة الخاصة ، نظام المناطق الحرة ولقد ألغى قانون الاستثمارات لعام 1993 الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات لا سيما المتعلقة منها بما يلي: (1)

- ✓ القانون رقم 82-13 المؤرخ في 09 ذي القعدة 1402 الموافق ل 28 غشت سنة 1982 والمتعلقة بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها المعدل والمتمم ؛
- ✓ القانون رقم 88-25 المؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 الموافق ل 12 يوليو سنة 1988 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية ؛
- ✓ الفقرة الثانية من المادة 183 والفقرة الثانية من المادة 184 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات APSI:

لقد كان أهم ما جاء به القانون المتعلق بترقية الاستثمار هو إنشاء الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI والتي أنشأت تطبيقا للمادة السابعة من المرسوم التشريعي 93-12 وتم تحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها بمقتضى المرسوم التنفيذي 94-319. وتقوم الوكالة مقام الهيئات السابقة (2) التي أنشأت في إطار قانون الاستثمار 1966 والمتمثلة في اللجان الجهوية والوطنية وتدخل الوزارة الوصية و قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي أنشأ في إطاره مجلس النقد والقرض الذي يتولى فحص ملفات الاستثمارات.

(1): م. بودهان ، " الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر "، دار الملكية ، الجزائر، 2000 ، ص 139.

(2): عليوش كمال قرييوع ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

وتعتبر الوكالة مؤسسة عمومية⁽¹⁾ ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة.

وتؤسس في شكل شباك وحيد يضم الهيئات المعنية بالاستثمار مثل: إدارة الجمارك ، بنك الجزائر ، السجل التجاري ، الأملاك الوطنية ، الضرائب... الخ⁽²⁾ وتتكفل بمساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمار، بحيث تضمن كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة أنشطتهم و كفاءات منح المزايا المرتبطة بها، هذا بالإضافة إلى أنها تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال بالإدارات المعنية ، إذ يمكن القول أنها الوكالة التي تسهر وتضمن ترقية الاستثمارات .

الأنظمة الأساسية لتحفيز الاستثمار في ظل قانون ترقية الاستثمار: لقد قدم قانون الاستثمار لعام 1993 عدة امتيازات وذلك حسب الموقع وطبيعة الاستثمارات ، وفق النظام سواء كان عاما أو خاصا أو نظام المناطق الحرة.⁽³⁾

1. النظام العام :

يتضمن النظام العام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين وكافة التدابير التشجيعية المحددة في المواد من 17 إلى 19 من قانون الاستثمار، حيث تمنح هذه الامتيازات برسم إنجاز الاستثمار في فترة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات من تاريخ تبليغ الوكالة ومن بين هذه الامتيازات الممنوحة للمستثمرين:

أ. الإعفاء الضريبي: ونميز بين مرحلتين مرحلة إنجاز المشروع ومرحلة استغلال الاستثمار.

مرحلة إنجاز الاستثمار: يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الضريبية المتمثلة في:⁽⁴⁾

✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛

(1): المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 17/10/1994 ، " يتضمن صلاحيات وتنظيم سير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها " ، ج ر عدد 67 ، الصادرة بتاريخ 19/10/1994 ، ص 138.

(2): المادة 22 من المرسوم 94-319، نفس المرجع ، ص 142.

(3): المادة 16 من المرسوم 93-12 أنظر: م . بودهان ، مرجع سبق ذكره ، ص 132.

(4) : المادة 17 من المرسوم 93-12 أنظر: م . بودهان ، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

- ✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر ب 5 على الألف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال ؛
- ✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها ؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز المشروع.

مرحلة استغلال الاستثمار :

يمكن أن يستفيد المستثمر وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية: (1)

- ✓ الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري ؛
- ✓ تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة ؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير ، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط (من 02 إلى 05 سنوات) ؛
- ✓ الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباح العمل المقدرة ب 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال ، طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة و ذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع و التنظيم في مجال الضمان الاجتماعي .

ب. الإعفاء من الرسوم الجمركية :

تستفيد الاستثمارات أثناء فترة الإنجاز من نسبة مخفضة مقدرة ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار و يمكن لهذه السلع أن تكون محل تنازل أو

(1): المادة 18 من المرسوم 93-12 ، نفس المرجع، ص 133.

تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة ، أما في فترة الاستغلال تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك الموجهة لتموين المنتوجات المعدة للتصدير من الإعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية ، كما تستفيد من الإعفاء كل الخدمات المرتبطة بهذه المشتريات .

2. نظام المناطق الخاصة:

لقد تناول قانون الاستثمار لسنة 1993 مفهوم المناطق الخاصة حيث صنفها لمناطق للترقية و مناطق للتوسع الاقتصادي و في ما يلي سنتناول تعريف كل من المفهومين.

أ. المناطق المطلوب ترقيتها *zone à promouvoir*

تتكون المناطق المطلوبة ترقيتها من البلديات المعنية والمضبوطة حدودها حسب الكيفيات المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 91-321 المؤرخ في 14 سبتمبر سنة 1991⁽¹⁾ والذي عرفها على أنها البلديات التي لها دورا هاما على المستوى الوطني أو الولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على مستوى التجهيز و المداخل ، ولقد تم تحديد هذه المناطق باتخاذ أربعة معايير: النمو الديمغرافي و المعطيات الطبيعية ، المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية أو درجة التجهيز ، المعطيات المالية.

ب. مناطق التوسع الاقتصادي *zone d'extension*⁽²⁾

تتكون مناطق التوسع الاقتصادي من الفضاءات الجيواقتصادية التي تتطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي و الاجتماعي وتزخر بطاقات الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها.

وتحدد قائمة مناطق التوسع الاقتصادي انطلاقا من⁽³⁾ نتائج التحاليل التي تأخذ بعين الاعتبار المستوى المطلوب للتغطية في مجال المرافق الجماعية والمنشآت الأساسية القاعدية اللازمة لإقامة

(1): المادة 03 من المرسوم التنفيذي 94-321 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994 ، يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 ، " المتعلق بترقية الاستثمار ويحدد شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها " ، ج.ر. 67 ، الصادرة ب 19/10/1994 ، ص 22.

(2): المادة 04 من المرسوم التنفيذي 94-321 ، نفس المرجع، ص 22.

(3): المادة 05 من المرسوم التنفيذي 94-321 ، نفس المرجع، ص 22.

الاستثمارات وتحدد بتحليل المؤشرات المعتادة في مجال التخطيط والتي أهمها : الموارد المالية وسائل الاتصال و الاتصالات السلكية واللاسلكية ، التزويد بالطاقة ، التطهير .

ومن أجل تمييز المناطق المطلوب ترقيتها استثنى المشرع من مناطق التوسع الاقتصادي ما يلي:

- ✓ المناطق المطلوب ترقيتها كما هي معينة و مضبوطة ؛
- ✓ الأقطاب الصناعية في التجمعات السكانية الكبرى ؛
- ✓ مساحات الارتفاق أو الخدمة وخاصة المساحات التي تشمل عليها الموانئ والمطارات ؛
- ✓ مواقع المركبات السياحية و الإستجمامية الكبرى ، والتي تحدد قائمتها بقرار الوزير المكلف بالسياحة.

❖ الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة: (1)

تستفيد الاستثمارات المنجزة في الناطق الخاصة ، سواء كانت مناطق مطلوب ترقيتها أو مناطق التوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية من عدة امتيازات و المتمثلة في :

امتيازات فترة إنجاز المشروع :

تستفيد الاستثمارات دون تمييز بين تلك التي تتجز في مناطق التوسع الاقتصادي والمناطق المطلوب ترقيتها أثناء فترة إنجاز المشروع من الامتيازات التالية :

✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تتجز في إطار الاستثمار؛

✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 5 في الألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال ؛

✓ إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية ، إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة ؛

(1):المواد 20، 21 ، 22 ، 23 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 ، مرجع سبق ذكره .

✓ تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع موضوع تنازل و تحويل .

امتيازات فترة استغلال الاستثمار:

يمكن أن تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من الامتيازات التالية :

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات من النشاط الفعلي ؛

✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري إبتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات ؛

✓ تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة خلال فترة النشاط ؛

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير ، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المنصوص عليها ؛

✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتمديد .

3. نظام المناطق الحرة :

لجأت الجزائر كغيرها من الدول إلى وضع تشريعات خاصة بالمناطق الحرة لما لها من أهمية في تنمية الاستثمارات ، وما ينجم عنها من آثار اقتصادية هامة في تنمية الصادرات والعمالة وحصيلة النقد الأجنبي والقيمة المضافة وهذا فضلا عن نقل التكنولوجيا والتنمية الإقليمية.

ويمكن تعريف الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة على أنها الاستثمارات ⁽¹⁾ المنجزة انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد

(1): المادة 25 من المرسوم التشريعي 93-12 .

قانونا من استيرادها في مناطق من التراب الوطني ، تسمى مناطق حرة حيث تتم عمليات الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة .

✓ إجراءات الحصول على امتيازات المناطق الحرة :

يمنح استغلال المنطقة الحرة وتسييرها ⁽¹⁾ لشخص معنويا ، عموميا كان أم خاصا على أساس اتفاقية يلحق بها دفتر شروط يحدد خصوصا حقوق صاحب الامتياز وواجباته ويدعى "بالمستغل" ويمنح امتياز تسيير المنطقة الحرة و استغلالها عن طريق مزيدة وطنية ودولية مفتوحة أو محدودة أو عن طريق التراضي ، وتقوم بها وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها و يوافق على الاتفاقية بمرسوم تنفيذي.

كما تبرم هذه الاتفاقية لمدة ⁽²⁾ أربعون سنة قابلة للتجديد باتفاق كتابي بين الطرفين ولمدة معادلة إلا في حالة النقص الذي يبلغ كتابيا بإشعار مكتوب قبل سنة من انتهاء مدة الامتياز ، وتسلم الإدارة المنطقة الحرة للمنتفع بالامتياز خلال الشهر الذي يلي نشر المرسوم المتضمن الموافقة على هذه الاتفاقية و يمكن التنازل الكامل أو الجزئي عن الامتياز أو تغيير صاحبه برخصة صريحة من الإدارة مع بقاء كل حقوق الدولة محفوظة.

✓ استغلال المناطق الحرة :

بعد الموافقة على اتفاقية الامتياز ، يقدم المستغل في أجل لا يتجاوز شهرين (02) إبتداء من تاريخ الموافقة على اتفاقية الامتياز ، مخطط التهيئة المفصل للمنطقة الحرة ومخططات تجزئة الأراضي للبناء والمشاريع النهائية للمنشآت والأشغال التي يعتزم إنجازها .

وبعد ذلك يشرع المستغل في إنجاز مشاريع تجزئة الأراضي للبناء في أجل ثلاثة (3) أشهر ففي حالة عدم إنجاز كامل للمنشآت أو بعضها في الأجال المقررة يوجه إنذار للمستغل من أجل أن يقوم بتنفيذ ذلك وعند الاقتضاء تتولى الدولة تلقائيا تنفيذ الأشغال الباقي إنجازها على نفقة المستغل.

(1):المادتين 04،05 من المرسوم التنفيذي رقم 94-320 مؤرخ في 17/10/1994 ، " يتعلق بالمناطق الحرة " ، ج . ر رقم 67 الصادرة ب

19/10/1994 ، ص 14.

(2):م بودهان ، مرجع سبق ذكره ، ص173.

كما يجب على المستغل أن يتصل بالمستثمرين⁽³⁾ للنهوض بالمنطقة و ترقية الاستثمارات فيها وذلك مع منح بطاقات الدخول إلى المنطقة للأشخاص الراغبين في إقامة أنشطة بها ، وأن تكتب التأمينات اللازمة على كل أخطاء الاستغلال ، كما يلتزم بتقديم تقرير سنوي على نشاطات الشركة مع الاستثمار لوزارة المالية.

✓ الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة :

على غرار الامتيازات الممنوحة لأصحاب المشاريع المقامة في المناطق الخاصة سواء كانت مناطق مطلوب ترفيتها أو مناطق توسع اقتصادي ، فإن قانون الاستثمارات اعتمد امتيازات متعددة تمنح خصيصا للمشاريع التي تقام في المناطق الحرة و منها:

المزايا الجبائية:

❖ تعفى الاستثمارات التي تقام بالمناطق الحرة بعنوان نشاطها ، من جميع الضرائب والرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع والمساهمات و الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي ؛

❖ تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب ؛

❖ يخضع العمال الأجانب اللذين جرى توظيفهم ، لنظام الضريبة الجزافية على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم .

المزايا الجمركية :

❖ استيراد السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمار بكل حرية ؛

❖ إمكانية وضع وتخزين البضائع مهما كانت طبيعتها أو كميتها أو أصلها أو مصدرها أو اتجاهها بدون أي ضمان مالي ولفترة غير محددة شرط أن لا تكون مخالفة للنظام العام

(3): نفس المرجع، ص 174.

والأخلاق والصحة العمومية ، ويمكن لمصلحة الجمارك وضع البضائع التي تشكل خطرا أو التي يحتمل أن تفسد بضائع أخرى في منشآت خاصة مجهزة خصيصا لاستقبالها ؛

❖ يرخص للمستثمرين المستفيدين أن يقوموا ببيع حصة من إنتاجهم الخاص في الجزائر وتكون هذه البيوع خاضعة للتشريع والتنظيم المعمول بهما ، ولا يمكن أن تتجاوز النسبة المئوية لهذه المبيعات حدا يتم تحديده عن طريق التنظيم .

مزايا التشغيل :

لقد أعطى القانون حرية للمستثمرين لتشغيل العمال ذوي الجنسية الأجنبية ، كما أعطى لهؤلاء العمال (الأجانب غير المقيمين) قبل توظيفهم حرية اختيار نظام ضمان إجماعي غير النظام الجزائري إلا في حالة وجود ما ينص على عكس ذلك .

ويمكن للمستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة أن يوظفوا بكل حرية عمالا وتقنيين من جنسية أجنبية ، لكن يجب التصريح عن استخدامهم لدى مصالح التشغيل المختصة إقليميا .

وتوجد أول منطقة حرة في الجزائر في ميناء **جن جن** الذي يقع في ولاية جيجل ، ويرجع اختيار هذا الموقع لإنشاء منطقة صناعية حرة إلى وجود هياكل قاعدية هامة أنجزت خلال الثمانينات لخدمة المركب الصناعي المسمى بالبلازة ، وتسمح هذه المنطقة للمستثمرين الأجانب بتحقيق عمليات التصدير و الاستيراد والتخزين والتحويل وإعادة التصدير للمنتجات غير الخاضعة للتشريع الجمركي.

III.2.1.4 الإطار القانوني للاستثمارات بعد 1993:

بعد مجيء قانون ترقية وتطوير الاستثمار ومن أجل تدعيم سياساتها الداخلية التزمت الدولة الجزائرية على المستوى الدولي بإبرام معاهدات متعددة الأطراف ومعاهدات ثنائية تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار مع عدد من الدول ، ولقد تم صدور عدد من القوانين والمراسيم كما تمت المصادقة على عدد من الاتفاقيات المتضمنة لمختلف تلك التوجيهات حيث: (1)

1. انضمت الجزائر إلى المركز الدولي للفصل في المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بمقتضى

الأمر 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995 ؛

(1): Voir Site web [http:// www.andi.dz/convention/convention .htm](http://www.andi.dz/convention/convention.htm). Le 10/04/2011 à 09 :45h

2. وتكملة لهذا صادقت الجزائر على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و ذلك طبقا للأمر 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995 ؛
 3. ولقد صادقت الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ضمن المرسوم الرئاسي 95-306 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 ؛
 4. المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي بالمرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ 22 ديسمبر 1990 ؛
 5. الترخيص للشريك الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه وذلك في المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25 مارس 1995 ؛
 6. التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمار وذلك باستثناء الشباك الوحيد وجاء هذا في المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 24 أوت 1997 ؛
 7. تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها وحمايتها ومعاينة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات وذلك بواسطة مجلس المنافسة الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة ؛
 8. اعتبار السوق المالية طريقة من طرق خوصصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الجمهور العريض في رأسمالها الأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية .
- ولقد شهد واقع الاستثمار انطلاق العديد من المشاريع للقطاع الخاص الوطني وبعض المشاريع الأجنبية ، لكن التقييم الأولي لوضعية الاستثمار في الجزائر أكد أن الكثير من الصعوبات مازالت تعيق قيام المشاريع الاستثمارية ، وهذا ما أدى إلى مراجعة بعض القوانين قصد مواجهة الاختلالات السابقة وفي هذا الصدد تم تعديل قانون الاستثمار من جديد في شهر أوت 2001 ويعبر ما جاء في القانون عن نظام الاستثمار القائم حاليا في الجزائر.

III.2.1.4.1 قانون تطوير الاستثمار :

قررت سلطة الإنعاش الاقتصادي بعد أن تبين لها عجز المرسوم التشريعي رقم 93-12 عن تحريك عجلة الاستثمار⁽¹⁾ بإصدار قانون جديد يتمثل في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 ، وقد كان هذا القانون محل أخذ ورد بين الحكومة وشركائها الاقتصاديين و الاجتماعيين إلى أن تم الحسم فيه بموجب أمر رئاسي و يتميز هذا النص بكونه يستبدل فكرة ترقية الاستثمار بفكرة تطوير الاستثمار وهذا الاستبدال يحمل في طياته أكثر من دلالة فمن جهة يضيف على العمل الاستثماري الطابع الإيجابي من خلال منحه الحرية التامة في النشاط ومن جهة أخرى يكرس لانسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي ، بحيث تتخلى عن دور المنتج وتنقرغ لدور المحفز بكل ما يحمله من أجهزة وضمانات .

(1) منح الحرية التامة للاستثمار :

كرس المشرع الحرية التامة للاستثمار في أغلب مواد الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث تحتوي هذه النصوص على عدة مؤشرات قوية لهاته الحرية ومن بينها.

أ. تبني المفهوم الإيجابي للاستثمار⁽²⁾:

لقد تبني المشرع المفهوم الإيجابي للاستثمار في نص المادة الثانية من الأمر 01-03 حيث عرف الاستثمار على أنه: "اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة".

- ✓ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية ؛
- ✓ الاستفادة من النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية ويتميز التعريف بأنه تعريف مختلط يمزج بين ثلاثة أشكال للاستثمار وهي الاستثمار المباشر و الاستثمار غير المباشر و الاستثمار عبر الصيغ القانونية .

كما يعتبر النص الخوصصة كشكل جديد للاستثمار ويرمي المشرع من وراء ذلك إلى تدعيم مسار الخوصصة .

(1): عجة الجليلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 678.

(2): نفس المرجع، ص 679.

ولا يقتصر الأمر على الخصوصية فقط بل يتسع نطاق قانون تطبيق الاستثمار ليشمل الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة واللذان تشكلان في الواقع تقنيتين للخصوصية وتتعلق في الأساس بالأموال الوطنية.

هكذا وبناء على هاته الأشكال المتعددة فإن المشرع قد أضفى الطابع المرن على مفهوم الاستثمار بحيث لم يعد يقتصر فقط على النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وإنما أصبح يضم النشاطات المستعادة في إطار الخصوصية والنشاطات المترتبة على منح الامتيازات أو الرخص.

ب. الاعتراف بالحرية التامة للاستثمار: (1)

تنجز الاستثمارات حسب نص المادة الرابعة من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار في حرية تامة مع مراعاة التشريع وتبرز مؤشرات هذه الحرية في :

✓ إلغاء التصريح المسبق المعمول به سابقا حيث لم يعد هذا الإجراء شرطا إجباريا للاستثمار غير أن ما تجدر الإشارة إليه بشأن إلغاء التصريح المسبق أنه يشمل فقط الاستثمارات التي لم تستفيد من المزايا، أما الاستثمارات المستفيدة من المزايا قبل إنجازها فإنها تخضع لتصريح مسبق لدى وكالة تطوير الاستثمارات ANDI ؛

✓ المساواة في المعاملة: حيث يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار مع مراعاة الأحكام الاتفاقية التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية ؛

✓ عدم رجعية تشريعات الاستثمار المستقبلية (2): حيث لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة . ويقوي هذا البند حرية الاستثمار من جانبيين :

جانب توفير الحماية القانونية لهذه الحرية من حيث الزمان بحيث يضمن للمستثمر عدم التعرض لبعض المخاطر غير التجارية كمراجعة أو إلغاء القانون الحالي للاستثمار الضامن الأساسي لحرية المستثمر .

(1): نفس المرجع، ص 680.

(2): نفس المرجع، ص 681.

وكذلك من جانب إخضاع تطبيق القانون المستقبلي لإرادة المستثمر، وفي هذا الشأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات إلا إذا طلبها المستثمر صراحة ، وغالبا ما يتم ذلك في حالة إصدار قانون جديد للاستثمار يكرس المزيد من الحريات.

(2) تفرغ الدولة لدور المحفز للاستثمار:

لقد تخلت السلطة العمومية بصفة نهائية و صريحة عن دورها كمستثمر اقتصادي حيث لم تعد تحتفظ بأي نشاط اقتصادي مثلما كان جاري به العمل غداة سريان المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار والذي قيد النشاط الاستثماري حسب نص المادة الأولى منه في الأنشطة غير المخصصة صراحة للدولة أو فروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي، في حين نجد أن الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار قد أزال هذا القيد من خلال إلغاء هذه الفقرة من المادة السالفة الذكر.

إلا أن تخلي الدولة عن كافة أدوارها تجاه الاستثمار ما هو إلا نوعا من الانسحاب الإيجابي بحيث يبقى تدخل الدولة موجودا ولكن في إطار مغاير يتمثل في تفرغها لدور المحفز بدل المنتج المباشر ويتجلى هذا التفرغ من جانبين هما :

جانب تدعيم الإطار المؤسسي لأجهزة الاستثمار ومن جانب آخر تبسيط وتخفيض أنظمة وإجراءات الاستثمار .

1. تدعيم الإطار المؤسسي لأجهزة الاستثمار:

لقد دعمت السلطة أجهزة الاستثمار من خلال استحداث مجلس وطني للاستثمار من جهة وتحويل وكالة ترقية الاستثمار إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار من جهة أخرى.

أ. استحداث مجلس وطني للاستثمار CNI: (1)

يعتبر إنشاء المجلس الوطني للاستثمار خلاصة لتفكير معمق حول كيفية توحيد مركز القرار المتعلق بالاستثمار وتم إنشاء هذا المجلس بمقتضى الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار وهو موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته ويحدد تشكيله وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم وتطبيقا

(1): نفس المرجع ، ص 682.

لهذا النص أصدرت السلطة المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24-09-2001 والمتعلق بتشكيله المجلس الوطني وسيره ، حيث يتشكل من وزارة المالية والجماعات المحلية ، الطاقة والمناجم ، المؤسسات الصغرى والمتوسطة ، التعاون والتهيئة العمرانية وبقية وزراء القطاعات المعنية بجدول أعمال المجلس.

كما يحضر (1) دورات المجلس رئيس مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمدير العام لها بصفتهم ملاحظين ويمكن للمجلس الاستعانة عند الحاجة بأي شخص مؤهل في ميدان الاستثمار .

ويجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر ويمكن استدعاؤه عند الحاجة بطلب من الرئيس أو أحد أعضائه ، ويعني ذلك أنه يجتمع أربع مرات في السنة دون حساب الدورات الاستثنائية وهذا الحجم المعتبر للدورات يعبر في الواقع عن رغبة وإصرار السلطة في تحسين مناخ الاستثمار ومراقبة تطوره وتتوج أشغال المجلس بمقررات وتوصيات.

وتتلخص مهام المجلس فيما يلي: (2)

- ✓ مهام ذات طابع استراتيجي: حيث يتكفل المجلس باقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها والتي تتضمن السياسة العامة للاستثمار وتحديد القطاعات المرتبطة به و إيجاد المعايير الملائمة لتوجيه الاستثمار نحو الأهداف التي تتسجم مع برنامج الحكومة وأولوياتها ؛
- ✓ مهام ذات طابع استشاري: ويقترح في هذا الشأن التدابير التحفيزية للاستثمار لتنفيذ وترتيب ودعم الاستثمارات المساندة للتطورات ويقترح كذلك على الحكومة كل القرارات الضرورية لتنفيذ وترتيب ودعم الاستثمار وتشجيعه ؛
- ✓ مهام ذات طابع تنفيذي : ويتكفل المجلس هنا بالفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة والمستثمر والهادفة إلى منح الامتيازات الإضافية التي من شأنها أن تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاستهلاك .

(1): نفس المرجع ، ص 683 .

(2): نفس المرجع ، ص 684 .

ب. تحويل وكالة ترقية الاستثمار APSI إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

لقد أنشأ المشرع وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI محل وكالة ترقية الاستثمارات APSI المنشأة في ظل المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار، وتم وضع هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة وقد نظمها المشرع بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24-09-2001 المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية .

لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها و احتفظ بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي باستثناء تبعيتها من الناحية العملية لوزير المساهمات.

حيث أصبحت وزارة المساهمات بعد هذا التعديل المراقب الأول لأعمال الوكالة ، حيث تتوفر الوكالة ANDI على مقر مركزي وهيكل غير مركزي على المستوى المحلي على نقيض التنظيم السابق ، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة السلطة في إحداث تسيير مركزي لشؤون الاستثمار أملا منها في تقريب الإدارة من المستثمر.

وفيما يتعلق بتسيير الوكالة يكلف بذلك مجلس إدارة يتشكل من ممثل عن رئيس الحكومة رئيسا ومن ممثلين عن وزارة المساهمة والداخلية والجماعات المحلية والشؤون الخارجية ،المالية والصناعات الصغيرة والمتوسطة وممثلين اثنين عن منظمات أرباب العمل، وممثلا عن الوزارة المكلفة بتهيئة الإقليم ومحافظ بنك الجزائر وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

أما من حيث الصلاحيات نجد أن المشرع أعاد تنظيم هذه الصلاحيات حيث زود الوكالة بصلاحيات جديدة تتمثل في ما يلي: ⁽¹⁾

تكليف الوكالة بمهمة أمانة المجلس الوطني للاستثمار CNI ، من خلال تحضير أشغال المجلس ومتابعة تنفيذ مقرراته وتوصياته وتسهر على إعداد تقارير دورية لتقييم الوضعية المتعلقة بالاستثمار وتزود المجلس بالمعلومات والدراسات والتوجيه المتصلة بموضوع الوكالة هذا بالإضافة إلى:

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها ؛
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم ؛

(1): مرجع سبق ذكره ، ص 688.

- ✓ تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي ؛
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به ؛
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

ج. تسيير الشباك الوحيد :

لقد احتفظ المشرع بشكل الشباك الوحيد الذي سبق تنبيهه في المرسوم التشريعي وسبق تنظيمه في المرسوم التنفيذي رقم 94-319 غير أنه بالمقابل قام بتعديل نظامه ، حيث ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الولاية ويجمع ممثلين محليين للوكالة وخاصة ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري والضرائب ، الجمارك ، التعمير ، تهيئة الإقليم والبيئة ، العمل والهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار ولجنة تنشيط الاستثمارات وتحديد أماكنها وترقيتها ومأمور المجلس الشعبي البلدي. كما يضم ملحقات قباضات الخزينة والضرائب وما يلاحظ على التركيبة الجديدة للشباك توسعها إلى إدارات جديدة لم تكن ممثلة من قبل كإدارة المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار ولجنة تنشيط الاستثمار وتحديد أماكنه وترقيته. (1)

إلا أن أهم تعديل أورده المشرع على سير الشباك يتمثل في التحديد الدقيق لصلاحيات كل ممثل داخل الشباك.

أما عن صلاحيات (2) الشباك الوحيد فإنه مؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات موضوع التصريح. كما يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية من تحقيق وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة.

2. تبسيط وتخفيف أنظمة وإجراءات الاستثمار: (3)

(1): المادة 21 من الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت 2001 ، " يتعلق بتطوير الاستثمار "، جريدة رسمية عدد 47 ، صادرة بتاريخ 2001/08/22 ، ص 04 .

(2): أنظر المواد 23 ، 25 من الأمر رقم 01-03 ، " المتعلق بتطوير الاستثمار "، مرجع سبق ذكره ، ص 08 .

(3): جيلالي عجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 691 .

استهدف المشرع من وراء إصداره للقانون المتعلقة بتطوير الاستثمار إزالة الطابع البيروقراطي الذي يهيمن على الاستثمار من قبل وبهذا الصدد عمد المشرع إلى التحرك عبر مستويين هما تبسيط وتخفيف أنظمة الاستثمار من جهة وتبسيط وتخفيض إجراءات الاستثمار.

حيث اقتصر المشرع بشأن أنظمة الاستثمار على دمجها ضمن نظامين أساسيين تفاديا لتعقيدات الأنظمة السابقة و التي كانت تتشعب إلى أنظمة متباينة ومتناقضة في نفس الوقت وفي هذا ميز المشرع بين نظامين:

أ. النظام العام للاستثمار: (1)

زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات بعنوان إنجازها من المزايا الآتية:

- ✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب. النظام الاستثنائي: (2)

يتعلق هذا النظام بالمزايا الخاصة الممنوحة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة ، ويخضع تحديد هذه المناطق لسلطة المجلس الوطني للاستثمار عكس التنظيم السابق الذي كان يميز في إطار المناطق الخاصة بين المناطق المطلوب ترقيتها ومناطق التوسع الاقتصادي وهذا التمييز لم يعد له ما يبرره في ظل القانون الجديد للاستثمار. وإلى جانب هذا التعديل تستفيد من المزايا الخاصة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تنمية مستدامة.

(1): المادة 09 من الأمر رقم 03-01 ، " المتعلق بتطوير الاستثمار " ، مرجع سبق ذكره ، ص 05 .

(2): جليلي عجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 692 .

وتختلف المزايا باختلاف مراحل إنجاز الاستثمار ، فإذا كان المستثمر بصدد إنجاز الاستثمار ، فإنه يمكن أن يحصل على المزايا التالية: (1)

✓ الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال ؛

✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناه من السوق المحلية ، بشرط أن تكون موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة ؛

✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .

أما بعد انطلاق الاستغلال يستفيد المستثمر من المزايا التالية :

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني ؛

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ؛

✓ منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار مثل: تأجيل العجز وأجال الاستهلاك .

بالإضافة إلى تخفيف وتبسيط الأنظمة المتعلقة بالاستثمار، فإنه تتميز إجراءات الاستثمار المعمول بها في إطار القانون الجديد للاستثمار بالبساطة والبعد عن التعقيد . وفي هذا الإطار إذا كان الاستثمار غير مقترن بطلب المزايا تكفي بتلقي تصريح من المستثمر وتقييده في سجل خاص وتسلم في الحال

(1): المادة 11 من الأمر رقم 03-01 ، "المتعلق بتطوير الاستثمار"، مرجع سبق ذكره ، ص06.

شهادة إيداع ، هذا فيما يتعلق بكل الأنشطة التي لا تخضع لترخيص مسبق . أما إذا تعلق الأمر بالأنشطة الخاصة بترخيص مسبق فإن ممثل الوكالة مؤهل لتلقي الملفات التي يقدمها المستثمرون قصد الحصول على الترخيص المذكور، ويشهد بالاستلام لحساب الهيئة أو الإدارة المعنية ويتعين على الإدارات والهيئات المكلفة بتسليم الترخيص المسبق أن تجيب بتبليغ مباشر للوكالة خلال أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ إخطارها من قبل الوكالة .

لقد كان قانون تطوير الاستثمار هو آخر قانون يصدره المشرع الجزائري في إطار تشجيع الاستثمار، إلا أن الجزائر بعد هذا التاريخ أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية كان أهمها يتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي ونذكر من أهمها:

1. اتفاقية تشجيع و حماية وضمان الاستثمار مع الجمهورية الليبية ، التي تم التوقيع عليها بتاريخ 2001/08/06 وصادق عليها بتاريخ 2003/05/05 ومدة صلاحيتها 10 سنوات ؛
2. اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل وعلى الثروة ، الموقعة مع إسبانيا في 2002/10/07 والتي تم المصادقة عليها بتاريخ 2005/06/23 ؛
3. اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة مع سويسرا ، بتاريخ 2004/11/30 والمصادق عليها بتاريخ 2005/06/23 والتي تسري لمدة 15 سنة ؛
4. اتفاقية الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات مع النمسا ، الموقعة بتاريخ 2003/06/17 والمصادق عليها بتاريخ 2004/10/10 لمدة 10 سنوات ؛
5. بالإضافة إلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل ورأس المال، الموقعة بتاريخ 2003/06/17 والمصادق عليها بتاريخ 2005/05/28 .

III.3 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن تقييمنا لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سوف يكون بالاعتماد على مصدر رسمي ، يتمثل في تقارير وإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI باعتبارها الهيئة المسؤولة عن

ضمان وترقية الاستثمارات وتطويرها، كما سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية المستخدمة من طرف العديد من الهيئات الدولية المهتمة بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

III.3.1 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب بيانات ANDI:

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، تزايد مستمر لإجمالي المشاريع الاستثمارية المحلية و الاجنبية في الجزائر و ذلك منذ الفترة 2002 الى غاية 2012 ، حيث بلغ مجموع المشاريع الكلية خلال الفترة السابقة ب 47593 مشروع استثماري بقيمة تساوي الى 6933611 مليون دينار جزائري و قد بلغ عدد الوظائف التي توفرها هذه المشاريع ب 755170 منصب عمل و هو ما يبينه الجدول التالي .

الجدول رقم (18) :

تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر

خلال الفترة 2002-2012 (الوحدة : مليون دج) .

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
2002	523	1,10%	104 804	1,51%	30 674	4,06%
2003	1 882	3,95%	403 758	5,82%	37 579	4,98%
2004	903	1,90%	240 847	3,47%	25 007	3,31%
2005	873	1,83%	206 731	2,98%	44 244	5,86%
2006	2 226	4,68%	509 350	7,35%	62 887	8,33%
2007	4 556	9,57%	655 670	9,46%	91 808	12,16%
2008	7 133	14,99%	1 773 545	25,58%	97 698	12,94%
2009	8 024	16,86%	469 205	6,77%	72 440	9,59%
2010	6 759	14,20%	401 348	5,79%	67 594	8,95%
2011	6 999	14,71%	1 352 811	19,51%	133 824	17,72%
2012	7 715	16,21%	815 545	11,76%	91 415	12,11%
المجموع	47 593	100%	6 933 611	100%	755 170	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، ANDI ، 2012.

الشكل رقم (08):



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI ، 2012.

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر، إلا أنه يبدو محدودا من خلال حجمه مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية المعلنة و المصرح بها ، فخلال الفترة الممتدة بين سنة 2002 ونهاية سنة 2008 تم التصريح لدى الوكالة بإنجاز ما يزيد عن 51456 مشروع استثماري ، بلغت منها مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 690 مشروع استثماري أي أن الاستثمارات الأجنبية لا تمثل سوى 1.34 % من إجمالي الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة المحصورة بين 2002 و 2008 وهو ما يبينه الجدول رقم (19).

إلا انه ما يلاحظ على تطور حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة خلال الفترة 2002-2011 أنها قد انخفضت إلى 451 مشروع استثماري أجنبي و يرجع ذلك حسب الوكالة إلى إلغاء عدد معتبر من المشاريع الأجنبية المباشرة ، التي سبق و أن تم التصريح بها سابقا أما عن قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة خلال نفس الفترة السابقة 2002-2011 ، فقد تم التصريح بان قيمة ال 451 مشروع أجنبي قدرت ب 2164378 مليون دج منها (209 مشروع عن طريق الشراكة بقيمة 851473 مليون دج و 242 مشروع مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بقيمة 1312905 مليون دج) من أصل 6578522 مليون دج تمثل قيمة إجمالي الاستثمارات المنجزة في

الجزائر ، أي أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل حوالي 32.90% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المنجزة، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة قد ارتفعت بعد ان كانت تمثل حوالي 28% خلال الفترة 2002-2008 و 7.81% خلال الفترة 1993-2001.

الجدول رقم (19) :

تطور حجم و قيمة الاستثمارات المحلية و الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2008 و الفترة 2002-2011 (الوحدة : مليون دج).

الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2011-2002		الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2008-2002		الاستثمارات
المبلغ	عدد المشاريع	المبلغ	عدد المشاريع	
4414144	46833	4153806	50766	الاستثمارات المحلية
2164378	451	1645187	690	الاستثمارات الاجنبية منها:
851473	209	722523	291	الشراكة
1312905	242	922665	399	مملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي
6578522	47284	5798993	51456	المجموع الكلي

Source : Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012.voir site web : <http://www.andi.dz/?Fc=bdeclareconsulter> le:17 /01/2012.

تجدر الإشارة إلى انه خلال سنة 2011 سجلت الوكالة 7803 مشروع استثماري مقابل قيمة 1378 مليار دينار و توفر هذه المشاريع ليس اقل من 140110 فرصة عمل مباشرة ، وحسب التفاصيل فان هذه المشاريع تم انجازها خاصة من طرف المستثمرين المحليين و التي تقدر ب 7780 مشروع استثماري ، مما يمثل نسبة 99.71% من اجمالي المشاريع ، في حين قدرت المشاريع الاجنبية المنجزة في إطار الشراكة ب 23 مشروع ما يمثل نسبة 0.29% كنسبة من العدد الاجمالي و قد قدرت قيمة

الاستثمارات المحلية ب 963289 مليون دينار جزائري أي ما يمثل 70% من القيمة الاجمالية لسنة 2011 ، في حين ان الاستثمارات الاجنبية بكل اشكالها تساهم بقيمة 414888 مليون دينار ، أي ما يمثل نسبة 30 % مقارنة ب اجمالي قيمة الاستثمارات المنجزة خلال نفس السنة⁽¹⁾.
و في ما يخص اليد العاملة التي تولدها هذه المشاريع الاستثمارية ، فقد حققت الاستثمارات المحلية 128051 فرصة عمل مباشرة ما يمثل 91 % ، في حين ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة بكل اشكالها قد ساهمت في خلق 12059 فرصة عمل مباشرة أي ما يمثل 9% كنسبة من اجمالي فرص العمل التي توفرها كل الاستثمارات في الجزائر خلال سنة 2011 ، يمكن التأكيد انه حسب هذه النتائج فان سنة 2011 يمكن اعتبارها سنة الانتعاش لان حجم الاستثمارات قد تضاعف بثلاث مرات تقريبا مقارنة بسنة 2010، هذه الاخيرة تميزت بانخفاض حاد في حجم الاستثمارات المنجزة و المعلن عنها .
في ما يلي الجدول رقم يوضح تطور المشاريع المحلية و الاجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2012 (عدد المشاريع ، المبلغ ، عدد المناصب)

الجدول رقم (20) :

تطور المشاريع الاستثمارية المحلية و الاجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2012

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الاستثمار المحلي	47 170	99,1%	4 813 063	69%	664 057	88%
الشراكة	208	0,4%	879 370	12,7%	27 400	4%
الاستثمار المباشر الأجنبي	215	0,5%	1 241 179	17,9%	63 713	8%
اجمالي الاستثمار الأجنبي	423	0,9%	2 120 549	30,6%	91 113	12%
المجموع	47 593	100%	6 933 611	100%	755 170	100%

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، ANDI ، 2012.

من خلال الجدول نلاحظ :

✓ ان نسبة عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية تساوي الى 0.9% من العدد الاجمالي للمشاريع المحلية و الاجنبية معا ؛

(1) : ANDI , Le Bilan Des Déclarations d'Investissement , Première Semestre 2002 , pp 01-03.

✓ تمثل قيمة المشاريع الاستثمارية الاجنبية نسبة 30.6% و هي نسبة معتبرة تمثل 12.7% منها قيمة المشاريع الاجنبية في اطار الشراكة مع المستثمرين المحليين ؛
 ✓ اما عن نسبة مساهمة المشاريع الاستثمارية الاجنبية في خلق اليد العاملة و توفير مناصب الشغل ، فقدرت ب12% و هي نسبة لا بأس بها .

وعموما يمكن القول أن المشروعات الاستثمارية في الجزائر قد نمت إجمالا بوتائر معتبرة بدءا من سنة 2002 حتى سنة 2012 ، و لعل السبب يعود إلى نجاعة الإجراءات المتخذة من اجل ترقية و تطوير الاستثمارات في الجزائر و ذلك منذ الشروع في الإصلاحات إلى غاية يومنا هذا، حيث تم تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال :

1. تقديم ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي و ذلك يظهر من خلال :

- ✓ حجية قرارات الوكالة أمام الإدارة المعنية ؛
- ✓ حق الطعن الإداري و القضائي؛
- ✓ حق لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع؛
- ✓ ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و عائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف؛
- ✓ الحماية ضد المصادرة الإدارية ؛
- ✓ عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين ؛
- ✓ انضمام الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان وحماية الاستثمارات؛
- ✓ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة :41 اتفاقية تشجيع و حماية الاستثمارات و 24 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي .

2. قابلية الاستفادة من الامتيازات الموسعة بالنسبة للأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع و الخدمات سواء

كانت ،إنشاءات جديدة أو إعادة الهيكلة و إعادة تأهيل أو توسيع قدرات الإنتاج ؛

3. أنظمة تشجيع ملائمة تتمثل في :

✓ النظام العام :للاستثمارات العادية لإنتاج السلع و الخدمات في الأنشطة غير المستثناة؛

✓ النظام الاستثنائي: خاص بالاستثمارات المنجزة في المناطق النائية و الاستثمارات ذات

أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ،حيث يكمن الفرق بين النظامين في محتوى و مدة

الامتيازات الممنوحة.

4. تقديم تحفيزات جبائية مهمة ؛

5. امتيازات إضافية مثل:

✓ حق الامتياز على العقار و يكون ذلك بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية بالنسبة

للاقتصاد الوطني و عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية؛

✓ التكفل بأشغال البنية التحتية ؛

✓ إمكانية التمويل عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة أو

البنوك المحلية الخاصة أو العمومية ، الوطنية أو الأجنبية ؛

✓ تشجيعات للتصدير من خلال الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة و حقوق الجمارك و

الإعفاء من الضريبة على الأرباح و الرسم على النشاط المهني.

6. تقديم تسهيلات من خلال قصر الوثائق المكونة لملف الاستثمار و تقليص آجال تسليم مقررات

منح الامتيازات .

غير أن تأثير تلك الإجراءات لم يكن كبيرا على الاستثمار الأجنبي الذي قد يبدو واضحا بالنسبة إليه بأن

مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفزا كبيرا ويتطلب المزيد من التحسين .

وتتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني كما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم (21):

تطور المشاريع الأجنبية المباشرة حسب قطاعات النشاط

(الوحدة : مليون دج)

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	%
الزراعة	6	1,42%	2 391	0,11%	0,11%
البناء، الأشغال العامة و الري	64	15,13%	41 083	1,94%	1,94%
الصناعة	239	56,50%	978 702	46,15%	46,15%
الصحة	6	1,42%	13 573	0,64%	0,64%
النقل	16	3,78%	9 531	0,45%	0,45%
السياحة	10	2,36%	481 304	22,70%	22,70%
الخدمات	81	19,15%	504 522	23,79%	23,79%
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	0,24%	89 441	4,22%	4,22%
المجموع	423	100%	2 120 549	100%	100%

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، 2012.

حيث تحتل كل من قطاعات الصناعة ، الخدمات ، البناء والأشغال العمومية و السياحة ، مكانة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لأن هذه القطاعات هي الأكثر مردودية وفائدة وتهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية من غيرها من القطاعات.

حيث قدر عدد المشاريع الأجنبية الموجهة لهذه القطاعات على التوالي ب: 239 مشروع بالنسبة لقطاع الصناعة ، 81 مشروع استثماري بالنسبة لقطاع الخدمات و 64 مشروع بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية BTPH ، 10 مشاريع بالنسبة لقطاع السياحة ، أي ما يمثل النسب التالية 56.5% لقطاع الصناعة وبقيمة تقدر ب 978702 مليون دج ، نسبة 19.15% من إجمالي المشاريع المنجزة بالنسبة

لقطاع الخدمات وقدر ذلك بقيمة 504522 مليون دج و 15.13% لقطاع البناء والأشغال العمومية أي قيمة 41083 مليون دج و 2.36% بالنسبة لقطاع السياحة بقيمة تساوي 481304 مليون دج.

فالقطن الصناعي: يضم المحروقات التي تعد أهم مجال من مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ، ولا يزال هذا القطاع يجلب إليه عدد من الشركات الأجنبية في مجال البحث والتنقيب و الاستغلال...إلخ. خاصة منها تلك التي غادرت السوق الجزائرية منذ 1971 وهي فترة التأميمات ولم ترجع إليها إلا سنة 1999 مثل: شركة Elf ، هذا بالإضافة إلى الشركات الأخرى التي تعمل حاليا في مختلف أنشطة قطاع المحروقات مثل: شركة توتال الفرنسية Total التي استقرت في الجزائر منذ سنة 1951⁽¹⁾ والشركات الإسبانية مثل: Cepsa , Repsol , Gaz Natural , Iberdrola هذا بالإضافة إلى برينش بتروليوم BP وشيل Shell البريطانيتين...إلخ.

كما أن قطاع الصناعة يضم أيضا مجالات حيوية ومهمة ومربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت عددا من الشركات الأجنبية مثل: الاستثمارات المنجزة من طرف الشركة السعودية لإنتاج الدواء (15 مليون دولار) والشركة غلاكسو سميث كلاين Glaxo Smith Klein البريطانية والتي تتطلع إلى أن تكون رائدة في سوق الأدوية الجزائري وذلك في الكثير من التخصصات⁽²⁾ ويضم قطاع الصناعة أيضا المشاريع المتعلقة بتخليه 1.5 مليون متر مكعب يوميا من ماء البحر ، ويعرف السوق تنافسية قوية بين عدد من الشركات الأجنبية ، لكن الملاحظ هو الحضور الكبير للشركات الإسبانية مثل: الكونسورتيوم " جيدا " Le Consortium Geida والذي يضم أربعة شركات إسبانية Sadyt , Besesa , Codesa , Cobra, والتي أنشأت سنة 2004 ، حيث اشترك هذا التمركز مع الشركة الجزائرية للطاقة AEC من أجل إنتاج الماء الخالي من الملح وذلك في منطقتين أحدهما سكيكدة.

بالإضافة إلى المجمع الإسباني أنيما آكاليا Enima Aqalia والتي ستقوم بإنجاز مصنع لتحلية مياه البحر في مستغانم بطاقة تقدر ب 100000 م³ ، وذلك لأنها قدمت سعرا منخفضا مقارنة بمنافسيها هذه الأخيرة ستقوم بإنجاز شركة مشتركة مع AEC من أجل إنجاز و استغلال وصيانة هذه المحطة التي تكلف 100 مليون دولار وتستغل لمدة 25 سنة .

(1):Abdelatif Benachenhou , « Les Nouveau Investissement » , Alpha Design , Alger , Mai ,2006 , p32 .

(2): Ibid , P 187.

هذا بالإضافة إلى الشراكة بين Pridesa و SNC Lavalin الكندية لإنجاز وحدة تحلية مياه البحر بزيروالدا ، تكلف 155 مليون دولار. (1)

أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية:

فإن سوق الإسمنت يشهد حضورا كبيرا للشركات الأجنبية العربية خاصة بعد أن ارتفع الطلب المحلي للإسمنت إلى 13 مليون طن خلال سنة 2005 والمتوقع أن يصل إلى 17 مليون طن خلال 2010 وذلك نتيجة لما يتطلبه المشروعين الكبيرين المتعلقين بإنجاز الطريق السريع شرق غرب والسك الحديدية (2).

حيث توفر الشركات الوطنية للإسمنت سوى 8 مليون طن و 2.5 مليون طن تتوفر من الاستيراد ونتيجة للنقص في تغطية الطلب في السوق ، أنشأ المجمع أوراسكوم للبناء الصناعي المصري الشركة الجزائرية للإسمنت (Algeria Cement Company) والتي توفر 4 مليون طن من الإسمنت للسوق المحلي .

ومجمع فرعون " Le Groupe Pharaon " السعودي الذي اشترى 10% من رأسمال المؤسسة العمومية للإسمنت في بني صاف ويتوقع أن تزيد من الإنتاج إلى 1 مليون طن. (3)

المشروع المتعلق بإنشاء الطريق السريع شرق غرب والذي يمثل جزءا من مشروع الطريق السريع المغربي حيث يمثل طوله 1216 كلم وهو يربط بين أهم ولايات الوطن (4) من مغنية حتى الطارف وذلك مرورا بتلمسان ، سيدي بلعباس ، وهران ، غليزان ، الشلف ، الجزائر ، سطيف و برج بوعرييج ، قسنطينة وعنابه حيث تقدمت عدة شركات أجنبية في جانفي 2006 بعدة عروض مختلفة من بينها الشركة الصينية CSCE التي تتواجد بالجزائر منذ عدة سنوات والمجمع CETIC الصيني الذي يشتهر بخبرته العالمية في إنشاء الطرق السريعة ، بالإضافة إلى مجموعة بويغاس Bouygues والمجموعة الأمريكية على رأسها باشتال Bechtel وكذلك كوجال Cojal اليابانية .

(1): Abdelatif Benachenhou , Op.cité , p76.

(2): Ibid p57.

(3): Ibid, p177.

(4): Ibid, p178.

حيث تحصل في 2006 مجمعين على رخصة إنجاز، الأول هو المجمع الصيني CETIC لإنجاز الجزء الأوسط الغربي للطريق السريع وهي تساوي 550 كلم والرخصة الثانية من نصيب المجمع الياباني Cojal لإنجاز الجزء الشرقي والمتمثل في 400 كلم .

ومن جهتها لم تحظى قطاعات الزراعة و الصحة و الاتصالات بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها ، فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 06 مشروع من أصل 423 مشروع أجنبي أي بنسبة 1.42% من إجمالي المشاريع بقيمة تقدر ب 2391 مليون دج ، اما قطاع الصحة فقد حصد 06 مشاريع بنسبة 1.42% و قيمة تقدر ب 13573 مليون دج في حين بلغ عدد المشاريع الموجهة لقطاع الاتصالات ب 01 مشروع اي ما يمثل نسبة 0.24% من عدد المشاريع الاجنبية المباشرة و بقيمة تساوي الى 89441 مليون دج ، و تعتبر هذه النسب قليلة مقابل الفرص الكبيرة المتاحة في هذه القطاعات .

ومن جهة أخرى تكشف بيانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، الخاصة بالفترة الممتدة بين 2002-2012 عن تنوع وتعدد مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة ، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثماراتها نحو الجزائر كما يوضحه الجدول رقم (22) .

الجدول رقم (22) :

توزيع المشاريع الاجنبية المباشرة المصرح بها حسب المنطقة الاصل

خلال الفترة 2002-2012

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
أوروبا	228	364 501	38 089
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	185	323 298	29 235
آسيا	27	493 406	3 790
الأمريكتين	9	59 504	3 433
الدول العربية	153	1 181 166	44 129
أفريقيا	1	4 510	425
أستراليا	1	2 974	264
متعددة الجنسيات	4	14 487	983
المجموع	423	2 120 549	91 113

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، 2012.

وتأتي الدول العربية على رأس القائمة من حيث قيمة المشاريع ، حيث قدرت عدد المشاريع العربية ب 153 مشروع من أصل 423 مشروع أجنبي و بقيمة تساوي إلى 1181166 مليون دج ، في حين تحتل الدول الأوروبية المرتبة الثانية من حيث قيمة المشاريع ، حيث قدرت عدد المشاريع الأوروبية المنجزة ب 228 مشروع بقيمة 364501 مليون دج ثم تأتي الاستثمارات الآسيوية و الأمريكية بعدد من المشاريع يساوي إلى 27 ، 09 مشاريع على التوالي و بقيمة تقدر ب 493406 مليون دج و 59504 مليون دج على التوالي .

إن ما يلاحظ من عرضنا السابق أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتخلفة والأقل تقدما خاصة العربية منها ، هي أكثر استعدادا وقابلية للعمل في الجزائر، وذلك اقتناعا منها أن بيئة الاستثمار في هذا البلد لا تقل تطورا و اكتمالا من بيئة الاستثمار في بلادها الأصل وإن وجدت ثمة نقائص فهي لا تصل إلى حد التنفير ، طالما أن ذات النقائص قد تواجهها هذه المؤسسات في بلدانها الأصل .

أما بالنسبة لمؤسسات الدول الأكثر تقدما ، فلا تزال استثمارات الجزائر ضعيفة من حيث العدد والقيمة، وهذا ما يؤكد بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يقيم من قبل هذه الشركات الأجنبية بأنه غير مهياً تماماً لجلب و استقطاب استثمارات عظيمة الشأن، من حيث القيمة أو المبالغ المالية ، الأمر الذي يفرض مضاعفة الجهود من أجل تهيئة بيئة أعمال أكثر جاذبية لشركات الاستثمار الأجنبي من أصل الدول المتقدمة وذلك من أجل مشاركتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة من خلال توفير رؤوس أموال مناسبة وتكنولوجيا قادرة على استغلال الإمكانيات المتاحة بأكثر فعالية وأحسن مرد ودية وتوفير مناصب شغل مناسبة.

III.3.2 تقييم مناخ الاستثمار بالاعتماد على بعض المؤشرات:

III.3.2.1 تقييم مناخ الاستثمار بالاعتماد على المؤشر المركب لمناخ الاستثمار:

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار ، هذا المؤشر تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 و يشير هذا المؤشر إلى ان البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجذابة للاستثمار هي: " تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات و معدلات متدنية للتضخم ، سعر صرف غير مغالى فيه و بنية سياسة و مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري و الاستثماري ".⁽¹⁾ و في ما يلي الجدول رقم (23) المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر و بعض الدول العربية .

(1): علي عبد القادر علي ، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر " ، جسر التنمية ، العدد 31 يوليو / تموز 2004 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص 05.

الجدول رقم (23) :

المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر و بعض الدول العربية

البلد	نوع المؤشر	مؤشر السياسة المالية عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر سياسة التوازن الخارجي عجز الحساب الجاري كنسبة من PIB	مؤشر السياسة النقدية معدل التضخم
الجزائر	2009	(6,8)	0.3	5.7
	2010	(2.7)	9.4	4.3
	التغير في المؤشر	(4.1)	(9.4)	(1.4)
	درجة المؤشر	(3)	(3)	(1)
تونس	2009	(2.6)	(2.8)	3.5
	2010	(1.2)	(4.8)	4.4
	التغير في المؤشر	(1.4)	2.00	0.9
	درجة المؤشر	(1)	(0)	(0)
المغرب	2009	(2.1)	(4.9)	1.00
	2010	(4.2)	(4.2)	1.00
	التغير في المؤشر	2.1	(0.7)	00
	درجة المؤشر	(1)	(0)	(0)
الإمارات	2009	(12.6)	3.0	1.6
	2010	(1.3)	7.7	0.9
	التغير في المؤشر	(11.3)	(7.7)	(0.7)
	درجة المؤشر	(3)	(3)	(0)
السعودية	2009	(4.7)	6.1	5.1
	2010	7.7	8.7	5.4
	التغير في المؤشر	(12.4)	(8.7)	0.3
	درجة المؤشر	(3)	(3)	(0)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية "، الكويت، 2010، ص ص

235- 238.

إن الأرقام الموجودة بين قوسين في الجدول تدل على الفائض، فمثلا الجزائر حققت خلال سنة 2009 فائض في الميزانية يساوي 6.8% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و كذلك الحال بالنسبة لسنة 2010، حيث حققت الجزائر فائض في الميزانية يساوي إلى 2.7% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، أما 6.1% مثلا فهي تمثل العجز في الحساب الجاري الذي حققته السعودية سنة 2009، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و السبب في هذه الكتابة هو أن المؤشرات الجزئية للمؤشر المركب تهتم بالعجز و ليس الفائض.

و من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق ، يمكننا حساب المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية في الجزائر و باقي الدول العربية المدرجة في الجدول أعلاه ، هذا المؤشر الذي يساوي إلى متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة أي :

$$2.33 = [3/(3 + 3 + 1)] \text{ للجزائر بالنسبة}$$

$$0.33 = [3/(0 + 0 + 1)] \text{ بالنسبة لتونس}$$

$$0.33 = [3/(0 + 0 + 1)] \text{ بالنسبة للمغرب}$$

$$2 = [3/(0 + 3 + 3)] \text{ بالنسبة للإمارات}$$

$$2 = [3/(0 + 3 + 3)] \text{ بالنسبة للسعودية}$$

مع العلم بأن تقييم المؤشر يكون كما يلي :

✓ أقل من 1 عدم تحسن في مناخ الاستثمار

✓ من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار

✓ من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار .

بالاعتماد إلى هذا المؤشر ، يمكن أن نؤكد على تحسن كبير في مناخ الاستثمار في الجزائر و ذلك خلال السنتين (2009-2010) و يرجع الفضل في ذلك إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط و تحسن إيرادات الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، أما عن وضع الجزائر بالنسبة لباقي الدول العربية فإنه حسب هذا المؤشر يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر أكثر تحسنا منه في كل من تونس و المغرب ، اللتان لم تشهدا تحسن في مناخ الاستثمار .

و هو أكثر تحسن من مناخ الاستثمار في السعودية و الامارات خلال السنتين 2009-2010 ، بحسب المؤشر و من أجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر ، يمكن أن تدرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تعتمد عليها العديد من المؤسسات و المنظمات الدولية .

III.3.2.2 مؤثر الحرية الاقتصادية:

لقد كان إصدار هذا المؤشر لأول مرة سنة 1995⁽¹⁾، عن معهد هيريتاج فاونديشن و صحيفة وال ستريت جورنال ، و ذلك لقياس حجم الحريات الاقتصادية (درجة تدخل الدولة في الاقتصاد) ، التي تتمتع بها دول العالم ، خاصة و أنه يتعدى كونه مجرد مجموعة من البيانات إلى كونه تحليلا نظريا دقيقا لأكثر العوامل تأثيرا في النمو الاقتصادي ، و لقد أثبتت الدراسات على مر الأعوام السابقة أن الدول المتمتعة بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية هي نفسها الدول ذات النسب الأعلى من النمو الاقتصادي و الازدهار على المدى الطويل .

أما عن القياسات الاقتصادية العشرة⁽²⁾ وفق مؤشر الحرية الاقتصادية للعام 2012 تتمثل في : حرية ممارسة الأعمال ، حرية التجارة ، حرية السياسة المالية ، الإنفاق الحكومي ، الحرية النقدية ، حرية الاستثمار ، حرية الموازنة المالية ، حقوق الملكية ، مكافحة الفساد ، حرية العمالة ، فقد جمعت تحت أربع (04) فئات هي : سيادة القانون (Rule of law) حجم القطاع العام (Limited Government) ، الفعالية التنظيمية (Regulatory Efficiency) ، انفتاح الأسواق وصنفت كل من العوامل العشرة على مقياس تتراوح درجاته من 0 إلى 100 بحيث تمثل أعلى تقييم للحرية ، و يشمل المؤشر نحو 179 دولة حول العالم و يحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية العشرة و يمكن تقييم هذا المؤشر بالاعتماد على الدليل التالي:⁽³⁾

✓ من 80-100 حرية كاملة (Free)

✓ من 70-79.9 حرية شبه كاملة (Mostly Free)

✓ من 60-69.9 حرية معتدلة (Moderatly Free)

✓ من 50-59.9 حرية ضعيفة (Mostly Unfree)

✓ من 0-49.9 حرية معدومة (Repressed)

اي كلما اقترب مجموع النقاط من 100 كلما دل على حرية اقتصادية اكبر ، فبالنسبة للجزائر صنفت في المرتبة 140 و الرابع عشر عربيا ، على انها بلد ذا حرية ضعيفة .

(1): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث، السنة الرابعة و العشرون ، الكويت، 2006، ص 18 .

(2): مؤسسة الفكر العربي ، " مؤشرات عالمية قد تجدي و لا تشفي " ، افق ، النشرة الالكترونية ، العدد 146 ، 2012/12/25.

(3): The Heritage Foundation , The Wall Street Journal , " Index Of Economic Freedom" , 2012,p 36.

III.3.2.3 مؤشّر سهولة اداء الاعمال :

استحدث مؤشّر سهولة اداء الاعمال سنة 2005 ، ضمن تقرير هيئة اداء الاعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية ، وهو مؤشّر يقيس مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم بهدف وضع اسس للتقييس و المقارنة بين اوضاع بيئة الاعمال في الدول المتقدمة و الدول النامية (1) بالإضافة الى اتباعه الاصلاحات التنظيمية التي تهدف الى توفير المزيد من السهولة في اداء الاعمال ، و يتكون المؤشّر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي : مؤشّر تأسيس (بدء المشروع) ، مؤشّر استخراج التراخيص ، مؤشّر تسجيل الممتلكات ، مؤشّر الحصول على الائتمان ، مؤشّر حماية المستثمر ، مؤشّر دفع الضرائب ، مؤشّر التجارة عبر الحدود ، مؤشّر تنفيذ العقود و مؤشّر اغلاق المشروع و اخيرا مؤشّر الحصول على الكهرباء .

و يرصد تقرير عام 2012 لممارسته أنشطة الاعمال مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الاعمال و انفاذها في 183 دولة ، و قد تم اطلاق تقارير متخصصة عن الدول العربية بداية سنة 2009 لتغطي عشرون دولة عربية .

اما عن وضعية الجزائر في هذا المؤشّر (2)، فقد احتلت المرتبة 148 دوليا سنة 2012 من اصل 183 دولة ضمن المؤشّر محققة تراجع ب 5 مرات عن سنة 2011 و هذا اذا دل على شيء فهو يدل على صعوبة اداء الاعمال المتعلقة خاصة بتأسيس المشاريع الاستثمارية و استخراج التراخيص ، تسجيل الملكيات و الحصول على الائتمان و دفع الضرائب و انفاذ العقود و توصيل الكهرباء ، بدليل انه لتأسيس مشروع استثماري في الجزائر يتطلب ذلك 14 اجراء في المتوسط و ذلك يستغرق وقتا يقدر ب 25 يوما في المتوسط و تكلفة تقدر ب 12.1% سنويا كنسبة من دخل الفرد و حد ادنى من راس المال 31% من دخل الفرد و نفس الشيء بالنسبة لاستخراج التراخيص و تسجيل الملكية ، الا ان تقرير اداء الاعمال ، قد صنف الجزائر ضمن الدول العربية التي قامت بتنفيذ بعض الاصلاحات من اجل تسهيل اداء الاعمال ، حيث تم اصدار تعليمات للبنوك و المؤسسات المالية لإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان العام

(1): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، النشرة الفصلية ، العدد الثالث ، السنة الثامنة و العشرون ، الكويت ، يوليو 2010 ، ص 11.

(2): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، "مؤشرات بيئة اداء الاعمال و تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية" ، النشرة الفصلية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة و العشرون ، الكويت ، 2011/04 ، ص 09.

عن الائتمان و القروض غير المسددة ، مما زاد من توفر المعلومات المتاحة ، بشأن المقترضين المحتملين ، كما تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 30% الى 25 % .

III.3.2.4 مؤشر الكوفاس COFACE للمخاطر القطرية :⁽¹⁾

يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد و يعكس مخاطر عدم السداد قصير الاجل للشركات العاملة في هذه الدول ، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي بالأوضاع السياسية المحلية و بيئة اداء الاعمال و السجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق ، يستند المؤشر الى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية و مخاطر نقص العملة الصعبة و قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية و مخاطر الازمات النمطية في القطاع المصرفي و المخاطر الدورية و سلوك السداد في العمليات قصيرة المدى و يميز دليل المؤشر بين درجتين و هما :

(A₁) : البيئة السياسية و الاقتصادية مستقرة و سجل السداد جيد جدا ، و امكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا ؛

(A₂) : احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية و اقتصادية اقل استقرارا او بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A₁ ؛

(A₃) : بروز بعض الظروف السياسية و الاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي سجل السداد المنخفض اصلا لان يصبح اكثر انخفاضا من الفئات السابقة ، رغم استمرار استبعاد امكانية عدم القدرة على السداد ؛

(A₄) : سجل السداد غير المنتظم قد يصبح اسوا حالا مع تدهور الاوضاع السياسية و الاقتصادية و رغم ذلك فان امكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا .

درجة المضاربة و تنقسم الى ثلاث مستويات :

(1) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 " ، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-61.

B : يرجح ان يكون للبيئة السياسية و الاقتصادية غير المستقرة تأثير اكبر على سجل السداد السيء اصلا ؛

C : قد تؤدي البيئة السياسية و الاقتصادية شديدة التقلب الى تدهور اكبر في سجل السداد السيء اصلا ؛

D : ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية و الاقتصادية في دول ما الى جعل سجل السداد السيء اكثر سوءا ؛

و يغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية صنفت في يونيو عام 2012 كالتالي :

✓ 4 دول عربية هي: قطر ، الكويت ، الامارات و سلطنة عمان حصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا (A₂) ؛

✓ 6 دول عربية هي: السعودية و البحرين و الجزائر و المغرب و الاردن و تونس حصلت على درجة مخاطر منخفضة (A₄) ؛

✓ 5 دول عربية هي : ليبيا ، العراق ، اليمن ، سوريا و السودان حصلت على درجة مخاطر مرتفعة جدا .

و بمقارنة المؤشر بين جانفي 2011 و جوان 2012 يتبين ما يلي :

✓ تراجعت 4 دول عربية في التصنيف بنهاية جوان 2012 مقارنة بتصنيفها في المؤشر في جانفي 2011؛

✓ 15 دولة عربية حافظت على نفس تصنيفها خلال نفس الفترة و من بينها الجزائر و الجدول رقم يوضح وضع الدول العربية في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية 2011-2012.

الجدول رقم (24) :

وضع الدول العربية حسب مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية 2011-2012

الكوفاس		الدولة	الرتبة
دولة 165 جوان 2012	دولة 157 جانفي 2011		
A3	A3	سلطنة عمان	1
A3	A3	الامارات	2
A2	A2	قطر	3
A4	A4	السعودية	4
A2	A2	الكويت	5
D	C	ليبيا	6
A4	A3	البحرين	7
A4	A4	الجزائر	8
A4	A4	المغرب	9
B	B	الأردن	10
A4	A4	تونس	11
C	C	لبنان	12
C	B	مصر	13
D	D	العراق	14
D	D	اليمن	15
D	C	سوريا	16
D	D	السودان	17
/	/	الصومال	18
C	C	جيبوتي	19
C	C	موريتانيا	20
/	/	فلسطين	21
19	19	عدد الدول العربية في المؤشر	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011" ، مرجع سبق ذكره ،

ص 62.

III.3.2.5 مؤشر التنمية البشرية : (1)

يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة دورية سنويا منذ 1990 و يعتبر اداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم و يتم احتساب هذا المؤشر على اساس متوسط ثلاث مكونات

هي :

(1) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، "تقرير مناخ الاستثمار للبلدان العربية" ، الكويت ، 2005، ص136.

- ✓ طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة و يتراوح بين 25-85 سنة ؛
- ✓ المعرفة و يقاس بمعدل محو الامية بين البالغين و نسبة الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة و يتراوح بين 0 % و 100% ؛
- ✓ مستوى المعيشة و يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و يتراوح ما بين 10 دولار و 40000 دولار .

دليل المؤشر (1):

لقد شمل هذا المؤشر 187 بلدا و اقليما منها 19 دولة عربية بالإضافة الى فلسطين المحتلة و ذلك سنة 2011 ، و تصنف البلدان في اربعة ارباع حسب قيمة دليل التنمية البشرية و يصنف البلد في الفئة المرتفعة جدا اذا كانت قيمة الدليل في الربع الاول و في الفئة المرتفعة اذا كانت بين 51 و 75 و في الفئة المتوسطة بين 26 و 50 و في الفئة المنخفضة ، اذا كانت في الربع الرابع و قد استخدمت في تقارير سابقة ارقام مطلقة بدلا من الارقام النسبية .

وضع الجزائر (2):

لقد صنفت الجزائر من بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ، بعد ان حققت تقدما ملحوظا على غرار العديد من الدول العربية ، حيث احتلت المرتبة 96 دوليا و 11 عربيا سنة 2011 ، هذا و قد صنفت الى جانب توني و المغرب و العربية السعودية و سلطنة عمان ضمن البلدان العشرة التي تمكنت سنة 2011 من تسجل تقدم افضل .

III.3.2.6 مؤشر الشفافية (3):

يصدر مؤشر الشفافية سنويا منذ عام 1995 ، عن منظمة الشفافية الدولية ، التي تعرف عدم الشفافية (الفساد) على انه : " استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة " و يرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام و رجال السياسة و لقد غطي

(1) :الامم المتحدة ، " ملخص تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة و الانصاف مستقبل افضل للجميع "، الولايات المتحدة الامريكية ، 2011، ص20.

(2) : نفس المرجع ، ص 18.

(3) : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "، 2005، مرجع سبق ذكره ، ص137.

المؤشر خلال سنة 2012 ، 176 بلدا و اقليما حيث يتم ترتيب الدول حسب المؤشر بإعطائها مجموعة من النقاط تتحصر بين 0-100 ، حيث يدل 0 على بلد ينتشر فيه الفساد بشكل كبير جدا و 100 تدل على بلد نظيف جدا من الفساد .

و قد صنف المؤشر الدنمارك ، فنلندا و نيوزيلاندا في المرتبة الاولى و هو ما يعني ان الفساد يكاد ينعدم فيها ، ثم تليهم السويد في المرتبة الرابعة .

وحسب منظمة الشفافية الدولية نجد ان الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية و ذلك بالرغم من انها حققت تحسنا ، حيث تم ترتيبها 105 لسنة 2012 مقارنة بالرتبة 112 خلال سنة 2011 و في ما يلي الجدول رقم (25) يوضح ترتيب الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية مقارنة مع عينة من الدول العربية و الاجنبية لسنة 2012 .

الجدول رقم (25) :

ترتيب الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية مقارنة مع عينة من الدول العربية و الاجنبية لسنة 2012

الدولة	الترتيب حسب مؤشر الشفافية لسنة 2011	عدد النقاط لسنة 2012	الترتيب حسب مؤشر الشفافية لسنة 2011	التغير في المؤشر
الدنمارك	1	90	1	1
فنلندا	1	90	1	1
نيوزيلاندا	1	90	1	0
السويد	4	88	4	0
قطر	27	68	22	5-
البحرين	53	51	46	7-
الأردن	58	48	56	2-
السعودية	66	44	57	9-
تونس	75	41	73	2-
الجزائر	105	34	112	7
المغرب	88	37	80	8-
لبنان	128	30	134	6
سوريا	144	26	129	15-
اليمن	156	23	164	8

المصدر: منظمة الشفافية الدولية ، انظر الموقع الالكتروني ، بتاريخ 2012/12/25 على الساعة 13:20

III.3.3 معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالاطلاع على الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية المصرح بها بغض النظر عن ما إذا كانت هذه المشاريع قد أنجزت فعلا ، يتبين بأن الدولة قد نجحت في تحسين مناخ استثمارها وهذا ما تبينه زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآونة الأخيرة وهذا نتيجة الامتيازات و الضمانات الممنوحة لهم . لكن رغم ذلك هنالك عدة نقائص وسلبيات أعاقت المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر ومن أهم هذه العراقيل نجد :

1. عدم وجود سوق منافسة

رغم وجود الترسانة القانونية السابقة فإن الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب من الإصلاحات وهذا يعد نسبيا مقبولا نظرا لما مرت به البلاد من أزمة أمنية وكذلك عاملي الجفاف والكوارث الطبيعية ويكمن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية: (1)

✓ إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأس مالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب ؛

✓ كما أن الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخصخصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخصخصة لم تطبق كما يجب ، وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابية التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة ؛

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وخاصة المشاركة ، هذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا

(1): بعلوج بولعيد ، " معوقات الاستثمار في الجزائر " ، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة 14-15 مارس 2004 ، ص 05.

يساهم كما هو مطلوب منه لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقاته الخاصة مع المستثمرين الأجانب ؛

✓ إضافة إلى هذه الأسباب السابقة يمكن إرجاع انخفاض الاستثمارات الأجنبية إلى عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء ؛

✓ أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخصخصة وهذا محيط لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار لأنه لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه ، لأن تدعيم الدولة لهذه القطاعات يتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر الأجنبي والمحلي .

2. العراقيل (المعوقات) السياسية و الاقتصادية: (1)

شهدت الجزائر خلال العشرية الأخيرة مرحلة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية الأمر الذي خلق نوعا من التردد للمستثمرين في اتخاذ قرارهم للاستثمار في البلاد ، أما العراقيل الاقتصادية فهي متعدد نذكر منها:

- ✓ محدودية السوق المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان في الجنوب ومن ثم يعاني المستثمر من مشكل تسويق منتجاته ، الأمر الذي يؤثر على عوائده الاستثمارية؛
- ✓ عدم توفر مراكز الإعلام التجاري والاقتصادي من أجل تعريف رجال الأعمال بالمحيط الاقتصادي الجزائري والامتيازات المتوفرة إلى جانب نقص الدراسات الاستثمارية المعمقة وقلة الملتقيات والندوات والحوارات المتعلقة بالاستثمار ، إضافة إلى عدم إشراك المعاهد والجامعات فيها ؛
- ✓ رغم امتلاك الجزائر لهياكل قاعدية من خدمات النقل والطرق والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية ، إلا أنها تبقى ناقصة ومازالت بحاجة للتطوير ومن بين هذه النقصات نجد مشكل الموانئ ، هذه الأخير تعتبر إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية خاصة حركة

(1): دحماني سامية ، "تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998" ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجزائر ، 2001 ، ص 208 .

السلع من وإلى داخل البلد ، وإذا كانت نتيجة الاستثمار الخاص بشكل عام (محلي أو أجنبي) تعتمد أساسا على حركية السلع والمواد من خلال عمليات الاستيراد والتصدير فالنشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خصوصا في الفترة الحالية ، من هذه المقاييس المداومة وعدم التوقف عن العمل ، التسليم في الوقت المحدد للحاويات وتوفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء ، التحكم في إرساء السفن وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية فمثلا ميناء الجزائر بالرغم من أن 80% من السلع المستوردة تمر عبره إلا أن مختلف المتعاملون يشكون من بطء عملية تسريح السلع واستغراقها لوقت أطول ، إلى جانب ذلك حتى يتمكن المتعاملون من الحصول على بضاعتهم كاملة يضطرون هذا إلى دفع رشاي أو اللجوء إلى وساطة شخص على مستوى الميناء ، كما شكل نقص التجهيزات والإمكانات على مستوى الموانئ من أهم مظاهر سوء التسيير (مثلا: عدم وجود العدد الكافي من الآلات لرفع البضائع ، نقص قطع الغيار... الخ) . (1)

3. المعوقات المالية:

يتسم النظام البنكي الجزائري بأنه نظام متأخر لعدة أسباب نذكر أهمها: نقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية ، وهذا ما زاد من معاناة المتعاملين مع هذه البنوك من نوعية الخدمات البنكية المقدمة (تحليل الوثائق ، تسيير حسابات الزبائن ، معالجة ومتابعة العمليات... إلخ) إضافة إلى اتسام عمل البنوك بالبيروقراطية وسيادة العمل اليدوي وضعف التجهيز بالتقنية الحديثة من جهة وغياب البنوك المتخصصة من جهة أخرى ، وجاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن :

- ✓ نقل صك بنكي من بنك لآخر يقع في نفس المدينة عملية قد تأخذ على الأقل شهرا ؛
- ✓ وجود أخطاء في الحسابات ؛
- ✓ يستغرق الحصول على إجابة لبنك معين من مجلس النقد والقرض وقتا طويلا قد يصل إلى 12 شهرا.

(1): علي همال ، فطيمة حفيظ ، " آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية " ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة 14-15 مارس 2004 ، ص

و أوضح نفس التقرير بأنه ترجع أسباب ذلك إلى انتماء معظم البنوك الجزائرية إلى القطاع العام و محدودية السوق النقدية ورغم وجود عدد قليل جدا من البنوك الخاصة المعروفة بمرونتها في التعامل مع المستثمرين إلا أنها لا تتوفر على شبكة وكالاتها الخاصة إلا في المدن الكبيرة للبلاد.

كما أسفر تقرير لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI سابقا عن بعض العراقيل المالية التي يواجهها المستثمرون نذكر منها : (1)

- ✓ يستغرق البنك وقتا طويلا (يقارب السنة) قبل منح القرض في حين يتراوح هذا الأجل حوالي 3 و 4 أشهر في كل من تونس والمغرب ؛
- ✓ يشترط البنك من المقاولين ضمانات باهظة (قد تعادل مرتين قيمة المشروع) ؛
- ✓ عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرته ولعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية ؛
- ✓ رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أنه يبقى غير كاف لتحقيق ديناميكية كبيرة في مجال إنعاش الاستثمار.

يتضح مما سبق بأن النظام البنكي الجزائري قد أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بحكم احتكاكهم به ، فالبنوك الجزائرية التي تعاني من مشاكل عديدة خصوصا وأنها وظفت لتمويل عجز ميزانية المؤسسات العمومية خلال عشرينيتين على الأقل وجدت نفسها في أزمة خانقة حيث قدرت قيمة القروض المالية غير مضمونة التسديد إلى غاية 1998 ب 500 مليار دج .

4. عائق العقار:

يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار ، غير أن الحصول على العقار الصناعي تعترضه عدة مشاكل تتمثل أساسا في: (2)

- ✓ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة ؛
- ✓ نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار ، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار ؛

(1): دحمان سامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 209.

(2): على همال ، فطيمة حفيظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

- ✓ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها ؛
- ✓ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط ؛
- ✓ وأخيرا أمن المنطقة الصناعية.

إن منح الأراضي الصناعية للمستثمرين يرجع في كل ولاية إلى لجنة تنشيط الاستثمارات ويتمثل دورها في التنازل على أراضي الأملاك العمومية للمستثمرين المعتمدين من قبل وكالة ترقية الاستثمارات إضافة إلى :

1. الإعلام بالعقارات الصناعية المتاحة على مستوى كل ولاية و كذا طرق وإجراءات عقد الصفقات وتحقيقها.

2. تسهيل الإجراءات المرتبطة بالحصول على العقود والتصريحات الواجبة التحضير غير أن هذه اللجان أصبحت عقبة إضافية أمام اقتناء الأراضي الصناعية حيث منحت نفسها مهام ليست من صلاحياتها إذا أصبحت تقرر في فرصة المشروع عوض تسهيل تحقيقه.

لكن هذا يعتبر هينا أمام غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية فما يقدم لهم هو مجرد عقد إداري لا يعترف بقوته القانونية من قبل البنوك التي تفرض بذلك قبوله كضمان لمنح القروض.

خلاصة الفصل الثالث:

تتوفر الجزائر على كل المقومات التي يمكن أن تجعل منها بلدا مزدهرا يحقق نسبا جيدة من النمو الاقتصادي ، فهي تتوفر على موارد طبيعية عديدة ومتنوعة وعلى طاقات بشرية هائلة ومتعلمة هذا بالإضافة إلى إمكانية تحقيق تراكم في رأس المال عن طريق قطاع المحروقات والذي يمكن استثماره في القطاعات الإنتاجية الأخرى ، كما تتميز الجزائر كذلك بموقعها الجغرافي الاستراتيجي وقربها من الأسواق الأوروبية و انفتاحها عليها .

فإذا أردنا الحكم على مدى توفر الجزائر على عوامل جذب الاستثمار وتوفير مناخ استثماري مشجع وملائم ، فإنه يمكن القول بأنها قد حققت العديد من النقاط الإيجابية من ناحية الاستقرار والتفتح الاقتصادي خاصة فيما يتعلق باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في معدلات التضخم و استقرار أسعار الصرف وانخفاض حجم المديونية الخارجية و ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي بالإضافة إلى انخفاض معدلات البطالة إلى مستويات دنيا عما كانت عليه في السنوات السابقة ، كل هذه المؤشرات يجب ضمان بقائها مستقرة أو في تحسن بعيدا عن التأثيرات السلبية للمتغيرات الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها كأسعار البترول .

هذا بالإضافة إلى توفر قانون مشجع يهدف إلى توفير أكبر قدر من الضمانات والتسهيلات من أجل جذب وطمأنة المستثمرين الأجانب وتمكينهم من تغطية المخاطر التي يمكن أن تواجههم هذا القانون هو قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 والذي جاء بعد سلسلة من القوانين المشجعة للاستثمار .

كل هذا يمكن أن يؤكد بأن مناخ الاستثمار في الجزائر جيد وفي تحسن مستمر ويدعم هذا التأكيد ذلك التطور الإيجابي لحصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية على السواء خلال السنوات الأخيرة.

إلا أن هذا التحسن في مناخ الاستثمار لا يمنعنا من الاعتراف بأن هناك معوقات تتمثل أساسا في سلبية بعض المؤشرات النوعية للاستثمار المتعلقة بالجزائر ، مقارنة بالدول العربية الأخرى وهو ما قد يعطي صورة خاطئة عن الجزائر، بالإضافة إلى المعوقات الداخلية مثل: مشكل العقار ، المعوقات المالية...الخ.

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

تمهيد :

يأتي هذا الفصل لبيان المنهجية التي تقوم عليها الدراسة القياسية ، حيث سيتم عرض متغيرات الدراسة و توضيح بياناتها و اساليب جمعها و مصادرها ، اضافة الى عرض الاساليب الاحصائية المستخدمة لغايات التحليل .

كما يأتي هذا الفصل ، لاختبار اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1979-2011) ، من خلال عرض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ، استعراض مصفوفة ارتباط بيرسون ، اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات و اخيرا استعراض نتائج اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ ، لبيان وجود علاقة طويلة الاجل من عدمها ، بين الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل و مؤشرات التنمية (النمو الاقتصادي ، العمالة ، ميزان المدفوعات ، النقد الاجنبي) كمتغيرات تابعة .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

IV.1 منهجية الدراسة :

تتمثل منهجية الدراسة في عرض نموذج الدراسة ، بيانات الدراسة و مصادرها ، الاساليب الاحصائية المستخدمة ،تعريف متغيرات النموذج و الاحصائيات الوصفية لها ، ثم عرض تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة و اخيرا مصفوفة الارتباط لبيان العلاقة مبدئيا بين المتغيرات المختلفة .

IV.1.1 نموذج الدراسة :

يتلخص الهدف الاساسي لهذه الدراسة في التعرف على اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر و سوف يتم قياس التنمية بالاعتماد على اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على مجموعة من المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الجزائري و هي :

1. النمو الاقتصادي (النمو في الناتج المحلي الاجمالي)؛
2. ميزان المدفوعات ؛
3. النقد الاجنبي ؛
4. العمالة .

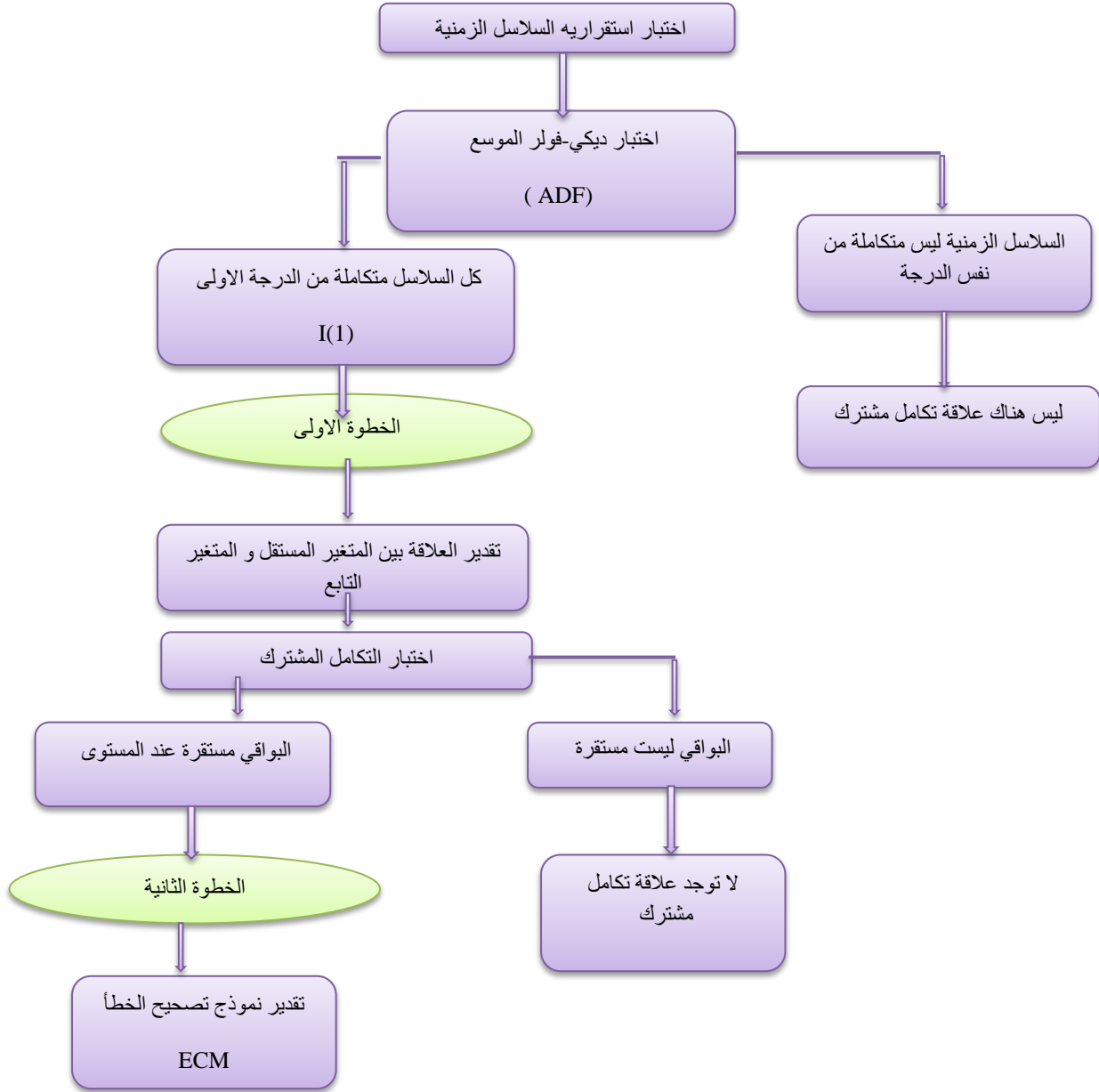
و ذلك خلال الفترة من 1979 الى 2011

و سيتم اتباع الخطوات التالية حسب ما يوضحه الشكل رقم (09) .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الشكل رقم (09):

مراحل اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ



المصدر: من اعداد الباحثة.

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1979-2011)

IV.1.2 بيانات الدراسة و مصادرها :

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية سنوية عن بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري و تضمنت مصادر البيانات تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، الديوان الوطني للإحصاء ONS ، تقارير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية CNUCED ، بيانات و تقارير البنك الدولي BM وصندوق النقد الدولي و المنتدى الاقتصادي العالمي .

IV.1.3 الاساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق هدف الدراسة سوف يتم استخدام اختبار وجود او عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين كل من الاستثمار الاجنبي المباشر و بقية متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي ، ميزان المدفوعات ، النقد الاجنبي ، العمالة) على التوالي و ذلك باستخدام اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model ، و من خلال الاستعانة ببرمجية ال (Eviews) نعرض النتائج .

IV.1.4 تعريف متغيرات الدراسة :

لقد تضمنت نماذج الدراسة على خمس متغيرات ، و ذلك لغرض قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر و في ما يلي تعريف لكل متغير :

اولا : المتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI):

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته ، سواء كان ذلك بالمشاركة في إدارة المشروع (في حالة الاستثمار المشترك) أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم (في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار) ، و للاستثمار الاجنبي المباشر اثار متعددة على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة و لكنها تختلف من اثار ايجابية الى اثار سلبية ، لذلك سوف نحاول قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال قياس اثره على بعض متغيرات التنمية الا و هي النمو الاقتصادي ، ميزان المدفوعات ، النقد الاجنبي و العمالة و تتمثل بيانات الدراسة في قيمة صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال الفترة (1979-2011) .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1979-2011)

ثانيا : النمو في الناتج المحلي الاجمالي (*GROWTHGDP*) :

يعتبر معدل النمو الاقتصادي احد المحددات الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر و توصلت عدة دراسات الى ان هناك علاقة موجبة بين النمو و الاستثمار الاجنبي ، كما اكدت البعض منها على ان التغير في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول من شأنها ان تؤثر على سلوكيات انتقال رؤوس الاموال دوليا ، فرؤوس الاموال سوف تنتقل من الدول ذات النمو البطيء او المتراجع الى الدول ذات معدلات النمو الاعلى و في هذه الدراسة سوف نحاول قياس العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو في الناتج المحلي الاجمالي و بيان اثره على النمو و تمثل بيانات هذا المتغير نسب التغير في النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

ثالثا : ميزان المدفوعات (*BPAYM*) :

يعرف ميزان المدفوعات بانه سجل منظم او بيان صافي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تقوم بين المقيمين في الدول الاخرى ، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة و تمثل بيانات هذا المتغير في صافي رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة .

رابعا: العمالة (*LABOR*) :

تهدف البلدان المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر من وراء السعي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى محاولة القضاء على مشكلة البطالة او الحد منها ، و ذلك لان وجود المشاريع الاجنبية المباشرة يعمل على خلق العلاقات التكاملية الامامية و الخلفية ، كما انه يدفعه للضرائب المستحقة تتمكن الدول المضيفة من انشاء مشاريع استثمارية في مختلف المجالات ، مما يساعد على خلق فرص جديدة للعمل و بالتالي سوف يكون متغير العمالة من بين اهم المتغيرات التابعة في الدراسة و تتمثل بياناته في حجم اليد العاملة في الجزائر بالألاف خلال الفترة (1979-2011).

خامسا : النقد الاجنبي (*MONEXT*) :

لقد اختلفت الآراء حول اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النقد الاجنبي بين معارضين الذين يؤكدون بان وجود المشاريع الاجنبية المنجزة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات سيؤدي الى زيادة معدل تدفق

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

النقد الاجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة للدول المضيفة له و ذلك يرجع الى كبر حجم الارياح المحولة للخارج و استمرارية تحويل اجزاء من راس المال الى الدول الام و صغر حجم الاموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري ، في حين تقول الآراء المعارضة بان الاستثمارات الاجنبية المباشرة قادرة على سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول المضيفة من النقد الاجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية و بين حجم المدخرات او الاموال المتاحة محليا و تمثل بيانات هذا المتغير في مجموع التدفقات بالعملة الاجنبية و هي: احتياطات الصرف الاجنبي + الدين الاجنبي + المساعدات الخارجية + تحويلات المغتربين .

IV.1.5 الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

لقد تضمنت الدراسة خمس متغيرات و هي الاستثمار الاجنبي المباشر ، النمو في الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي)، ميزان المدفوعات ، النقد الاجنبي و العمالة ، هذه المتغيرات تخص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1979-2011) و في ما يلي الجدول رقم (26) يوضح الاحصائيات الوصفية للمتغيرات ككل .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الجدول رقم (26):

الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	<i>FDI</i> مليون دولار	<i>BPAYM</i> مليون دولار	<i>GROWTH</i> <i>GDP</i> %	<i>LABOR</i> الف عامل	<i>MONEXT</i> مليون دولار
<i>Mean</i>	622.3494	5793.758	0.069215	7709.667	53298.18
<i>Median</i>	260.0000	1105.000	0.079983	7545.000	33553.00
<i>Maximum</i>	2761.000	34440.00	0.272629	11968.00	189569.0
<i>Minimum</i>	-53.56920	-2237.000	-0.245932	4250.000	16401.00
<i>Std. Dev.</i>	880.3800	10142.31	0.127746	2203.041	48238.24
<i>Skewness</i>	1.318229	1.645353	-0.499910	0.177137	1.712925
<i>Kurtosis</i>	3.397794	4.522892	3.100128	1.849016	4.625484
<i>Jarque-Bera</i>	9.775089	18.07842	1.388293	1.994125	19.77063
<i>Probability</i>	0.007540	0.000119	0.499501	0.368962	0.000051
<i>Sum</i>	20537.53	191194.0	2.284098	254419.0	1758840
<i>Observations</i>	33	33	33	33	33

المصدر: مخرجات البرنامج

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة :

1. لقد كان متوسط قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة للجزائر خلال فترة الدراسة من 1979 الى 2011 حوالي 622.35 مليون دولار و قد بلغت اعلى قيمة 2761 مليون دولار تقريبا في حين كانت اقل قيمة تساوي الى -53.56 مليون دولار ، اما مؤشر الانحراف المعياري البالغ حوالي 880 مليون دولار فيعكس وجود تفاوت كبير في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال سنوات الدراسة و تشير احصائيات التفرطح و الالتواء *Skewness & Kurtosis* لمتغير الاستثمار الاجنبي المباشر على ان شكل التوزيع غير طبيعي و هو ما تؤكدته إحصاءه *Jarque-Bera* و اهميتها الى ان توزيع هذا المتغير ايضا ليس طبيعي و ذلك في ظل عدد مشاهدات يساوي الى 33 مشاهدة ؛
2. كان متوسط قيمة الفائض في حساب ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة حوالي 5794 مليون دولار ، حيث تراوحت قيمة صافي حساب ميزان المدفوعات بين اكبر عجز يساوي الى -2237 مليون دولار و اكبر فائض يساوي الى 34440 مليون دولار و ذلك بانحراف معياري يساوي الى

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

- حوالي 10142 مليون دولار ، كما تبين احصائيات التفرطح و الالتواء ان توزيع قيم حساب المدفوعات لا تتبع التوزيع الطبيعي و هو ما يؤكد الاحتمال المقابل لإحصاء *Jarque-Bera* و الذي يساوي الى 0.012% تقريبا و هو اقل من 5% و بالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرض البديل القائل بان توزيع القيم لا يخضع للتوزيع الطبيعي ؛
3. لقد كان متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر حوالي 0.07% تقريبا و قد تراوح معدل النمو خلال فترة الدراسة من -24.5% الى 27.26% و ذلك بانحراف معياري مقداره 12.8% تقريبا ، كما تدل إحصاءه التفرطح و الالتواء ان توزيع بيانات النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي و هو ما يؤكد الاحتمال المقابل لإحصاءة *Jarque-Bera* ، الذي يساوي الى حوالي 50% اكبر من 5% و بالتالي قبول فرضية العدم القائلة بان توزيع بيانات متغير النمو في الناتج يتبع التوزيع الطبيعي؛
4. لقد كان متوسط حجم اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة (1979-2011) يساوي الى 7710 الف عامل ، و قد بلغ اكبر حجم للعمالة 11968 الف عامل و ذلك خلال سنة 2011 ، في حين قدر اقل حجم للعمالة خلال نفس الفترة ب 4250 الف عامل و ذلك خلال سنة 1979 و قد عرفت العمالة في الجزائر ارتفاعا سنويا و ذلك بانحراف معياري عن المتوسط يقدر ب 2203 الف عامل تقريبا و تشير احصائيات التفرطح و الالتواء و المقدر ب 0.177137 ، 1.847016 على ان متغير العمالة يتبع التوزيع الطبيعي و هو ما تؤكد اهمية قيمة إحصاءه *Jarque-Bera* ؛
5. كان متوسط رصيد الجزائر من النقد الاجنبي ب 53298 مليون دولار حيث تراوح بين اقل قيمة تساوي الى 16401 مليون دولار و اقصى قيمة تساوي الى 189569 مليون دولار و ذلك بانحراف معياري يساوي الى 48238 مليون دولار و ذلك خلال فترة الدراسة (1979 - 2011) ، و تشير إحصاءه *Jarque-Bera* الى ان قيم السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

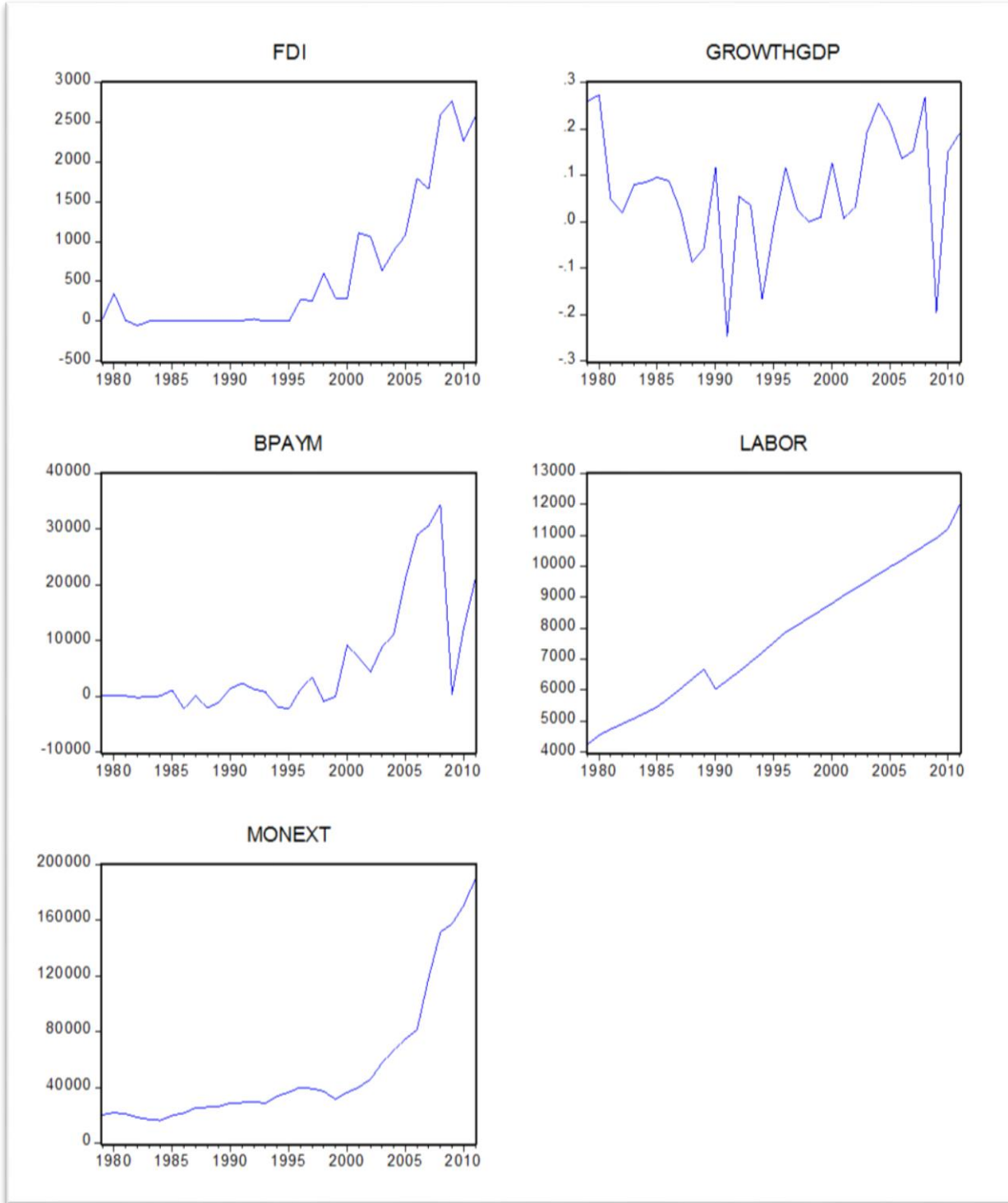
IV.1.6 تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة:

- يبين الشكل رقم (10) رسومات بيانية توضح سلوك المتغيرات المختارة في هذه الدراسة خلال الفترة (1979-2011) ومن خلال هذه الرسومات البيانية يمكننا ملاحظة ما يلي :
1. شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظا خاصة منذ سنة 1995 الى غاية 2011 و هو ما يقر ب تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر خاصة من جانب القوانين و التشريعات التي تخدم المستثمر المحلي و الاجنبي معا ؛
 2. شهد معدل النمو الاقتصادي (النمو في الناتج المحلي الاجمالي) تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة و قد كانت معدلات النمو سالبة خلال السنوات : 1988، 1989، 1991، 1994، 1995 و 2009 و قد بلغ اكبر معدل نمو خلال سنة 1980؛
 3. تضاعف حجم العمالة في الجزائر بحوالي ثلاثة اضعاف خلال 33 سنة ؛
 4. تزايد مطرد في رصيد حساب ميزان المدفوعات و خاصة في السنوات الاخيرة منذ 2000 و هو ما يفسر ب التحسن الكبير لإيرادات الجزائر من العوائد البترولية نتيجة ارتفاع اسعار البترول ؛
 5. ارتفاع رصيد الجزائر من النقد الاجنبي خلال فترة الدراسة و خاصة منذ سنة 2000 ، و يرجع ذلك الى الزيادة الكبيرة في احتياطات الصرف الاجنبي التي تضاعفت بحوالي 63 مرة خلال 33 سنة أي من قيمة 2916 مليون دولار خلال 1979 الى حوالي 183122 مليون دولار خلال 2011 و زيادة ارصدة المهاجرين المحولة الى الجزائر في مقابل انخفاض في قيمة الديون الخارجية و ثبات تقريبا في قيمة المساعدات الخارجية .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

الشكل رقم (10):

تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة



المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

IV.1.7 مصفوفة الارتباط :

يعرض الجدول رقم (27) نتائج تحليل الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة و تكمن اهمية مصفوفة الارتباط في انها تعطي فكرة مبدئية عن علاقة المتغيرات ببعضها البعض و عن اتجاه العلاقة بين كل متغير و آخر.

الجدول رقم(27) :

مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

	<i>FDI</i>	<i>GROWTH GDP</i>	<i>LABOR</i>	<i>BPAYM</i>	<i>MONEXT</i>
<i>FDI</i>	1.000000				
<i>GROWTHGDP</i>	0.236647	1.000000			
<i>LABOR</i>	0.852278	0.152285	1.000000		
<i>BPAYM</i>	0.735371	0.511573	0.703829	1.000000	
<i>MONEXT</i>	0.949829	0.222086	0.833154	0.693865	1.000000

المصدر : مخرجات البرنامج

من خلال الجدول نلاحظ ان هناك علاقة ايجابية (طردية) بين الاستثمار الاجنبي المباشر و بقية متغيرات الدراسة ، الا ان هذه العلاقة ضعيفة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، في حين ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و بقية المتغيرات و هي العمالة ، ميزان المدفوعات كانت قوية ، و قوية جدا خاصة مع متغير النقد الاجنبي ، كما يلاحظ وجود بعض العلاقات المهمة بين بقية المتغيرات فيما بينها و ما يفسر ذلك هو ان هذه المتغيرات مرتبطة باقتصاد واحد و تتأثر بنفس الاوضاع الاقتصادية المتغيرة .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

IV.2 السببية و النموذج القياسي: (1)

ترتبط المتغيرات الاقتصادية بمجموعة من العلاقات المباشرة و غير المباشرة و هذه العلاقات تمثل الصيغة الاولى التي يتم الاستناد اليها في بناء أي نموذج مؤطر بتلك العلاقات ، و لذلك فان عملية توصيف النموذج القياسي لا بد و ان تبتدى من الصيغة الرياضية التي على اساسها يتحدد شكل العلاقة الدالية بين المتغير التوضيحي (المستقل) و بين المتغير التابع او المعتمد .

ان النموذج القياسي هو بمثابة تصوير للعلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية قيد البحث ، و تعرف السببية في الاقتصاد القياسي بانها : «شكل التأثير الارتباطي بين الحقائق الموضوعية ، سواء اكانت اشياء ام عمليات ام انظمة ، اذ يكون البعض منها تحت ظروف معينة سببا في حدوث ظاهرة اخرى معينة تسمى النتيجة» ، و قد يكون النموذج ممثلا بمعادلة منفردة او مجموعة معادلات ، و تحديد السببية تعد المرحلة الاولى من مراحل بناء النموذج القياسي و كما تفترضه النظرية الاقتصادية ، أي ان وجود السببية تفترض وجود النظرية او الافتراض العلمي المفسر لها ، مع وجود الاتساق بين النظرية و الواقع لتفسير الظاهرة الاقتصادية و التنبؤ بها ، كما ترتبط السببية بتحليل السلاسل الزمنية و التي من خلالها يمكن التنبؤ بقيم الظاهرة المدروسة من خلال معرفة ما حدث لها في الماضي .

و حسب مفهوم كرانجر Granger's Causality و المعتمد منذ عام 1969 (2)، هو طريقة اساسية يستند اليها في الدراسات الاقتصادية لتحديد أي المتغيرات هو السبب و ايها هو المستجيب ، فمثلا اذا كانت X_t تسبب Y_t فان X_t تساعد على التنبؤ بقيمة Y_t ، اذا كانت قيم معاملات Y_t المتباطئة معنوية احصائيا ، هذا يعني ان التغيرات التي تحدث في X_t يجب ان تحدث قبل التغيرات التي تحدث في Y_t و العكس اذا كانت Y_t تسبب X_t . و تحدث السببية باتجاهين اذا كانت قيمة كل متغير تتحدد وفق قيمه المتباطئة و القيم المتباطئة للمتغير الاخر، و تجدر الاشارة الى كون X_t سببا في Y_t لا تعني بالضرورة ان Y_t هو نتيجة حتى و لو كان وقوع Y_t بعد X_t و ذلك لان التغيير الذي يحدث قد يكون سببه متغير ثالث .

(1): حسن كريم حمزة ، "العولمة المالية و النمو الاقتصادي" ، دار الصفا ، الطبعة الاولى ، عمان- الاردن ، 2011 ، ص342.

(2): عصام عزيز شريف ، "مقدمة في القياس الاقتصادي" ، بيروت ، 1983 ، ص16.

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

ان تحديد السببية في السلاسل الزمنية يتطلب معرفة استقراريتها باستخدام اختبار جذر الوحدة و تحديد
تكامل السلاسل الزمنية لمعرفة التوازن طويل الاجل .

IV.2.1 اختبار استقراريه السلاسل الزمنية : (1)

تعرف السلسلة الزمنية بانها مستقرة اذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن ، اما اذا
كانت البيانات في حالة نمو او هبوط و تعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة ، أي
غير مستقلة عن الزمن .

و يؤدي وجود جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) على وجود ارتباط زائف Spurious Relation
(Relation Fallacieuse) بين المتغيرات و مشاكل في التحليل و الاستدلال القياسي ، حتى في ظل
عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات ، بشكل يكون R^2 مرتفعا .

و يعد اختبار (PP) (Phillips and Perron) من الاختبارات المهمة لمعرفة استقراريه السلاسل الزمنية
و الذي يعتمد على الفرق الاول في السلسلة باستخدام التصحيح اللامعلمي
(Non Parametric correction) و يسمح بوجود وسط لا يساوي صفر و اتجاه خطي للزمن و
كالآتي :

$$\Delta Y_t = a_0 + \rho Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = a_1 + a_2 t + \rho Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (2)$$

و يستند اختبار (PP) (Phillips and Perron) على اختبار t للمعلمة (p) اذ يتم اختبار الفرضيتين
الآتيتين :

1. فرضية العدم التي تدل على استقراريه السلسلة الزمنية و تصاغ كالاتي :

(1): كامل علاوي كظم الفتلاوي ، حسن لطيف الزبيدي ، "القياس الاقتصادي : النظرية و التحليل" ، دار الصفا ، الطبعة الاولى ، عمان -
الاردن ، 2011 ، ص 270. راجع ايضا:

- Claudio Araujo et Autre , " *Econométrie* " , Edition Bréal , 2004 , pp111-120.
- Régis Bourbonnais , " *Econométrie : Manuel et Exercices Corrigés* " , Dunod , 7 ème Edition , paris , 2009 ,
pp233-235.
- Ben Vogelvang , " *Econometrics : theory and Applications with EViews* " , Pearson, First published ,England,
2005, p p 282-293.

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

Null hypothesis $H_0 : p=0$

2. الفرض البديل و الذي ينص على استقراره السلسلة الزمنية و يصاغ كالاتي :

Alternative Hypothesis $H_1 : p \neq 0$

فاذا كانت (p) سالبة و معنوية ، نقبل الفرض البديل باستقراره السلسلة الزمنية عند مستوياتها و العكس اذا كانت غير معنوية ،اذ تدل على عدم استقراره السلسلة الزمنية .

الا ان الاختبار الاكثر شيوعا في اختبار استقراره السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي-فولر (Dickey -Fuller) البسيط و الموسع .

و يبدأ الاختبار من المعادلة (1) اعلاه و التي لا تختلف من اتخاذ القرار بين الاختبارين ، و يمكن ان نضيف متغير الزمن (t) اذا كان النموذج (1) يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation Problem ، فضلا عن انه يمكن ان نصحح الاختبار بإضافة عدد مناسب من حدود الابطاء الزمني و يسمى اختبار ديكي-فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) و الذي يأخذ الصيغة التالية :

$$\Delta Y_t = B_1 + B_2 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3)$$

اذ ان Δ تشير الى الفرق الاول و m تمثل طول الفجوة الزمنية و ان u_t يمثل المتغير العشوائي غير المرتبط ذاتيا و يتصف بالخواص المرغوبة White Noise .

و تنص فرضية العدم $\delta = 0$ بوجود جذر الوحدة مقابل الفرض البديل $\delta \neq 0$ التي تعني استقراره السلسلة الزمنية ، و تكوين قاعدة القرار تتم بمقارنة t المحتسبة للمعلمة δ مع قيمة ADF الجدولية المحسوبة من قبل Mackinon عام 1996 ، فاذا كانت t المحتسبة اقل من القيمة الحرجة نقبل الفرض البديل و الذي يشير الى ان السلسلة مستقرة و نرفض فرضية العدم و العكس اذا كانت القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم بان السلسلة غير مستقرة .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

فاذا كانت السلسلة الزمنية تعاني من جذر الوحدة ، بالتالي فانه يتطلب الامر اللجوء الى اجزاء الاختبار على الفرق الاول First Differnce و اذا استمرت عدم الاستقرارية نلجأ الى الفرق من درجة اعلى و هكذا ، الى ان نصل الى حالة تكون فيها السلسلة مستقرة و عندها نقول ان البيانات متكاملة من الدرجة I(d).

IV.2.2 اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

يستخدم التكامل المشترك اذا كانت بيانات السلاسل الزمنية مستقرة ودرجة تكاملها واحدة ، لاختبار وجود التوازن طويل الاجل بين بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها و لكنها مستقرة في الفرق الاول ، و اذا امكن توليد مزيج خطي بين المتغيرات الساكنة في فروقها عن الدرجة الصفرية I(0) و عندها تصبح المتغيرات متكاملة انيا من نفس الرتبة ، و بذلك لا يكون هناك انحدار زائف بين المتغيرات و يستخدم مدخل كرانجر-انجل ذا الخطوتين لاختبار التوازن طويل الاجل :

1. الخطوة الاولى : يتم تقدير العلاقة بين (X,Y) و باتجاهين كالاتي (1):

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (4)$$

$$X_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (5)$$

اذ ان $(\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t})$ تمثل الاخطاء العشوائية ؛

2. تطبيق اختبار ADF او (PP) لمعرفة استقراره الاخطاء العشوائية ، فاذا كانت البواقي

مستقرة من الدرجة الصفرية I(0) ، فهذا يعني وجود التكامل المشترك بين (X,Y) و تدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرين .

و على ضوء اختبار التكامل المشترك ، فاذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة نفسها فيمكن استخدامها في الانحدار (لأغراض التقدير) ، اما المتغيرات التي فشلت في اختبار التكامل المشترك يمكن استخدام الفروق في معادلة الانحدار .

(1): حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 346.

IV.2.3 اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ *Test Causality and Error Correction*

Model:⁽²⁾

يعد نموذج كرانجر من اكثر النماذج شيوعا في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، ووفقا لسببية كرانجر فان المتغير (X) سببا في حدوث التغير في (Y) ، اذا كانت القيم المتنبئ بها للمتغير (Y) تتحدد وفق القيم المبثثة للمتغيرين (X,Y) سوية و التي تكون افضل حالا من الاعتماد على القيم المبثثة على متغير واحد ، و يستند هذا الاختبار على تقدير المعادلتين الاتينين :

$$Y_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (6)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (7)$$

اذ ان X_{t-i} , Y_{t-j} المتغير التابع و المتغير المستقل المتباطان زمنيا .

α_i ، β_j هي المعاملات التي توضح الاثار ل m,n من القيم الجارية و السابقة للمتغيرين

(X_t, Y_t) على المتغير Y_t

i,j : عدد التباطوات .

ε_{1t} ، ε_{2t} : الاخطاء العشوائية و التي تتصف بالضوضاء البيضاء White Noise ، و على ضوء

تقدير المعادلتين (6) و (7) هناك اربعة احتمالات لاتجاه السببية هي:

(1) : الاتجاه الاعتيادي (الاحادي) للسببية $X \rightarrow Y$

(2) : الاتجاه المعاكس للسببية $X \leftarrow Y$

(3) : التغذية العكسية $X \leftrightarrow Y$

(4) : انعدام السببية (الاستقلالية) $X \perp Y$

و صياغة الفرضيات تكون بالشكل الاتي :

(1) فرضية العدم التي تنص على انعدام العلاقة السببية :

⁽²⁾: نفس المرجع ، ص ص 347-350.

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

$$H_0 : \alpha_i = 0 \quad \text{للمعادلة (6)}$$

$$H_0 : \delta_j = 0 \quad \text{للمعادلة (7)}$$

(2) الفرض البديل الذي ينص على وجود العلاقة السببية :

$$H_1 : \alpha_i \neq 0 \quad \text{للمعادلة (6)}$$

$$H_1 : \delta_j \neq 0 \quad \text{للمعادلة (7)}$$

و يستخدم اختبار F لتحديد اتجاه السببية و كالآتي :

$$(1) \delta_j = 0, \alpha_i = 0 \quad \text{استقلالية العلاقة بين المتغيرات}$$

$$(2) \delta_j = 0, \alpha_i \neq 0 \quad \text{X تسبب Y}$$

$$(3) \delta_j \neq 0, \alpha_i = 0 \quad \text{Y تسبب X}$$

$$(4) \delta_j \neq 0, \alpha_i \neq 0 \quad \text{العلاقة ثنائية الاتجاه}$$

و يشير اختبار التكامل المشترك الى وجود علاقة مستقرة معروفة مسبقا بين المتغيرات للظاهرة المدروسة و ان التغيرات التي تحدث فيها تتعلق بالأجل الطويل ، و اذا كان التكامل المشترك موجودا بين متغيرين في الاجل الطويل ، فان السببية تكون موجودة على الاقل باتجاه واحد و لكن لا يمكن اكتشاف ذلك دائما باستخدام سببية كرانجر التقليدية ، لذا يتم اللجوء الى نموذج تصحيح الخطأ ، الذي هو مشتق اساسا من التكامل المشترك في الاجل الطويل .

اذا كان حد الخطأ في النموذج معنوي احصائيا ، كذلك يحدد لنا اتجاه العلاقة و يمكن ذلك من خلال تقدير النموذجين الآتيين :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta X_{t-j} + \rho_1 U_{1t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (8)$$

$$\Delta X_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta X_{t-j} + \rho_2 U_{2t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (9)$$

و باستخدام طريقة (OLS) لتقدير المعادلتين (8) و (9) يمكن تحديد اتجاه العلاقة السببية في الاجلين القصير و الطويل .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

اذ يستخدم اختبار (F) لتحديد السببية في الاجل القصير ، و اذا كانت (F) معنوية في المعادلة الاولى ، دل على ان X تسبب Y، اما اذا كانت في المعادلة (9) معنوية تدل على ان Y تسبب X .

اما وجود العلاقة السببية في الاجل الطويل ، تعتمد على اختبار (t) للمعلمتين (p_1, p_2) للمتغيرين المبطنين لفترة واحدة (U_{2t-1}, U_{1t-1}) ، فاذا كانت p_1 معنوية و سالبة تدل على وجود العلاقة السببية من X الى Y في الاجل الطويل ، اما اذا كانت p_2 معنوية و سالبة تدل على التوازن في الاجل الطويل و السببية باتجاه من X الى Y .

اما اذا كانتا (U_{2t-1}, U_{1t-1}) معنويتين ، فان العلاقة تكون تغذية عكسية .

و اخيرا فان دراسة السببية تتطلب تحديد مدة الابطاء المثلى ، كون اختبار فترة الابطاء غير الصحيحة تؤدي الى تحيز في النتائج في حالة اختيار فترة ابطاء اقل من الابطاء المثلى ، اما اذا كانت فترة الابطاء المختارة اكبر من فترة الابطاء المثلى ، فان هذا يؤدي الى ان تكون المعلمات المقدره غير كفوءة ، لذا يتم اللجوء الى استخدام اكايك Akaike Information Criterion (AIC) الذي يأخذ الصيغة الاتية حالة كون المشاهدات اقل من (40).

$$AIC = -2\log ML + 2v + \frac{2v(v+1)}{(N-v-1)} \dots\dots\dots(10)$$

اذ ان ML مقدره الامكان الاعظم للنموذج المرشح ، v عدد المعلمات في النموذج ، و يتم اختيار فترة الابطاء المثلى عند اقل قيمة ل (AIC) .

IV.3 التحليل الاحصائي :

IV.3.1 اختبار استقراره السلاسل الزمنية :

يظهر من خلال نتائج اختبار ديكي - فولر ان بيانات السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند مستوياتها و ذلك لان جميع القيم الحرجة (الجدولية) لستودنت اقل من القيمة المحسوبة t_{stat} فمثلا اذا اخذنا متغير الاستثمار الاجنبي المباشر ، فقد كانت القيم المحسوبة على التوالي (بدون ثابت و اتجاه عام ، بحد ثابت و اتجاه عام ، بحد ثابت و باتجاه عام) تساوي الى 2.347012 ، 1.57752 ، -0.621396 و هي قيم اكبر من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية 5 % ، كما ان جميع الاحتمالات المقابلة للقيم المحسوبة p اكبر من (0.05) و هذا يعني عدم امكانية رفض فرضية العدم H_0 التي

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

تتص على وجود جذر الوحدة عند المستوى أي ان السلسلة (السلاسل) غير مستقرة عند المستوى (عند القيم الاصلية للسلسلة) (السلاسل) ، مقابل رفض الفرض البديل H_1 التي تتص على عدم وجود جذر الوحدة أي استقراره السلسلة (السلاسل) .

بما ان كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها و جب ان ندرس وجود جذر الوحدة من عدمه عند الفرق الاول و ذلك من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين بالنسبة لكل سلسلة كما يلي :

- | | |
|--|--|
| H_0 : وجود جذر الوحدة عند الفرق الاول بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر : | وجود جذر الوحدة عند الفرق الاول بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر : H_0 |
| H_1 : استقراره السلسلة عند الفرق الاول بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر : | استقراره السلسلة عند الفرق الاول بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر : H_1 |
| H_0 : وجود جذر الوحدة عند الفرق الاول بالنسبة لنمو الاقتصادي : | وجود جذر الوحدة عند الفرق الاول بالنسبة لنمو الاقتصادي : H_0 |
| H_1 : استقراره السلسلة عند الفرق الاول بالنسبة لنمو الاقتصادي : | استقراره السلسلة عند الفرق الاول بالنسبة لنمو الاقتصادي : H_1 |
| H_0 : وجود جذر الوحدة عند الفرق الاول بالنسبة لميزان المدفوعات : | وجود جذر الوحدة عند الفرق الاول بالنسبة لميزان المدفوعات : H_0 |
| H_1 : استقراره السلسلة عند الفرق الاول بالنسبة لميزان المدفوعات : | استقراره السلسلة عند الفرق الاول بالنسبة لميزان المدفوعات : H_1 |
| H_0 : وجود جذر الوحدة عند الفرق الاول بالنسبة للعمالة : | وجود جذر الوحدة عند الفرق الاول بالنسبة للعمالة : H_0 |
| H_1 : استقراره السلسلة عند الفرق الاول بالنسبة للعمالة : | استقراره السلسلة عند الفرق الاول بالنسبة للعمالة : H_1 |
| H_0 : وجود جذر الوحدة عند الفرق الاول بالنسبة للنقد الاجنبي : | وجود جذر الوحدة عند الفرق الاول بالنسبة للنقد الاجنبي : H_0 |
| H_1 : استقراره السلسلة عند الفرق الاول بالنسبة للنقد الاجنبي : | استقراره السلسلة عند الفرق الاول بالنسبة للنقد الاجنبي : H_1 |

و من خلال النتائج نلاحظ ان كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الاول و هو ما تظهره القيم المحسوبة لاحصاء t و التي هي اقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هو ما تؤكد اغلب الاحتمالات المقابلة للقيم t_{stat} و التي هي اقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية العدم المقابلة لكل المتغيرات و قبول الفرض البديل القائل باستقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة و ذلك عند الفرق الاول . مع ملاحظة ان (*) : معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha=1\%$ ، (**): معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha=10\%$. و هو ما يوضحه الجدول رقم (28).

الجدول رقم (28):

نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع ADF (عند المستوى و الفرق الاول)

الفرق الاول (First Difference)			المستوى (Level)			القيم	المتغير و عدد التباينات
بدون ثابت و اتجاه عام (Trend & Intercept)	بعد ثابت و بدون اتجاه عام (Intercept)	بدون ثابت و اتجاه عام (None)	بدون ثابت و اتجاه عام (Trend & Intercept)	بعد ثابت و بدون اتجاه عام (Intercept)	بدون ثابت و اتجاه عام (None)		
***-4,322334	***-3,105434	***-2,560766	***-0,621396	**1,577552	**2,347012	القيم المحسوبة	FDI (m=2)
-3,574244	-2,967767	-1,95291	-3,568379	-2,963972	-1,952473	القيم الجدولية عند $\alpha=5\%$	
0,0097	0,0372	0,0124	0,9701	0,991	0,9941	الاحتمال p	
***-4,89297	***-4,966704	***-5,083315	***-2,587245	***-2,085619	***-1,870863	القيم المحسوبة	GROWTHG DP (m=2)
-3,574244	-2,967767	-1,95291	-3,568379	-2,963972	-1,952473	القيم الجدولية	
0,0025	0,0004	0	0,2881	0,2512	0,0594	الاحتمال p	
***-6,382614	***-6,471347	***-6,527846	***-3,198336	***-1,92721	***-1,427161	القيم المحسوبة	BPAYM (m=0)
-3,562882	-2,960411	-1,95066	-3,557759	-2,95711	-1,951687	القيم الجدولية	
0,0001	0	0	0,1027	0,3161	0,1403	الاحتمال p	
***-5,150344	***-4,915022	***-2,074555	***-1,563523	***-1,175122	***7,283527	القيم المحسوبة	LABOR (m=0)
-3,562882	-2,960411	-1,952066	-3,557759	-2,95711	-1,951687	القيم الجدولية	
0,0012	0	0,0383	0,785	0,9973	1	الاحتمال p	
***-3,755728	***-2,26814	***-1,650587	***0,446221	**1,970994	**20564670	القيم المحسوبة	MONEXT (m=1)
-3,568379	-2,963972	-1,952473	-3,562882	-2,960411	-1,952066	القيم الجدولية	
0,0337	0,1882	0,0952	0,9986	0,9997	0,9966	الاحتمال p	

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

IV.3.2 اختبار التكامل المشترك :

بعد ان تبين اعلاه ان بيانات السلاسل الزمنية لكل من النمو الاقتصادي ، ميزان المدفوعات ، النقد الاجنبي و العمالة متكاملة من درجة واحدة مع الاستثمار الاجنبي المباشر أي :

FDI ,GROWTHGDP,BPAYM,MONEXT,LABOR I(1) لذا يمكن تطبيق مدخل انجل -كرانجر ذو الخطوتين لاثبات وجود العلاقة الطويلة الاجل بين :

1. الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ؛
2. الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات ؛
3. الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي ؛
4. الاستثمار الاجنبي المباشر و العمالة .

ثم في مرحلة اخرى يتم دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات و ذلك بالاعتماد على اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للنماذج الاربعة التالية :

IV.4 اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ :

IV.4.1 النموذج الاول :اختبار العلاقة السببية بين FDI و GROWTHGDP :

نبدأ بالنموذج الاول و الذي يهدف الى تقدير العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و العكس وذلك بالنسبة للجزائر خلال الفترة من 1979 الى 2011 من خلال تقدير المعادلتين التاليتين :

$$GROWTHGDP_t = a_0 + a_1 FDI_t + u_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

$$FDI_t = b_0 + b_1 GROWTHGDP_t + u_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

بحيث تقيس المعادلة الاولى اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، اما المعادلة الثانية فتقيس اثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي المباشر و في ما يلي الجدول رقم (29) و الشكل رقم (11) يوضحان نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الاولى ، الارتباط الذاتي ، اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء ، اختبار التوزيع الطبيعي .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الجدول رقم (29):

نتائج تحليل انحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: GROWTHGDP

Method: Least Squares

Date: 12/14/12 Time: 14:11

Sample: 1979 2011

Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.047845	0.027023	1.770545	0.0865
FDI	3.43E-05	2.53E-05	1.356115	0.1849
R-squared	0.056002	Mean dependent var		0.069215
Adjusted R-squared	0.025550	S.D. dependent var		0.127746
S.E. of regression	0.126104	Akaike info criterion		-1.244730
Sum squared resid	0.492968	Schwarz criterion		-1.154032
Log likelihood	22.53804	F-statistic		1.839047
Durbin-Watson stat	1.727729	Prob(F-statistic)		0.184859

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.154613	Probability	0.857448
Obs*R-squared	0.348166	Probability	0.840227

White Heteroskedasticity Test:

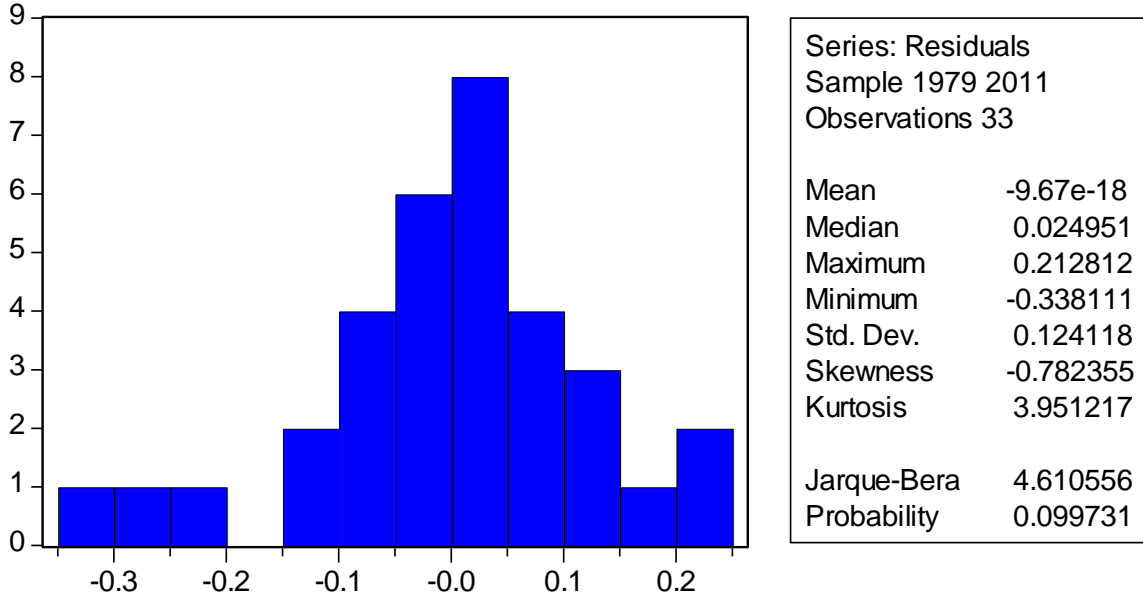
F-statistic	2.283863	Probability	0.119332
Obs*R-squared	4.360569	Probability	0.113009

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

الشكل رقم (11):

اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_1



المصدر: مخرجات البرنامج

يتضح من الجدول (29) و الرسم البياني (11) ما يلي :

1. ان القوة التفسيرية و القوة التفسيرية المعدلة لنموذج الدراسة منخفضة جدا و ذلك يظهر من خلال قيمة R^2 و $Adj.R^2$ و اللذين يساويان على التوالي الى 5.6% و 2.55% ؛
2. ان قيمة F التي تساوي 1.839047 غير معنوية ، لان الاحتمال المقابل يساوي الى 18.48% < 5% ، مما يدل على قبول فرضية العدم و التي تنص على ان النموذج اجمالا غير معنوي ؛
3. ان الثابت ($a_0 = 0.047845$) و معامل الانحدار ($a_1 = 3.43E-05$) غير معنويين و هو ما توضحه الاحتمالات المقابلة و التي هي اكبر من 5% مما يدل على قبول الفرض البديل و الذي ينص على ان هذه المعاملات تساوي الى الصفر و هو ما يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يمكن ان يفسر التغيرات التي تطرا على النمو الاقتصادي في الجزائر ؛

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

4. من خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء و الذي ينص على اختبار الفرضيتين التاليتين اعتمادا

على اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* :

$$\begin{cases} H_0 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء} \\ H_1 : \text{يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء} \end{cases}$$

و بما ان الاحتمال المقابل لاحصاء $Obs * R\text{-squared}$ يساوي الى 84.02% تقريبا و هي نسبة تفوق 5% ، اذن لا يمكن رفض فرضية العدم و بالتالي ، فانه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_1 ؛

5. من خلال اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء u_1 و الذي يتم من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : u_1 \text{ تجانس تباين الاخطاء} \\ H_1 : u_1 \text{ عدم تجانس تباين الاخطاء} \end{cases}$$

بما ان الاحتمال المقابل لاحصاء $Obs * R\text{-squared}$ يساوي الى 11.29% و هي نسبة تفوق 5% ، اذن لا يمكن رفض فرضية العدم و بالتالي فان هناك تجانس تباين الاخطاء أي ان البواقي تتميز بتباين ثابت و هذا امر مرغوب ؛

6. واخيرا يجب اختبار اذا ما كانت الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي و ذلك باختبار الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0 : u_1 \text{ تتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1 : u_1 \text{ لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

ويظهر من خلال الشكل البياني رقم (11) ان الاخطاء تخضع للتوزيع الطبيعي و هو ما تأكده إحصاء Jarque-Bera و اهميتها ، حيث ان الاحتمال المقابل لهذه القيمة يساوي الى 9.97% أي اكبر من 5% و هو ما يجعلنا نقبل فرضية العدم و بالتالي فان الاخطاء او البواقي u_1 تخضع للتوزيع الطبيعي ؛

و من خلال ما سبق فان النموذج ككل غير معنوي و لا يمكن اعتماده لأغراض التقدير و التنبؤ ، وهذا يعني ان المعادلة (1) غير صحيحة :

$$GROWTHGDP_t = 0.048 + 3.43E-05 FDI_t + u_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

و هذا للأسباب التالية :

1. النموذج اجمالاً غير معنوي لان قيمة R^2 غير معنوية (غير مرغوب)؛
2. اختبار فيشر من خلال قيمة F ، يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار (غير مرغوب)؛
3. اختبار ستودنت للمعاملات a_1, a_0 يدل على عدم معنوية الثابت و معامل الانحدار (غير مرغوب) ؛
4. اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_1 (مؤشر جيد) ؛
5. تجانس تباين الاخطاء u_1 (مؤشر جيد)؛
6. الاخطاء u_1 تتبع التوزيع الطبيعي (مؤشر جيد).

أي ان التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي لا تتأثر بالتغيرات التي تحدث في الاستثمار الاجنبي المباشر .

و في ما يلي الجدول رقم (30) و الشكل رقم (12) يوضحان نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الثانية ، الارتباط الذاتي ، اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء ، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الجدول رقم (30):

نتائج تحليل انحدار النمو الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي المباشر

Dependent Variable: FDI

Method: Least Squares

Date: 12/14/12 Time: 14:06

Sample: 1979 2011

Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	509.4677	172.6719	2.950496	0.0060
GROWTHGDP	1630.882	1202.614	1.356115	0.1849
R-squared	0.056002			
Adjusted R-squared	0.025550			
S.E. of regression	869.0603			
Sum squared resid	23413238			
Log likelihood	-269.1180			
Durbin-Watson stat	0.267600			
		Mean dependent var	622.3494	
		S.D. dependent var	880.3800	
		Akaike info criterion	16.43139	
		Schwarz criterion	16.52209	
		F-statistic	1.839047	
		Prob(F-statistic)	0.184859	

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	49.38560	Probability	0.000000
Obs*R-squared	25.51005	Probability	0.000003

White Heteroskedasticity Test:

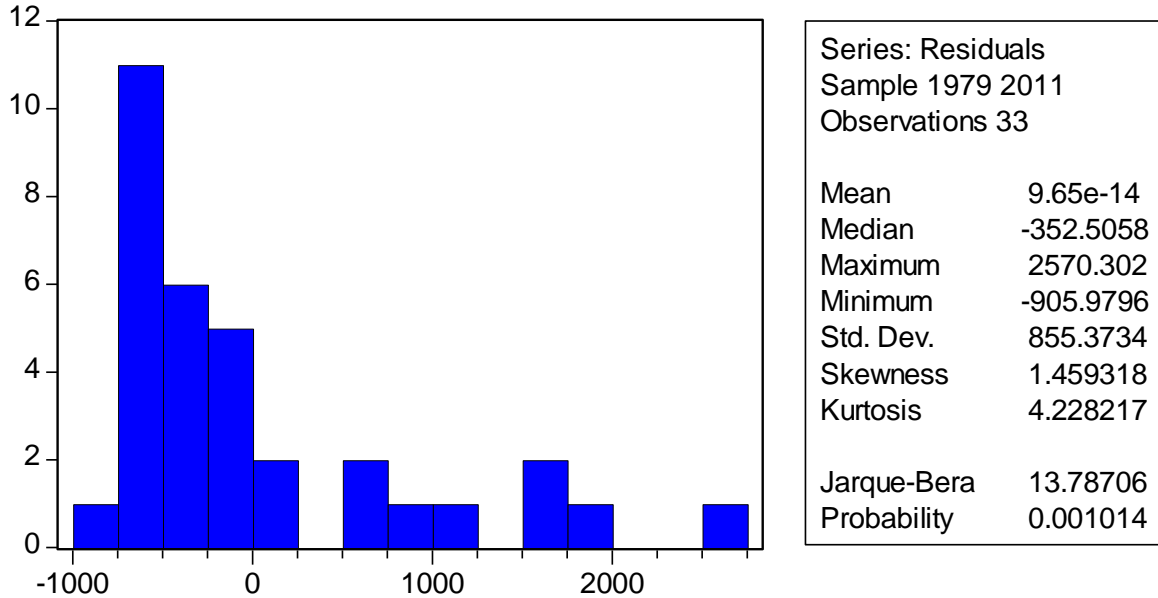
F-statistic	2.105648	Probability	0.139404
Obs*R-squared	4.062190	Probability	0.131192

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الشكل رقم (12):

اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_2



المصدر: مخرجات البرنامج

يتضح من الجدول (30) و الرسم البياني (12) ما يلي :

1. ان القوة التفسيرية و القوة التفسيرية المعدلة لنموذج الدراسة منخفضة جدا و ذلك يظهر من خلال قيمة R^2 و $Adj.R^2$ و اللذين يساويان على التوالي الى 5.6% و 2.5% أي ان النمو الاقتصادي يفسر ما نسبته 5.6% من التغيرات التي تطرا على الاستثمار الاجنبي المباشر ام النسبة المتبقية أي 94.4% من التغيرات التي تطرا على الاستثمار الاجنبي المباشر هي ناتجة عن تأثير متغيرات اخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في نموذج الانحدار ؛
2. ان قيمة F التي تساوي 1.839047 غير معنوية لان الاحتمال المقابل يساوي الى 18.48% <
3. 5% مما يدل على قبول فرضية العدم و التي تنص على ان النموذج اجمالا غير معنوي ؛
3. ان معامل الانحدار ($b_1=1630.882$) غير معنوي و هو ما يوضحه الاحتمال المقابل و الذي يساوي الى 18.50% وهي نسبة اكبر من 5% ، مما يدل على قبول الفرض البديل و

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الذي ينص على ان هذا المعامل يساوي الى الصفر ، مما يعني ان النمو الاقتصادي لا يمكن ان يفسر التغيرات التي تحدث في الاستثمار الاجنبي المباشر ، بمعنى اخر ان النمو الاقتصادي في الجزائر لا يعتبر احد محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ؛
4. من خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء و الذي ينص على اختبار الفرضيتين التاليتين اعتمادا على اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* :

$$\begin{cases} H_0 : u_2 \text{ لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء} \\ H_1 : u_2 \text{ يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء} \end{cases}$$

و بما ان الاحتمال المقابل لاحصاء $Obs * R\text{-squared}$ يساوي الى 00.00% تقريبا و هي نسبة اقل من 5% ، اذن يمكن رفض فرضية العدم و بالتالي فانه يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_2 ؛
5. من خلال اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء u_2 و الذي يتم من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : u_2 \text{ تجانس تباين الاخطاء} \\ H_1 : u_2 \text{ عدم تجانس تباين الاخطاء} \end{cases}$$

بما ان الاحتمال المقابل لاحصاء $Obs * R\text{-squared}$ يساوي الى 13.12% تقريبا و هي نسبة تفوق 5% ، اذن لا يمكن رفض فرضية العدم و بالتالي فان هناك تجانس للأخطاء ؛
6. واخيرا يجب اختبار اذا ما كانت الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي و ذلك باختبار الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0 : \text{تتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1 : u_2 \text{ لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

ويظهر من خلال الشكل البياني رقم (12) ان توزيع الاخطاء لا يخضع للتوزيع الطبيعي و هو ما تأكده إحصاءه *Jarque-Bera* و اهميتها ، حيث ان الاحتمال المقابل لهذه القيمة يساوي الى 0.1% أي اقل من 5% و هو ما يجعلنا نرفض فرضية العدم و بالتالي فان الاخطاء او البواقي u_2 لا تتبع التوزيع الطبيعي ؛

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

من خلال ما سبق فان المعادلة رقم (2) غير صحيحة و لا يمكن اعتمادها لوصف العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الاجنبي المباشر

$$FDI_t = 509.48 + 1630.88 \text{ GROWTHGDP}_t + u_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

و هذا يعود للأسباب التالية :

1. النموذج اجمالاً غير معنوي لان قيمة R^2 غير معنوية (غير مرغوب)؛
2. اختبار فيشر من خلال قيمة F ، يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار ككل (غير مرغوب (؛
3. اختبار ستوننت للمعامل b_1 يدل على عدم معنوية معامل الانحدار (غير مرغوب) ؛
4. اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الازخطاء u_2 (غير مرغوب) ؛
5. تجانس تباين الازخطاء u_2 (مؤشر جيد)؛
6. الازخطاء u_2 لا تتبع التوزيع الطبيعي (غير مرغوب).

و من خلال ما سبق فان النموذج ككل غير معنوي و لا يمكن اعتماده لأغراض التقدير و التنبؤ ،أي ان التغيرات التي تحدث في الاستثمار الاجنبي المباشر لا تتأثر بالتغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي .

نستنتج من التحليل السابق انه لا توجد علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي باتجاهين (من الاستثمار الاجنبي المباشر للنمو الاقتصادي و من النمو الاقتصادي للاستثمار الاجنبي المباشر) و هذا لان الانحدار زائف و بالتالي لا يمكن اختبار السببية بين المتغيرين .

IV.4.2 النموذج الثاني: اختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

يهدف هذا النموذج الى تقدير العلاقة بين ميزان المدفوعات و الاستثمار الاجنبي المباشر و العكس وذلك بالنسبة للجزائر خلال الفترة من 1979 الى 2011 من خلال تقدير المعادلتين التاليتين :

$$BPAYM_t = a_0 + a_1 FDI_t + u_{3t} \dots \dots \dots (3)$$

$$FDI_t = b_0 + b_1 BPAYM_t + u_{4t} \dots \dots \dots (4)$$

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

بحيث تقيس المعادلة الثالثة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات ، اما المعادلة الرابعة فتقيس اثر ميزان المدفوعات على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و في ما يلي الجدول رقم (31) و الشكل رقم (13) يوضحان نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الثالثة ، الارتباط الذاتي ، اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء ، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء .

الجدول رقم (31)

نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الثالثة

Dependent Variable: BPAYM

Method: Least Squares
Date: 12/14/12 Time: 15:11
Sample: 1979 2011
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	521.3686	1496.387	0.348418	0.7299
FDI	8.471751	1.402171	6.041882	0.0000
R-squared	0.540770	Mean dependent var		5793.758
Adjusted R-squared	0.525956	S.D. dependent var		10142.31
S.E. of regression	6983.066	Akaike info criterion		20.59906
Sum squared resid	1.51E+09	Schwarz criterion		20.68975
Log likelihood	-337.8844	F-statistic		36.50433
Durbin-Watson stat	1.333995	Prob(F-statistic)		0.000001

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.497310	Probability	0.099844
Obs*R-squared	4.848487	Probability	0.088545

White Heteroskedasticity Test:

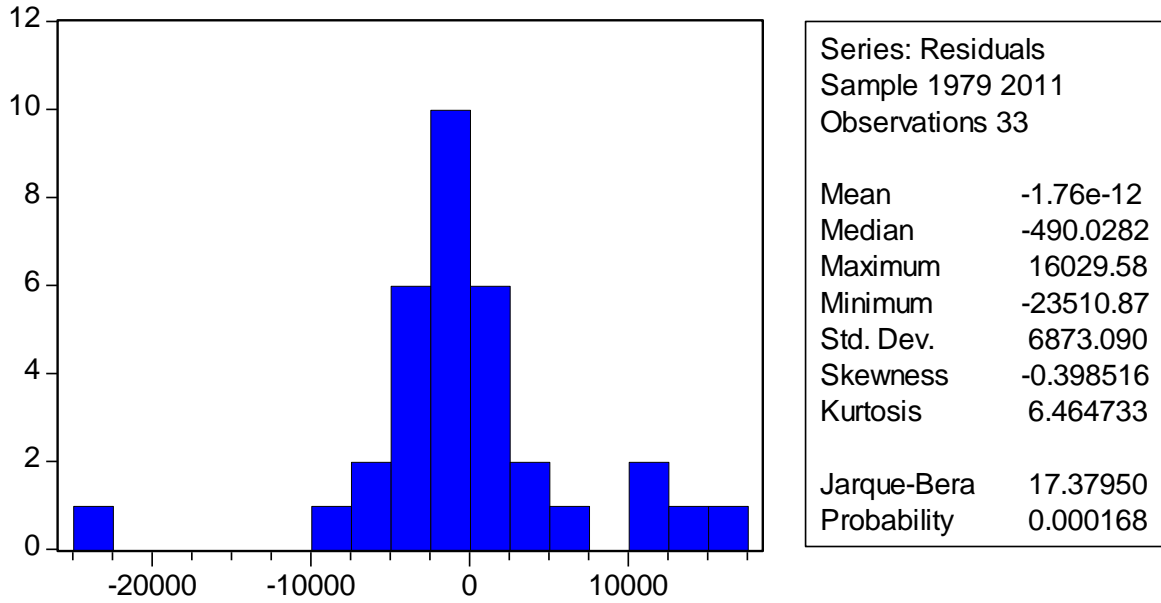
F-statistic	13.66972	Probability	0.000060
Obs*R-squared	15.73440	Probability	0.000383

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

الشكل رقم (13):

اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء



المصدر: مخرجات البرنامج

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (31) و الشكل رقم (13) نستنتج ما يلي :

1. ان معامل التحديد R^2 يساوي الى 54.1% و هي نسبة متوسطة ، أي ان حوالي 54% من التغيرات التي تطرا على رصيد ميزان المدفوعات هي نتيجة التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر ، اما النسبة المتبقية أي 46% من التغيرات في رصيد ميزان المدفوعات هي ناتجة عن تأثير متغيرات اخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج ؛
2. ان قيمة F معنوية و هو ما يؤكد الاحتمال المقابل لهذه القيمة و الذي يساوي الى 00.00% اقل من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و التي تنص على ان النموذج غير معنوي و نقبل الفرض البديل القائل بان النموذج ككل معنوي و يصلح لأغراض التنبؤ و التقدير؛
3. اختبار ستودنت لمعنوية المعاملات يوضح ان الثابت a_0 غير معنوي و ليست له دلالة احصائية لان الاحتمال المقابل لاحصاءة ستودنت المقابلة لهذا المعامل ، يساوي الى 73% اكبر من 5% ، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على ان المعامل ($a_0 = 0$) ، على عكس ذلك فان

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الاحتمال المقابل لاحصاء ستودنت المقابلة للمعامل a_1 يساوي الى 00.00% أي اقل من 5% ،
و هو ما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل القائل بمعنوية معامل الانحدار للمعادلة
الثالثة ؛

4. يظهر اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* ، ان احصاءة
 $Obs^*R-squared$ معنوية لان الاحتمال المقابل يساوي الى 08.85% و هذا يدل على قبول
فرضية العدم و التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_3 ؛
5. يظهر اختبار تجانس التباين ان احصاءه $Obs^*R-squared$ ليست ذات دلالة احصائية لان
الاحتمال المقابل يساوي الى 0.038% أي اقل من 5% مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل
الفرض البديل الذي ينص على عدم تجانس تباين الاخطاء u_3 ؛
6. من خلال الشكل البياني رقم (13) يتبين بان توزيع الاخطاء لا يتبع التوزيع الطبيعي و الدليل على
ذلك قيمة احصاءة *Jarque-bera* و الاحتمال المقابل لها و الذي يساوي الى 0.017% تقريبا و
هو اقل من 5% مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل القائل بان توزيع الاخطاء لا
يتبع التوزيع الطبيعي ؛

من خلال ما سبق تحليله نستنتج ما يلي :

1. R^2 معنوي و يفسر وجود علاقة بين المتغيرين ميزان المدفوعات و الاستثمار الاجنبي المباشر
(مؤشر جيد)؛
2. معنوية نموذج انحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و هو ما يؤكد اختبار
فيشر من خلال معنوية F (مؤشر جيد) ؛
3. معنوية معامل الانحدار a_1 (مؤشر جيد) ؛
4. عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_3 (مؤشر جيد) ؛
5. عدم تجانس تباين الاخطاء u_3 (غير مرغوب) ؛
6. توزيع الاخطاء u_3 لا يتبع التوزيع الطبيعي (غير مرغوب).

يظهر مما سبق ان كل الشروط التي نحكم من خلالها على قبول نموذج الانحدار من عدمه متوفرة
باستثناء الشرطين الاخيرين (عدم تجانس تباين الاخطاء ،توزيع الاخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي)

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

لذلك لا يمكن قبول نموذج الانحدار الا اذا توفر هناك شرط اضافي ، الا وهو ان تكون قيمة معامل التحديد R^2 اصغر من احصاءة Durbin-Watson ، لان توفر هذا الشرط يعني ان النموذج ذا دلالة احصائية و هو نموذج غير مظلل او غير زائف .

بالرجوع الى الجدول رقم (31) نلاحظ ان قيمة احصاءة Durbin-Watson تساوي الى 1.33 أي أكبر من قيمة معامل التحديد التي تساوي الى 0.54 لذلك فإننا نقبل نموذج الانحدار و ذلك يدل على وجود علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات و بالتالي قبول المعادلة الثالثة التالية :

$$\text{BPAYM}_{t=00} + 8.47 \text{FDI}_{t+} u_{3t} \dots \dots \dots (3)$$

في ما يلي الجدول رقم (32) و الشكل رقم (14) يوضحان نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الرابعة ، الارتباط الذاتي ، اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء ، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الجدول رقم (32):

نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الرابعة

Dependent Variable: FDI
Method: Least Squares
Date: 12/14/12 Time: 14:24
Sample: 1979 2011
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	252.5213	121.9860	2.070084	0.0469
BPAYM	0.063832	0.010565	6.041882	0.0000
R-squared	0.540770	Mean dependent var		622.3494
Adjusted R-squared	0.525956	S.D. dependent var		880.3800
S.E. of regression	606.1489	Akaike info criterion		15.71082
Sum squared resid	11389912	Schwarz criterion		15.80152
Log likelihood	-257.2285	F-statistic		36.50433
Durbin-Watson stat	0.933407	Prob(F-statistic)		0.000001

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.262708	Probability	0.011222
Obs*R-squared	8.787731	Probability	0.012353

White Heteroskedasticity Test:

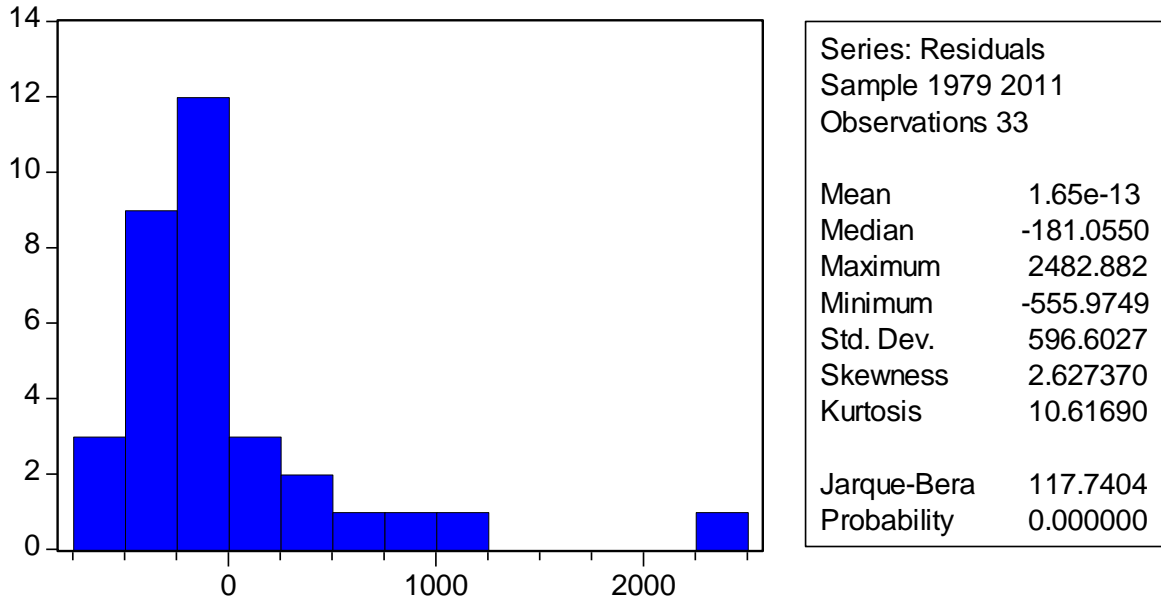
F-statistic	0.144988	Probability	0.865635
Obs*R-squared	0.315919	Probability	0.853884

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الشكل رقم (14):

اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_4



المصدر: مخرجات البرنامج

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (32) و الشكل رقم (14) نستنتج ما يلي :

1. ان معامل التحديد R^2 يساوي الى 54.07% و هي نسبة متوسطة ، أي ان حوالي 54% من التغيرات التي تطرا على الاستثمار الاجنبي المباشر هي نتيجة التغير في رصيد ميزان المدفوعات ، اما النسبة المتبقية أي 46% من التغيرات في FDI هي ناتجة عن تأثير متغيرات اخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج ؛
2. ان قيمة F معنوية و هو ما يؤكد الاحتمال المقابل لهذه القيمة و الذي يساوي الى 00.00% اقل من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و التي تنص على ان النموذج غير معنوي و نقبل الفرض البديل القائل بان النموذج ككل معنوي و يصلح لأغراض التنبؤ و التقدير؛
3. اختبار ستودنت لمعنوية المعاملات يوضح ان الثابت b_0 معنوي و له دلالة احصائية لان الاحتمال المقابل لاحصاءة ستودنت المقابلة لهذا المعامل ، يساوي الى 4.7% اصغر من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تنص على ان المعامل ($b_0 = 0$) و نقبل معنوية الثابت، كما ان

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الاحتمال المقابل لاحصاء ستودنت المقابلة للمعامل b_1 يساوي الى 00.00% أي اقل من 5% ،
و هو ما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل القائل بمعنوية معامل الانحدار و اختلافه
عن القيمة 0 ؛

4. يظهر اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* ، ان الاحتمال المقابل
لاحصاء *Obs*R-squared* يساوي الى 1.23% و هذا يدل على قبول الفرض البديل و التي
تدل على وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_4 ؛

5. يظهر اختبار تجانس التباين ان إحصاءه *Obs*R-squared* ذات دلالة احصائية لان الاحتمال
المقابل يساوي الى 85.35% أي اكبر من 5% مما يجعلنا نرفض الفرض البديل و نقبل فرضية
العدم التي تنص على تجانس تباين الاخطاء u_4 ؛

6. من خلال الشكل البياني رقم (14) يتبين بان توزيع الاخطاء لا يتبع التوزيع الطبيعي و الدليل على
ذلك قيمة احصاء *Jarque-bera* و الاحتمال المقابل لها و الذي يساوي الى 00.00% و هو
اقل من 5% مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل القائل بان توزيع الاخطاء لا
يتبع التوزيع الطبيعي ؛

من خلال ما سبق تحليله نستنتج ما يلي :

1. R^2 معنوي و يفسر وجود علاقة بين المتغيرين رصيد ميزان المدفوعات و الاستثمار الاجنبي
المباشر (مؤشر جيد)؛
2. معنوية نموذج انحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و هو ما يؤكد اختبار
فيشر من خلال معنوية F (مؤشر جيد) ؛
3. معنوية الثابت b_0 ومعامل الانحدار b_1 (مؤشر جيد) ؛
4. وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_4 (غير مرغوب) ؛
5. تجانس تباين الاخطاء u_4 (مؤشر جيد) ؛
6. توزيع الاخطاء u_4 لا يتبع التوزيع الطبيعي (غير مرغوب).

يظهر مما سبق ان الشروط التي نحكم من خلالها على قبول نموذج الانحدار من عدمه متوفرة
باستثناء الشرطين (وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ، الاخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي) لذلك نلجأ الى الشرط

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الاضافي ، حيث نلاحظ ان احصاءة Durbin-Watson تساوي الى 0.9334 وهي اكبر من قيمة معامل التحديد R^2 ، و منه يمكن اخيرا قبول النموذج و اعتباره معنوي و ذو دلالة احصائية و ليس نموذجا مظللا بمعنى اخر يجب ان نقبل المعادلة الرابعة التي توضح العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات و الاستثمار الاجنبي المباشر كما يلي :

$$FDI_t = 252.53 + 0.064 BPAYM_t + u_{4t} \dots \dots \dots (4)$$

بعد تقدير المعادلتين الثالثة و الرابعة و اللتين تصفان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات باتجاهين، ننقل الى الخطوة الثانية من تطبيق مدخل انجل - كرانجر لاختبار التوازن طويل الاجل بين FDI و BPAYM و التي تتمثل في اختبار استقراريه الاخطاء (u_3, u_4) من خلال تطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع و النتائج موضحة في الجدول رقم (33)

الجدول رقم (33)

نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع للأخطاء (u_3, u_4)

المستوى (Level)			القيم	البواقي (الاخطاء العشوائية)
بعد ثابت و باتجاه عام (Intercept)	بعد ثابت و بدون اتجاه عام (Intercept)	بدون ثابت و اتجاه عام (None)		
*,**,-3,848799	*,**,-3,873637	*,**,-3,937716	القيم المحسوبة	u3
-3,557759	-2,95711	-1,951687	القيم الجدولية	
0,0266	0,0058	0,0003	الاحتمال p	
*,**,-3,461533	*,**,-2,841531	*,**,-2,903293	القيم المحسوبة	u4
-3,557759	-2,95711	-1,951687	القيم الجدولية	
0,061	0,00638	0,0051	الاحتمال p	

المصدر: مخرجات البرنامج

يظهر من خلال نتائج الجدول السابق ان كل من الاخطاء (البواقي) (u_3, u_4) مستقرة عند المستوى أي مستقرة من الدرجة الصفرية $I(0)$ خاصة و ان كل الاحتمالات المقابلة للقيم t المحسوبة هي اقل

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

من 5% ، و بما ان FDI و BPAYM متكاملين من الدرجة I(1) فهذا يعني وجود علاقة التكامل المشترك بينهما و هو ما يدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرين .

يتمثل الاختبار الاخير بالنسبة للنموذج الثاني في اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرين :
الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات و ذلك لتحديد اتجاه السببية (اتجاه اعتيادي او اتجاه معاكس او تغذية عكسية) و في ما يلي الجدول رقم (34) و الجدول رقم (35) اللذان يعرضان نتائج نموذج تصحيح الخطأ و هما نموذجان يقابلان المعادلتين التاليتين :

$$\Delta bpaym_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta bpaym_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta fdi_{t-j} + \rho_1 u_{3t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3-1)$$

$$\Delta fdi_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta bpaym_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta fdi_{t-j} + \rho_2 u_{4t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4-1)$$

الجدول رقم (34):

نتائج اختبار تصحيح الخطأ للمعادلة (1-3)

Dependent Variable: D(BPAYM)

Method: Least Squares

Date: 12/13/12 Time: 16:40

Sample (adjusted): 1980 2011

Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004807	1268.850	3.79E-06	1.0000
D(FDI)	8.504891	5.123442	1.659996	0.1077
U3(-1)	-0.668214	0.230524	-2.898668	0.0071
R-squared	0.226442	Mean dependent var		650.9688
Adjusted R-squared	0.173093	S.D. dependent var		7486.944
S.E. of regression	6808.210	Akaike info criterion		20.57871
Sum squared resid	1.34E+09	Schwarz criterion		20.71612
Log likelihood	-326.2593	F-statistic		4.244546
Durbin-Watson stat	1.864046	Prob(F-statistic)		0.024163

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الجدول رقم (35):

نتائج اختبار تصحيح الخطأ للمعادلة (1-4)

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 12/13/12 Time: 16:41

Sample (adjusted): 1980 2011

Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	69.27354	50.53653	1.370762	0.1810
D(BPAYM)	0.003163	0.007031	0.449942	0.6561
U4(-1)	-0.269976	0.090818	-2.972729	0.0059
R-squared	0.235332	Mean dependent var		79.54086
Adjusted R-squared	0.182596	S.D. dependent var		314.0362
S.E. of regression	283.9214	Akaike info criterion		14.22433
Sum squared resid	2337730.	Schwarz criterion		14.36174
Log likelihood	-224.5893	F-statistic		4.462472
Durbin-Watson stat	1.883604	Prob(F-statistic)		0.020434

المصدر: مخرجات البرنامج

من خلال النتائج بالجدولين السابقين :

1. ان هناك علاقة سببية قصيرة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات ، حيث ان احصاءة فيشر (F) معنوية و ذات دلالة احصائية ، لان الاحتمال المقابل لها يساوي الى 2.42% أي اقل من 5% و هذا يدل على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يسبب ، بمعنى سبب في التغيرات التي تطرا على رصيد ميزان المدفوعات في الاجل القصير ؛
2. هناك علاقة سببية قصيرة الاجل بين ميزان المدفوعات و الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث ان احصاءة فيشر (F) معنوية لان الاحتمال المقابل لها يساوي الى 2.04% أي اقل من 5% و هذا يدل على ان التغير في رصيد ميزان المدفوعات مسبب للاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير ؛
3. بناء على اختبار ستودنت (t) للمعلمتين (p₁ , p₂) للمتغيرين العشوائيين المبطنين لفترة واحدة (u_{3t-1} , u_{4t-1}) ، فان قيمة (p₁ = -0.668214) و (p₂ = -0.269976) معنويتين و سالبتين

**الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)**

و ذاتا دلالة احصائية ، لان الاحتمالات المقابلة لهذه القيم على التوالي (0.0071) و (0.0059) اقل من 5% و هو ما يكشف عن وجود العلاقة السببية من FDI الى BPAYM و التوازن في الاجل الطويل من BPAYM الى FDI ؛

4. من خلال النقطة الثالثة نستنتج ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات تكون تغذية عكسية أي ان FDI يسبب BPAYM و BPAYM يسبب FDI ؛

5. من خلال اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ يمكن قبول معادلتنا الانحدار التاليتين :

$$BPAYM_t = 0.00 + 8.47 FDI_t + u_{3t} \dots \dots \dots (3)$$

$$FDI_t = 252.53 + 0.064 BPAYM_t + u_{4t} \dots \dots \dots (4)$$

6. من خلال المعادلة (3) نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات ، أي ان هناك اثر موجب و مهم من الناحية الاحصائية ، حيث ان زيادة الاستثمار

الاجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 8.5 وحدة ؛

7. من خلال المعادلة (4) نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات و الاستثمار الاجنبي

المباشر ، حيث ان زيادة رصيد ميزان المدفوعات بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ب 0.064 وحدة .

IV.4.3 النموذج الثالث: اختبار العلاقة السببية بين الـ FDI و الـ MONEXT

يهدف هذا النموذج الى تقدير العلاقة بين متغير النقد الاجنبي و الاستثمار الاجنبي المباشر و

العكس وذلك بالنسبة للجزائر خلال الفترة من 1979 الى 2011 من خلال تقدير المعادلتين التاليتين :

$$MONEXT_t = a_0 + a_1 FDI_t + u_{5t} \dots \dots \dots (5)$$

$$FDI_t = b_0 + b_1 MONEXT_t + u_{6t} \dots \dots \dots (6)$$

بحيث تقيس المعادلة الخامسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النقد الاجنبي ، اما المعادلة

السادسة فتقيس اثر النقد الاجنبي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و في ما يلي الجدول رقم

(36) و الشكل (15) يوضحان نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الخامسة ، الارتباط الذاتي ، اختبار عدم

تجانس تباين الاخطاء ، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

الجدول رقم(36):

نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الخامسة

Dependent Variable: MONEXT

Method: Least Squares

Date: 06/05/13 Time: 14:50

Sample: 1979 2011

Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20908.91	3284.780	6.365391	0.0000
FDI	52.04355	3.077963	16.90844	0.0000
R-squared	0.902176	Mean dependent var		53298.18
Adjusted R-squared	0.899020	S.D. dependent var		48238.24
S.E. of regression	15328.81	Akaike info criterion		22.17155
Sum squared resid	7.28E+09	Schwarz criterion		22.26225
Log likelihood	-363.8305	F-statistic		285.8953
Durbin-Watson stat	1.196690	Prob(F-statistic)		0.000000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.078108	Probability	0.143410
Obs*R-squared	4.136633	Probability	0.126398

White Heteroskedasticity Test:

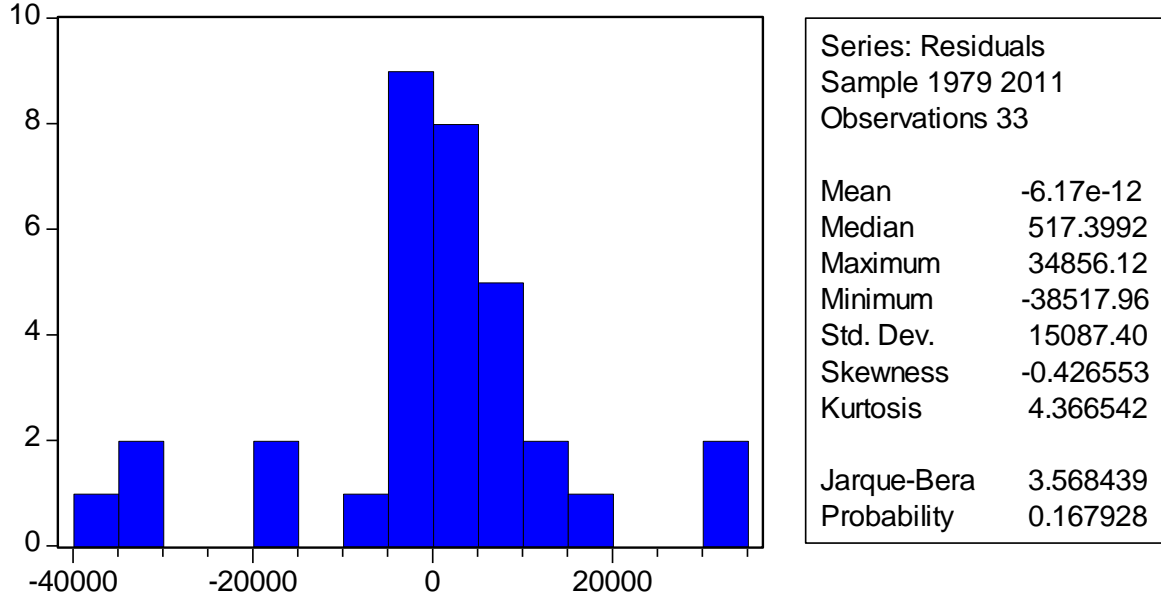
F-statistic	8.679158	Probability	0.001061
Obs*R-squared	12.09554	Probability	0.002363

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

الشكل رقم (15):

اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_5



المصدر : مخرجات البرنامج

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (36) و الشكل رقم (15) نستنتج ما يلي :

1. ان معامل التحديد R^2 يساوي الى 90.21% و هي نسبة مرتفعة ، أي ان حوالي 90.21 % من التغيرات التي تطرا على النقد الاجنبي ، هي نتيجة التغير في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، اما النسبة المتبقية أي 9.79% من التغيرات في النقد الاجنبي هي ناتجة عن تأثير متغيرات اخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج ؛
2. ان قيمة F معنوية و هو ما يؤكد الاحتمال المقابل لهذه القيمة و الذي يساوي الى 00.00% اقل من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و التي تنص على ان النموذج غير معنوي و نقبل الفرض البديل القائل بان النموذج ككل معنوي و يصلح لأغراض التنبؤ و التقدير؛
3. اختبار ستودنت لمعنوية المعاملات يوضح ان الثابت a_0 ومعامل الانحدار a_1 معنويين و لهما دلالة احصائية ، لان الاحتمالات المقابلة لإحصاء ستودنت لهذين المعاملين ، تساوي الى

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

00.00% أي اقل من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تنص على ان المعاملين $(a_0 = 0)$ و $(a_1 = 0)$ و بالتالي معنوية الثابت و معامل الانحدار ؛

4. يظهر اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* ، ان احصاءة *Obs*R-squared* ليست معنوية ، لان الاحتمال المقابل يساوي الى 12.63% و هذا يدل على قبول فرضية العدم و التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الازخطاء u_5 ؛
5. يظهر اختبار تجانس التباين ان الاحتمال المقابل لإحصاءه *Obs*R-squared* يساوي الى 0.00236% أي اقل من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم تجانس تباين الازخطاء u_5 ؛
6. من خلال الشكل البياني رقم (15) يتبين بان توزيع الازخطاء u_5 يتبع التوزيع الطبيعي و الدليل على ذلك قيمة احصاءة *Jarque-bera* و الاحتمال المقابل لها و الذي يساوي الى 16.79% تقريبا و هو اكبر من 5% ، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بان توزيع الازخطاء يتبع التوزيع الطبيعي ؛

من خلال ما سبق تحليله نستنتج ما يلي :

1. R^2 معنوي و يفسر وجود علاقة بين المتغيرين النقد الاجنبي و الاستثمار الاجنبي المباشر (مؤشر جيد)؛
2. معنوية نموذج انحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على النقد الاجنبي و هو ما يؤكد اختبار فيشر من خلال معنوية F (مؤشر جيد) ؛
3. معنوية معامل الثابت و معامل الانحدار (مؤشر جيد) ؛
4. عدم وجود ارتباط ذاتي بين الازخطاء u_5 (مؤشر جيد) ؛
5. عدم تجانس تباين الازخطاء u_5 (مؤشر غير مرغوب) ؛
6. توزيع الازخطاء u_5 يتبع التوزيع الطبيعي (مؤشر جيد).

يظهر مما سبق ان كل الشروط التي نحكم من خلالها على قبول نموذج الانحدار متوفرة باستثناء شرط (عدم ثبات تجانس التباين)، وفي هذه الحالة نلجأ الى الشرط الاضافي ، حيث نلاحظ ان احصاءة *Durbin-Watson* تساوي الى 1.1966 وهي اكبر من قيمة معامل التحديد R^2 ، و منه

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

يمكن اخيرا قبول النموذج و اعتباره معنوي و ذو دلالة احصائية و ليس نموذجا مظللا بمعنى اخر ،
نقبل نموذج الانحدار و ذلك يدل على وجود علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي و
بالتالي قبول المعادلة الخامسة التالية :

$$\text{MONEXT}_t = 20908.91 + 52.04355 \text{ FDI}_t + u_{5t} \dots \dots \dots (5)$$

في ما يلي الجدول رقم (37) و الشكل رقم (16) يوضحان نتائج تحليل الانحدار للمعادلة السادسة
، الارتباط الذاتي ،اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء ، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الجدول رقم (37):

نتائج تحليل الانحدار للمعادلة السادسة

Dependent Variable: FDI

Method: Least Squares

Date: 06/05/13 Time: 14:56

Sample: 1979 2011

Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-301.5756	73.19524	-4.120153	0.0003
MONEXT	0.017335	0.001025	16.90844	0.0000
R-squared	0.902176	Mean dependent var		622.3494
Adjusted R-squared	0.899020	S.D. dependent var		880.3800
S.E. of regression	279.7610	Akaike info criterion		14.16444
Sum squared resid	2426253.	Schwarz criterion		14.25514
Log likelihood	-231.7133	F-statistic		285.8953
Durbin-Watson stat	1.280295	Prob(F-statistic)		0.000000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.953008	Probability	0.160059
Obs*R-squared	3.917173	Probability	0.141058

White Heteroskedasticity Test:

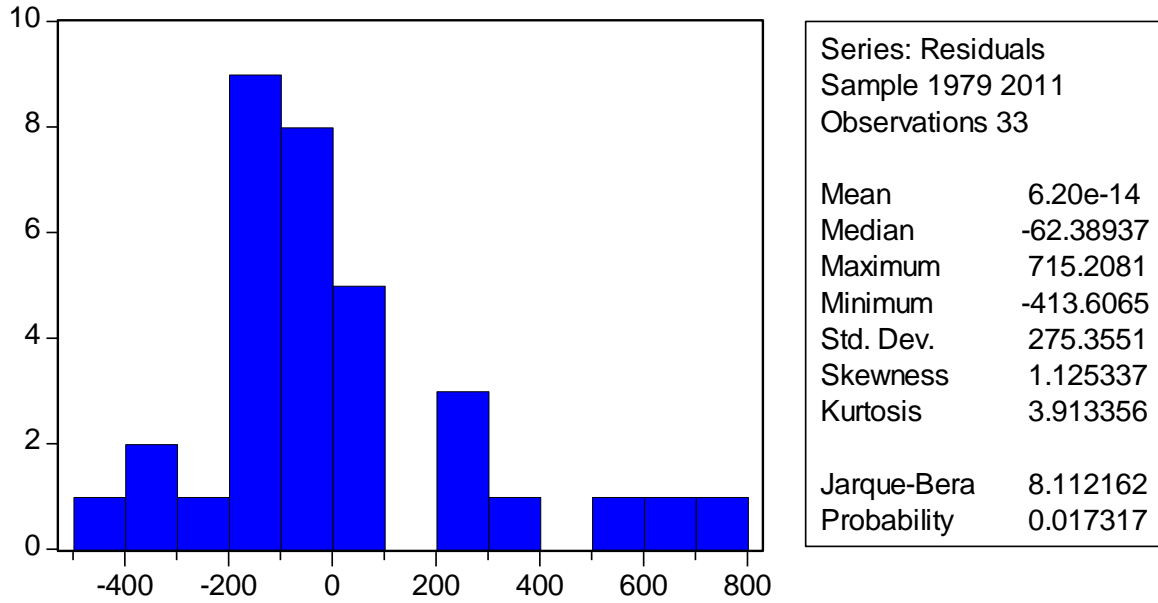
F-statistic	1.988866	Probability	0.154491
Obs*R-squared	3.863271	Probability	0.144911

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

الشكل رقم (16):

اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_6



المصدر: مخرجات البرنامج

من خلال الجدول رقم (37) و الشكل رقم (16) نستنتج ما يلي :

1. ان معامل التحديد R^2 يساوي الى 90.21% و هي نسبة مرتفعة ، أي ان حوالي 90.21 % من التغيرات التي تطرا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، هي نتيجة التغير في النقد الاجنبي ، اما النسبة المتبقية أي 9.79% من التغيرات في الاستثمار الاجنبي المباشر هي ناتجة عن تأثير متغيرات اخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج ؛
2. ان قيمة F معنوية و هو ما يؤكد الاحتمال المقابل لهذه القيمة و الذي يساوي الى 00.00% اقل من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و التي تنص على ان النموذج غير معنوي و نقبل الفرض البديل القائل بان النموذج ككل معنوي و يصلح لأغراض التنبؤ و التقدير؛
3. اختبار ستودنت لمعنوية المعاملات يوضح ان الثابت a_0 ومعامل الانحدار a_1 معنويين و لهما دلالة احصائية ، لان الاحتمالات المقابلة لإحصاء ستودنت لهذين المعاملين ، تساوي الى 00.03%

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

- و 00.00% (على التوالي) اقل من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تنص على ان المعاملين ($a_0 = 0$) و ($a_1 = 0$) و بالتالي معنوية الثابت و معامل الانحدار ؛
4. يظهر اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* ، ان احصاءه *Obs*R-squared* معنوية لان الاحتمال المقابل يساوي الى 14.10% و هذا يدل على قبول فرضية العدم و التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_6 ؛
5. يظهر اختبار تجانس التباين ان الاحتمال المقابل لإحصاءه *Obs*R-squared* يساوي الى 14.49% أي اكبر من 5% ، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات تجانس تباين الاخطاء u_6 ؛
6. من خلال الشكل البياني رقم (16) يتبين بان توزيع الاخطاء u_6 لا يتبع التوزيع الطبيعي و الدليل على ذلك قيمة احصاءه *Jarque-bera* و الاحتمال المقابل لها و الذي يساوي الى 01.73% تقريبا و هو اقل من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة بان توزيع الاخطاء يتبع التوزيع الطبيعي و نقبل الفرض البديل و بالتالي فان توزيع الاخطاء لا يتبع التوزيع الطبيعي .
- من خلال ما سبق تحليله نستنتج ما يلي :

1. R^2 معنوي و يفسر وجود علاقة بين المتغيرين الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي (مؤشر جيد)؛
2. معنوية نموذج انحدار متغير النقد الاجنبي على متغير الاستثمار الاجنبي المباشر و هو ما يؤكد اختبار فيشر من خلال معنوية F (مؤشر جيد) ؛
3. معنوية الثابت و معامل الانحدار (مؤشر جيد) ؛
4. عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_6 (مؤشر جيد) ؛
5. ثبات تجانس تباين الاخطاء u_6 (مؤشر جيد) ؛
6. توزيع الاخطاء u_6 لا يتبع التوزيع الطبيعي (مؤشر غير مرغوب) .

يظهر مما سبق ان الشروط التي نحكم من خلالها على قبول نموذج الانحدار من عدمه متوفرة باستثناء الشرط الاخير (الاخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي) لذلك نلجأ الى الشرط الاضافي ، حيث نلاحظ ان احصاءه *Durbin-Watson* تساوي الى 1.280 وهي اكبر من قيمة معامل التحديد R^2

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

، و منه يمكن اخيرا قبول النموذج و اعتباره معنوي و ذو دلالة احصائية و ليس نموذجا مظللا بمعنى اخر يجب ان نقبل المعادلة السادسة التي توضح العلاقة بين النقد الاجنبي و الاستثمار الاجنبي المباشر كما يلي :

$$FDI_t = -301.5756 + 0.017335 MONEXT_t + u_{6t} \dots \dots \dots (6)$$

بعد تقدير المعادلتين الخامسة و السادسة و اللتين تصفان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي باتجاهين، ننتقل الى الخطوة الثانية من تطبيق مدخل انجل - كرانجر لاختبار التوازن طويل الاجل بين FDI و MONEXT و التي تتمثل في اختبار استقراره الاخطاء (u₆, u₅) من خلال تطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع و النتائج موضحة في الجدول رقم (38)

الجدول رقم (38):

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع للأخطاء (u₅, u₆)

المستوى (Level)			القيم	البواقي (الاخطاء العشوائية)
بدون ثابت و باتجاه عام (Intercept)	بدون ثابت و بدون اتجاه عام (Intercept)	بدون ثابت و اتجاه عام (None)		
*,**-3,199383	*,**-3,2757739	*,**-3,353274	القيم المحسوبة	u5
-3,557759	-2,95711	-1,951687	القيم الجدولية	
0,1025	0,0246	0,0015	الاحتمال p	
*,**-3,609769	*,**-3,64316	*,**-3,711247	القيم المحسوبة	u6
-3,557759	-2,95711	-1,951687	القيم الجدولية	
0,0448	0,0103	0,0005	الاحتمال p	

المصدر: مخرجات البرنامج

يظهر من خلال نتائج الجدول السابق ان كل من الاخطاء (البواقي) (u₅, u₆) مستقرة عند المستوى أي مستقرة من الدرجة الصفرية I(0) ، و بما ان FDI و MONEXT متكاملين من الدرجة I(1) فهذا يعني وجود علاقة التكامل المشترك بينهما و هو ما يدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرين .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

يتمثل الاختبار الاخير بالنسبة للنموذج الثالث في اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرين :
الاستثمار الاجنبي المباشر و متغير النقد الاجنبي و ذلك لتحديد اتجاه السببية (اتجاه اعتيادي او اتجاه
معاكس او تغذية عكسية) و في ما يلي الجدول رقم (39) و الجدول رقم (40) اللذان يعرضان نتائج
نموذج تصحيح الخطأ و هما نموذجان يقابلان المعادلتين التاليتين :

$$\Delta monext_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta monext_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta fdi_{t-j} + \rho_1 u_{5t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (5-1)$$

$$\Delta fdi_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta monext_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta fdi_{t-j} + \rho_2 u_{6t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (6-1)$$

الجدول رقم (39):

نتائج اختبار تصحيح الخطأ للمعادلة (1-5)

Dependent Variable: D(MONEXT)

Method: Least Squares

Date: 06/05/13 Time: 16:51

Sample (adjusted): 1980 2011

Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4169.503	1663.674	2.506203	0.0181
D(FDI)	11.21252	5.700022	1.967101	0.0588
U5(-1)	-0.205433	0.128332	-1.600796	0.1203
R-squared	0.134908	Mean dependent var		5285.125
Adjusted R-squared	0.075246	S.D. dependent var		9275.268
S.E. of regression	8919.481	Akaike info criterion		21.11892
Sum squared resid	2.31E+09	Schwarz criterion		21.25634
Log likelihood	-334.9028	F-statistic		2.261216
Durbin-Watson stat	1.036855	Prob(F-statistic)		0.122294

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الجدول رقم (40):

نتائج اختبار تصحيح الخطأ للمعادلة (1-6)

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 06/05/13 Time: 16:48

Sample (adjusted): 1980 2011

Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.59742	55.72155	0.244024	0.8089
D(MONEXT)	0.013975	0.005541	2.522110	0.0174
U6(-1)	-0.612638	0.190780	-3.211226	0.0032
R-squared	0.305440	Mean dependent var		79.54086
Adjusted R-squared	0.257539	S.D. dependent var		314.0362
S.E. of regression	270.5929	Akaike info criterion		14.12817
Sum squared resid	2123396.	Schwarz criterion		14.26558
Log likelihood	-223.0507	F-statistic		6.376530
Durbin-Watson stat	1.891071	Prob(F-statistic)		0.005067

المصدر: مخرجات البرنامج

من خلال النتائج بالجدولين السابقين نستنتج:

1. لا توجد علاقة سببية قصيرة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي ، حيث ان إحصاءه فيشر (F) ليست معنوية ، ذلك لان الاحتمال المقابل لها يساوي الى 12.22% أي اكبر من 5% و هذا يدل على ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب النقد الاجنبي في الاجل القصير ؛
2. هناك علاقة قصيرة الاجل بين النقد الاجنبي كمتغير مستقل و الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع ، حيث ان احصاءه فيشر (F) معنوية لان الاحتمال المقابل لها يساوي الى 00.5% أي اقل من 5% و هذا يدل على ان متغير النقد الاجنبي مسبب للاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير ؛

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

3. بناء على اختبار ستودنت (t) للمعلمتين (p₁ , p₂) للمتغيرين العشوائيين المبطنين لفترة واحدة (u_{5t-1} , u_{6t-1}) ، فإن قيمة (p₁ = -0.205433) سالبة و لكنها غير معنوية كما يوضحه الاحتمال المقابل الذي يساوي الى 12.03 % (اكبر من 5%) و بالتالي فانه لا توجد علاقة سببية طويلة الاجل بين FDI و MONEXT ، أي ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب النقد الاجنبي في الآجال الطويلة ؛
4. على عكس ذلك فان (p₂ = -0.612638) سالب و معنوي و ذا دلالة احصائية لان الاحتمالات المقابلة لهذه القيمة 00.32 % اقل من 5% و هو ما يكشف عن وجود العلاقة السببية من MONEXT الى FDI و التوازن في الاجل الطويل من MONEXT الى FDI ؛
5. من خلال النقطة الثالثة نستنتج ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي تكون علاقة اتجاه معاكس أي ان MONEXT يسبب FDI فقط ؛
6. من خلال اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ يمكن قبول المعادلة (6) فقط للتعبير عن العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي:

$$FDI_t = -301.5756 + 0.017335 MONEXT_t + u_{6t} \dots \dots \dots (6)$$

7. من خلال المعادلة (6) نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين النقد الاجنبي و الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث ان زيادة حجم النقد الاجنبي بوحدة واحدة ، يؤدي الى زيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ب 0.017 وحدة .

IV.4.4 النموذج الرابع: اختبار العلاقة السببية بين ال FDI و LABOR

يهدف هذا النموذج الى تقدير العلاقة بين متغير العمالة و الاستثمار الاجنبي المباشر و العكس وذلك بالنسبة للجزائر خلال الفترة من 1979 الى 2011 من خلال تقدير المعادلتين التاليتين :

$$LABOR_t = a_0 + a_1 FDI_t + u_{7t} \dots \dots \dots (7)$$

$$FDI_t = b_0 + b_1 LABOR_t + u_{8t} \dots \dots \dots (8)$$

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

بحيث تقيس المعادلة السابعة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة ، اما المعادلة الثامنة فتقيس اثر العمالة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و في ما يلي الجدول رقم (41) و الشكل رقم (17) يوضحان نتائج تحليل الانحدار للمعادلة السابعة ، الارتباط الذاتي ، اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء ، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء .

الجدول رقم (41):

نتائج تحليل الانحدار للمعادلة السابعة

Dependent Variable: LABOR

Method: Least Squares

Date: 12/14/12 Time: 16:15

Sample: 1979 2011

Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6382.370	250.8939	25.43852	0.0000
FDI	2.132719	0.235097	9.071654	0.0000
R-squared	0.726378	Mean dependent var		7709.667
Adjusted R-squared	0.717551	S.D. dependent var		2203.041
S.E. of regression	1170.826	Akaike info criterion		17.02750
Sum squared resid	42495832	Schwarz criterion		17.11820
Log likelihood	-278.9537	F-statistic		82.29490
Durbin-Watson stat	0.337610	Prob(F-statistic)		0.000000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	22.79370	Probability	0.000001
Obs*R-squared	20.16942	Probability	0.000042

White Heteroskedasticity Test:

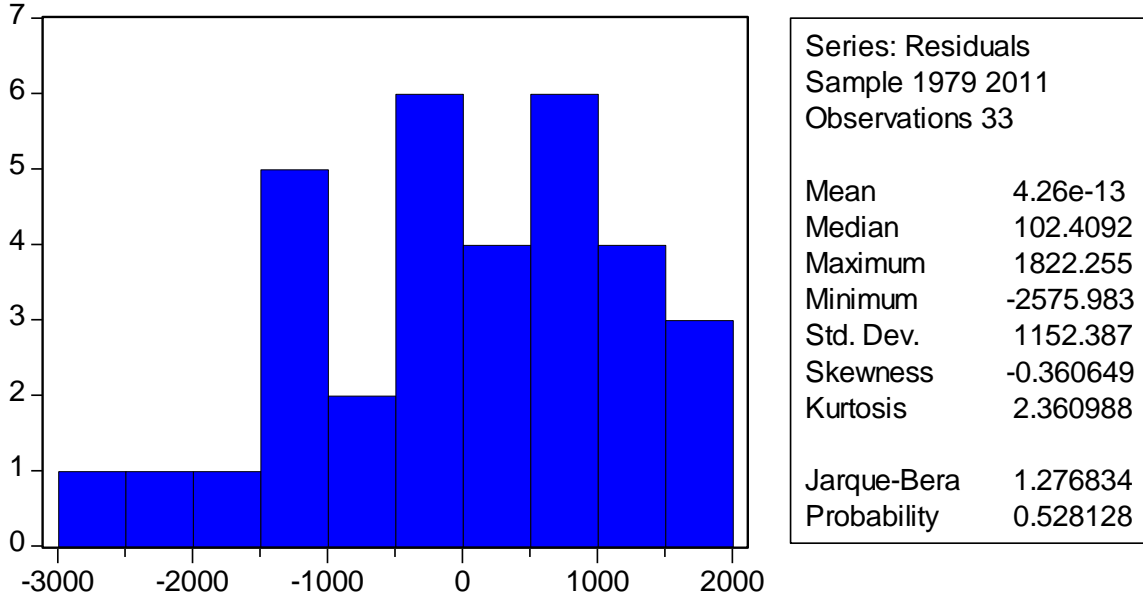
F-statistic	0.370414	Probability	0.693562
Obs*R-squared	0.795273	Probability	0.671906

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

الشكل رقم (17):

اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_7



المصدر: مخرجات البرنامج

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (41) و الشكل رقم (17) نستنتج ما يلي :

1. ان معامل التحديد R^2 يساوي الى 72.64% و هي نسبة مرتفعة ، أي ان حوالي 73% من التغيرات التي تطرا على العمالة هي نتيجة التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر ، اما النسبة المتبقية أي 27% من التغيرات في العمالة هي ناتجة عن تأثير متغيرات اخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج ؛
2. ان قيمة F معنوية و هو ما يؤكد الاحتمال المقابل لهذه القيمة و الذي يساوي الى 00.00% اقل من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و التي تنص على ان النموذج غير معنوي و نقبل الفرض البديل القائل بان النموذج ككل معنوي و يصلح لأغراض التنبؤ و التقدير؛
3. اختبار ستودنت لمعنوية معاملات نموذج الانحدار ، يوضح ان الثابت a_0 و معامل الانحدار a_1 معنويين و لهما دلالة احصائية ، لان الاحتمالات المقابلة لإحصاء ستودنت المقابلة لهذين

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (2011-1979)

المعاملين ، تساوي الى 00.00% لكليهما ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تنص على ان المعاملان يساويان الى الصفر و نقبل الفرض البديل بان المعاملين مختلفين عن الصفر أي معنويين ؛

4. يظهر اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* ، ان احصاءة *Obs*R-squared* تساوي الى 20.16942 و لان الاحتمال المقابل يساوي الى 00.0042% و هذا يدل على رفض فرضية العدم و قبول الفرض البديل و التي تدل على وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_7 ؛

5. يظهر اختبار تجانس التباين ان الاحتمال المقابل لإحصاءه *Obs*R-squared* يساوي الى 67.19% اكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم و التي تنص على تجانس تباين الاخطاء u_7 ؛

6. من خلال الشكل البياني رقم (17) يتبين بان توزيع الاخطاء يتبع التوزيع الطبيعي و الدليل على ذلك قيمة احصاءة *Jarque-bera* و الاحتمال المقابل لها و الذي يساوي الى 52.81% تقريبا و هو اكبر من 5% ، و بالتالي قبول فرضية العدم بان توزيع الاخطاء يتبع التوزيع الطبيعي .
من خلال ما سبق تحليله نستنتج ما يلي :

1. R^2 معنوي و يفسر وجود علاقة قوية و طردية بين المتغيرين العمالة و الاستثمار الاجنبي المباشر (مؤشر جيد)؛

2. معنوية نموذج انحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة و هو ما يؤكد اختبار فيشر من خلال معنوية *F* (مؤشر جيد) ؛

3. معنوية الثابت a_0 و معامل الانحدار a_1 (مؤشر جيد) ؛

4. وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_7 (مؤشر غير مرغوب) ؛

5. تجانس تباين الاخطاء u_7 (مؤشر جيد) ؛

6. توزيع الاخطاء u_7 يتبع التوزيع الطبيعي (مؤشر جيد).

يظهر مما سبق ان الشروط التي نحكم من خلالها على قبول نموذج الانحدار من عدمه متوفرة باستثناء الشرط الرابع (عدم وجود ارتباط ذاتي) لذلك نلجأ الى الشرط الاضافي ، حيث نلاحظ ان

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

احصاءة Durbin-Watson تساوي الى 0.33 وهي اقل من قيمة معامل التحديد R^2 ، و منه لا يمكن قبول النموذج و لا يمكن اعتباره معنوي و ذو دلالة احصائية ، لأنه نموذجا مظللا بمعنى اخر لا يجب قبول المعادلة السابعة التي توضح العلاقة بين متغير التابع وهو العمالة و المتغير المستقل و هو الاستثمار الاجنبي المباشر.

في ما يلي الجدول رقم (42) و الشكل رقم (18) يوضحان نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الثامنة ، الارتباط الذاتي ، اختبار عدم تجانس تباين الاخطاء ، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الجدول رقم (42):

نتائج تحليل الانحدار للمعادلة الثامنة

Dependent Variable: FDI

Method: Least Squares

Date: 12/14/12 Time: 16:10

Sample: 1979 2011

Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2003.468	300.6940	-6.662813	0.0000
LABOR	0.340588	0.037544	9.071654	0.0000
R-squared	0.726378	Mean dependent var		622.3494
Adjusted R-squared	0.717551	S.D. dependent var		880.3800
S.E. of regression	467.8859	Akaike info criterion		15.19302
Sum squared resid	6786434.	Schwarz criterion		15.28372
Log likelihood	-248.6848	F-statistic		82.29490
Durbin-Watson stat	0.449747	Prob(F-statistic)		0.000000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	18.35810	Probability	0.000007
Obs*R-squared	18.43738	Probability	0.000099

White Heteroskedasticity Test:

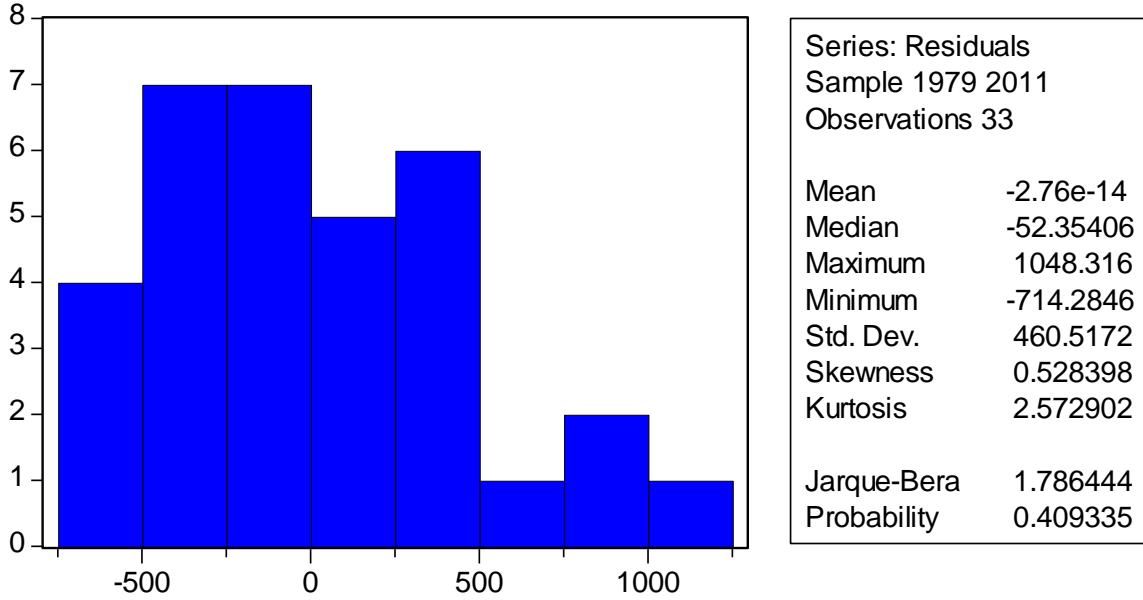
F-statistic	3.344441	Probability	0.048843
Obs*R-squared	6.016349	Probability	0.049382

المصدر: مخرجات البرنامج

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الشكل رقم(18):

اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء U_8



المصدر : مخرجات البرنامج

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (42) و الشكل رقم (18) نستنتج ما يلي :

1. ان معامل التحديد R^2 يساوي الى 72.64% و هي نسبة مرتفعة ، أي ان حواي 73% من التغيرات التي تطرا على الاستثمار الاجنبي المباشر هي نتيجة التغير في العمالة ، اما النسبة المتبقية أي 27% من التغيرات في FDI هي ناتجة عن تأثير متغيرات اخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج ؛
2. ان قيمة F معنوية و هو ما يؤكد الاحتمال المقابل لهذه القيمة و الذي يساوي الى 00.00% اقل من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و التي تنص على ان النموذج غير معنوي و نقبل الفرض البديل القائل بان النموذج ككل معنوي ؛
3. اختبار ستودنت لمعنوية المعاملات يوضح ان الثابت b_0 معنوي و له دلالة احصائية لان الاحتمال المقابل لاحصاءة ستودنت المقابلة لهذا المعامل ، يساوي الى 00.00% اصغر من 5% ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تنص على ان المعامل ($b_0 = 0$) و نقبل معنوية الثابت، كما

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

ان الاحتمال المقابل لاحصاء ستودنت المقابلة للمعامل b_1 يساوي الى 00.00% أي اقل من 5% ، و هو ما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل القائل بمعنوية معامل الانحدار للمعادلة الثامنة ؛

4. يظهر اختبار *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test* ، ان الاحتمال المقابل لاحصاء *Obs*R-squared* يساوي الى 0.01% تقريبا و هذا يدل على قبول الفرض البديل و التي تدل على وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_8 ؛
5. يظهر اختبار تجانس التباين ان إحصاءه *Obs*R-squared* ذات دلالة احصائية لان الاحتمال المقابل يساوي الى 4.93% أي اقل من 5% مما يجعلنا نقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم تجانس تباين الاخطاء u_8 ؛
6. من خلال الشكل البياني رقم (18) يتبين بان توزيع الاخطاء لا يتبع التوزيع الطبيعي و الدليل على ذلك قيمة احصاء *Jarque-bera* و التي تساوي الى 1.7864 و الاحتمال المقابل لها و الذي يساوي الى 40.93% و هو اكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بان توزيع الاخطاء يتبع التوزيع الطبيعي ؛

من خلال ما سبق تحليله نستنتج ما يلي :

1. R^2 معنوي و يفسر وجود علاقة بين المتغيرين العمالة و الاستثمار الاجنبي المباشر (مؤشر جيد)؛
2. معنوية نموذج انحدار العمالة على الاستثمار الاجنبي المباشر و هو ما يؤكد اختبار فيشر من خلال معنوية F (مؤشر جيد) ؛
3. معنوية الثابت b_0 و معامل الانحدار b_1 (مؤشر جيد) ؛
4. وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء u_8 (غير مرغوب) ؛
5. عدم تجانس تباين الاخطاء u_8 (غير مرغوب) ؛
6. توزيع الاخطاء u_8 تتبع التوزيع الطبيعي (مؤشر جيد).

يظهر مما سبق ان الشروط التي نحكم من خلالها على قبول نموذج الانحدار من عدمه متوفرة باستثناء الشروط الثلاثة الاخيرة (وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ،عدم تجانس التباين ،الاخطاء لا تتبع

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

التوزيع الطبيعي) لذلك نلجأ الى الشرط الاضافي ، حيث نلاحظ ان احصاءة Durbin-Watson تساوي الى 0.9334 وهي اكبر من قيمة معامل التحديد R^2 ، و منه يمكن اخيرا قبول النموذج و اعتباره معنوي و ذو دلالة احصائية و ليس نموذجا مظللا بمعنى اخر يجب ان نقبل المعادلة الثامنة التي توضح العلاقة بين ميزان العمالة و الاستثمار الاجنبي المباشر كما يلي :

$$FDI_t = -2003.468 + 0.340588 LABOR_t + u_{8t} \dots \dots \dots (8)$$

بعد تقدير النموذجين من خلال تقدير المعادلتين السابعة و الثامنة و اللتين تصفان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و العمالة باتجاهين ننقل ، و بد تاكدنا من معنوية المعادلة الثامنة على عكس المعادلة السابعة فانه يمكننا الانتقال الى الخطوة الثانية (التي سوف نطبقها على المعادلة الثامنة فقط) من تطبيق مدخل انجل - كرانجر لاختبار التوازن طويل الاجل بين FDI و LABOR و التي تتمثل في اختبار استقراريه الاخطاء (u_8) من خلال تطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع و النتائج موضحة في الجدول رقم (43)

الجدول رقم (43):

نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع للأخطاء (u_7, u_8)

المستوى (Level)			القيم	البواقي (الاخطاء العشوائية)
بحد ثابت و باتجاه عام (Intercept & Trend)	بحد ثابت و بدون اتجاه عام (Intercept)	بدون ثابت و اتجاه عام (None)		
*,**,-1,944785	*,**,-2,061223	*,**,-2,091818	القيم المحسوبة	u ₈
-3,557759	-2,95711	-1,951687	القيم الجدولية	
0,6081	0,2608	0,0368	الاحتمال p	

المصدر: مخرجات البرنامج

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الاخطاء u_8 ليست مستقرة عند المستوى و هذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من FDI و LABOR مما يدل على عدم وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرين بالتالي لا يمكن الانتقال الى الخطوة التالية الا وهي اختبار سببية كرانجر .

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1979-2011)

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال تحليل الارتباط توصلنا الى ان هناك علاقة ايجابية (طردية) بين الاستثمار الاجنبي المباشر و بقية متغيرات الدراسة ، الا ان هذه العلاقة ضعيفة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، في حين ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و بقية المتغيرات و هي العمالة ، ميزان المدفوعات كانت قوية ، و قوية جدا خاصة مع متغير النقد الاجنبي.

لكن تحليل الارتباط وحده لم يكن كافيا للحكم على العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات التنمية ، لذلك اعتمدنا على اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ و التي تتمثل اهم مراحلها في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة و التي تبين من خلال اختبار ديكي فولر الموسع بانها مستقرة عند الفرق الاول ، اضافة الى ان الاخطاء مستقرة من الدرجة الصفرية و بالتالي توصلنا الى ان هناك تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة و هذا يعني وجود علاقة سببية طويلة الاجل بين المتغيرات على الاقل في اتجاه واحد .

و قد توصلنا الى انه لا توجد علاقة سببية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، أي ان FDI لا يسبب GROWTHGDP كما ان الـ GROWTHGDP لا يسبب الـ FDI و لا يمكن اعتباره محدد له ، كما ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات هي علاقة تغذية عكسية ، اضافة الى وجود علاقة طردية بينهما، ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي هي علاقة اتجاه معاكس ، أي ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب النقد الاجنبي ، في حين ان النقد الاجنبي يسبب الاستثمار الاجنبي المباشر و يعتبر محدد له ، اضافة الى وجود علاقة طردية و بالتالي اثر موجب و مهم من الناحية الاحصائية و اخيرا لا توجد علاقة سببية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و العمالة في الجزائر ، أي ان الاستثمار الاجنبي لا يسبب العمالة ، كما ان العمالة لا تسبب الـ FDI و لا يمكن اعتبارها محدد له و ذلك حسب معطيات الدراسة.

و اخيرا تبدو نتائج الدراسة منطقية الى ابعد الحدود ، خاصة و ان هناك الكثير من الدراسات تتفق نتائجها مع نتائج الدراسة و قد اثبتت ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة ليس لها تأثير كبير على التنمية

الفصل الرابع: قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة (1979-2011)

الاقتصادية في الدول المضيفة وهذا طبيعي لان اثار الاستثمار الاجنبي المباشر تختلف من بلد مضيف الى اخر بين اثار ايجابية و اثار سلبية .

خاتمة:

بناء على تحليل اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على اقتصادات الدول العربية و الجزائر بصفة خاصة ، توصلنا الى النتائج التالية :

اولا : بالنسبة للدول العربية

1. لقد اظهر مؤشر التنافسية العالمية ، ان غالبية اقتصادات الدول العربية تنتمي الى المرحلة الاولى و الثانية من مراحل التنمية و خاصة المرحلة الانتقالية بينهما ، فاعلها تعمل على توفير المتطلبات الاساسية للتنمية و تعزيز الكفاءة و هو ما يؤكد ان الاقتصادات العربية لم تصل بعد الى مرحلة الابتكار و التقدم العلمي و التقني ؛
2. اكدت الدراسات على وجود علاقة ايجابية ، بين جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية و حجم تدفقات IDE الواردة اليها ، حيث حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا من حيث اداء جهات الترويج للاستثمار و الخامسة عالميا من حيث قدرتها على جذب مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر ، بحصولها على 657 مليار دولار بقيمة 3.3% من الاجمالي العالمي ؛
3. هناك تحسن كبير في مؤشرات الاداء الداخلي و الخارجي لاقتصادات الدول العربية ، ارتفاع في الناتج العربي ، نمو واضح في دخل المواطن العربي ، تراجع معدلات التضخم ، تحسن في الحسابات الجارية و الموازين التجارية ، ارتفاع في احتياطات الصرف الاجنبي ، انخفاض حجم المديونية... الخ؛
4. لقد زاد ما تعرضه الدول العربية من فرص استثمارية بشكل واضح عن 2000 فرصة في مختلف المجالات بكلفة تصل الى 800 مليار دولار ، شملت مختلف القطاعات و تركزت خاصة في قطاع الطاقة ، البنى التحتية ، الزراعة ، الصيد ، المياه ، العقارات ، السياحة... الخ؛
5. لقد عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر انخفاضا خلال السنوات القليلة الاخيرة ، بالرغم من الفرص المعروضة و ربما يعود ذلك الى تأثير الاوضاع السائدة و عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته العديد من الدول العربية ؛

من خلال النتائج السابقة نلاحظ ان هناك تحسن في المناخ الاستثماري العربي ، من خلال الترويج له بطريقة صحيحة و متكاملة ، و بالرغم من ذلك لم يقابل هذا التحسن زيادة في تدفقات و ارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية و هو ما ينفي صحة الفرضية الاولى القائلة بان تحسن المناخ الاستثماري العربي ، ساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

6. لقد تباينت قدرات الدول العربية على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، فقد تباينت امكانيات

الجذب من مرتفعة جدا الى منخفضة جدا و قد صنفت اغلب الدول العربية حسب مؤشر امكانيات الدول على جذب الاستثمار ، بين دول ذات امكانية مرتفعة الى مرتفعة جدا ، اما في ما يتعلق بمدى نجاح الدول في جذب الاستثمارات الاجنبية فعلا فقد تباينت الدول العربية بين مناطق جذب فعلي مرتفع جدا ، مرتفع ، منخفض الى منخفض جدا ؛

7. حسب مؤشر مساهمة IDE في اقتصاد الدول العربية ومؤشر رصيد الاستثمارات الاجنبية

المباشرة كنسبة من الناتج المحلي ، فقد اختلف اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية من حيث : (توليد قيمة مضافة ، توفير فرص العمل ، توليد الصادرات ، عائدات الضرائب ، دفع الاجور ، توفير نفقات البحث و التطوير و تكوين راس المال) و بالتالي تباين تصنيفها حسب المؤشرين بين دول ذات نسبة استثمارات مرتفعة مع مساهمة مرتفعة و دول ذات نسبة استثمارات منخفضة جدا مع مساهمة منخفضة جدا ؛ من خلال النتيجة السادسة و السابعة يمكن قبول الفرضية الثانية القائلة ، بأن هناك تباين واضح في مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية اقتصادات الدول العربية.

ثانيا : بالنسبة للجزائر

التحسن الكبير و الواضح في مناخ الاستثمار في الجزائر ، حيث اصبح اكثر جاذبية و استقطابا لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر، مما اثر ايجابا على زيادة حجم وقيمة هذه المشاريع في مختلف القطاعات و السبب في ذلك يعود إلى نجاعة الإجراءات المتخذة من اجل ترقية و تطوير الاستثمارات في الجزائر والمتمثلة في :

1. تقديم ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي و ذلك يظهر من خلال: حجية قرارات الوكالة ANDI أمام

الإدارة المعنية ؛ حق الطعن الإداري و القضائي؛ حق لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم

الدولي في حالة النزاع؛ ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و عائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف؛ الحماية ضد المصادرة الإدارية ؛ عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين ؛ انضمام الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان وحماية الاستثمارات؛

2. قابلية الاستفادة من الامتيازات الموسعة بالنسبة للأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع و الخدمات سواء كانت ،إنشاءات جديدة أو إعادة الهيكلة و إعادة تأهيل أو توسيع قدرات الإنتاج ؛
3. أنظمة تشجيع ملائمة تتمثل في:النظام العام و النظام الاستثنائي ، حيث يكمن الفرق بين النظامين في محتوى و مدة الامتيازات الممنوحة.

4. تقديم تحفيزات جبائية مهمة و امتيازات اضافية مثل :

- ✓ حق الامتياز على العقار و يكون ذلك بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني و عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية؛
- ✓ التكفل بأشغال البنية التحتية ؛
- ✓ إمكانية التمويل عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة أو البنوك المحلية الخاصة أو العمومية ، الوطنية أو الأجنبية ؛
- ✓ تشجيعات للتصدير من خلال الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة و حقوق الجمارك و الإعفاء من الضريبة على الأرباح و الرسم على النشاط المهني.

6. تقديم تسهيلات من خلال قصر الوثائق المكونة لملف الاستثمار و تقليص آجال تسليم مقررات منح الامتيازات .

من خلال النتائج السابقة نلاحظ ان هناك تحسن كبير في مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، ادى الى زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مختلف القطاعات و بالتالي قبول الفرضية الثالثة .

ثالثا :نتائج الدراسة القياسية

تمثلت اهم النتائج في :

1. لا توجد علاقة سببية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، أي ان FDI لا يسبب GROWTHGDP ، كما ان الـ GROWTHGDP لا يسبب

ال FDI و لا يمكن اعتباره محددًا له و ذلك حسب معطيات الدراسة القياسية خلال الفترة 1979-2011 و بالتالي رفض الفرضية العدمية الرابعة ؛

2. ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات هي علاقة تغذية عكسية ، اضافة الى وجود علاقة طردية بينهما و بالتالي اثر موجب و مهم من الناحية الاحصائية ، حيث ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 8.5 وحدة ، كما ان زيادة رصيد ميزان المدفوعات بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ب 0.064 وحدة و بالتالي قبول الفرضية الخامسة ؛

3. ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي هي علاقة اتجاه معاكس أي ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب النقد الاجنبي ، في حين ان النقد الاجنبي يسبب الاستثمار الاجنبي المباشر و يعتبر محددًا له ، اضافة الى وجود علاقة طردية و بالتالي اثر موجب و مهم من الناحية الاحصائية ، حيث ان زيادة حجم النقد الاجنبي بوحدة واحدة ، يؤدي الى زيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ب 0.017 وحدة و هو ما يؤكد صحة الفرضية السادسة ؛

4. لا توجد علاقة سببية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و العمالة في الجزائر ، أي ان الاستثمار الاجنبي لا يسبب العمالة ، كما ان العمالة لا تسبب ال FDI و لا يمكن اعتبارها محددًا له و ذلك حسب معطيات الدراسة ، بالتالي رفض الفرضية العدمية السابعة ؛

5. من خلال النتائج الاربعة السابقة يتضح ان اثار الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تنحصر في اثره الايجابي على ميزان المدفوعات و عدم وجود علاقة سببية و تأثيرية على بقية متغيرات الدراسة و بالتالي رفض الفرضية العدمية الثامنة القائلة ، بان هناك اثار ايجابية معتبرة للاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

التوصيات:

من خلال ما سبق و للمساهمة اكثر على خلق جو ملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية و بالتالي مساهمتها في التنمية الاقتصادية يمكن التوصية ب:

1. ضرورة القيام بمراجعة دورية لتحديث الانظمة و القوانين و التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية العالمية ،من اجل زيادة القدرة التنافسية التي تعمل على جذب المزيد من الاموال الاستثمارية الاجنبية؛
2. ضرورة قيام الحكومات العربية خاصة الجزائرية بالتغطية الدعائية و التسويقية و الترويجية بشكل دوري و مستمر ، بهدف التعريف بمناخ الاستثمار العربي و الجزائري و ما تقدمه من حوافز مالية و استثمارية ، اضافة الى الاعفاءات الضريبية و الجمركية و هو ما يمكن المستثمر من معرفة الواقع و إمكانية التنبؤ بالمستقبل؛
3. التوسع في انشاء المناطق الحرة العربية ، وتقديم خدمات البنية التحتية لها ؛
4. يجب على الدولة العربية السعي لخلق اسواق عربية كبيرة من خلال التعاون الثنائي و الاقليمي و دعم توسع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ،لان ذلك يوفر المزيد من الفرص الاستثمارية .

أولاً : المراجع باللغة العربية :

I. الكتب :

1. أميرة حسب الله محمد، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة تركيا-كوريا الجنوبية- مصر) "، الدار الجامعية، مصر، 2005 /2004 .
2. أبو قحف عبد السلام، " اقتصاديات الاستثمار الدولي"، ط 2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
3. ابو قحف عبد السلام ، " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية " ، مؤسسة شباب العاصمة ، الاسكندرية ، 2003.
4. ابو قحف عبد السلام ،" الاشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية المباشرة "، مؤسسة شباب العاصمة ،الاسكندرية ، 2003.
5. أمين السيد أحمد لطفي ، " المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات "، الدار الجامعية، الإسكندرية ، (دون ذكر الطبعة و سنة نشر).
6. برهان الدجاني ، تحرير الياس غنطوس ، " كتابات في الاقتصاد " ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الاولى، بيروت ، اذار /مارس 2004.
7. بوزيدي عبد الحميد، " تسعينات الاقتصاد الجزائري "، موقم للنشر ، الجزائر ، 1999.
8. جمال حلاوة ، " مدخل الى علم التنمية "، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ، 2010.
9. جيل برتان ،" الاستثمار الدولي "، ترجمه على مقلد ، ط2 ، منشورات عويدات، بيروت _ لبنان ، 1982 .
10. دريد محمود السامرائي ، " الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية " ، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2005 .
11. هشام محمود الأقداحي ، " معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2009.
12. هشام على صادق ، " الحماية الدولية للمال الأجنبي "، دار الفكر الجامعي ، 2002 .

13. زياد رمضان ، " مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي "، دار وائل للنشر ، الأردن ، 1998.
14. حسن كريم حمزة ، "العولمة المالية و النمو الاقتصادي "، دار الصفا ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ، 2011.
15. حسين عبد الحميد احمد رشوان، " التنمية : اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا ، اداريا ، بشريا "، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية-مصر ، 2009.
16. حربي محمد عريقات ، " مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي " ، دار الكرمل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان - الاردن ، 1997.
17. حربي محمد عريقات ، " مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي " ، دار الكرمل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان - الاردن ، 1997.
18. حسين عمر ، " الاستثمار والعولمة "، ط 1 ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
19. حامد عبد المجيد دراز، " السياسات المالية "، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2000.
20. حسين عبد المطلب الأسرج ، " سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة العربية "، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 83 ، ديسمبر 2005.
21. حسين بن رفدان الهجهوج ، " اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول التعاون الخليجي "، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة - الشارقة ، 2006.
22. طاهر حيدر حردان ، " مبادئ الاستثمار " ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، 1997.
23. يحي النجار ، امال شلاش ، " التنمية الاقتصادية : نظريات ، مشاكل ، مبادئ و سياسات " ، جامعة بغداد ، 1991.
24. كامل بكري ، " التنمية الاقتصادية "، الدار الجامعية ، مصر ، 1988.
25. كامل علاوي ، كظم الفتلاوي ، حسن لطيف الزبيدي ، " القياس الاقتصادي : النظرية و التحليل "، دار الصفا ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ، 2011.
26. كمالي احمد ، " نموذج قياس محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة " ، دار النهضة العربية ، القاهرة - مصر ، 2004.

27. مدحت القرشي ، " **التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات** " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان-الاردن ، 2007.
28. محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، " **التنمية الاقتصادية *دراسات نظرية و تطبيقية** " ، (بدون طبعة و دار نشر) ، الاسكندرية ، 2000.
29. محمد عبد العزيز عجمية / محمد على الليثي ، " **التنمية الاقتصادية : مفهوما و نظرياتها ، سياساتها** " ، مؤسسة شهاب ، الاسكندرية ، 1994.
30. محمد صالح تركي القرشي ، " **علم اقتصاد التنمية** " ، مكتبة الجامعة ، الطبعة الاولى ، الشارقة ، 2010
31. محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على الليثي ، " **التنمية الاقتصادية : مفهوما ، نظرياتها ، سياساتها** " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2004.
32. موسى اللوزي ، " **التنمية الادارية** " ، دار وائل للنشر ، عمان -الاردن ، 2002.
33. محمد قاسم القريوتي ، " **السلوك التنظيمي : دراسة السلوك الانساني و الفردي و الجماعي في المنظمات المختلفة** " ، دار الشروق ، الطبعة الثالثة ، عمان -الاردن ، 2000.
34. ماجد احمد عطالله ، " **إدارة الاستثمار** " ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ، 2001.
35. محمد فرحي ، " **التحليل الاقتصادي الكلي** " ، دار أسامة ، الجزائر ، 2004.
36. محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، " **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** " ، ط1 ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005.
37. محمد السيد سعيد ، " **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية** " ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، 1986.
38. نزيه عبد المقصود مبروك ، " **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** " ، ط1 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007.
39. نائل عبد الحافظ العواملة ، " **ادارة التنمية : الاسس ، النظريات ، التطبيقات العلمية** " ، دار الزهران ، الطبعة الاولى ، عمان -الاردن ، 2009.
40. نورينا هرتز ، " **السيطرة الصامتة ، الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية** " ، ترجمة صدقي حطاب ، عالم المعرفة ، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2007.

41. سامي عفيفي حاتم ، "دراسات في الاقتصاد الدولي" ، ط3 ، الدار المصرية اللبنانية ، 1989.
42. سرمد كوكب الجميل ، "الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية" ، ط1 ، دار الحامد للنشر ، الأردن ، 2001.
43. سهيل احمد عبيدات ، "القيادة : اساسيات ، نظريات ، مفاهيم" عالم الكتب الحديث ، اربد- الاردن ، 2007.
44. سعاد البرنوطي ، "الادارة : اساسيات ادارة الاعمال" ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، 2001.
45. عصام عزيز شريف ، "مقدمة في القياس الاقتصادي" ، بيروت ، 1983.
46. عيسى علي ابراهيم ، فتحي عبد العزيز ابو راضي ، "جغرافية التنمية و البيئة" ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 2004 .
47. عبد الهادي عبد القادر سويفي ، "سياسات التنمية و التخطيط الاقتصادي" بدون طبعة و دار نشر ، اسيوط- مصر ، 2002.
48. عبد الرحيم بوداقي ، " التنمية الاقتصادية" ، مديرية الكتب الجامعية ، دمشق ، 1977.
49. عبد الله مكسور ، "التنمية الاقتصادية" ، وزارة الثقافة و الارشاد القومي ، سلسلة كتب قومية رقم 10 ، سوريا ، 1967.
50. عبد العزيز صالح بن حبتور ، "الادارة العامة المقارنة" ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن.
51. عبد الحميد صديق عبد البر ، محمد كمال صابر ، "التنمية الاقتصادية" ، (بدون طبعة و دار نشر) ، مصر ، 2002 ، ص 90.
52. عرفان تقي الحسيني ، "التمويل الدولي" ، المجدلوي ، عمان-الاردن ، 1999.
53. عبد السلام أبو قحف ، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية" ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
54. عبد السلام أبو قحف ، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية" ، مؤسسة شباب العاصمة، الإسكندرية ، 2003 .
55. عمر صقر ، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة" ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 2002 - 2003.

56. فليح حسن خلف ، " التنمية و التخطيط الاقتصادي " ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الاولى ، اريد- الاردن ، 2006.
57. صبحي تادرس قريصة ، " مذكرات في التنمية الاقتصادية " ، الدار الجامعية ، (بدون طبعة و سنة نشر) ، الاسكندرية .
58. صفوت أحمد عبد الحفيظ، " دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص " ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2005 .
59. قادري عبد العزيز ، الاستثمارات الدولية- التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات " ، دار هومة ، الجزائر، 2004.
60. رشاد احمد عبد اللطيف ، " اساليب التخطيط للتنمية " ، المكتبة الجامعية ، الاسكندرية ، 2002
61. رمزي زكي ، " مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية " ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1966.
62. رضا عبد السلام ، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة " ، ط 1، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007.
63. راشد البراوي ، " الموسوعة الاقتصادية " ، ط2 ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، 1987 .
64. شوقي ناجي جواد ، " إدارة الأعمال الدولية مدخل تنابعي " ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن ، 2000.
65. تيودور موران، " الشركات متعددة الجنسيات " ، ترجمة جورج خوري، دار الفارس ، عمان- الأردن ، 1994.

II اطروحات الدكتوراه :

1. دراوسي مسعود ، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر 1990- 2004 " ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2005.
2. كمال مردواوي ، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة - حالة الجزائر " ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2003- 2004 .

3. سعد حسين فتح الله ، " التنمية المستقلة : المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج -دراسة مقارنة في اقطار مختلفة " ، سلسلة اطروحات الدكتوراه 27، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، تموز /يوليو ، 1995.

III رسائل الماجستير :

1. اسامة الزعبي ، "دراسة تحليلية للاستثمار الحكومي في الاردن خلال الفترة (1976-1991)" ، ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، 1995.
2. دحماني سامية ، "تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998" ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجزائر ، 2001.
3. هيثم الخشمان ، "مساهمة الاستثمار الخاص المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح : حالة الاردن للفترة (1970-2004)" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، 2006.
4. نسرين برجى ، "الاستثمارات الاجنبية المباشرة و اثارها على قطاع المحروقات في الجزائر" ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة العربي بن مهدي ، ام البواقي ، 2008.
5. قندوز فاطمة الزهراء، " الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال التسعينات " ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر ،2001-2002 .

IV المجلات :

1. القدومي ثائر ، "العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاردن -دراسة تحليلية للفترة 1996-2002" ، مجلة البصائر ، العدد02، مجلد 10 ، جامعة البتراء الخاصة ، عمان-الاردن ، 2006.
2. المجلس الاعلى للتعليم ، ورقة بعنوان : "التنمية المستدامة" ، قطر .
3. بن حسين ناجي ، "تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر" ، مجلة العلوم الانسانية ، مجلة الجندول ، الاللكترونية الشهرية ، السنة الثالثة ، العدد(24)، 2005.
4. زغدار أحمد ، "تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة تحليلية" ، مجلة أبحاث روسيكادا ، العدد رقم 03 ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ديسمبر 2005 .

5. حاكمي بوحفص ، " مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي "،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32 ، جانفي 2007 ، ص 07، من خلال الموقع : www.ulum.nl
6. لخضر عزي وآخرون ، " تحليل آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي لمنطقة المسيلة "، مجلة العلوم الإنسانية العدد 24 ، سبتمبر 2005، ص 04 ، من خلال الموقع : www.ulum.nl .
7. محمد عدنان وديع ، " مفهوم التنمية " ، جسر التنمية ، العدد الاول ، المعهد العربي للتخطيط و التنمية ، الكويت ، جانفي 2002.
8. محمد عدنان وديع ، " مؤشرات التنمية "، العدد الثاني ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط و التنمية ، الكويت ، فيفري 2002.
9. م . إيهان كوزي وآخرون ، " العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم - طريقة جديدة للنظر إلى العولمة المالية بإعادة فحص تكاليفها ومنافعها "، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، المجلد 44 ، العدد01 ، مارس 2007.
- 10.مدني بن شهرة، " سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، فبراير 2005 ، ص 4. من خلال الموقع : www.ulum.nl
- 11.مؤسسة الفكر العربي ، " مؤشرات عالمية قد تجدي و لا تشفي " ، افق ، النشرة الالكترونية ، العدد146 ، 2012/12/25.
- 12.عدنان غانم و لبنى المسيلي ، " دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية " ،مجلة جامعة دمشق ،العدد الثاني ، المجلد 19، جامعة دمشق -سوريا ،2003،
- 13.عبد الباسط عبد الله عثمانة و بشير خليفة الزعبي ، " العلاقة بين الاستثمار و التشغيل في الاردن ، دراسة تحليلية قياسية (1973-2005)"، مجلة دراسات ، العلوم الادارية ، المجلد 36 ، العدد02، 2009.
- 14.عيسى محمد الغزالي ، " التثبيت والتصحيح الهيكلي "، سلسلة جسر التنمية ،العدد 31، مايو/أيار 2004 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .
- 15.عيسى محمد الغزالي ، " المساعدات الخارجية من اجل التنمية " ، جسر التنمية ، العدد 72، المعهد العربي للتخطيط و التنمية ،الكويت ، ديسمبر 2008.

16. علي عبد القادر علي ، " *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر* " ، جسر التنمية ، العدد 31 يوليو /تموز 2004 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004.
17. ربيعي فلاح ، " *اثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية* " ، مجلة العلوم الانسانية ، الجندول ، الالكترونية الشهرية ، السنة الثانية ، العدد (23)، 2005.
18. ظاهر شاهر القشي ، " *اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر* " ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 29، العدد 02، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، جامعة الدوا العربية ، ديسمبر (كانون الاول) ، 2009.

V. المنشرات :

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث، السنة الرابعة و العشرون ، الكويت، 2006.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، النشرة الفصلية ، العدد الثالث ، السنة الثامنة و العشرون، الكويت ، يوليو 2010 .
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " *الاقتصاد العربي و مستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية و الدولية* " ، النشرة الفصلية ، السنة الثلاثون ، العدد الفصلي الاول ، يناير - مارس ، الكويت ، 2012.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " *أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011* " ، النشرة الفصلية، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الثالث ، الكويت، سبتمبر 2011.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " *جهات الترويج في الدول العربية ... الواقع والتحديات* " ، النشرة الفصلية، العدد الفصلي الثالث، الكويت ، سبتمبر 2012.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " *مؤشرات بيئة اداء الاعمال و تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية* " ، النشرة الفصلية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة و العشرون ، الكويت ، 2011/04.

VI. القوانين ، المراسيم التشريعية و التنفيذية ، الأوامر

✓ القوانين

1. القانون رقم 82-13 مؤرخ في 28 غشت 1982 ، " *يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الإقتصاد* "

- و سيرها ، *الجريدة الرسمية* ، العدد 35 الصادرة بتاريخ 31 غشت 1982.
2. القانون رقم 01-88 مؤرخ في 12-01-1988 ، " *يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية* " ، *الجريدة الرسمية* ، العدد 02 الصادرة بتاريخ 13-01-1988 .
3. القانون رقم 03-88 مؤرخ في 12-01-1988 ، " *يتعلق بصناديق المساهمة* " ، *الجريدة الرسمية* العدد 02 الصادرة بتاريخ 13-01-1988.
4. القانون رقم 04-88 مؤرخ في 12-01-1988 ، " *يعدل ويتم الأمر 59-75 المؤرخ في 26-09-1975 و المتضمن القانون التجاري ، و يحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الإقتصادية* " ، ج.ر العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 13-01-1988.
5. القانون رقم 10-90 ، " *المتعلق بالنقد والقرض* ، المؤرخ في 14-01-1990 ، ج.ر العدد 16 الصادرة بتاريخ 18-04-1990.
- ✓ المراسيم التشريعية و التنفيذية
1. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 15-10-1993 ، " *يتعلق بترقية الإستثمار* " ، ج.ر العدد 64 ، الصادرة بتاريخ 10-10-1993 .
2. المرسوم التنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 17-10-1994 ، " *يتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الإستثمارات و دعمها و متابعتها* " ، ج.ر العدد 67 ، الصادرة بتاريخ 19-10-1994 .
3. المرسوم التنفيذي رقم 94-321 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994 ، يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5-10-1993 ، " *المتعلق بترقية الإستثمار و يحدد شروط تعيين المناطق الخاصة و ضبط حدودها* " ، ج.ر العدد 67 ، الصادرة بتاريخ 19-10-1994 .
4. المرسوم التنفيذي رقم 94-320 مؤرخ في 17-10-1994 ، " *يتعلق بالمناطق الحرة* " ، ج.ر العدد 67 الصادرة بتاريخ 19-10-1994 .
- ✓ الأوامر
1. الأمر رقم 66-284 مؤرخ في 15-09-1966 ، " *يتضمن قانون الإستثمارات* " ، ج.ر العدد 80 الصادرة بتاريخ 17-09-1966 .

2. الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 غشت 2001 ، " المتعلق بتطوير الإستثمار " ، ج.ر 47 الصادرة بتاريخ 22-08-2001.
3. الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 12/04/1971 ، " يتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله " ، ج ر عدد 30 ، صادرة بتاريخ 13/04/1971.

VI. تقارير :

1. الامم المتحدة ، " ملخص تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة و الانصاف مستقبلا افضل للجميع " ، الولايات المتحدة الامريكية ، 2011.
2. الاونكتاد (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية) ، " نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار " ، تقرير الاستثمار العالمي ، الامم المتحدة ، نيويورك و جنيف ، 2012.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، الكويت ، 2011.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، الكويت ، 2005.
5. الناشبي كريم وباتريشيا ألونزو جامو ، استيفانيا بازوتيلان ، نيكول لافرمبوزا سيباستيان ، " الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق (دراسة خاصة) " ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن 1998.
6. برنامج الامم المتحدة الانمائي ، " الاستدامة و الانصاف مستقبلا افضل للجميع " ، تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ، 2011.
7. برنامج التنمية الخماسي ، " بيان اجتماع مجلس الوزراء " ، الجزائر ، 24 ماي ، 2010.
8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، " تقرير الاستثمار العالمي " ، 2001.
9. منظمة الشفافية الدولية ، انظر الموقع الالكتروني ، بتاريخ 25/12/2012 على الساعة 13:20 www.transparency.org/cpi2012/results

VII. مؤتمرات :

1. بلوج بولعيد ، " **معوقات الاستثمار في الجزائر** " ، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة 14-15 مارس 2004.
2. كريالي بغداد ، " **الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية** " ، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، المركز الجامعي بشار .
3. مخلوفي عبد السلام ، " **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي** " ، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، المركز الجامعي بشار .
4. ناجي بن حسين ، " **انعكاسات العولمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة البلدان العربية** " ، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13-14 ماي 2001.
5. علي همال ، فطيمة حفيظ ، " **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية** " ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة 14-15 مارس 2004.
6. فريد كورتل ، " **واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** " ، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة 14-15 مارس 2004.
7. فريد كورتل و محمود ركيمة ، " **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر** " ، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمارات الاقتصادية الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة 14-15 مارس 2004 .
8. صالح مفتاح ، " **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق** " ، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، المركز الجامعي بشار .

I. Ouvrages :

1. Abdelatif Benachenhou , “ *Les Nouveau Investissement* ,” Alpha design , Alger , mai ,2006.
2. Bernard Guilhon , “ *Les Firmes Globales* ”, Editons Economica , Paris-France , 1998.
3. CENECO, “ *Dixeco De L'économie* ” , Dunod, 1980
4. Claudio Araujo et Autre , “ *Econométrie* ” , Edition Bréal ,2004.
5. Denis Tersen /Jean- Luc bricout, “ *l investissement international* ” , Edition Armand colin, Paris, 1996.
6. Elie Cohen , “ *Dictionnaire de Gestion* ” , Casbah Edition , Alger, 1998.
7. Jean-Michel Severino Et Olivier Charnoz, “ *Financer Le Développement Aujourd'hui* ” , Rapport Moral sur L'argent Dans Le Monde , 2003-2004.
8. Jean Pierre paulet , “ *Les Multinationals Frein ou Moteur de L'économie* ” , Edition Marketing ,Paris ,1999.
9. Michael Todaro , “ *Economic Development In The Third World* ” , Over Seas Development Council , New York ,USA ,1985.
10. Michel Roinelli , “ *La Multinationalisation Des Firmes*”, Edition Economica ,Paris,1997.
11. Pierre Dallence, Luc Lecru, “ *Croissance Et Mutations De L'économie Mondial Depuis 1945* ” , Edition De Seuil , 1999.
12. Régis Bourbonnais , “ *Econométrie : Manuel et Exercices Corrigés* ” , Dunod , 7 ème Edition , Paris , 2009.

II. Rapports :

1. ANDI, Rapport, “ *Climat Investissement : Investir en Algérie* ” , 2010.
2. ANDI , Le Bilan des Déclarations d'investissement , Première Semestre 2002.
3. Banque d'Algérie, “ *Evolution Economique et Monétaire en Algérie* ” , Rapport Annuelle , 2011, Algérie, Mai 2012.
4. Banque D'Algérie, “ *Bulletins statistiques trimestriels* ” , N°=12 décembre 2010, N°=16 décembre 2011, N°=17 décembre 2012.

5. CNUCED , Rapport Sur L'investissement Dans le Monde , “ *l'IDE en provenance des pays en Développement ou en Transition Incidences sur Le Développement* ” ,2006.
6. The Heritage Foundation , The Wall Street Journal , “ *index of economic Freedom* ” , 2012.

III. Lois:

1. loi N° 63-277 du 26/07/1963, “ *Portant Code des Investissement* ” , Journal Officiel N°53, du 2/8/1963.

ثالثا: باللغة الإنجليزية:

I. Books :

1. Ben Vogelpang , “ *Econometrics : theory and Applications with EViews* ” , Pearson, First published ,England, 2005.

II. Review :

1. Farzin, H, “ *Importance of Foreign Investment for The Long Run Economic Development of the United Arab Emirates* ” , World Development ,21(04), 1993 .
2. Metwally,Z & MM , “ *The Effect of EU Foreign Direct Investment In The Middle East* ” , European Busness Review , 6(04),2004.
3. Mishal,Z & Alkhatib,S, “ *Does Foreign Investment Contribute to Growth in the Arab World?* ” ,Dirasat ,Administrative Sciences , 33(01),2006.
4. Zekos,Georgios, “ *Foreign Direct Investment In Digital Economy*” , European Busnes Review ,vol(17),n=01,2005.

الملاحق

الملحق رقم (01):

الجدول ١ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب المنطقة، ٢٠٠٩-٢٠١١
(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

المنطقة	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر			التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
العالم	١ ١٩٧,٨	١ ٣٠٩,٠١	١ ٥٢٤,٤	١ ١٧٥,١	١ ٤٥١,٤	١ ٦٩٤,٤
الاقتصادات المتقدمة	٦٠٦,٢	٦١٨,٦	٧٤٧,٩	٨٥٧,٨	٩٨٩,٦	١ ٢٣٧,٥
الاقتصادات النامية	٥١٩,٢	٦١٦,٧	٦٨٤,٤	٣١٧,٣	٤٠٠,١	٣٨٣,٨
أفريقيا	٥٢,٦	٤٣,١	٤٢,٧	٣,٢	٧,٠	٣,٥
شرق وجنوب شرق آسيا	٢٠٦,٦	٢٩٤,١	٣٣٥,٥	١٧٦,٦	٢٤٣,٠	٢٣٩,٩
جنوب آسيا	٤٢,٤	٣١,٧	٣٨,٩	١٦,٤	١٣,٦	١٥,٢
غرب آسيا	٦٦,٣	٥٨,٢	٤٨,٧	١٧,٩	١٦,٤	٢٥,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٤٩,٤	١٨٧,٤	٢١٧,٠	٥٤,٣	١١٩,٩	٩٩,٧
الاقتصادات الانتقالية	٧٢,٤	٧٣,٨	٩٢,٢	٤٨,٨	٦١,٦	٧٣,١
الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمهشة والصغيرة	٤٥,٢	٤٢,٢	٤٦,٧	٥,٠	١١,٥	٩,٢
أقل البلدان نمواً	١٨,٣	١٦,٩	١٥,٠	١,١	٣,١	٣,٣
البلدان النامية غير الساحلية	٢٨,٠	٢٨,٢	٣٤,٨	٤,٠	٩,٣	٦,٥
البلدان الجزرية الصغيرة النامية	٤,٤	٤,٢	٤,١	٠,٣	٠,٣	٠,٦
للتذكير: النسبة المئوية للنصيب في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر						
الاقتصادات المتقدمة	٥٠,٦	٤٧,٣	٤٩,١	٧٣,٠	٦٨,٢	٧٣,٠
الاقتصادات النامية	٤٣,٣	٤٧,١	٤٤,٩	٢٢,٨	٢٧,٦	٢٢,٦
أفريقيا	٤,٤	٣,٣	٢,٨	٠,٣	٠,٥	٠,٢
شرق وجنوب شرق آسيا	١٧,٢	٢٢,٥	٢٢,٠	١٥,٠	١٦,٧	١٤,٢
جنوب آسيا	٣,٥	٢,٤	٢,٦	١,٤	٠,٩	٠,٩
غرب آسيا	٥,٥	٤,٤	٣,٢	١,٥	١,١	١,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢,٥	١٤,٣	١٤,٢	٤,٦	٨,٣	٥,٩
الاقتصادات الانتقالية	٦,٠	٥,٦	٦,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٣
الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمهشة والصغيرة ^(١)	٣,٨	٣,٢	٣,١	٠,٤	٠,٨	٠,٥
أقل البلدان نمواً	١,٥	١,٣	١,٠	٠,١	٠,٢	٠,٢
البلدان النامية غير الساحلية	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٤
البلدان الجزرية الصغيرة النامية	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢.

(أ) دون عددها مرتين.

الملاحق

الملحق رقم (02):

معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي (%) (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

توقعات		2010	2009	2008	2007	2006	متوسط	الدولة
2012	2011						2005—2000	
6.00	18.70	16.60	12.00	17.70	18.00	26.20	8.70	قطر
12.60	9.60	0.80	4.20	9.50	1.50	6.20	...	العراق
3.60	6.50	4.10	0.10	4.20	2.00	3.20	4.00	السعودية
4.50	5.70	3.40	-5.20	5.00	4.50	5.30	7.10	الكويت
5.70	5.10	5.20	-1.20	3.50	1.00	11.40	3.70	موريتانيا
5.10	4.80	3.50	5.00	5.80	5.10	4.80	2.40	جيبوتي
4.60	4.60	3.70	4.90	5.60	2.70	7.80	4.40	المغرب
3.60	4.40	4.10	1.10	12.90	6.70	5.50	3.30	عمان
3.80	3.30	3.20	-3.20	5.30	6.50	8.80	8.10	الإمارات
3.30	2.90	3.30	2.40	2.40	3.00	2.00	4.50	الجزائر
2.90	2.50	2.30	5.50	7.20	8.20	8.10	6.00	الأردن
3.60	1.50	4.10	3.10	6.30	8.40	6.70	6.00	البحرين
3.50	1.50	7.50	8.50	9.30	7.50	0.60	3.40	لبنان
1.80	1.20	5.10	4.70	7.20	7.10	6.80	4.00	مصر
3.90	0.00	3.10	3.10	4.50	6.30	5.70	4.40	تونس
-0.40	-0.20	6.50	4.60	3.70	10.20	9.40	6.30	السودان
1.50	-2.00	3.20	6.00	4.50	5.70	5.00	3.80	سورية
-0.50	-2.50	8.00	3.90	3.60	3.30	3.20	4.50	اليمن
...	...	4.20	-2.30	2.30	7.50	6.70	4.30	ليبيا
3.20	3.10	4.30	2.60	4.50	6.70	6.00	5.20	المتوسط العربي
4.00	3.96	5.11	-0.66	2.79	5.44	5.27	...	العالم
1.92	1.61	3.07	-3.72	0.09	2.76	3.06	...	مجموعة الدول المتقدمة
6.08	6.40	7.33	2.80	6.03	8.87	8.24	...	مجموعة الدول الناهضة والنامية

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

الملاحق

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

مقارنة 2012 ب 2011	توقعات		2010	2009	2008	2007	2006	متوسط 2005-2000	الدولة
	2012	2011							
↑ 21.6	581.9	560.3	448.4	377.2	476.9	385.2	356.6	223.7	السعودية
↑ 17.8	375.9	358.1	302.0	270.3	314.8	258.2	222.1	128.3	الإمارات
↑ 20.9	252.8	231.9	218.5	188.6	162.4	130.3	107.4	88.7	مصر
↑ 5.2	188.6	183.4	157.8	139.8	170.2	134.3	117.3	70.4	الجزائر
↑ 7.5	180.7	173.2	127.3	97.6	115.0	79.5	60.8	25.7	قطر
↑ 5.5	176.6	171.1	132.6	109.5	148.8	114.7	101.6	49.8	الكويت
↑ 10.1	118.7	108.6	81.1	64.2	86.5	57.0	45.1	...	العراق
↑ 7.4	109.2	101.8	91.1	90.9	88.9	75.2	65.6	46.9	المغرب
↑ 2.0	68.8	66.8	57.9	46.9	60.6	41.9	36.8	22.7	عمان
↑ 2.8	67.5	64.7	59.3	53.9	52.6	40.4	33.4	23.2	سورية
↓ -4.0	59.3	63.3	65.4	52.7	55.7	45.7	35.7	17.8	السودان
↑ 3.3	52.2	48.9	44.3	43.5	44.9	38.9	34.4	26.3	تونس
↑ 3.4	44.9	41.5	39.2	34.9	30.1	25.1	22.4	19.6	لبنان
↑ 2.6	39.3	36.7	31.3	25.1	26.9	21.7	19.1	12.1	اليمن
↑ 2.5	30.9	28.4	26.4	23.8	22.0	17.1	15.1	10.2	الأردن
↑ 0.9	27.3	26.4	22.7	19.3	22.1	18.5	15.8	9.8	البحرين
↑ 0.3	4.3	4.0	3.6	3.0	3.5	2.8	2.7	1.3	موريتانيا
↑ 0.1	1.4	1.3	1.1	1.0	1.0	0.8	0.8	0.6	جيبوتي
...	71.3	58.8	95.3	69.0	55.1	33.2	ليبيا
↑ 109.9	2,380.3	2,270.4	1,910.0	1,642.2	1,882.9	1,487.3	1,292.7	777.1	الإجمالي العربي
↑ 3,729.7	73,741.4	70,011.7	62,911.3	57,722.1	61,190.9	55,680.1	49,307.6	...	العالم
↓ -0.01	3.23	3.24	3.0	2.8	3.1	2.7	2.6	...	الدول العربية / العالم (%)
↑ 1,666.2	46,578.2	44,912.0	41,375.4	39,617.1	42,089.3	39,882.9	36,473.8	...	مجموعة الدول المتقدمة
↑ 2,063.4	27,163.2	25,099.7	21,535.8	18,105.0	19,101.7	15,797.2	12,833.7	...	مجموعة الدول الناهضة والنامية
↓ -0.3	8.8	9.0	8.9	9.1	9.9	9.4	10.1	...	الدول العربية / الدول الناهضة والنامية (%)

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

الملاحق

عدد السكان بالمليون نسمة (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

مقارنة 2012 ب 2011	حصة الدولة من الإجمالي العربي لعام 2011 (%)	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	الدولة
↑ 1.59	23.7	80.9	79.4	77.8	76.8	75.2	73.6	71.3	مصر
↑ 0.55	11.0	37.2	36.7	36.1	35.6	34.5	34.4	33.8	الجزائر
↑ 0.79	9.8	33.6	32.8	32.0	31.2	30.4	29.6	28.8	العراق
↑ 0.85	9.8	33.5	32.7	40.1	39.1	38.1	37.2	36.2	السودان
↑ 0.34	9.6	32.5	32.2	31.9	31.5	31.2	30.8	30.5	المغرب
↑ 0.62	8.4	28.8	28.2	27.6	26.7	25.8	24.9	24.1	السعودية
↑ 0.75	7.5	25.9	25.1	24.4	23.7	23.0	22.3	21.6	اليمن
↑ 0.21	6.3	21.4	21.2	21.0	20.8	20.6	20.1	19.6	سورية
↑ 0.11	3.2	10.8	10.7	10.5	10.4	10.3	10.2	10.1	تونس
→ 0.00	2.0	6.6	6.6	6.6	6.4	6.3	6.2	6.0	ليبيا
↑ 0.14	1.9	6.4	6.3	6.1	6.0	5.9	5.7	5.6	الأردن
↑ 0.16	1.6	5.5	5.4	5.2	5.1	4.8	4.5	4.2	الإمارات
↑ 0.05	1.2	4.0	4.0	3.9	3.9	3.8	3.8	3.8	لبنان
↑ 0.10	1.1	3.8	3.7	3.6	3.5	3.4	3.4	3.2	الكويت
↑ 0.08	1.0	3.3	3.3	3.2	3.1	3.0	3.0	2.9	موريتانيا
↑ 0.10	0.9	3.2	3.1	3.0	2.9	2.8	2.7	2.7	عمان
↑ 0.07	0.5	1.8	1.8	1.7	1.6	1.4	1.2	1.0	قطر
↑ 0.02	0.3	1.2	1.1	1.1	1.0	0.8	0.8	0.7	البحرين
↑ 0.02	0.3	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.7	جيبوتي
↑ 6.6	100.0	341.4	334.8	336.7	330.1	322.0	315.1	307.0	الإجمالي العربي

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

تعني أن التغيير في قيمة المؤشر شهدت تراجعاً	↓	تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة	→	تعني أن التغيير في قيمة المؤشر شهدت تحسن	↑	مفتاح الجدول
الأدنى في المؤشر للعام			أداء معتدل	الأفضل في المؤشر للعام		

الملاحق

تطور متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي بالدولار (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

مقارنة 2011 بـ 2010	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	الدولة
↑ 23,066	98,251	97,967	74,901	59,545	79,409	64,872	58,383	قطر
↑ 8,741	67,899	66,625	57,884	53,363	66,074	57,520	52,520	الإمارات
↑ 9,451	46,670	46,461	37,009	31,411	43,224	33,733	31,907	الكويت
↑ 2,935	23,750	23,410	20,475	18,589	28,416	24,171	21,157	البحرين
↑ 2,276	21,652	21,681	19,405	16,255	21,745	15,369	13,784	سلطنة عمان
↑ 3,623	20,214	19,890	16,267	14,148	18,495	15,444	14,784	السعودية
↑ 432	11,197	10,474	10,041	9,054	7,900	6,666	5,969	لبنان
↑ 635	5,066	5,001	4,366	3,926	4,940	3,904	3,470	الجزائر
↑ 393	4,852	4,593	4,199	4,171	4,346	3,807	3,394	تونس
↑ 216	4,825	4,542	4,326	3,987	3,757	2,990	2,689	الأردن
↑ 775	3,528	3,306	2,531	2,056	2,845	1,926	1,568	العراق
↑ 300	3,359	3,162	2,861	2,885	2,851	2,439	2,152	المغرب
↑ 227	3,148	3,050	2,823	2,593	2,554	2,014	1,705	سورية
↑ 114	3,123	2,922	2,808	2,456	2,160	1,771	1,506	مصر
↑ 310	1,769	1,939	1,629	1,346	1,461	1,230	987	السودان
↑ 130	1,568	1,500	1,370	1,305	1,253	1,108	1,030	جيبوتي
↑ 177	1,517	1,460	1,284	1,061	1,171	971	882	اليمن
↑ 86	1,298	1,227	1,141	976	1,166	953	933	موريتانيا
...	10,873	9,149	15,140	11,189	9,112	ليبيا
↑ 1,108	6,973	6,781	5,673	4,975	5,847	4,720	4,211	المتوسط العربي

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

الملاحق

معدل التضخم (متوسط سنوي %) (حسب الترتيب التصاعدي لعام 2011)

مقارنة 2012 ب 2011	توقعات		2010	2009	2008	2007	2006	متوسط 2005—2000	الدولة
	2012	2011							
↓ 0.8	1.8	1.0	2.0	2.8	3.5	3.3	2.0	0.7	البحرين
↓ 1.2	2.7	1.5	1.0	1.0	3.9	2.0	3.3	1.5	المغرب
↓ 1.8	4.1	2.3	(2.4)	(4.9)	15.0	13.8	11.8	3.5	قطر
→ 0.0	2.5	2.5	0.9	1.6	12.3	11.1	9.3	3.6	الإمارات
↓ 0.5	4.0	3.5	4.4	3.5	4.9	3.4	4.1	2.7	تونس
↑ -0.5	3.3	3.8	3.3	3.5	12.6	5.9	3.4	0.1	عمان
↓ 0.4	4.3	3.9	3.9	5.7	4.9	3.6	2.3	2.3	الجزائر
→ 0.0	5.0	5.0	2.4	(2.2)	2.7	30.8	53.2	5.6	العراق
↑ -0.1	5.3	5.4	5.4	5.1	9.9	4.1	2.3	(0.1)	السعودية
↓ 0.2	5.6	5.4	5.0	(0.7)	13.9	4.7	6.3	2.1	الأردن
↑ -0.9	5.0	5.9	4.5	1.2	10.8	4.1	5.6	0.5	لبنان
↑ -1.0	5.0	6.0	4.4	2.8	15.2	4.7	10.4	2.7	سورية
↑ -2.8	3.4	6.2	4.1	4.0	10.6	5.5	3.1	1.7	الكويت
↓ 0.1	6.3	6.2	6.3	2.2	7.3	7.3	6.2	6.6	موريتانيا
↑ -5.2	1.9	7.1	4.0	1.7	12.0	5.0	3.5	2.1	جيبوتي
↑ -0.2	11.0	11.2	11.4	11.7	18.3	9.5	7.6	4.7	مصر
↑ -1.0	18.0	19.0	11.2	3.7	19.0	7.9	10.8	11.6	اليمن
↑ -2.5	17.5	20.0	13.0	11.3	14.3	8.0	7.2	7.6	السودان
...	2.5	2.8	10.4	6.2	1.4	(3.3)	ليبيا
↑ -0.7	8.3	9.0	6.4	4.2	14.8	10.4	11.3	4.1	المتوسط العربي
↑ -1.3	3.7	5.0	3.7	2.5	6.0	4.0	3.7	...	العالم
↑ -1.2	1.4	2.6	1.6	0.1	3.4	2.2	2.4	...	مجموعة الدول المتقدمة
↑ -1.5	5.9	7.5	6.1	5.2	9.2	6.5	5.6	...	مجموعة الدول الناهضة والنامية

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

تغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعاً	↓	تغير في قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة	→	تغير في قيمة المؤشر شهدت تحسن	↑	مفتاح الجدول

الملاحق

فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

مقارنة 2012 بـ 2011	توقعات		2010	2009	2008	2007	2006	متوسط 2005-2000	الدولة
	2012	2011							
→ 0.0	23.6	23.6	22.6	26.7	19.6	39.0	35.3	27.2	الكويت
↓ -2.2	8.7	10.9	5.0	(1.2)	13.8	11.1	13.8	8.4	سلطنة عمان
↓ -1.4	8.0	9.4	6.7	(4.6)	34.4	15.8	24.6	7.7	السعودية
↓ -3.9	3.8	7.7	2.9	15.3	10.0	10.9	8.5	8.7	قطر
↓ -1.0	4.8	5.8	(1.1)	(12.6)	16.5	15.4	18.1	4.5	الإمارات
↓ -0.4	0.0	0.4	(0.5)	(4.6)	1.3	(2.6)	(2.4)	(1.8)	جيبوتي
↑ 1.7	(0.9)	(2.6)	(1.1)	(6.8)	7.7	4.4	13.5	6.6	الجزائر
↓ -0.2	(3.0)	(2.8)	(3.2)	(4.8)	(1.5)	(5.5)	(4.3)	(0.6)	السودان
↓ -1.0	(3.8)	(2.8)	(1.9)	(5.1)	(6.5)	(1.6)	35.8	(6.6)	موريتانيا
↓ -0.2	(4.3)	(4.1)	(1.2)	(2.6)	(0.7)	(2.8)	(2.9)	(2.6)	تونس
↑ 0.8	(5.0)	(5.8)	(4.5)	(1.9)	1.5	0.3	(2.0)	(5.2)	المغرب
↑ 0.2	(5.9)	(6.1)	(5.4)	(8.9)	(5.5)	(5.7)	(3.5)	(3.1)	الأردن
↑ 1.0	(6.1)	(7.1)	(4.0)	(10.2)	(4.5)	(7.2)	1.2	0.0	اليمن
↑ 0.6	(7.1)	(7.7)	(7.8)	(6.6)	4.9	1.9	2.7	1.4	البحرين
↓ -0.5	(8.3)	(7.8)	(7.3)	(8.2)	(9.5)	(10.8)	(10.4)	(15.3)	لبنان
↑ 0.8	(7.9)	(8.7)	(9.1)	(22.1)	(1.3)	12.4	15.5	...	العراق
↑ 1.2	(8.7)	(9.9)	(8.1)	(6.9)	(6.8)	(7.3)	(8.2)	(9.9)	مصر
↑ 1.9	(9.1)	(11.0)	(5.1)	(2.9)	(2.9)	(3.0)	(1.1)	(2.1)	سورية
...	8.7	5.4	25.9	29.7	33.5	12.0	ليبيا

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

الملاحق

تطور فائض أو عجز الموازنة العامة بالمليار دولار (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

مقارنة 2012 بـ 2011	توقعات		2010	2009	2008	2007	2006	متوسط 2005-2000	الدولة
	2012	2011							
↓ -6.1	46.6	52.7	30.0	(17.4)	164.1	60.9	87.7	17.2	السعودية
↑ 1.3	41.7	40.4	30.0	29.2	29.2	44.7	35.9	13.5	الكويت
↓ -2.7	18.0	20.8	(3.3)	(34.1)	51.9	39.8	40.2	5.8	الإمارات
↓ -6.5	6.9	13.3	3.7	14.9	11.5	8.7	5.2	2.2	قطر
↓ -1.3	6.0	7.3	2.9	(0.6)	8.4	4.7	5.1	1.9	سلطنة عمان
↓ 0.0	0.00	0.01	(0.01)	(0.05)	0.01	(0.02)	(0.02)	(0.01)	جيبوتي
↓ -0.1	(0.2)	(0.1)	(0.1)	(0.2)	(0.2)	(0.0)	1.0	(0.1)	موريتانيا
↓ -0.1	(1.8)	(1.7)	(1.4)	(2.1)	(1.2)	(1.0)	(0.5)	(0.3)	الأردن
↓ 0.0	(1.8)	(1.8)	(2.1)	(2.5)	(0.8)	(2.5)	(1.5)	(0.1)	السودان
↓ -0.2	(2.2)	(2.0)	(0.5)	(1.1)	(0.3)	(1.1)	(1.0)	(0.7)	تونس
↑ 0.1	(1.9)	(2.0)	(1.8)	(1.3)	1.1	0.4	0.4	0.1	البحرين
↑ 0.2	(2.4)	(2.6)	(1.3)	(2.6)	(1.2)	(1.6)	0.2	0.0	اليمن
↓ -0.5	(3.7)	(3.2)	(2.9)	(2.9)	(2.9)	(2.7)	(2.3)	(3.0)	لبنان
↑ 3.1	(1.7)	(4.8)	(1.7)	(9.5)	13.1	5.9	15.8	4.6	الجزائر
↑ 0.4	(5.5)	(5.9)	(4.1)	(1.7)	1.3	0.2	(1.3)	(2.4)	المغرب
↑ 1.0	(6.1)	(7.1)	(3.0)	(1.6)	(1.5)	(1.2)	(0.4)	(0.5)	سورية
↑ 0.1	(9.4)	(9.4)	(7.4)	(14.2)	(1.1)	7.1	7.0	...	العراق
↑ 1.0	(22.0)	(23.0)	(17.7)	(13.0)	(11.0)	(9.5)	(8.8)	(8.8)	مصر
...	6.2	3.2	24.7	20.5	18.5	4.0	ليبيا
↓ -10.4	60.4	70.7	25.5	(57.3)	284.9	173.1	201.0	33.5	صافي الدول العربية
↓ -0.6	2.5	3.1	1.3	(3.5)	15.1	11.6	15.6	4.3	صافي الدول العربية / الناتج العربي (%)

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

<p>تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعاً</p> <p>↓</p>	<p>تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة</p> <p>→</p>	<p>تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسن</p> <p>↑</p>	<p>مفتاح الجدول</p>
<p>الأفضل في المؤشر للعام ← أداء معتدل → الأدهى في المؤشر للعام</p>			

الملاحق

الحساب الجاري بالمليار دولار (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

مقارنة 2012 بـ 2011	توقعات		2010	2009	2008	2007	2006	متوسط 2005-2000	الدولة
	2012	2011							
↓ -32.7	82.6	115.3	66.8	21.0	132.5	93.5	99.1	34.3	السعودية
↓ -3.6	53.6	57.2	36.9	25.9	60.2	42.2	45.3	13.7	الكويت
↓ -2.1	54.4	56.5	32.2	10.0	33.0	20.2	15.3	6.6	قطر
↓ -2.2	34.7	36.9	21.2	8.2	23.3	15.4	33.9	10.1	الإمارات
↓ -4.6	20.6	25.2	12.5	0.4	34.5	30.6	29.0	10.3	الجزائر
↓ -0.8	8.9	9.7	5.1	-0.6	5.0	2.5	5.7	2.2	عمان
↑ 0.4	3.7	3.3	1.1	0.6	2.3	2.9	2.2	0.5	البحرين
↓ -0.1	-0.2	-0.1	-0.1	-0.1	-0.2	-0.2	-0.1	0.0	جيبوتي
→ 0.0	-0.3	-0.3	-0.3	-0.3	-0.5	-0.5	0.0	-0.3	موريتانيا
↓ -0.5	-1.4	-0.9	-2.6	-8.9	16.6	7.1	8.5	...	العراق
↑ 0.1	-1.8	-1.9	-1.4	-2.6	-1.3	-1.5	0.2	0.6	اليمن
↓ -0.7	-2.6	-1.9	-1.3	-0.8	-2.0	-2.9	-1.7	-0.1	الأردن
↓ -0.1	-2.9	-2.8	-2.1	-1.2	-1.7	-0.9	-0.6	-0.7	تونس
↓ -0.1	-4.1	-4.0	-2.3	-1.9	-0.7	-0.1	0.5	-0.6	سورية
↓ -1.2	-5.6	-4.4	-4.3	-4.4	0.9	2.7	1.8	1.3	مصر
↑ 0.1	-4.5	-4.6	-4.4	-7.3	-5.2	-5.8	-5.5	-1.7	السودان
↑ 0.9	-4.4	-5.3	-3.9	-4.9	-4.6	-0.1	1.4	1.0	المغرب
↓ -0.1	-6.2	-6.1	-4.3	-3.4	-2.8	-1.7	-1.2	-3.0	لبنان
...	10.3	9.4	37.1	29.8	28.1	7.2	ليبيا
↓ -2.6	12.5	15.1	8.4	2.1	17.2	12.3	13.8	4.5	المتوسط العربي
↓ -47.3	224.5	271.8	159.1	39.1	326.4	233.2	261.9	81.4	الإجمالي العربي
↑ 155.9	538.4	461.3	331.3	216.4	188.4	285.8	187.7	...	العالم
↓ -78.8	24.9	-131.0	-91.0	-71.4	-491.3	-342.2	-451.6	...	مجموعة الدول المتقدمة
↓ -21.5	513.5	592.3	422.3	287.8	679.8	628.1	639.3	...	مجموعة الدول الناهضة والنامية

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

الملاحق

الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي (%) (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

مقارنة 2012 بـ 2011	توقعات		2010	2009	2008	2007	2006	متوسط 2005-2000	الدولة
	2012	2011							
↓ -3.1	30.4	33.5	27.8	23.6	40.5	36.8	44.6	26.2	الكويت
↓ -2.5	30.1	32.6	25.3	10.2	28.7	25.4	25.1	25.0	قطر
↓ -6.4	14.2	20.6	14.9	5.6	27.8	24.3	27.8	13.6	السعودية
↓ -1.6	12.9	14.5	8.8	-1.3	8.3	5.9	15.4	9.4	عمان
↓ -2.8	10.9	13.7	7.9	0.3	20.2	22.8	24.7	14.0	الجزائر
↑ 1.1	13.7	12.6	4.9	2.9	10.2	15.7	13.8	5.0	البحرين
↓ -1.1	9.2	10.3	7.0	3.0	7.4	6.0	15.3	7.7	الإمارات
↓ -0.3	-1.2	-0.9	-3.2	-13.8	19.2	12.5	19.0	...	العراق
↓ -0.3	-2.2	-1.9	-2.0	-2.3	0.5	2.1	1.6	1.6	مصر
↑ 1.2	-4.0	-5.2	-4.3	-5.4	-5.2	-0.1	2.2	2.2	المغرب
↑ 0.6	-4.7	-5.3	-4.5	-10.2	-4.6	-7.0	1.1	5.3	اليمن
↑ 0.2	-5.5	-5.7	-4.8	-2.8	-3.8	-2.4	-1.8	-3.0	تونس
→ 0.0	-6.1	-6.1	-3.9	-3.6	-1.3	-0.2	1.4	-2.3	سورية
↓ -1.7	-8.4	-6.7	-4.9	-3.3	-9.3	-16.8	-11.5	0.0	الأردن
↓ -0.3	-7.6	-7.3	-6.7	-13.9	-9.4	-12.7	-15.5	-9.5	السودان
→ 0.0	-7.5	-7.5	-8.7	-10.7	-14.8	-17.2	-1.3	-18.8	موريتانيا
↓ -0.8	-11.6	-10.8	-4.8	-9.1	-24.3	-21.4	-11.5	-0.4	جيبوتي
↑ 0.9	-13.8	-14.7	-10.9	-9.7	-9.2	-6.8	-5.3	-15.2	لبنان
...	14.4	15.9	38.9	43.2	51.0	18.8	ليبيا
↓ -2.5	9.4	12.0	8.3	2.4	17.3	15.7	20.3	10.5	المتوسط العربي
↑ 0.3	0.8	0.7	0.5	0.4	0.3	0.5	0.4	...	العالم
↓ -0.4	0.1	-0.3	-0.2	-0.2	-1.2	-0.9	-1.2	...	مجموعة الدول المتقدمة
↓ -0.3	2.0	2.4	2.0	1.6	3.6	4.0	5.0	...	مجموعة الدول الناهضة والنامية

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

<p>تغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعاً</p> <p>↓</p>	<p>تغير في قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة</p> <p>→</p>	<p>تغير في قيمة المؤشر شهدت تحسناً</p> <p>↑</p>	<p>مفتاح الجدول</p>
<p>الأدنى في المؤشر للعام ← أداء معتدل → الأفضل في المؤشر للعام</p>			

الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حسب الترتيب التصاعدي لعام 2011)

مقارنة 2012 بـ 2011	توقعات		2010	2009	2008	2007	2006	متوسط 2005-2000	الدولة
	2012	2011							
↑ -0.3	1.7	2.0	2.8	3.8	3.5	4.2	5.0	34.1	الجزائر
↑ -1.3	8.3	9.6	11.9	18.6	15.1	17.2	15.5	23.3	عمان
↑ -1.3	13.8	15.1	15.5	16.8	21.3	22.9	27.6	32.5	مصر
↓ 1.1	16.4	15.3	15.1	15.4	15.6	20.6	24.5	92.9	سورية
→ 0.0	16.9	16.9	19.6	24.0	21.9	26.9	28.7	43.4	اليمن
↓ 1.1	19.9	18.8	20.9	23.8	17.5	19.7	11.9	11.7	السعودية
↑ -3.0	20.6	23.6	24.6	22.9	23.4	43.3	48.6	73.0	الأردن
↑ -0.4	24.4	24.8	24.6	23.3	20.6	23.7	23.9	36.1	المغرب
↑ -1.1	29.0	30.1	107.5	137.8	110.4	174.6	215.9	...	العراق
→ 0.0	32.5	32.5	40.9	52.6	40.7	50.2	30.4	28.1	الكويت
↑ -0.5	40.2	40.7	46.5	48.4	43.2	50.5	36.3	17.4	الإمارات
↓ 0.5	50.0	49.5	48.6	49.4	45.9	51.8	53.9	60.1	تونس
↑ -0.1	53.6	53.7	56.1	59.8	60.2	63.6	56.8	59.1	جيبوتي
↓ 8.0	70.0	62.0	56.3	67.8	60.6	69.7	79.6	134.8	السودان
↓ 2.1	71.5	69.4	86.0	85.8	49.6	52.6	43.2	59.9	قطر
↓ 6.2	77.8	71.6	87.2	102.0	82.8	95.7	94.1	216.9	موريتانيا
↓ 1.2	149.4	148.2	159.0	169.6	151.5	139.3	53.4	48.0	البحرين
↓ 2.1	163.8	161.7	160.5	175.2	172.4	194.0	198.8	160.7	لبنان
...	7.8	9.5	5.8	8.1	10.1	17.6	ليبيا
↑ 0.8	47.8	47.0	52.2	58.2	50.6	59.4	55.7	63.9	المتوسط العربي

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

تطور الدين الخارجي بالمليار دولار (حسب الترتيب التصاعدي لعام 2011)

مقارنة 2012 ب 2011	توقعات		2010	2009	2008	2007	2006	متوسط 2005-2000	الدولة
	2012	2011							
↓ 0.1	0.8	0.7	0.6	0.6	0.6	0.5	0.5	0.4	جيبوتي
↓ 0.5	3.3	2.9	3.1	3.1	2.9	2.7	2.5	2.8	موريتانيا
↑ -0.5	3.2	3.7	4.4	5.3	6.0	5.6	5.9	24.0	الجزائر
↓ 0.4	6.6	6.2	6.1	6.0	5.9	5.8	5.5	5.3	اليمن
↑ -0.7	5.7	6.4	6.9	8.7	9.2	7.2	5.7	5.3	عمان
↑ -0.3	6.4	6.7	6.5	5.5	5.1	7.4	7.3	7.4	الأردن
↓ 1.2	11.1	9.9	9.0	8.3	8.2	8.3	8.2	21.6	سورية
↓ 1.9	26.1	24.2	21.5	21.5	20.6	20.2	18.5	15.8	تونس
↓ 1.4	26.6	25.2	22.4	21.2	18.3	17.8	15.7	16.9	المغرب
↓ 1.7	34.4	32.7	87.2	88.5	95.5	99.5	97.4	...	العراق
↑ -0.1	34.9	35.0	33.9	31.7	34.6	29.8	29.6	28.8	مصر
↓ 1.7	40.8	39.1	36.1	32.7	33.5	25.8	8.4	4.7	البحرين
↓ 2.3	41.5	39.2	36.8	35.7	33.8	31.9	28.4	24.0	السودان
↓ 1.8	57.4	55.6	54.2	57.6	60.6	57.6	30.9	14.0	الكويت
↓ 6.4	73.5	67.1	62.9	61.1	51.9	48.7	44.5	31.5	لبنان
↓ 10.5	115.8	105.3	93.7	89.8	83.5	75.9	42.4	26.2	السعودية
↓ 9.0	129.2	120.2	109.5	83.7	57.0	41.8	26.3	15.4	قطر
↓ 5.4	151.1	145.7	140.4	130.8	136.0	130.4	80.6	22.3	الإمارات
...	5.6	5.6	5.5	5.6	5.6	5.8	ليبيا
↑ 42.5	768.5	726.0	740.9	697.4	668.6	622.5	464.0	272.2	الإجمالي العربي

<p>تعني أن التغيير في قيمة المؤشر شهدت تراجعاً</p> <p>↓</p>	<p>تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة</p> <p>→</p>	<p>تعني أن التغيير في قيمة المؤشر شهدت تحسناً</p> <p>↑</p>	<p>مفتاح الجدول</p>
<p>الأدنى في المؤشر للعام</p> <p>←</p>	<p>أداء معتدل</p> <p>→</p>	<p>الأفضل في المؤشر للعام</p> <p>→</p>	

مؤشرات أداء التجارة الخارجية للدول العربية خلال عام 2011

الدولة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	إجمالي التجارة الخارجية (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج (%)	تغطية الاحتياطيات للواردات (عدد الأشهر)
الإمارات	296.6	243.2	539.8	53.4	150.7	2.7
الأردن	13.1	20.2	33.3	(7.1)	117.3	7.0
البحرين	22.7	14.6	37.3	8.1	141.3	3.6
الجزائر	82.0	54.8	136.8	27.2	74.6	41.3
السعودية	352.2	210.3	562.5	141.9	100.4	30.7
السودان	12.8	12.4	25.2	0.4	39.8	0.8
العراق	75.7	75.5	151.2	0.2	139.2	8.9
الكويت	101.8	39.5	141.3	62.3	82.6	7.0
المغرب	37.1	49.2	86.3	(12.1)	84.8	5.7
اليمن	11.3	12.5	23.8	(1.2)	64.9	2.6
تونس	23.1	26.0	49.1	(2.9)	100.4	4.2
جيبوتي	0.5	0.7	1.2	(0.2)	92.3	3.4
سورية	19.3	22.9	42.2	(3.6)	65.2	8.5
عمان	47.8	30.3	78.1	17.5	116.9	5.5
قطر	108.5	40.5	149.0	68.0	86.0	5.3
لبنان	24.1	32.5	56.6	(8.4)	136.4	11.3
ليبيا
مصر	46.6	57.5	104.1	(10.9)	44.9	5.6
موريتانيا	2.9	3.2	6.1	(0.3)	152.5	1.5
الإجمالي العربي	1,278.1	945.8	2,223.9	332.3	98.1	12.9

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

الإحتياطيات الدولية بالمليار دولار (حسب الترتيب التنازلي لعام 2011)

مقارنة 2012 ب 2011	توقعات		2010	2009	2008	2007	2006	متوسط	الدولة
	2012	2011						2005-2000	
↑ 69.1	607.9	538.8	443.7	408.6	441.9	305.3	225.2	73.4	السعودية
↑ 22.0	210.8	188.8	162.2	148.9	143.1	110.2	77.8	30.9	الجزائر
↑ 8.2	63.9	55.7	50.6	44.3	50.2	31.5	20.0	...	العراق
↑ 16.1	70.2	54.1	32.8	25.5	30.9	77.9	28.0	16.4	الإمارات
↑ 2.9	33.4	30.5	30.2	27.4	18.8	11.5	11.4	7.5	لبنان
↓ -9.0	17.6	26.6	35.2	31.3	34.6	28.6	23.0	15.4	مصر
↑ 0.2	23.6	23.4	23.6	23.6	22.8	24.7	20.8	11.8	المغرب
↑ 2.2	25.2	23.0	18.7	17.7	16.7	15.9	11.8	8.0	الكويت
↑ 3.6	21.4	17.8	31.1	18.8	9.8	9.8	5.4	2.5	قطر
↓ -1.2	15.1	16.3	17.9	17.5	17.1	17.0	16.5	11.2	سورية
↑ 1.2	15.1	13.9	13.1	12.2	11.4	9.5	5.0	3.3	عمان
↓ -0.5	11.2	11.7	12.4	11.1	7.7	6.9	6.2	3.8	الأردن
↑ 0.7	9.7	9.0	9.5	10.6	9.0	7.9	6.8	2.9	تونس
↑ 0.8	5.2	4.4	4.8	3.5	3.8	4.1	2.7	1.5	البحرين
↓ -1.3	1.4	2.7	5.1	6.2	7.3	7.0	6.8	4.2	اليمن
↑ 0.2	1.0	0.8	0.8	0.7	1.0	1.4	1.7	0.6	السودان
→ 0.0	0.4	0.4	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	موريتانيا
↑ 0.1	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	جيبوتي
...	106.5	100.3	91.9	79.5	59.4	21.6	ليبيا
↑ 6.4	63.0	56.6	52.6	47.8	48.3	39.4	27.8	12.0	المتوسط العربي
↑ 115.3	1,133.4	1,018.1	892.2	808.3	826.5	669.5	469.4	215.2	الإجمالي العربي

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وبحوث ضمان.

<p>تغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعاً</p> <p>↓</p>	<p>تغير في قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة</p> <p>→</p>	<p>تغير في قيمة المؤشر شهدت تحسناً</p> <p>↑</p>	<p>مفتاح الجدول</p>
<p>الأدنى في المؤشر للعام ← أداء معتدل → الأفضل في المؤشر للعام</p>			

الملحق رقم (05):

وضع الدول العربية في مؤشر جذب الاستثمار
بالمقارنة مع مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار لعام 2011

مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار

المستويات
المستوى الأول: إمكانيات مرتفعة جداً
المستوى الثاني: إمكانيات مرتفعة
المستوى الثالث: إمكانيات منخفضة جداً

المستويات	المستوى الرابع: إمكانيات منخفضة جداً	المستوى الثالث: إمكانيات منخفضة	المستوى الثاني: إمكانيات مرتفعة	المستوى الأول: إمكانيات مرتفعة جداً
المستوى الأول: جذب فعلي مرتفع جداً	تشاد، ليبيريا، مدغشقر، النيجر	ألبانيا، جزر البهاما، الكونغو، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الأردن ، لبنان ، لكسمبرغ، منغوليا، موزمبيق، زامبيا	بلغاريا، غانا، إيرلندا، إسرائيل، نيجيريا، النرويج، بنما، تركمنستان، أوروغواي	أستراليا، روسيا البيضاء، بلجيكا، البرازيل، شيلي، الصين، كولومبيا، هونغ كونغ، كازاخستان، ماليزيا، بيرو، بولندا، روسيا، السعودية ، سنغافورة، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، فيتنام
المستوى الثاني: جذب فعلي مرتفع	أرمينيا، كمبوديا، غينيا، نيكاراغوا، سانت فنسنت، جزر غرينادين، جزر سليمان	كوستاريكا، جورجيا، هندوراس، قبرغيزستان، ليبيا، جزر المالديف، مالطة، ناميبيا، سيشل، السودان ، تنزانيا	بروناي، كرواتيا، جمهورية الدومنيكان، مصر ، إستونيا، العراق، البرتغال، قطر ، صربيا، تونس ، أوزبكستان	النمسا، كندا، جمهورية التشيك، فرنسا، ألمانيا، المجر، الهند، إندونيسيا، المكسيك، هولندا، رومانيا، إسبانيا، تيلاند، تركيا، الإمارات ، الولايات المتحدة الأمريكية
المستوى الثالث: جذب فعلي منخفض	أنتيغوا وباربودا، بليز، الرأس الأخضر، أفريقيا الوسطى، جيبوتي ، دومينيكا، فيجي، غرينادا، غيانا، مالي، سلو تومي وبرينسيبي، فانواتو	بربادوس، بوتسوانا، الكاميرون، جمهورية لاو، مقدونيا، موريشيوس، مولدوفا، ميانمار، أوغندا، زمبابوي	الجزائر ، أنجيان، بوليفيا، الدنمارك، الغابون، غواتيمالا، أيسلندا، جاميكا، لاتفيا، المغرب ، سلطنة عمان ، باكستان، سورية ، ترينيداد وتوباغو	الأرجنتين، فنلندا، إيران، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، جنوب أفريقيا، السويد
المستوى الرابع: جذب فعلي منخفض جداً	أفغانستان، بنين، بوتان، بوركينافاسو، بوروندي، جزر القمر، كوت ديفوار، إريتريا، غامبيا، غينيا، بيساو، هايتي، كيريباتي، ليسوتو، ملاوي، موريتانيا ، نيبال، رواندا، ساموا، سيراليون، سورينام، سوازيلاند، توغو، تونغا	أنغولا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، السلفادور، إثيوبيا، كينيا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، السنغال، طاجيكستان، اليمن	البحرين ، الإكوادور، اليونان، الكويت ، ليتوانيا، نيوزيلندا، الفلبين، سلوفاكيا، سلوفينيا، سريلانكا	فنزويلا

مؤشر جذب الاستثمار الفعلي

أداء فعلي أعلى من الإمكانيات

أداء فعلي أقل من الإمكانيات

وضع الدول العربية في مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة بالمقارنة مع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

المستويات: المستوى الأول: نسبة مرتفعة جداً، المستوى الثاني: نسبة مرتفعة، المستوى الثالث: نسبة منخفضة، المستوى الرابع: نسبة منخفضة جداً

المستوى الأول: مساهمة مرتفعة جداً

المستوى الثاني: مساهمة مرتفعة

المستوى الثالث: مساهمة منخفضة

المستوى الرابع: مساهمة منخفضة جداً

المستويات	المستوى الرابع: نسبة منخفضة جداً	المستوى الثالث: نسبة منخفضة	المستوى الثاني: نسبة مرتفعة	المستوى الأول: نسبة مرتفعة جداً
المستوى الأول: مساهمة مرتفعة جداً		بوليفيا، كولومبيا، فنلندا، جنوب أفريقيا	كمبوديا، ماليزيا، بولندا، رومانيا، تايلاند، المملكة المتحدة	بلجيكا، جمهورية التشيك، إستونيا، هونغ كونغ، المجر، إيرلندا، بنما، سنغافورة، السويد، سويسرا
المستوى الثاني: مساهمة مرتفعة	الأرجنتين، ألمانيا، إيطاليا	البرازيل، جمهورية الدومينيكان، فرنسا، سلوفينيا	البوسنة والهرسك، كوستاريكا، كرواتيا، الدنمارك، هندوراس، كازاخستان، المغرب، النرويج، البرتغال	قبرص، هولندا، ترينيداد وتوباغو
المستوى الثالث: مساهمة منخفضة	الصين، الإكوادور، غواتيمالا، إندونيسيا، سريلانكا	أستراليا، النمسا، كندا، مصر، ليتوانيا، بيرو، الإمارات، الأوروغواي	لاتفيا، نيوزيلندا، إسبانيا، أوكرانيا	بلغاريا، تشيلي، جامايكا
المستوى الرابع: مساهمة منخفضة جداً	الجزائر، اليونان، الهند، اليابان، كينيا، كوريا الجنوبية، باراغواي، الفلبين، تايوان، تركيا، الولايات المتحدة، فنزويلا	إسرائيل، المكسيك، روسيا، السعودية		جزر البهاما، بربادوس، برمودا، لوكسمبورغ

رصيد منخفض ومساهمة مرتفعة

رصيد مرتفع ومساهمة منخفضة

الملحق رقم (03):

الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية

2012 / 2011									
المؤشرات الفرعية						المؤشر الرئيسي		الدولة	الترتيب
عوامل الابتكار والتطور		معززات الكفاءة		المتطلبات الأساسية		دولة 142			
النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب		
4.98	16	4.68	27	5.81	12	5.24	14	قطر	1
4.64	24	4.82	24	5.66	16	5.17	17	السعودية	2
4.43	27	4.78	25	5.84	10	4.89	27	الإمارات	3
3.87	44	4.33	45	5.62	20	4.64	32	سلطنة عمان	4
3.51	66	4.05	67	5.25	34	4.62	34	الكويت	5
3.86	46	4.59	31	5.42	26	4.54	37	البحرين	6
3.87	43	4.11	58	5.08	42	4.47	40	تونس	7
3.48	70	3.95	78	4.65	61	4.19	71	الأردن	8
3.40	79	3.86	836	4.74	54	4.16	73	المغرب	9
2.65	136	3.35	122	4.44	75	3.96	87	الجزائر	10
3.43	78	4.06	64	3.97	109	3.95	89	لبنان	11
3.33	86	3.71	94	4.17	99	3.88	94	مصر	12
3.06	111	3.51	109	4.41	77	3.85	98	سورية	13
2.67	135	2.71	141	3.53	129	3.20	137	موريتانيا	14
2.33	141	2.91	137	3.21	138	3.06	138	اليمن	15

2011 / 2010									
المؤشرات الفرعية						المؤشر الرئيسي		الدولة	الترتيب
عوامل الابتكار والتطور		معززات الكفاءة		المتطلبات الأساسية		دولة 139			
النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب		
4.48	23	4.68	26	5.73	13	5.1	17	قطر	1
4.41	26	4.67	27	5.32	28	4.95	21	السعودية	2
4.37	27	4.82	21	5.82	8	4.89	25	الإمارات	3
4.09	34	4.28	50	5.25	31	4.65	32	تونس	4
3.87	47	4.30	48	5.41	24	4.61	34	سلطنة عمان	5
3.57	60	4.03	68	5.16	36	4.59	35	الكويت	6
3.67	55	4.54	33	5.48	21	4.54	37	البحرين	7
3.50	65	3.98	73	4.67	57	4.21	65	الأردن	8
3.36	79	3.78	88	4.57	64	4.08	75	المغرب	9
3.48	68	3.85	82	4.19	89	4.00	81	مصر	10
3.04	108	3.49	107	4.32	80	3.96	86	الجزائر	11
3.41	74	4.00	70	3.87	106	3.89	92	لبنان	12
2.97	115	3.38	117	4.28	83	3.78	97	سورية	13
2.62	135	3.19	127	4.20	88	3.74	100	ليبيا	14
2.63	134	2.79	138	3.39	131	3.14	135	موريتانيا	15

الملحق رقم (04):

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بالمليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الحصة من الإجمالي 2010 (%)	معدل النمو 2010 / 2009 (%)
السعودية	12,097	17,140	22,821	38,151	32,100	28,105	42.45	(12.45)
مصر	5,376	10,043	11,578	9,495	6,712	6,386	9.65	(4.86)
قطر	2,500	3,500	4,700	3,779	8,125	5,534	8.36	(31.89)
لبنان	3,321	3,132	3,376	4,333	4,804	4,955	7.48	3.14
الإمارات	10,900	12,806	14,187	13,724	4,003	3,948	5.96	(1.37)
ليبيا	1,038	2,013	4,689	4,111	2,674	3,833	5.79	43.34
الجزائر	1,081	1,795	1,662	2,294	2,761	2,291	3.46	(17.02)
سلطنة عمان	1,538	1,588	3,431	2,528	1,471	2,045	3.09	39.02
الأردن	1,984	3,544	2,622	2,829	2,430	1,704	2.57	(29.88)
السودان	2,305	3,534	2,426	2,601	2,682	1,600	2.42	(40.34)
تونس	783	3,308	1,616	2,758	1,688	1,513	2.29	(10.37)
العراق	515	383	972	1,856	1,452	1,426	2.15	(1.79)
سورية	583	659	1,242	1,467	1,434	1,381	2.09	(3.70)
المغرب	1,654	2,449	2,805	2,487	1,952	1,304	1.97	(33.20)
البحرين	1,049	2,915	1,756	1,794	257	156	0.24	(39.30)
فلسطين	47	19	28	52	265	115	0.17	(56.60)
الصومال	24	96	141	87	108	112	0.17	3.70
الكويت	234	121	112	-6	1,114	81	0.12	(92.73)
جيبوتي	22	108	195	229	100	27	0.04	(73.00)
موريتانيا	814	106	138	338	(38)	14	0.02	136.84
اليمن	-302	1,121	917	1,555	129	(329)	(0.50)	(355.04)
إجمالي الدول العربية	47,563	70,380	81,414	96,762	76,223	66,201	-	(13.15)
الدول النامية	332,307	429,459	573,032	658,002	510,578	573,568	-	12.34
الدول العربية / الدول النامية (%)	14.31	16.39	14.21	14.71	14.93	11.54	-	-
العالم	982,593	1,461,863	1,970,940	1,744,101	1,185,030	1,243,671	-	4.95
الدول العربية / العالم (%)	4.84	4.81	4.13	5.55	6.43	5.32	-	-

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكناد). تقرير الاستثمار العالمي 2011. وبحوث ضمان.

الملاحق

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية بالمليون دولار

معدل النمو 2010 / 2009 (%)	الحصة من الإجمالي 2010 (%)	2010	2009	2008	2007	2006	2005	الدولة
79.47	26.75	3,907	2,177	3,498	(135)	(39)	(350)	السعودية
(76.04)	14.16	2,069	8,636	9,091	9,784	8,211	5,142	الكويت
(26.00)	13.79	2,015	2,723	15,820	14,568	10,892	3,750	الإمارات
(83.92)	12.75	1,863	11,584	6,029	5,160	127	352	قطر
10.04	8.78	1,282	1,165	5,888	3,933	(534)	128	ليبيا
105.95	8.05	1,176	571	1,920	665	148	92	مصر
22.55	3.94	576	470	485	622	445	75	المغرب
(49.02)	3.93	574	1,126	987	848	875	715	لبنان
118.65	2.29	334	(1,791)	1,620	1,669	980	1,135	البحرين
380.30	2.17	317	66	481	70	263	234	سلطنة عمان
5.12	1.55	226	215	318	295	35	(20)	الجزائر
(3.90)	0.51	74	77	42	20	33	13	تونس
6.06	0.48	70	66	66	54	56	65	اليمن
(55.17)	0.36	52	116	34	8	305	89	العراق
13.33	0.35	51	45	98	11	7	-	السودان
(61.11)	0.19	28	72	13	48	(138)	163	الأردن
0.00	0.03	4	4	4	4	5	2	موريتانيا
100.00	0.00	0	(3)	2	2	(11)	80	سورية
26.67	(0.08)	(11)	(15)	(8)	(8)	125	13	فلسطين
(46.50)	-	14,580	27,304	46,388	37,618	21,785	11,678	إجمالي الدول العربية
20.98	-	327,564	270,750	308,891	294,177	226,683	122,143	الدول النامية
-	-	4.46	10.08	15.02	12.79	9.61	9.56	الدول العربية / الدول النامية (%)
13.05	-	1,323,337	1,170,527	1,910,509	2,174,803	1,405,389	882,132	العالم
-	-	1.10	2.33	2.43	1.73	1.55	1.32	الدول العربية / العالم (%)

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد). تقرير الاستثمار العالمي 2011. وبحوث ضمان.

الملاحق

الملاحق رقم (06):

بيانات متغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة (1979-2011)

السنة	GDP الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	GROWTH GDP النمو في الناتج المحلي الاجمالي	FDI الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	BPAYM ميزان المدفوعات (مليون دولار)	LABOR العمالة (الف عامل)	AID المساعدات الخارجية (مليون دولار)	EXDEB الدينون الخارجية (مليون دولار)	FOND MIG تحويلات المغتربين (مليون دولار)	RESER احتياطات الصرف الاجنبي (مليون دولار)
1979	33276	0.25888094	25.6924	249	4250	569	16575	385	2916
1980	42348	0.27262892	348.669	249	4550	456	17040	406	4022
1981	44365	0.04762917	13.2073	90	4744	545	16066	447	3923
1982	45197	0.01875352	-53.5692	-183	4914	431	14891	507	2638
1983	48812	0.07998318	0.4176	-85	5089	270	14413	392	2058
1984	52947	0.08471278	0.8026	74	5267	283	14133	329	1656
1985	57997	0.0953784	0.3977	1105	5465	125	16398	313	3034
1986	63065	0.08738383	5.3165	-2230	5748	-53	19499	358	1899
1987	64479	0.02242131	3.7115	141	6047	-161	23101	487	1918
1988	58788	-0.08826129	13.0182	-2040	6359	-222	24461	379	1163
1989	55470	-0.05644009	12.0916	-1081	6682	230	24778	345	1104
1990	61891	0.11575626	0.3349	1420	6032	876	26688	352	981
1991	46670	-0.24593236	11.6386	2367	6318	898	26255	233	1765
1992	49216	0.05455325	30	1290	6608	562	25754	1390	1726
1993	50962	0.03547627	0	810	6906	957	25094	1140	1743
1994	42426	-0.16749735	0	-1839	7217	761	28438	1395	2959
1995	42066	-0.00848536	0	-2237	7545	1986	31303	1120	2296
1996	46942	0.11591309	270	1248	7871	3350	31286	880	4516
1997	48177	0.02630906	260	3450	8098	962	28714	1060	8310
1998	48188	0.00022832	606.6	-910	8332	646	28484	1060	7121
1999	48641	0.00940068	291.6	20	8569	-57	25897	790	4794
2000	54790	0.12641599	280.1	9142	8802	-42	23342	790	12278
2001	55181	0.00713634	1107.9	7060	9059	198	20855	670	18327
2002	56948	0.03202189	1065	4359	9294	-20	21397	1070	23503
2003	68017	0.1943703	633.7	8808	9518	-25	22411	1750	33416
2004	85333	0.25458341	881.9	11116	9747	-1261	21821	2460	43550
2005	103234	0.20977816	1081	21180	9986	-1160	17191	2060	56582
2006	117208	0.13536238	1796	28923	10202	-4102	5603	1610	78208
2007	135119	0.1528138	1662	30631	10436	248	5474	2120	110626
2008	171392	0.26845225	2594	34440	10678	42	5585	2202	143544
2009	137892	-0.19545836	2761	401	10911	115	5813	2059	149347
2010	158650	0.1505381	2264	12146	11207	103	5560	2044	162915
2011	188681	0.18929089	2571	21080	11968	100	4405	1942	183122

الملاحق

السنة	GROWTH GDP	FDI (مليون دولار)	BPAYM (مليون دولار)	MONEXT (مليون دولار)	LABOR (الف عامل)
1979	0.25888094	25.6924	249	20445	4250
1980	0.27262892	348.669	249	21924	4550
1981	0.04762917	13.2073	90	20981	4744
1982	0.01875352	-53.5692	-183	18467	4914
1983	0.07998318	0.4176	-85	17133	5089
1984	0.08471278	0.8026	74	16401	5267
1985	0.0953784	0.3977	1105	19870	5465
1986	0.08738383	5.3165	-2230	21703	5748
1987	0.02242131	3.7115	141	25345	6047
1988	-0.08826129	13.0182	-2040	25781	6359
1989	-0.05644009	12.0916	-1081	26457	6682
1990	0.11575626	0.3349	1420	28897	6032
1991	-0.24593236	11.6386	2367	29151	6318
1992	0.05455325	30	1290	29432	6608
1993	0.03547627	0	810	28934	6906
1994	-0.16749735	0	-1839	33553	7217
1995	-0.00848536	0	-2237	36705	7545
1996	0.11591309	270	1248	40032	7871
1997	0.02630906	260	3450	39046	8098
1998	0.00022832	606.6	-910	37311	8332
1999	0.00940068	291.6	20	31424	8569
2000	0.12641599	280.1	9142	36368	8802
2001	0.00713634	1107.9	7060	40050	9059
2002	0.03202189	1065	4359	45950	9294
2003	0.1943703	633.7	8808	57552	9518
2004	0.25458341	881.9	11116	66570	9747
2005	0.20977816	1081	21180	74673	9986
2006	0.13536238	1796	28923	81319	10202
2007	0.1528138	1662	30631	118468	10436
2008	0.26845225	2594	34440	151373	10678
2009	-0.19545836	2761	401	157334	10911
2010	0.1505381	2264	12146	170622	11207
2011	0.18929089	2571	21080	189569	11968

ملخص :

التنافس القوي بين دول العالم المختلفة ، على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر نحوها ، كان من العوامل التي دفعتنا الى التعرف على اثار هذا النوع من الاستثمار على التنمية الاقتصادية في الدول العربية و محاولة قياسها على الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة .

و لغرض تحقيق اهداف الدراسة ، قمنا بتصنيف الدول العربية حسب مراحل التنمية المختلفة ، ثم تحليل واقع تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيها و الوقوف على مدى مساهمتها في التنمية العربية من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات العالمية مثل : مؤشر مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد الدولة و مؤشر نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي الصادرين عن منظمة الاونكتاد.

بالنسبة للجزائر فقد قمنا بتقييم المناخ الاستثماري (اصلاحات ، سياسات تنموية ، قوانين استثمار ، ...) للوقوف على مدى تطور المشاريع الاجنبية المباشرة ، و لغرض قياس اثرها على التنمية الاقتصادية فيها اعتمدنا نماذج رياضية مختلفة للفترة 1979-2011 و ذلك لبيان وجود علاقة سببية من عدمها بين الاستثمار الاجنبي المباشر و بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية الا و هي (النمو الاقتصادي ، ميزان المدفوعات ، النقد الاجنبي ، العمالة) و ذلك من خلال الاعتماد على اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ .

و توصلت نتائج الدراسة الى :

1. هناك تفاوت في قدرات الدول العربية على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و بالتالي تباين تصنيفها حسب مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، بين دول ذات نسبة استثمارات مرتفعة مع مساهمة مرتفعة و دول ذات نسبة استثمارات منخفضة جدا مع مساهمة منخفضة جدا ؛
2. التحسن الكبير في مناخ الاستثمار في الجزائر، ادى الى زيادة في حجم المشاريع الاستثمارية الاجنبية من خلال تقديم تسهيلات و امتيازات و ضمانات كافية للمستثمر الاجنبي في ظل انظمة تشجيع ملائمة ...؛
3. لا توجد علاقة سببية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي؛

4. ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و ميزان المدفوعات هي علاقة تغذية عكسية طردية و مهمة من الناحية الاحصائية؛
5. ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النقد الاجنبي هي علاقة اتجاه معاكس أي ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب النقد الاجنبي في حين ان النقد الاجنبي يسبب الاستثمار الاجنبي المباشر و يعتبر محددًا له؛
6. لا توجد علاقة سببية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر و العمالة في الجزائر.

كلمات مفتاحية :

الاستثمار الاجنبي المباشر ، التنمية الاقتصادية ، الدول العربية ، الجزائر ، اثار ، نموذج قياسي ، السببية ، نموذج تصحيح الخطأ .

Resumé :

La forte compétition entre les différents pays du monde , pour attirer les investissements directs étrangers (IDE) vers leur pays , était le facteur principal et suffisant qui nous a poussé à mieux comprendre et connaître l'impact de ce type d'investissement sur le développement économique des pays arabes et essayer de l'estimer sur l'économie de l'Algérie en particulier .

Dans le but de réaliser les objectifs de cette étude , nous avons procédé à la classification des pays arabes en fonction des différentes périodes de développement économique , puis l'analyse des flux réels des investissements direct étrangers (IDE) , nous avons réalisés combien même la contribution dans le développement des pays arabes en se basant à travers certains indices mondiaux : l'indice de participation de l'investissement dans les économies des états ; l'indice de taux des IDE par rapport au PIB , qui sont agréés et publiés par l'organisation CNUCED.

Pour le cas de l'Algérie l'évaluation du climat d'investissement , selon les principes suivants :(les reformes , politiques de développement économique et lois relatives à l'investissement etc...) , ce qui nous a permis de constater combien le développement des projets étrangers directs et mesurer l'impact du développement économique , puis nous avons conçu un modèle économétrique relatif aux périodes allant de 1979 à 2011 et ce afin de pouvoir clarifier l'inexistence d'une relation de causalité entre le variable des IDE et quelques indices de développement économiques(croissance économique , balance des paiements , devises et main d'œuvre) et ce à travers l'utilisation de tests de causalité et les modèles de correction des erreurs (ECM) , les résultats enregistrés se résume comme suit :

1. Le pouvoir attractif inégal des IDE dans les pays du monde arabe, a permis de classer ces pays en fonction de l'importance des IDE et leur contribution au développement de l'économie de chaque pays .
2. L'amélioration importante dans le climat d'investissement en Algérie a permis d'augmenter le nombre de projets des IDE , par suite aux facilités et garanties mises en place par les pouvoirs publics , ce qui a incité les étrangers à venir investir en Algérie.
3. L'inexistence de relation de causalité à long terme entre les IDE et la croissance économique , ce qui a entraîné un impact négatif sur le développement économique du pays.

4. La relation entre les IDE et la balance de paiements est une relation réciproque exponentielle et importante statistiquement.
5. La relation entre les IDE et la devise étrangère est inversée, c'est à dire que les IDE n'impliquent pas la production de la devise étrangère qui attire les IDE.
6. Aussi, la relation de causalité à long terme entre les IDE et la main d'œuvre est totalement inexistante.

Mots clés :

Investissement Direct Etrangers , Développement Economique , Pays Arabes , Algérie , Impact , Modèles Econométriques , Test de Causalité , Model de Correction des Erreurs (ECM) .

Abstract:

Strong competition between the different countries of the world, to attract foreign direct investment, was an important factor which allows and encouraged us to know more and studied the effects of the FDI in the economic development of Arabian countries and specially its influence in Algerian economics. In order to achieve this goal, classification of Arabian economic was being done according to the different steps of the development and analyzed the FDI flowing and its relationship at the growth of the Arabian economic development based on a number of criteria such as: parameter of the contribution of the FDI in the state's economy, and the index of the rate of the FDI compared to the global local production which are identify by UNCTAD.

For the Algerian case, we have got evaluated the investment climate (reforms, developments policies, investments laws..etc.) to test the development level of the FDI. To evaluate the influence of the FDI at the economic development a mathematic model is being proposed for range between 1979 to 2011, to know if there is long run relationship causal between the FDI and a number of indicators of the the economic development which are: (economic growth, balance of payments, foreign exchange, employment) and that by relying on causality test and error correction model And the results of the study are presented as follow:

1. There are differences in the capabilities of the Arab countries to attract foreign direct investment and therefore classified according to their contribution in the economic development between the countries, where we find countries with a high proportion of investments and a high contribution and other countries with very low investment rate with very low contribution;
2. Significant improvement in the investment climate in Algeria, led to an increase in the volume of foreign investment projects through the provision of facilities, privileges and sufficient guarantees to the foreign investor under the Systems encourage appropriate;...
3. There are no long run causal relationship between foreign direct investment and economic growth;
4. The relationship between foreign direct investment and the balance of payments is the feedback positive relationship and statistically significant;
5. The relationship between foreign direct investment and foreign exchange is an opposite relationship, that FDI don't product the foreign exchange

in foreign currency while the foreign exchange attract the direct investment;

6. There are no long run causal relationship between foreign direct investment and employment in Algeria.

Key words:

Foreign Direct Investment, Economic Development , Effects, Econometric Models , Arab countries , Algeria, Causality Test ,Error Correction Model(ECM).